الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعـــة الحـــاج لخضـــــر – باتنـــــة –

كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإسلاميـــة

نيابـــــة المديريـــــــة لما بعـــد التـــدرج

قســـم علـــــــم الاجتماع و الديمغرافيـــــا

تـــــأثير سياســـة الإصلاحات الاقتصاديـــة في البنـــــــاء الاجتمـــاعي للمجتمـــع الجـــزائـــري

دراســـة تحليليـــة

دراسة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل

إعـــداد الطالبة

شنافي لينـــدة

إشـــــراف

أ . د مصطفى عوفي

لجنـــة المناقشـــة

الاسم و اللقـــــب	الرتبـــة العلميـــــة	الجامعـــــــة	الصفـــــــة
بلقاســـم سلاطنيـــــــة	أستـــاذ التعليم العالي	جامعـــــة محمد خيضر– بسكـــــرة	رئيســـــــا
مصطفـــــى عـــوفـــي	أستـــاذ التعليم العالي	جـــــامعة الحـــاج لخضر – باتنـــة	مشرفا و مقررا
عبـــد الحميـد قرفـــي	أستـــاذ محاضـــــر	جامعـــــة باجـــي مختار– عنابـــة	عضـــــــوا
أحمـــــد بـــــــخوش	أستـــاذ محاضـــــر	المركز الجامعي عباس لغرور–خنشلة	عضـــــــوا
عبـــد العزيـــز العـــايش	أستـــاذ محاضـــــر	المركز الجامعي عباس لغرور–خنشلة	عضـــــــوا
مـــولـــود سعـــــادة	أستـــاذ محاضـــــر	جـــــامعة الحـــاج لخضر – باتنـــة	عضـــــــوا

السنـــة الجامعيـــة : 2009 – 2010

فـــــــــــهرس المحتويـــــــــات

الصفحـــــة	المـــــــــــــوضوع
	فـــــــــهرس المحتويـــــــات
أ – و	مقدمـــــــــــــــــــــة
01 – 215	الباب الأول :الإطار النظري و التصوري للدراسة
02	مـــــــــدخل
03-49	الفصـــــل الأول : موضوع الدراســـــــــة
04	تمهيـــــــد
05	أولا – تحديد الإشكالية
17	ثـــانيـــا – مبـــررات اختيـــار المـــوضـــوع
20	ثـــالثـــا – أهميـــة الدراســـة
21	رابـــعا – أهـــداف الدراســـة
23	خـــامسا – تحـــديـــد مفـــاهيم الـــدراســـة
35	سادســـا – الدراسات السابقـــــة
47	ســـابعـــا– فـــروض الدراســـة

الفصل الثاني : التنمية الاقتصادية و الاجتماعية	103-50
تمهيـــــد	51
أولا- مفهـــــوم الـــتنميـــة	52
ثانيـــا – أنواع و محاور التنمية	58
ثالثـــا – نظريـــات التنميـــــة	71
رابعـــا – معوقـــات التنميـــة	95
الفصل الثالث- سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر	167-104
تمهيـــــد	105
أولا – السياســـــة الاقتصاديـــــة	107
ثانيا – السياسات الاقتصادية الوطنية في مرحلة ما قبل الإصلاح	110
ثـــالثـــا – السياسات الاقتصادية الوطنية في مرحلة الإصلاح	117
رابعا – السياسات الاقتصادية الوطنية	124
خامسا – مفهوم الخوصصة وأساليبها في الجزائر	158
سادسا- تقييم السياسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة1989-2006	168
الفصل الرابع: البناء و التغير الاجتماعي في الجزائر	244-175
تمهيـــــد	176
أولا – التغير الاجتماعي	178

ثانيـــــــا- البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري	193
ثالثا- البنيات الطبقية للمجتمع الجزائري	224
رابعا- العلاقات بين مختلف الطبقات الاجتماعية داخل البناء الواحد	237
خامسا - التحول الاقتصادي و التغير الاجتماعي في الجزائر	242
الباب الثاني : الإطار الميداني للدراسة	354-245
مدخـــــــل	246
الفصل الخامس : الإطار المنهجي للدراسة	267-247
تمهيـــــــد	248
أولا – منهجيـــــــة الـــــــبحث	249
ثـــانيا- حقـــل الدراســـة	260
ثـــالثـــا – مجتمـــع الـــبحث و العينـــة	263
الفصل السادس : عرض و تحليل البيانات	339-268
تمهيـــــــد	269
أولا-بيانات عامة خاصة بالوضعية الاجتماعية للمبحوثين	270
خلاصة المحور الأول	286
ثانيا-بيانات عامة خاصة بالوضعية الاقتصادية لمفردات العينة	289
خلاصة المحور الثاني	304

ثالثا : بيانات حول سياسة الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر	309
خلاصة المحور الثالث	321
رابعاــ تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على البنية الاجتماعية	324
خلاصة المحور الرابع	336
الفصل السابع : مناقشة و عرض نتائج الدراسة	361-340
تمهيـــــــــد	341
أولا – مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات	342
ثانيا – مناقشة النتائج على ضوء النظريات	353
ثالثا – مناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة	356
خـــــــــاتمـــــــــة	369-362
فـــــــــهرس الجـــــــداول	372-370
فـــــــــهرس الأشكـــــــال	374-373
قائمـــــــة المراجـــــــع	387-375
الملاحـــــــــــــــــق	398 -388

مقدمـــــــــة :

يعتبر علم اجتماع التنظيم و العمل الحديث – الذي أصبح يهتم أكثر بأمور المجتمع و مؤسساته التي ينتمي إليها و كيفية الربط بينهما في مجال التنمية البشرية و المادية لكل منهما – الميدان الذي جلب اهتمام الكثير من الباحثين في العصر الحديث نظرا لكونها تشكل خلافا نظريا بين العلماء و الباحثين على اختلاف تخصصاتهم ،فقد استهوتهم دراسة و بحث الجوانب الاجتماعية للبناء الاجتماعي لبلدانهم أو لبلدان أخرى لها علاقة بميدان البحث هذا من جهة ، و من جهة أخرى نجدهم يهتمون بالعلاقات و التفاعلات التي تحدث بين هذا البناء الاجتماعي و بين البناءات الأخرى (الاقتصادي ،السياسي ،الثقافي ...) من جهة أخرى .

إن البحث في هذا المجال يرتكز على ما يجري داخل البناء الاجتماعي من تنظيم لطبقاته الاجتماعية و الفئات المشكلة لكل طبقة وصولا إلى الشرائح التي تتبنى عليها كل فئة من فئات الطبقة ذاتها ، و علاقة كل طبقة بكامل تشكيلاتها بباقي الطبقات في إطار الحركية القائمة بين العناصر المشكلة لنفس الطبقة أو بين الطبقات الأخرى ، أي يمكن القول التركيز على فعاليات (ديناميات) الجماعة.

كما يرتكز أيضا على البحث في التنظيم الاقتصادي على اعتباره ظاهرة اقتصادية، حيث دلت التجارب و الدراسات على أن النمـــو الاقتصـــادي " ليس فقط و لا حتى أساسا مشكلة اقتصادية، إنه في الواقع و حقيقة الأمر ظاهرة اجتماعية ذات مظاهر ثقافية و سياسية و اقتصادية. " [1]

---

[1]- حسن الساعاتي – علم اجتماع الصناعي – دار النهضة العربية – بيروت ، لبنان – الطبعة الثالثة – 1980 – ص 2 .

التنظيم الاقتصادي ليس بالتنظيم الجامد و إنما يعرف عملية تغيير و إصلاح دائمين ، و لما كانت النظم و الأبنية الاجتماعية مرتبطة ببعضها البعض ارتباطا وثيقا ، فإن أي تغيير يحدث في أي نظام منها يترك بالضرورة آثاره البينة في كل النظم الأخرى في مستويات مختلفة و بدرجات متفاوتة ، و لا يمكن أن ننكر أن عملية التغيير تحدث آثارا بعيدة المدى في بنية النظم الاجتماعية و وظيفتها ،ففي البناء الاجتماعي يمس الطبقات الاجتماعية ، تركيبتها البنيوية الداخلية ، التغيير في شكلها و حتى في تسميتها و طبيعة العلاقات التي تربطهـــا ببعضها البعض أفقيـــا أو عموديا و تأثير ذلك أيضا على دور كلا منها في عملية البناء و تغيير ملامح المجتمع بأكمله و لكن بدرجات متفاوتة في نوعية التغيير من جهة ، و درجته وأهميته من جهة أخرى .

و ما لا يمكن تجنبه أو تجاهله هو التغيير الذي عرفته الجزائر ، فمادام قد بدأ فإنه من غير الممكن إعاقته أو إيقافه و خاصة أن عملية التغيير هذه لعبت فيها عوامل متعددة أدوارا هامة أربكت نسيج المجتمع و بنيته المعقدة و أحدثت فيه تغييرات واضحة .

و السؤال المطروح هو عن نوعية هذا التغيير و عن الفئات الاجتماعية المعنية بهذا التغيير و الكيفية التي يمكن أن يتم فيها الربط بين التغيير الذي مس السياسات الاقتصادية (النظام و البناء الاقتصادي) و التغيير الذي مس البناء الاجتماعي في ظل علاقة ثنائية سيتم الكشف عنها في هذه الدراسة .

فهذه النقطة تعتبر غامضة تتطلب منا الاستقصاء علميا للعوامل الدائمة التغيير و النظر في مدى تأثر البناء الاجتماعي بها ، و هذا من خلال وصف لعمليات التغيير التي عرفها النظام الاقتصادي أو ما يعرف بالاصطلاح الاقتصادي بالإصلاحات الاقتصادية و هذا في مراحلها المختلفة و تحليلها لأجل الكشف عن

مختلف الآثار الناجمة عن عملية التغيير في البنية أو التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري ، و هذا بالطبع استنادا لأصغر وحدة يبنى أو يتشكل منها هذا البناء و هي الأسرة .

ذلك الجزء الصغير الذي يحمل في داخله خصائص ذلك العام و هو المجتمع ، فالأسرة واعية بما يجري في محيطها و داخل بيئتها ، فمن واجب أي باحث أن يكشف عن خبايا هذا الجزء ليتمكن من معرفة خصائص الكل الذي يبحث عنه ، وهذا من خلال الكشف عن طريقة الترابط و درجتـــه و الآثار المتبادلة بين السبب و الأثر ونتيجة العلاقات الوظيفية بين الأبنية من جانب و البناء الاجتماعي من جانب آخر .

و نظرا للحاجة الماسة لمثل هذه الدراسات ،فالدراسة التي قمنا بها تعتبر محاولة متواضعة تضاف إلى الدراسات الأخرى –رغم قلتها –و التي عنيت بدراسة تأثير البناء الاقتصادي بما يحملـــه من خصائص و مميزات و ما يرتبط بـــه من تغيرات آنيـــة أي ظرفيـــة أو خاضعة لإستراتيجيات اقتصادية ، تأثير هذا الأخير على البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري استنادا إلى ماهو كائن و ما يجب أن يكون على اعتبار أن المجتمع الجزائري بما يضمه من طبقات يشغل وضعا تلتقي فيه خطوط السلطة مع الاقتصاد القائم ، هذا الوضع الفريد يجبرنا على تحديد موقعه من كل ذلك، و هنا تبرز الأهمية العلمية لموضوع الدراسة ، باعتباره حديث بحداثة الظواهر المرتبطة به لا بحداثة وجوده ، و على رأس هذه الظواهر نجد التوجه نحو خوصصة القطاع العام كأحد السياسات الاقتصادية المطبقة في مجال الإصلاح الاقتصادي ، فطرحنا لسياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و تأثيره على البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري هو استجابة لطموحنا العلمي لمعرفة و تحديد حدود هذه العلاقة ، حيث أخذ موضوع السياسة الاقتصادية و الاجتماعية في ظرف

تحولات نحو الدخول في فلك العولمة حيزا كبيرا من الحوار و الجدل ، خاصة فيما تعلق بالجوانب المتصلة بإعادة بناء المجتمع الجزائري سواء من الناحية الهيكلية أو من الناحية الاجتماعية ،و بما أن البناء الاجتماعي في الجزائر يشهد تغيرا مستمر عبر مختلف الحقب التاريخية و المرتبطة بالتحولات السياسية و الاقتصادية ، و التي انعكست بالدرجة الأولى على الأسرة الجزائرية و بالتالي على استقرار الهيكل العام للبناء الاجتماعي الذي تشكل الأسرة اللبنة الأساسية لتشكيله ، فالتوجه للخوصصة (على سبيل المثال لا على سبيل الحصر) و تقليص حجم التشغيل وفق المنطق الاقتصادي ، أدى إلى نوع من الاختلال في التوازن داخل البناء الاجتماعي و الذي سنحاول من خلال هذه الدراسة الكشف على نوعية و الأسباب الحقيقية لهذا الاختلال فظاهرتي الخوصصة و تسريح العمال مثلا ظاهرتان جديدتان على المجتمع الجزائري ، فهما من إفرازات التحولات الجذرية التي عرفتها الجزائر و التي انعكست على المؤسسات العمومية الاقتصادية و على وضعية الأفراد داخل البناء الاجتماعي ، باعتبارهما –أي المؤسسة و ما تتضمنه من أفراد –قطبا فعالا في المسيرة التنموية ، و ما يهمنا في هذا المجال أثر هذه التغييرات في السياسات الاقتصادية على البناء الاجتماعي في الجزائر ، و ما أفرزه هذا التفاعل بين هذين البنائين من ظواهر على اختلاف مجالاتها و دراجاتها ،و لتحقيق هذا المسعى فقد احتوت الدراسة على سبعة فصول مبدؤة بمقدمة و منتهية بخاتمة تتدرج هذه الفصول في بابين رئيسيين :

*<u>*الباب الأول يتعلق بالإطار النظري و التصوري للدراسة* :</u>

يشتمل على مناقشة و تحليل التراث السوسيولوجي المتضمن أبعاد الظاهرة البحثية و الذي قسمناه إلى أربعة فصول جاءت على الترتيب :

- <u>يتناول الفصل الأول</u> :" <u>موضوع الدراسة</u> " تضمن هذا الفصل محاولة

سوسيولوجية لصياغة المشكلة البحثية و موضوع الدراسة ، و هذا من خلال التطرق إلى أهم المبررات العلمية و العملية لاختيار الموضوع ، و التي على ضوئها تم تحديد الإشكالية و ما ارتبط بها من أهداف و هذا كله في إطار مفاهيمي ساهم في بنائه الإطلاع على الدراسات السابقة واللذان اجتمعا ليمكننا من صياغة الفروض التي سيتجه البحث نحو دراستها .

- أما الفصل الثاني :" التنمية الاقتصادية و الاجتماعية " ،و الذي تم فيه تناول التراث السوسيولوجي المتعلق بمفهوم التنمية مركزين في ذلك على التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية على اعتبارهما الطريق المؤدية لعملية لتغيير و الإصلاح ، فلا يمكننا فهم ما يحدث من تغييرا في الجانب الاجتماعي و المترتب عن الإصلاح الاقتصادي كإطارين خاصين إذا لم نتمكن من تحديد الإطار العام الذي تحدث على أساسه و من خلاله عملية التغيير ، و قد تمت مناقشة مختلف الأطر النظرية و المعرفية لفهم ذلك .

- أما الفصل الثالث : " سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر " ، فقد حاولنا من خلاله تقديم أهم المحاور الأساسية التي تضمنتها سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر من خلال طرحها في سياقها التاريخي التتبعي ، محاولين في ذلك التركيز على الأسباب التي أدت إلى تبني سياسات دون غيرها و النتائج المترتبة عليها في سياقها النظري لحين إثباتها ميدانيا ، مع تقديم تقييم لهذه السياسات استنادا لدراسات سابقة في هذا المجال ، سواء أكان ذلك على الصعيد المحلي أو على الصعيد العالمي مع تقديم الآفاق التي كانت و لازالت ترجى من تطبيق هذه السياسات .

- بينما تناول الفصل الرابع : " البناء و التغير الاجتماعي في الجزائر " ،من خلال استعراض ما عرفه البناء الاجتماعي الجزائري من تحولات و تغيرات في ظل السياسات الإصلاحية التي عرفتها الأبنية الاقتصادية و السياسية بدءا بمرحلة

ما بعد الاستقلال مرورا بفترة الإصلاحات و وصولا إلى المرحلة الحالية دون أن ننسى تحديد ملامح البناء الاجتماعي في مرحلة ما قبل الاستقلال ، و تم هذا كله في إطار تحديد المقاربات النظرية و المعرفية المتعلقة بعمليـــة التغير بصفـــة عامـــة و التغير الاجتماعي بصفة خاصة ليكون السند النظري لتحليل التغيرات التي طرأت على البناء الاجتماعي في الجزائر .

*الباب الثاني يتعلق بالإطار الميداني للدراسة :

انصب على معالجة الإطار الميداني و مضامين الدراسة الميدانية،و يضم 3 فصول:

- خصص الفصل الخامس: "الإطار المنهجي للدراسة "،لكل الإجراءات المنهجية التي من خلالها تمكنا من وضع خطة منهجية ، تم التعامل معها لاحقا في المعالجة الميدانية لبيانات الدراسة،و تشتمل هذه الخطة أساسا على التعريف بمجالات الدراسة و المناهج المتبعة في الجمـــع و تحليل المعطيات سواء نظريـــا أو تطبيقيا في إطار التناسق الداخلي بين أجزاء البحث،و ربط هذه المناهج بالأدوات و أهم التقنيات المنهجية التي تم توظيفها في الدراسة،فضلا عن تحديد العينة و كيفية اختيارها .

- بينما تناول الفصل السادس :" عرض و تحليل البيانـــات " من خـــلال عرض و معالجة مضامين الدراسة الميدانية، و قد تم ذلك من خلال الاعتماد على الأساليب الإحصائية الكميـــة،مستخدمين فـــي ذلك الدلالات الإحصائيـــة مـــن نسب مئويـــة و متوسطات حسابية و انحرافات معيارية و معاملات ارتباطية مدعمين ذلك بالرسومات البيانية المتمثلة في الدوائر النسبية و المدرجات و الأعمدة التكرارية .

-في حين خصص الفصل السابع و الأخير لـــ" مناقشة و عرض نتائج الدراسة" من خلال مناقشة الصدق الميداني لفروض الدراسة مع مقارنتهـــا بالدراسات السابقـــة و كل هذا في ضوء النظريات التي يمكنها أن تفسر هذه النتائج ، دائما في إطار المدخل النظري المتبنى في بداية الدراسة، فمن خلال محاولة الربط بين النتائج التي

توصلت إليها الدراسة بالفرضيات التـــي قـــادت الباحث للميدان من جهة، و ما جاء بـــه التراث النظري مـــن دراســـات (نظرية و تطبيقية) حـــول الموضـــوع و النظريات المفسرة لذلك من جهة أخرى نكون قد استطعنا أن نصل إلى نتائج الدراسة متمحورة حول هذين الجانبين معا ،و لقد ختمنا بحثنا المتواضع بخاتمة إستنتاجية شملت كل الإستخلاصات التي أمكننا تحقيقها مع الإشارة إلى الصعوبات التي واجهت الباحث في إجراء هذه الدراسة .

البـــاب الأول

الإطار النظري
و التصوري للدراسة

مدخـــــــــل :

تناقش الدراسة التي نحن بصدد القيام بها في الباب الأول جملة من التصورات و المقاربات النظرية المرتبطة بسياسات الإصلاح الاقتصادية في علاقاتها بالبناء الهيكلي و الاجتماعي للمجتمع الجزائري و يتم ذلك من خلال عرض مختلف الاتجاهات النظرية و الدراسات الميدانية التي أجريت في مجالي السياسات الاقتصادية و البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري ، و هذا لأجل الاقتراب أكثر من معالم التغيرات البنيوية للمجتمع الجزائري و متابعة أسبابه المرتبطة بالسياسات الاقتصادية و نتائجه و أبعاده المختلفة .

و يندرج التحليل النظري لجملة القضايا السابقة الذكر في سياق ما تطرحه البنائية الوظيفية من خلال اختلاف و تساند و تكامل مواقع و أدوار الفئات الاجتماعية كلا حسب الطبقة التي ينتمي إليها و موقعها داخل البناء العام للمجتمع الجزائري و محاولة ربط ذلك دائما بالتحولات التي عرفتها السياسات الإصلاحية في النظام الاقتصادي المحلي (الجزائري) و العالمي ، و يتضمن هذا الباب أربعة فصول ستتعرض لها الدراسة لاحقا.

الفصـــل الأول
موضـــــوع الدراســـــة

تمهيـــــــــــــد

أولا –تحـــديد الإشكاليـــــــــة

ثانيـــا – مبررات اختيار الموضوع

ثالثـــا– أهميـــــة الدراســـــة

رابعـــا – أهـــداف الـــدراســـة

خامسا– تحـــديد مفاهيم الدراســة

سادسا– الدراســـات السابقـــة

سابعـــا– فـــــروض الدراســة

تمهـــــــيد

إن علماء الاجتماع في معرض تحليلاتهم للتنظيمات و البنى الاجتماعية قدموا منظورات سوسيولوجية مستنبطة أساسا من مجموع التصورات النظرية في تحليل هذه التنظيمات و الأبنية على اعتبارها موجودة في إطار التفاعــل المستمر بين مختلف الأنماط المشكلة لهذا التنظــيم أو البناء ، هذه المداخل النظرية أظهرت تباين في أطروحاتهــا و هذا إن دل على شيء و إنما يدل على تمايــز الأسس النظريــة و الفكرية و الإيديولوجية عند الدارسين لعلــم الاجتمــاع و المنطلقات التي أسسوا عليها دراساتهــم و تحليلاتهــم لمختلف هــذه البنــى الإجتماعيــة و الإقتصاديــة و السياسية و الثقافية و التي تمثل بالنسبة للباحث السوسيولوجي ميدان هام و حيوي للدراسة و المعالجــة السوسيولوجية و حقل ثري بالنسبة للتراكم المعرفي لما تطرحه واقعيا من ظواهر و مشاكل اجتماعية ،تمثل على مستوى علم الاجتماع وحدات أساسية للتحليل و الدراسة .

أولا –تحديـــــــد الإشكاليـــــــة:

من جملة الموضوعات التي أصبحت تشكلا مجالا للبحث و الجدل في المجتمع الجزائري هي مسألة الإصلاحات الهيكلية التي مست القطاع الاقتصادي و تأثير هذه التغيرات على البناء الهيكلـــي للمجتمع الجزائري،و فـــي هذا الإطار تنوعت المقاربات النظرية بتنوع المجالات أو الزوايا التي من خلالها تم تناول هذا الموضوع – بالنظر إلى خصوصية المجتمع الجزائري ذلك المجتمع الذي شهد تحولا واضحا في نمط إنتاجه فتحول من مجتمع اشتراكي إلى مجتمع يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج –من خلال التطرق لجملة التغيرات التي عرفتها الجزائر على اعتبارها جزء لا يتجزأ من الوطن العربي و الذي عرف هو بدوره جملة من التغيرات و التطورات لازمت نمو النظام الرأسمالي من خلال توسعه الاقتصادي و السياسي،فمن أحضان النظام الرأسمالي ولد التنافس و الاحتكار و التوسع و الهيمنة .

في هذا السياق نقتبس تلخيصا للدكتور أمحمد مالكي حيث يقول" هذه الظاهرة تعتبر محصلة منطقية، و وليد شرعي للنظام الرأسمالي في مرحلة محددة من تطوره التاريخي ...و اتسعت هذه الظاهرة و امتدت و أصبحت منظومة في أواخر القرن التاسع عشر و العقود الأولى من القرن العشرين ، على الرغم من ضرورة الاعتراف بأنها قد نشأت و نمت في أوربا منذ القرن السادس عشر." [1]

---

1 – أمحمد مالكي– الحركة الوطنية و الاستعمار في المغرب العربي– سلسلة أطروحات الدكتوراه– مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت،لبنان – الطبعة الأولى– 1993– ص 14 .

منذ أواخر الخمسينات و مطلع الستينات من القرن العشرين أصبحت لهذه الظاهرة دلالات جديدة ،و استعمال هذا اللفظ أصبح غير قابل للانفصال عن الالتزامات السياسية و الخيارات الإيديولوجية ، فكلمة استعمار أو إمبريالية انتهت في آخر المطاف إلى"الدلالة على مجموعة علاقات التبعية ، تبعية بلدان العالم الثالث للبلدان الصناعية ، و بوجه خاص إستراتيجية البلدان الصناعية التي تهدف إلى الحفاظ على هذه التبعية الاستلابية و تعزيزها."[1]و في أواخر الثمانينات و مطلع التسعينات من القرن العشرين بدأ الحديث و بشكل مخادع عن" نظـــام دولي جديد " و أستبدل كثير من الباحثين و المحللين اللفظ بلفظ آخر وفقا للغة السياسية المتداولة اليوم مع الاحتفاظ بالمضامين و الدلالات السابقة ، فأصبحت القوى الدولية المهيمنة يشار إليها بكلمة"الشمـــال" ، و يشار إلى ضحية النهب المتعدد الأوجـــه أي البلدان التابعـــة و الضعيفة التي تعيش تحت رحمة الاستعمار الجديـــد بـــدول"الجنـــوب".

في هذا الصدد يقول المفكر عبد الإله بلقزيز" انتقل التناقض ...من تناقض بين امبريالية (الغرب) و حركة التحرر في العالم الثالث، إلى أن يصبح–بعد مرحلة الحرب الباردة و تفكك " الشرق الاشتراكي"و التحاقه سياسيا بالغرب– تناقضا بين الشمـــال ككل و الجنوب أو العالم الثالث في الاصطلاح القديم." [2]

---

1 – فيليب بريار و بيار دوسينار كلنز – الإمبريالية– ترجمة عيسى عصفور– منشورات عوديات – الطبعة الأولى – بيروت ، لبنان – باريس – 1982– ص 141 .

2–عبد الإله بلقزيز– حرب الخليج و النظام الدولي الجديد: الوطن العربي إلى أين؟(دراسات سياسية)– دار الطليعة للطباعة و النشر–بيروت، لبنان–الطبعة الأولى–1993–ص،ص98 ،99.

و مهما اختلفت الآراء و التسميات فهذه الظاهرة و في أبسط صورها أصبحت تعني" هيمنة سياسية و عسكرية و اقتصادية و ثقافية ، تمارسها الدول الرأسمالية على دول العالم الثالث ، كما تؤثر الامبريالية على قرارات و خطط التنمية في هذه الدول و تتسبب في تعطيل نموها الذاتي و استغلال مواردها الطبيعية ." [1]

و تعد التجربة الجزائرية في التحرر الاقتصادي و الانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق من أكثر التجارب في الوطن العربي ضبابية من خلال صراعها مع صندوق النقد الدولي الذي يمثل هيئة تابعة للنظام الدولي الجديد أفرزتها سياسة الهيمنة الاقتصادية التي أشرنا إليها سابقا ،و إذا كانت دراستنا هذه تنصب أساسا على تحليل مضامين التغير الذي عرفــه النظام الاقتصادي من جهــة و النتائج الاجتماعية التي أفرزها هذا التحول من جهة أخرى- خاصة في ظل تعثر بعض مراحل التحرر الاقتصادي كالبطالة و التسريح الجماعي للعمال و خلق بيئة ملائمة لنمو التيارات الأصولية و غيرها من المشاكل الإقتصادية و الاجتماعية و السياسية- فإنه من الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار جملة العوامل الخارجية سواء على المستوى العربي أو المستوى العالمي ، و أهمها على الإطلاق التأثير الذي مارسه الاستعمار على المجتمع الجزائري و تركيبه و تطوره التاريخي، و نحن هنا لا نلغي جملة العوامل الذاتية و الخارجية و لا نسقط من الحسبان أهميتها و نوعيتها(مناخية جغرافية ، ديمغرافية ،دينية ،ثقافية... الخ) في فهم عملية التغيير و التطور الذي

---

1 - عبد الخالق عبد الله – التبعية و التبعية السياسية – المؤسســة العامــة للدراسات و النشر و التوزيع – بيروت، لبنان – بدون رقم طبعة – 1986 – ص 44 .

شمل البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري في أعماقه، لكن وتجنبا لسوء الفهم فالتركيز على العوامل الداخلية لفهم مسار آفاق تطور المجتمع دون النظر إلى العامل الخارجي،و إعطائه قدرا من الأهمية سيحذو بدراستنا نحو القصور،و التركيز على العامل الخارجي " التبعية الاستعمارية " لا يعني بالضرورة أنه العامل الوحيد المفسر لكل ما يحدث على مستوى البناء الاقتصادي و الاجتماعي على الرغم من كونه عامل من العوامل المحددة الأساسية ،سواء علـــى صعيد التشوه الاجتماعـــي –الاقتصادي – الثقافي أو على صعيد البناء السياسي، و في هذا السياق يقول الباحث المغربي عبد الجليل حليم " فإن أول ما كان تقوم به الإمبريالية الاستيلاء على البنيات التحتية الاقتصادية و إدماجها في الاقتصاد الرأسمالي ، الشيء الذي كان يتطلب إخضاع البنيات السياسية و الاجتماعية و يؤدي إلى تغييرها " و يستطرد في سياق تحليله قائلا " إن الاستعمار لم يكتف باحتلال البلاد عسكريا ، بل عمل على القضاء على المؤسسات المحلية أو على الأقل على تهميشها الشيء الذي كان له الأثر على حياة المجتمع بأكملـــه،انطلاقـــا مـــن تغيير القوانين الموجودة و تعويضها بقوانين جديدة تخدم تطور الرأسمال ، و انتهاء بتأثير يشمل أنماط التفكير و الاستهلاك بالنسبة لفئة كبيرة من السكان ." [1]

انطلاقا من جملة ما تم ذكره فالدراسة التي نحن بصدد إعدادها تسلط الضوء على هذا الجانب من خلال ربطه بالجانب الاقتصادي و البنائي الاجتماعي للمجتمع

---

1 – عبد الجليل حليم – التدخل الاستعماري و الحركية الاجتماعية –المجلس القومي للثقافة العربي – السنة الخامسة – العدد 57 – جوان 1989 – ص 15 .

الجزائري فإذا كانت الإصلاحات ترمي إلى عقلنه الاقتصاد و تحقيق الأهداف التي يرمي إليها المجتمع ، فإن طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري زادت من حدة الوضع نظرا لما ينطوي عليه هذا البناء من تناقضات و المتجسدة في تعايش أشكال متعددة من الإنتاج إلى جانب تنوع النسق القيمـــي، إلى جانب التعددية الإيديولوجية و تضخم البناء الثقافي و عدم استقرار و استمرارية البنائين الاجتماعي و السياسي ومخلفات الاستعمار .

في خضم هذه الخصوصية التاريخية المنطوية على تعايش أنظمة مع أنظمة أخرى أحيانا، و تفوق بعضها و تجاورها أحيانا إلى جانب تناقضهـــا أحيانـــا أخرى و ما يترتب على ذلك من توترات و صراعات اجتماعية،كان من الضروري معالجة الإصلاحات في ضوء الخصوصية الاجتماعية للمجتمـــع الجزائري و المتميزة بعدم استقرار البناء الاجتماعي على عمومه ، على هذا الأساس فإن المشكلة البحثية تبدو جلية في محاولة تتبع التغيرات التي أفرزتها هذه السياسات الإقتصادية على البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري ، و لعل أهم ما يثار على الساحة اليوم هو مسألة الإصلاحات الإقتصادية و في مقدمتها مسألة خوصصة القطاع العام و الذي بموجبه انتقلت الجزائر من الاقتصاد الموجه الذي كان يضمن للعمال امتيازات لا تقاس بمقاييس الكفاءة و الإنتاجية إلى الاقتصاد الحر و الذي يعتمد في أسسه النظرية على مجموعة من المعايير العامة الواجب اعتمادها لانتقاء المؤسسات القابلة للخوصصة ، أي تلك التي تكون قادرة على التعايش و التكيف و القيام بوظائفها بكيفيـــة فعالـــة ، و استنادا إلى بعض المعطيات الإمبريقية على الساحة الجزائرية نجد مفهوما خاطئا

لعملية الخوصصة ، حيث يعتقــد الكثير مــن الناس أنها تمس المؤسسات المفلسة التي لا تحقق مردودا أو تعيش أزمة حادة بصورة خاصة فالخوصصة في حقيقــة الأمر هي خضوع لمنطق التقييم الحسابي حيث تصبح المردودية و الكفاءة هي أساس التعامل فتخلق بذلك نوع من الديناميكية لدى العمال فنحولهم إلى بائعين مطعمين بالحس التجاري.

إن سياســة الإصلاحات في الجزائر بدأت منذ قررت الجزائر تغيير السياسات الإقتصادية و الاجتماعية،والتي عرفت معارضة شديدة للتوجه الاشتراكي و منجزاته و كان ذلك سنة 1980 و بالتالي بدأ التفكير في الكيفية التي سوف يتم من خلالها تجسيد ذلك فجاءت إعادة هيكلة مؤسساتها سنة 1982 عضويا و هو الانتقال من الشركات الكبرى إلى مؤسسات عمومية و التغيير مس بالدرجة الأولى مستويات اتخاذ القرار فتحولت من مركزية التسيير إلى التجزئة و اللامركزية و تحولت على إثرها 70 شركة وطنية إلى 470 مؤسسة عمومية ، و بعدها تم إعادة هيكلتها مــاليا ♣ ، ثم –و بحجة عدم وضوح الأهداف– توجهت الجزائر إلى استقلالية المؤسسات العمومية ماليا و إداريا ،و التي كانت واضحة جدا في الخطابات السياسية لرئيس الجمهورية آنذاك سنة 1986 لتأتي أحداث أكتوبر 1988 لتغير مجرى التاريخ و أصبح المجتمع يغازل مفاهيم وقيم جــديدة أو ما يعرف بالهيكلة الصناعية للقطاع العام و التي نعني بها مجموع الإجراءات التنظيمية لإعادة انتشار الطاقة الصناعية

♣ – مسح ديونهــا و تسوية وضعياتها المالية العالقة و تحمل خزينة الدولة كل ذلك .

الموجودة و إثر هذا انتقلت 500 مؤسسة عامة إلى الاستقلالية بعد أن عرفت طريقها إلى التطهير المالي ، و لكن على الرغم من الأهداف النظرية لهذه المرحلة من التسيير و التي دامت قرابة العشرية و النصف إلا أن ما ترتب عليها من نتائج فاق ما كان مخطط له فأصبحت مؤسستنا تعاني من التوهم المالي و المتمثل في وجود علاقة بين حجم الاستثمار و ربح المؤسسة ، بالإضافة إلى عدم التوافق بين المناصب و المهام الخاصة باتخاذ القرار في ظل جو عالمي ساده عدم التوازن المالي و النقدي الأمر الذي زاد في الديون الخارجية و زيادة الكتلة النقدية و ما تم استقاؤه على مستوى هذه التغيرات أنها لم تأتي بالكثير و لم تختلف عن سابقاتها لأن التغييرات تم التركيز فيها على الجانب التنظيمي بجزئه دون الاهتمام بالبناء في حد ذاته و ما يحويه من فعاليات ، حيث كانت هذه المرحلة في شطرها الثاني تمهيدا لتطبيق سياسة الخوصصة كآخر مرحلة من مراحل الإصلاح الاقتصادي حيث " أبرمت الجزائر سنة 1993 عقد أول مع صندوق النقد الدولي FMI ليتم تجديده فيما بعد ليوجه إلى إعادة جدولة الديون و هذا سنة 1994 و ذلك مع نادي لندن و نادي باريس ، ليجدد العقد للمرة الثالثة مع صندوق النقد الدولي في سنة 1995 " [1] ،و الذي على إثره دخلت الجزائر فعليا في تطبيق سياسة الخوصصة حيث اختارت الجزائر شكلا خاصا من أشكال الخوصصة و هو الخوصصة الشعبية و المتتبع لمسار الخوصصة في الجزائر يجد أنه تم تهيئة الأرضية التشريعية و

1 – سعيد أوكيل – استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – بدون رقم طبعة – 1996 – ص 63 .

القانونية لهذه العملية بدءا من دخول قانون الإفلاس حيز التنفيذ إثر قانون التجارة لسنة 1994 ، إضافة إلى هذا نجـد قانـون الخوصصة و الذي تضمنه المرسوم التشريعي رقم 22-95 ♣ ، و الذي تـم تعديله فيمـا بعـد بالقرار رقم 12-97 في مارس 1997 ، و في هذا الإطار نجد أن الخوصصة عملت على تحويل العلاقات القانونية في المؤسسات العمومية من القانون الأساسي إلى القوانين العقدية و التي تكون محددة مسبقا من طرف القانون،و الخوصصـة عرفـت ثلاث مراحل تجسدت المرحلـة الأولى و الثانيـة و الثالثة لازالت حيز التنفيذ ، فبالنسبة للمرحلة الأولى فقد شملت تحضير و تقييم المؤسسات المرشحـة للخوصصة و بعدها تأتي مرحلة اتخاذ القرارات و هنا حددت لجنة خاصة بذلك لدراسة ملفات المؤسسات المرشحة للخوصصة و يحدد على إثرها ما يجب إتباعه عمليا ، و بالنسبة للمرحلة الثالثة و التي كما سبق و أن أشرنا إليها لازالت حيز التنفيذ و التي تتمثل في مرحلة التنفيذ و التطبيق و في هذه المرحلة يتم النقل النهائي لملكية المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص .

♣ - إن المرسوم التشريعي رقم 22- 95 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية يتضمن القوانين التنفيذية التالية :

- القـانون التنفيذي رقم 104-96 و الذي يوضح أشكال تنظيم و تسيير مجلس الخوصصة .
- القـانون التنفيذي رقم 105-96 و الموضح لأشكال تنظيم و عمل لجنة المراقبة لعملية الخوصصة .
-القـانون التنفيذي رقم 106 – 96 يحمل الإشارة إلى الهيئة المكلفة بالخوصصة .
- القانـون التنفيذي رقم 134-96 مرتبط بالشروط و أنواع الملكية من طرف الجمهور للأسهم و قيم أخرى للمؤسسات العمومية المعنية بالخوصصة .

على اعتبار أن المرحلة الأخيرة من مسار الخوصصة في الجزائر لازالت لم تنته بعد فإنه من الصعب جدا تحديد التجليات الكلية لهذه السياسة الإصلاحية إلا في بعض المظاهر التي تجلت في بداياتها التي يمكن استقاؤها انطلاقا من ما عرفته تجربة بعض الدول القريبة منا من حيث الخصوصية التاريخية و الثقافيـــــــــة و الاجتماعية، و من أبرز الجوانب التي مستها أو أثرت فيها سيرورة هذه الإصلاحات الجانب المتعلق بالبناء الاجتماعي الذي عرف إعادة هيكلة للسلم الاجتماعي الأمر الذي أحدث تقلبات في البنية الاجتماعية و سجلت حركية اجتماعية واسعة ، حيث برزت للوجود شرائح ليست بالجديدة و إنما أصبحت أكثر بروزا فالبنية الاجتماعية في الجزائر عرفت ثنائية طبقة الأغنياء و طبقة الفقراء فمثلت الأولى تطورا للبرجوازية الصغيرة إضافة إلى أفراد انحدروا من الطبقة العاملة في حد ذاتهـــا سواء المحليـــة منها أو المهاجـــرة و بعض أفراد الشرائح المتوسطة الذين تركوا عملهم لينظموا إلى العمل لدى البرجوازية الصغيرة و هذه الطبقة تشكل العنصر المتمرد على الدولـــة و هذا لصالـــح الحريـــة الاقتصاديـــة ،فالديناميكيـــة و التطور الذي عرفته هذه البرجوازية كـــان متعارضا تماما مع ما هو معروف نظريا و التي تعتبر أن التنمية الإقتصادية الاشتراكية يصاحبها تقليص في حجم البرجوازية الصغيرة من حيث العدد أو القاعدة الإقتصادية و لكن ما عرفته هذه الشريحة كان عكس ما كان متوقع له نظريـــا ، بل و على العكس تمكنت من السيطرة السياسية في ظل التطور و التناقض الذي عرفته الدولة .

إلى جانب هذه الطبقة نجد طبقة تكاد تنعدم لا تأمل سوى في ضمان حق العيش

و هذا ما كانت تطمح إليه منذ الحكومات الأولى و في ظل الشعارات الاجتماعية فهي لا تملك السلطة التي أمنتها لنفسها البرجوازية الصغيرة ، فبوجود حركة راديكالية و حرة خارج محيط القوة السياسية و التي تعكس ضعف هذه الأخيرة ، فلا يوجد بذلك أي تيار داخل القوة السياسية له القوة التي تحد بها نفوذ هــذه الشريحــة و مصالحها الواضحة ، فمن المعروف أن البرجوازية الصغيرة بعد الاستقلال قد تحالفت مع العسكريين الأمر الذي سمح لها بالبقاء خارج السلطة لتؤمن بذلك لنفسها ما تريد عن مخفى من مرأى الجميع .

إلى جانب هذا نجد أن الطبقة المتوسطة و التي تضم العمال الأجراء لإدارة المؤسسات الصناعية للبناء و الأشغال العمومية و قطاع الخدمات العمومي تم كسرها ،لكن ليس كلية فهذه الطبقة في حد ذاتها تشمل فئة الطبقة المتوسطة العليــا و الطبقة المتوسطة السفلى ، فالمتضرر هنا هو الطبقة المتوسطة السفلى التي نزلت إلى طبقة الكادحين و الفقراء لأنهم يعيشون من أجرهم اليومي و لا يملكون دخلا ماديا آخر أو مدخرا اجتماعيا و التي تشكل بالنسبة للطبقة المتوسطة العليا الإعداد أو المكسب الفكري أو العلاقات ، و يتناسب أو يتحدد الوضع المادي للأفراد تناسبا مباشرا مع انعدام مدخره ، لأن وجوده قائم بفضل مردود أجره من العمل الذي يؤديه و بذلك خلق لديه شعور بأنه يشغل أدنى درجات السلم الاجتماعي و أنه محكوم عليه بأن يؤدي دورا سلبيا في المجتمع .

بالنسبة للطبقــة المتوسطــة العليا و التــي تمثل الإطارات العليا الأكثر كفاءة و الحاملون لمؤهلات علمية و هي تتحرك في اتجاه للاندماج مع الطبقة البرجوازية

الصغيرة و الذين يشكلون بذلك شريحة التكنوقراطيين ، و مـــا يمكن أن نصل إليه بالنسبة لهاتين الفئتين المشكلتين للطبقة المتوسطة هو قلة التضامن و التنظيم على الرغم من أنهم ينتمون إلى زمرة اجتماعية واحدة و يخضعون لنفس المعيار و هو المهنة الممارسة .

هذه بصورة عامـــة حقيقـــة البناء الاجتماعـــي للمجتمع الجزائري و مـــن حيث الطبقات و الشرائح و الفئات الثقافية و القيمية المشكلة له في ظل الأنماط الإنتاجية و التوجهات الإيديولوجية المتعددة المشار إليها سابقا .

من هذا المنطلق يبدو جليا أن الإشكالية البحثية الراهنة تدور حول مضامين سياسة الإصلاحات في الجزائر ،تطبيقاتهـــا و تأثيراتها الأولية و علاقـــة كل هذا بالبناء الاجتماعي و إعادة صياغته في ضوء الإشكالية الجديدة كمحاولة لإلقاء الضـــوء علـــى كثير مـــن الجوانب المظلمـــة في قاموس الإصلاحات الإقتصادية و الاجتماعية فضلا عن طرح مقاربات نظرية و إمبريقية لفهم موقع الجزائر في خريطة النظـــام الدولي الجديد اقتصاديـــا و اجتماعيـــا ، فواقع البناء الاجتماعـــي و الاقتصـــادي للمجتمع الـــجزائري كـــان لـــوقت قريب يعتبر مـــن الطابوهـــات و المحظورات خاصة ما تعلق منها بالكشف عن الآليات التي تحدث على مستوى هيكله من تفاعل حاصل بين مختلف مستوياته و الذي تتباين أصوله سواء الاجتماعية أو الثقافية أو الإقتصادية و ما مدى إدراكهم لهذا الواقع الذي تنجم معه ظواهر غاية من التعقد يصعب تفسيرها و فهمها في ضوء التحليل السوسيولوجي البسيط ، فهذا البناء بقدر ما هو يرتبط بشروط بنائية داخلية فهو يتأثر بالمحيط

الخارجي و ما يحدث فيه من تغيرات و تحولات على مستوى أنساقه الفرعية .

و من هذا المنطلق كان التساؤل الرئيسي للدراسة هو :

كيف أثرت سياسات الإصلاحات الإقتصادية التي إنتهجتها الجزائر في إعادة تشكيل البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري ؟

لنحاول في ظل هذا التساؤل الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية :

- ماهي التغيرات التي طرأت على البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري من حيث شكله أو طبيعة علاقاته الداخلية و الخارجية نتيجة التحولات الإقتصادية ؟
- هل هناك اتفاق أو تباين بين القضايا النظرية التي تمخضت عن دراسات ميدانية حول علاقة الإصلاح الاقتصادي بالتغير في البناء الاجتماعي مع الواقع الفعلي لهذا البناء في ضوء الخصوصية المميزة للمجتمع الجزائري بشكل عام ؟

ثـــانيا – مبـــررات اختيـــار المـــوضـــوع :

إن الظاهرة موضوع الدراسة لها أهميتها الحيوية في المعالجة السوسيولوجية بحكم أنها كل معقد من الظواهـــر الأخرى التي تتفاعل فيما بينها لتظهرها للوجود فهي لـــم تنشأ مـــن فراغ،فهـــذه الظواهـــر أو العوامـــل وبمصطلح أدق العوامـــل و الأسباب تعمل متساندة بنائيا و وظيفيا لتشكل لنا السياق العام للظاهرة موضوع الدراسة ، و التي تتجه نحو البحث عن طبيعة العلاقة التأثيرية بين الإصلاحات الإقتصادية التي عرفتها الجزائر و بين البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري مـــن هنـــا فقد اتجهت فكـــرة الدراســـة في البحث عـــن طبيعـــة هـــذا التأثير و تبيانه وتحديد نوعه و اتجاهه.

على هذا الأساس فقد انطلقت الدراسة لأجل فهم و تفسير التغييرات التي عرفهـــا و يعرفهـــا البناء الاجتماعـــي للمجتمع الجزائري ،استنادا لعمليتي الوصف و الكشف عن الآثار التي أفرزتها سياسات الإصلاح الإقتصادية في الجزائر على هذا البناء بالذات دون غيره من الأبنية الأخرى علما أن هذا البناء يتكون من مجموعة من العناصر المتجاورة أحيانا و المتعايشـــة أحيانا أخرى و المتناقضة في أغلبها .

فاهتمامنا بمعالجة هذا الموضوع بالذات دون غيره من المواضيع التي قد تشكل مجالا للبحث و الدراسة نابع أساسا من إطلاعنا على الموضوع و ما يرتبط بـــه من دراسات سابقة متعلقة ببنية المجتمع الجزائري و التحولات البنيوية و الوظيفية التي عرفها هذا البناء، و الملاحظ أن الدراسات و خاصة على مستوى البحوث الأكاديمية لم تعطي صورة حقيقية لهذا التحول ، إذ نجدها في معالجتها لهذا الجانب تهتم بالبناء العام دون أن تبدي موقفا معينا –حتى و إن كان موقفا ذاتيا – من الطبقات الأساسية التي تشكل هذا البناء و الفئات الناتجة عن كل طبقة و كذا الشرائح ،حيث لا يخفى علينا بأن المجتمع الجزائري عرف تباينا واضحا في بنيته الاجتماعية حيث تشكلت هذه الأخيرة من كل غير متكامل برزت فيه كثير مـــن التناقضات والتضاربات التي تشكـــل حقلا للبحث و للكشـــف عـــن الآليـــات و الميكانزمات التي تحركه .

إلى جانب هذا ،فإن السبب الأساسي في تناول هذا الموضوع بالدراسة و البحث هو محاولة التعمق في معرفة خبايا هذا البناء –أي البناء الاجتماعي– من خلال الكشف عن الانعكاسات التي نتجت عن سياسة الإصلاحات في الجزائر و التي

مست الأنماط التسييرية و الهياكل التنظيمية و التي خلقت بدورها مجموعة من التوترات عكست بذلك التناقضات القائمة في بنية المجتمع الجزائري .

ضف إلى ما سبق ذكره فاختيارنا لهذا الموضوع جاء بعد الإطلاع على المراجع التي لها علاقة بشكل مباشر أو غير مباشر بموضوع البحث ، إلى جانب مشاهدتنا الشبه يومية للتحولات التي تمس أفراد المجتمع خاصة على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي و ما تطرحه من تساؤلات حول هذه التغيرات و عن وضعية الأفراد داخل البناء الاجتماعي و ما تخفيه هذه التحولات من خبايا ، و قد نذهب إلى أبعد من ذلك لنتساءل عن وضعية الأفراد داخل طبقاتهم و كيف يتم النظر إليهم بالنسبة للبناء العام للمجتمع، هذا كله ساهم في تبلور فكرة الموضوع لدينا ، فسعينا بذلك إلى محاولة معرفة طبيعة العلاقة التي تربط بين الإصلاحات الإقتصادية و درجـــة تأثيرهـــا في التغير الاجتماعي للبناء العام للمجتمع الجزائري.

كما تعد المؤشرات و الاعتبارات الإقتصادية المرتبطة بمسائل التغير الاجتماعي و منعكاساتها مـــن أهـــم الأسباب التي تدفع الدارسين و المهتمين بأمور التغير الاجتماعي و الحراك إلى تركيز اهتمامهم و جهودهم في هذا الاتجاه، فبروز مشكلة التغير في البناء الاجتماعي يرتبط بمستوى الوعـــي الاجتماعي و الفكري لمختلف الفئات المشكلة للبناء الاجتماعي و بمنعكاسات الإصلاحات الإقتصادية و المشكلات الاجتماعية و الإقتصادية و المترتبة عنها.

و انطلاقا من جملة هذه الأبعاد و الموجهات تأسس مشروع البحث و المتجه أساسا للكشف عــن آليات هذا التأثير للمستوى الاقتصادي عــلى البناء الاجتماعي و ضرورة رسم سياســة اجتماعية ملائمة لمواجهة مسائل الإصلاحات الاقتصادية و عواملها و انعكاساتها و التخطيط الرشيد لتجنب ذلك .

ثــالثــا- أهميــة الدراســة

إن لكل دراسة أكاديمية أهميتها التي تدفع الباحث لسبر أغوارها، ومحاولة التوصل إلى نتائج تجيب على تساؤلاته، ويكون طريقه في ذلك الأدوات المختلفة للبحث العلمي ومناهجه مع استخدامها بطريقة علمية موضوعية، وتكمن الأهمية النظرية للدراسة الراهنة في أن هناك دراسات عديدة أجريت حول الإصلاحات الإقتصادية وعلاقتها بمتغيرات متعددة ، إلا أن بحثنا يسعى إلى دراسة تأثير الوضع الاقتصادي على إعادة تشكيل المجتمع الجزائري محاولين في ذلك التعمق في معرفة خبايا هذا البناء –أي البناء الاجتماعي –هذا من خلال الكشف عن الانعكاسات التي نتجت عن سياسة الإصلاحات في الجزائر و التي مست الأنماط التسييرية و الهياكل التنظيمية ،التي خلقت بدورها مجموعة من التوترات عكست بذلك التناقضات القائمة في بنية المجتمع الجزائري .

بالتالــي فموضوع دراستنــا سنحاول مــن خلالــه تفسير بعض التناقضات و خصوصا ما تعلق منها بتحديد موقع الطبقات و الفئات و الشرائح التي تشكل هــذا البنــاء و ضبط آلية الحراك فيما بينها مع إزالة تلك الضبابية التي تحيط

بحقيقة ما يجري داخل البناء الاجتماعي في الجزائر، وبذلك تكون الدراسة قد تناولت هذه الظاهرة من زوايا جديدة .

رابـــعا- أهـــــــــداف الدراســــــــــة

لأي دراسة مهما كانت مقاربات بحثية تسعى جاهدة لتحقيقها و التي على أساسها و من خلالها يصاغ التصور أو الاتجاه العام للدراسة ، فالأهداف تساهم بشكـــل كبـــير و هـــام في تحديد الأبعاد الحقيقيـــة للموضوع و أطره النظرية ، والهدف من الدراسة يفهم عادة على أنه " السبب الذي من أجله قام الباحث بإعداد هذه الدراسة و البحث العلمي هو الذي يسعى إلى تحقيق أهداف عامة غير شخصية ذات قيمة و دلالة علمية "1 .

و منه الدراسة التي نقوم بها تسعى إلى تحقيق هدفين رئيسيين أولها نظري والثاني عملي، والهدف النظري يتم من خلاله التعرف على طبيعة الحقائق والعلاقات الاجتماعيـــة، والنظـــم الاجتماعيـــة،أما الهدف العملي ، فيمكن الاستفادة منه في وضع خطة للإصلاح على أساس سليم وفق ما يرتضيه التطور الطبيعي للمجتمع .

علـــى هذا الأساس فإننا نسعى جاهدين من خلال هذه الدراسة إلى بلوغ الهدف التالـــي و هو "معرفة مضامين سياســـة الإصلاحـــــات الإقتصاديـــة في الجزائر،

---

[1] – محمد شفيق – البحث العلمي : الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية – المكتب الجامعي الحديث – الإسكندرية، مصر – بدون رقم طبعة – 1998– ص55.

و آخذين بعين الاعتبار التشكيلة الاجتماعية للمجتمع الجزائري و هذا بالنظر دائما إلى المستوى الاقتصادي الذي تعيشه هذه التشكيلة و ما تتطلبه في ظل جملة التغيرات التي تعرفها الساحة الإجتماعيـــة اليوم و التي نفذت و بقوة إلى داخل الأسرة و غيرت من أدوارها و من مستوى أدائها لهذه الأدوار أو المهام الموكلة إليها "، و بحكم كل هذا فقد كان لزاما علينا معالجة هذه المشكلة وفق إطار تصوري يعكس بالضرورة ما يحدث داخل البناء الاجتماعي ، وتبعا لهذا الطرح يمكننا أن نحدد الهدف العام و الأهداف الخاصة للدراسة كمايلي :

الهـــدف العـــــام :

معرفة تأثير سياسات الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر على إعادة بناء المجتمع الجزائري.

ولبلوغ هذا الهدف حددنا الأهداف الخاصة التالية:

الأهـــداف الخاصـــة

1-التعرف على مضامين سياسة الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر،من خلال تقديم مسيرة الاقتصاد الجزائري وإبراز اثر هذه المسيرة على أداء النمو الاجتماعي.

2- الكشف عن تأثيرات سياسة الإصلاحات الإقتصادية على المجتمع الجزائري .

3- الكشف علـــى ملامح إعـــادة بناء المجتمع الجزائري على ضوء الهدفين الأول و الثاني .

4-إبراز العلاقة بين الإصلاح والنمو من خلال تجربة الجزائر.

5- أبعاد التجربة الجزائرية في مجال الإصلاح ونتائج ذلك وانعكاساتها خاصة

الاجتماعية منها.

فالدراسة التي نحن بصدد البحث فيها حاولنا فيها أن نربط بين الخصائص البنيوية مع الأساس المادي الاقتصادي للمجتمع و يعكس هذا الأساس الاقتصادي أثاره في مستويات البناء الاجتماعي ، الأمر الذي استوجب علينا البحث في طبيعة العلاقات من وجهة نظر تتعدى العلاقة السببية أو الميكانيكية الآلية إلى دراسة مستويات التفاعل و ما تفرزه من تطورات تنعكس آثارها في اتجاهين متبادلين و بأبعاد قد لا تكون واحدة في استجابتها لمسائل التغير الاقتصادي و الاجتماعي لذلك فلابد من البحث في جملة من المفاهيم التي تتشابك فيما بينها عمليا و لكنها لا بد من أن تتحد تحليليا .

خامسا --تحديد مفاهيم الدراسة:

يشكل الإطار المفاهيمي الخلفية النظرية و المنهجية لتوجيه مسار البحث ، و تبيان تطبيقاته على اعتبار أن مفاهيم الدراسة تطرح بالضرورة القضايا البحثية التي تثيرها الدراسة ، فضلا على المضامين التي نريد تقصيها و حدود هذه المفاهيم و انسجامها ضمن السياق النظري و الميداني للدراسة الراهنة، و دراستنا تتضمن أربعة مفاهيم أساسية و المتمثلة أساسا في:

1- التأثير.

2- سياسة الإصلاحات الاقتصادية .

3- البناء الاجتماعي

4- المجتمع.

علما بأن تحديدنا لهذه المفاهيم يندرج ضمن مناقشتنا لمختلف الأطر التصورية و المقاربات العملية التي تناولتها مختلف الدراسات و الهيئات المهتمة بالمفاهيم المشار إليها سابقا، و منه فتحديدنا لها يرتبط بتقديم جملة من التعريفات و التحديدات مرورا بتحديد أوجـــه التشابـــه و الاختلاف بينها لكي يتسنى لنا في النهاية الوصول إلى التعريف الإجرائي ، محاولين في ذلك إسقاطه على إشكالية الدراسة .

1.5 –تعريف التأثير :

1.1.5–التعريف اللغوي :

التأْثير في اللغة حسب قاموس المحيط هو " إِبْقاءُ الأَثر في الشيء ، و أَثَّرَ في الشيء أي ترك فيه أَثرًا " [1] ، أما حسب ما جاء في معجم الغني فإن "أَثَّرَ يُؤَثِّرُ تأْثِيرًا فيه أو عليه أي ترك فيه أثرًا، أي علامة، أثَّر التأنيب فيه، أثّر الأدب التقليديّ على أسلوب هذا الكاتب." [2]

2.1.6- التعريف الاصطلاحي:

لقد تعددت الصياغات النظرية التي تناولت مفهوم التأثير و النابع أصلا من الأثر و الذي يشير على العموم إلى ما يحدثه متغير مـــا على متغير آخر من نتائج

---

1 – قاموس المحيط –فيروزآبادي و أبو طاهر مجد الدين– من موقع الانترنت http://lexicons.sakhr.com/intro/intro.aspx?fileurl=introduc.asp – جوان 2009 .

2 –عبد الغني أبو العزم – مفاهيم – منشورات جامعة الحسن الثاني –الدار البيضاء، المغرب – الطبعة الأولى – 2006 – ص 106.

و مترتبات ، و في كتاب مفاهيم أساسية لعلم الاجتماع لصاحبه خليـــل أحمد خليل فقد جاء فيه " في المعنى العام يمكن تعريف التأثير مثلما نعرف أي شكل من أشكال الفعل المؤثر في المفعول " [1] ، و عليه فإن التأثير يدخل في نطاق السلطة و النفوذ فالمؤثر هو النافذ القادر بالفعل على تغيير فعل الآخر فـــي الاتجاه الذي يختاره لـــه أي أن التأثير هو بمثابـــة شكل خاص جدا من أشكال النفـــوذ أو السلطة مستمدا بشكل أساسي من الإقناع .

3.1.6- التعريف الإجرائي :

بالاستناد إلى إشكاليـــة الدراســـة فالمؤثر هنا هو سياسة الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر و التي تشكل العنصر النافذ القادر على تغيير المتأثر و المتمثل في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري و الذي يتأثر وفقا للاتجاه الذي تحدده له الإصلاحات .

2.5- تعريف سياسة الإصلاحات الاقتصادية :

1.2.5-تعريف السياسة لغة :

يعرفهـــا قاموس الأكاديمية –L'Académie –بأنها "معرفة كل ما يتعلق بفن حكم الدولة و إدارة علاقتها الخارجية " [2]، أما قاموس ROBERT فيعرفها على أنها " حكم المجتمعات الإنسانية. " و نجد قاموس LETTRE يعرفها على أنها "حكم

---

1 –خليل أحمد خليل – المفاهيم الأساسية في علـــم الاجتماع – دار الحداثة للطباعـــة و النشـــر و التوزيع – بيروت، لبنان – الطبعة الأولى – 1984 – ص 48.

2– قاموس ROBERT

الدول و إدارة علاقاتها بالدول الأخرى " ، أما لسان العرب فيعرف السياسة على أنها " مـــن مصدر السوس أي من الرياســـة، و ساس الأمر سياســـة أي يعنـــي قام به و أصلحه، و المقصود بالأمر هنا أمر الناس. "[1]

2.2.6-التعريف الاصطلاحي:

لقد كان أرسطو يطلق على علم السياسة اصطلاحا العلم الكبير و يؤكد في كتابه السياسات على أن العلاقات الاجتماعية جميعا مشروطة بالسياسة .

و يعرف الأمريكي تالكوت بارسونز السياسة بأنها " الوجه الأداتي للتنظيم الاجتماعي ،أو أنها وسيلة إحداث أو تكوين مقصود لبنى اجتماعية تستجيب لهدف معين ."[2]

و لقد ظهرت في أدبيات الفكر الاقتصادي المعاصر الكثير من المصطلحات والمفاهيم التي تحاول تعريف المناهج والمداخل الفكرية في الاقتصاد الدولي وفي المجال الإصلاح بالذات، فرغم اختلاف المسميات والمصطلحات من إصلاح وتكييف وتصحيح إلا أن المعنى غالبا ما يرمي إلى:

- " التكييف الهيكلي هو تكييف مع الصدمات والتغيرات الداخلية والخارجية التي تعرفها البلدان النامية بهدف إزالة الاختلالات وتحقيق أهداف التنمية.

---

[1] -ابن منظور- لسان العرب – المجلد الرابع- دار الفكر- بيروت، لبنان- دون رقم طبعـــة – دون سنة النشر- ص243.

[2] – دينكـــن ميتشيـــل – معجم علم الاجتماع – ترجمة إحسان محمد الحسن – دار الطليعة – بيروت ،لبنان – الطبعة الثانية – 1986- ص 146 .

– الإصلاح هو التعديل في الاتجاه المرغوب، وفي عرف المؤسسات المالية الدولية هو عمل يتوجب القيام به إزاء ما يسمى بالصدمات الخارجية،و الإصلاحات الاقتصادية هي " تصحيح مباشر لكيفيات اتخاذ القرارات و طريقة هيكلتها إضافة إلى تصحيح الأمور المتعلقة بالجوانب المالية "[1]

أما الأصل التاريخي لهذا المصطلح فيعود إلى أوائل الثمانينات بعد الأزمة المعروفة بأزمة الديون الخارجية بسبب عجز المكسيك والتي كانت من أكبر البلدان المدينة عن الوفاء بدفع الديون نتج عنها لجوء هذا البلد إلى المؤسسات المالية الدولية يتعهد بتطبيق سلسلة من الإجراءات التثبيت والتكييف الهيكلي " [2].

ومنذ سنة 1980 شرع في الإصلاحات بسبب ما تضمنته المراحل السابقة من نقائص و سلبيات حيث كان هيكل المؤسسة العمومية الجزائرية لا يستجيب للمتغيرات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الحديثة ، وسياسة الإصلاح منذ بدايتها و حتى الآن فإن إجراءاتها تتم بالاتفاق الرسمي مع المؤسسات المالية الدولية، ومنذ ذلك الوقت فإن الإصلاح يعني تعديل مفردات النظام والنسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب، أما المفهوم العام فيعني الإجراءات التي تتخذها الحكومة والتي تساعد على تشكيل سلوك النشاط الاقتصادي على أساس آليات السوق.

---

1 – سعيد أوكيل – استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية –مرجع سبق ذكره – ص 72 .

2 – جودة عبد الخالق – الإصلاح الاقتصادي الفرضية الغائبة – المنتدى الثقافي شومان – الأردن – ماي 1996– ص134 .

الإصلاح الاقتصادي من منظور اتفاقية واشنطن:

يعود هذا الاتفاق أو ما يسمى" باتفاقية واشنطن إلى سنة 1989 عندما كانت الصحافة الأمريكية تتحدث عن عدم رغبة دول أمريكا اللاتينية في القيام بالإصلاح الاقتصادي الذي يتيح لها فرص الخروج من أزمة المديونية " [1].

ولتأكد من ذلك عقد معهد الاقتصاد الدولي في أمريكا مؤتمرا تقدم فيه عشرة بلدان في المنطقة بحوثا تتناول ما الذي حدث، ولتأكد من قيام جميع البحوث بتناول أسئلة مشتركة كتب جون وليام سون بحثا أورد فيه عشرة إصلاحات في السياسة الإقتصادية " زعم أن كل شخص في الولايات المتحدة يعتقد أنها هي التي يتطلب إجراؤها في أمريكا اللاتينية وقد سمى جدول الإصلاح هذا باتفاقية واشنطن يصف فيها مجموعة من الإصلاحات الموجهة إلى السوق وهي التي تمكن الاقتصاديات الراكدة في أمريكا اللاتينية وجميع البلدان النامية التي تديرها الدولة أن تأخذ بها بهدف جذب الرأس المال الخاص، وقد تبنت هذه الاتفاقية الإدارة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية بهدف تطبيقها كمرحلة أولى لسياسة الإصلاح الاقتصادي في دول التخطيط المركزي، و اعتبرت هذه البنود اللبنة الأولى للنظام العالمي الجديد المتسم بالعولمة " [2] .

---

[1] – صندوق النقد الدولي– المجلد 40– العدد 03– سوريا – سبتمبر 2003 – ص 14 .

2 – للمزيد من المعلومات أنظر: احمد دودادا "العولمة والتنمية الاقتصادية "– لبنان– 2001 – ص19 .

-بنود الاتفاقية:

1- " الترشيد المالي بما يتطلبه ذلك من التقيد بالميزانية بهدف الحد من العجز المالي.

2- مراقبة المصروفات العامة ووضع أولويات لإنفاقها بما يتطلبه ذلك من الابتعاد عن سياسات الدعم والإعانات.

3- الإصلاح الضريبي بهدف توسيع قاعة الضريبة مع تخفيض الضرائب الهامشية.

4- تحرير السياسة المالية بهدف ضمان تحديد أسعار الفائدة تبعا لقواعد وآليات السوق الحرة.

5- إتباع أسعار الصرف التي تساهم في نمو مطرد في تجارة الصادرات غير التقليدية.

6- تحرير التجارة وضرورة الابتعاد عن نظام الحصص مع تخفيض القيود الجمركية إلى حدود 10 بالمائة خلال عشرة سنوات.

7- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإزالة كافة أشكال العراقيل والعقبات أمامها ومعاملة المستثمر الأجنبي بالمساواة مع المستثمر المحلي.

8- تخصيص المشاريع العامة.

9- إعادة تكييف القوانين بما يضمن تشجيع وإنشاء شركة جديدة مع ضمان المنافسة التامة.

10- ضمان حقوق الملكية وتوافرها لجميع المستويات لتجنب المبالغة في التكلفة.

وعموما فقد أثارت هذه الاتفاقية الكثير من التساؤلات والشكوك وعبرت عن

المبدأ الذي بموجبه تصدر توصيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ولقد تم تطوير هذه الاتفاقية من خلال اتفاقية واشنطن الجديدة " [1] ، والتي تركز في محتواها على إتباع نظرية اقتصاد السوق كطريق لتنمية، إن البلدان النامية وجدت في هذه الاتفاقية الإصلاحية مقابل الوعود الأمريكية بتخفيض الديون تشجيعا كبيرا، أما البلدان المتحولة في أوروبا الشرقية فقد وجدت فيها الأمل المفقود لإصلاح أنظمتها الإقتصادية، وقد عبرت هذه الاتفاقية عن اقتصاد السوق والترويج للنظام الاقتصادي القائم على العولمة.

-انعكاسات اتفاقية واشنطن:

بعد حدوث الانهيار السوفيتي وما تلاها من مشاكل اقتصادية ، تدخل كل من صندوق نقد الدولي والبنك العالمي للترويج لهذه الاتفاقية حول الإصلاح الاقتصادي، وبحدوث الأزمات المالية العالمية تبين صعوبة ما تتطلبه هذه الاتفاقية والإصلاحات وما تأثيرها على السوق والاقتصاد العالميين، ومع تباطؤ خطى الإصلاح وتناقص نتائجه، وظهور الكثير من الانعكاسات والإفرازات السلبية لهذه العملية بدأ الحديث عن ضرورة التعديل والانحراف عن البنود السابقة والتوصيات العشرة السالفة الذكر، لما ظهر من اختلال وتباين بين الدول من جراء تطبيق هذه البنود والتي تهدد الاستقرار السياسي للبلدان المعنية للإصلاح، وفي الوقت الذي تزيد فيه فرص

[1] – ج . وليامسون– تاريخ مختصر لتوافق واشنطن واقتراحات لما يتعين عمله– صندوق النقد الدولي – مجلة التمويل والتنمية – المجلد 40– العدد 03– سوريا – سبتمبر 2003 – ص 11.

المنافسة الدولية بين البلدان الغنية من أجل الحصول على أسواق لصادراتها. ولذلك بدأ صندوق النقد الدولي يدعو إلى ضرورة وجود إطار شامل لتنمية الشاملة، ودعا إلى ضرورة تناغم أهداف التنمية الإقتصادية مع أهداف التنمية البشرية.

استنتاجا مما حصل خلال عقد كامل من الإصلاح تبين أن هنالك انعكاسات هامة تتمثل في وجود الأزمات المالية التي وقعت وأمتد تأثرها إلى الدول الأخرى.

مما سبق نصل إلى أن كل مفاهيم الإصلاح الاقتصادي تلتقي في مجملها في نقطة نهائية أساسية و هي إدارة العلاقات و تقويمها قصد إصلاحها في المجال الاقتصادي.

3.1.6- التعريف الإجرائي:

إذا ما حاولنا ربط هذا المفهوم بمفهوم الإصلاحات فإننا نجدها تعني الانتقال من نمط تسييري إلى آخر ،أي تصحيح في كيفية اتخاذ القرارات و طريقة هيكلتها فهي لا تمس الجانب السلبي فقط بل تركز على جانب اتخاذ القرارات و طريقة هيكلتها داخل تنظيم سواء اقتصادي ،سياسي أو اجتماعي ، كما يمكن أن نعتبرها عملية جزئية شملتها عملية أوسع الهدف منها التحكم أكثر في وسائل تحقيق الأهداف الكبرى لإستراتيجية التنمية .

لمعرفة حقيقة هذا المفهوم سنحاول وضعه في سياقه التاريخي و نربطه بالجزائر ،فسياسة الإصلاحات مثلت اتجاها عاما نحو تطوير البنية الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع الجزائري محاولة في ذلك القضاء على التفاوت الطبقي و ثنائية القطب التي عرفتها البنية الاجتماعية في الجزائر بعد الاستقلال ، مع إعطاء

دفعة جديدة لطاقات المنتجة و إعطاؤها قيمة إنتاجية و اجتماعية مع تطوير البنية التحتية و الفوقية للمجتمع ،أي إصلاح في علاقات الإنتاج و قــوى الإنتاج الجديدة و تحديد العلاقة فيما بينها .

3.5 –البناء أو النظام الاجتماعي:

1.3.5- التعريف اللغوي للبناء :

" جمعه أبنية، مصدره بنى و الاسم هو المبنى أي الجسم "[1].

2.3.5- التعريف الاصطلاحي للبناء الاجتماعي :

لقد كتب برتلانفي يقول أن النظام هو" مجموعة من العناصر ذات التبعية المتبادلة أي المرتبطــة فيما بينهــا بشكل يؤدي تغيير أحدهــا إلى تغيير الأخــرى و بالتالي يتبدل المجموع " و هذا ما أكده أيضــا كونديلاك حين عرف البناء بأنــه "نظام تتسانــد فيه مختلف الأجزاء بصورة متسانــدة و متبادلة "[2] ، أما فورتس فيعتقد أن البناء الاجتماعي يعني التركيب الاجتماعي و يعرفه على أنه "ذلك التركيب المنظم و المتناسق للأجزاء المختلفة التي يتكون منها المجتمع كالمؤسسة ،الجماعة ،العملية و المركز الاجتماعي. " [3]

---

1 – أحمد زكي بدوي ، صديقة يوسف محمود – المعجم العربي الميسر – دار الكتاب المصري و دار الكتاب اللبناني – مصر ، لبنان– بدون رقم طبعة – بدون سنة النشر– ص 182 .

2 – ر.بودون ،ف.بوريكو – المعجم النقدي لعلم الاجتماع – ترجمــة ســليم حــداد – ديــوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – الطبعة الأولى – 1986 – ص 565 .

[3] – دينكن ميتشيل – مرجع سبق ذكره – ص 215 .

3.3.6- التعريف الإجرائي:

إن مفهوم البنـــاء الاجتماعـــي استنادا لموضوع الدراســـة المقصود منه هـــو " نظام الأدوار و المركز المشكلـــة لذلك البناء حيث يؤدي التغيير في أحد العناصر إلى تغير مجمل البناء ، و أغلب الأبنية الاجتماعية تحتوي على أبنية ثانوية ذات تبعية متبادلة و أبنية ثانوية للنشاط المتبادل ".

4.5 –المجتمع:

1.4.5 –تعريف المجتمع لغة :

المجتمع هو " مكان الاجتماع و يطلق مجازا على جماعة من الناس خاضعين لقوانين عامة مثل المجتمع القومي، و المجتمع الإنساني."[1]

2.4.5- تعريف المجتمع اصطلاحا:

يعرف البروفيسور هوبهوس المجتمع بأنه "مجموعة من الأفراد تقطن بقعة جغرافية محددة من الناحية السياسية و معترف بهـــا و لهـــا مجموعـــة من العادات و التقاليد و المقاييس و القيم و الأحكام الاجتماعية والأهداف المشتركة المتبادلة التي أساسها الدين و اللغة و التاريخ العنصر"[2].

و هناك من عرف المجتمع بأنه " جميع العلاقات بين الأفراد و هم في حالة تفاعل مع منظمات و جمعيات لها أحكام و أسس معينة ."[3]

---

[1] – علي بن هادية و آخرون – القاموس الجديد للطلاب – الشركة التونسية للتوزيع و المؤسسة الوطنية الجزائرية للكتاب – تونس و الجزائر – الطبعة الخامسة –1984 – ص1006 .

2 – ر.بودون ،ف.بوريكو– مرجع سبق ذكره – ص 226 .

3 – المرجع السابق – ص 227 .

3.4.5- التعريف الإجرائي:

مما سبق يمكن أن نخلص فـــي النهاية أن المقصود بالمجتمع الجزائري " هو مجموعة من الأفراد عاشـــوا معـــا فترة طويلـــة من الزمن سمحت بنشأة قواعـــد و أحكام تنظم علاقاتهم الاجتماعية ،و سمحت أيضا بظهور شعور جماعي يجمع هؤلاء الأفراد في وحدة اجتماعية تتميز عن غيرها ، فهم بذلك توفرت فيهم الشروط التالية : أفراد عاشوا معا فترة زمنية طويلة ،مساحة معينة من الأرض يقيمون عليها ، نظم تحدد علاقاتهم الاجتماعية و شعور جماعي بوحدتهم الاجتماعية."

سادسا – الدراســـــــات السابقـــــــة :

إن الإطلاع على الدراسات السابقة كان بهدف انتقاء الدراسات التي ارتأينا أنها أعمق نظريا و ميدانيا و تدعم دراستنا بالإطار النظري ، و لابد من الإشارة إلى أن عرضنا للدراسات السابقة لـــن يكون مجرد استعراض نظري تقليدي حول الموضوع بقدر ماهو استعراض لهدفنا و هو الوصول إلى مجموعة من القضايا المنهجية و النظرية و التي تشكل إطارا مرجعيا يستند إليه الباحث في معالجة موضوع الدراسة ، و لأجل معالجة موضوع الدراسة عمدنا إلى تقديم نماذج من الدراسات المحلية و التي اعتبرنا أنها تملك قوة نظرية في مجال سوسيولوجيا المجتمع الجزائري و اعتبرت مؤلفـــات رائدة في دراسة و تحليل المجتمع الجزائري و حركيته الاجتماعية و الإقتصادية و التي اتخذت محورين رئيسيين في معالجة موضوع البناء الاجتماعي :

- المحور الأول:

محور الدراسات النظرية و الذي أخذ يعالج موضوع البناء الاجتماعي من خلال ما توفر لدى الباحث من دراسات نظرية و نظريات بخصوص البناء الاجتماعي، فجاءت هذه الدراسات تلخيصيـــة لهذه النظريات و للدراسات النظريـــة و التي تتسم بسمات الاتجاه الإيديولوجي للباحث.

- المحور الثاني:

يتمثل في رغبة مجموعة من الباحثين معالجة البناء الاجتماعي استنادا إلى منهجية بحثية ميدانية لاختبار فروض علمية ترتبط بهذا الجانب أو ذاك .

1.7- دراسة مغنية الأزرق حول " نشوء الطبقات في الجزائر، دراسة في الاستعمار و التغير الاجتماعي – السياسي "

و هي دراسة قدمت من طرف الباحثة مغنية الأزرق باللغة الإنجليزية و قام بترجمتها إلى اللغة العربية سمير كرم ،نشرت لأول مرة باللغة الإنجليزية في خريف عام 1975، و صدرت الطبعة الأولى باللغة العربية سنة 1980، و مغنية الأزرق من مواليد مستغانم (الساحل الغربي الجزائري) تحصلت على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة نيويورك و هي أستاذة زائرة بنفس الجامعة .

لقد حاولت الباحثة في دراستها هذه الإجابة عن التساؤلات التالية:" كيف كانت بنية المجتمع الجزائري قبل أن يستعمره الفرنسيين عام 1830 ؟ ماذا كانت آثار السيطرة الفرنسية في تطور الجماعات الاجتماعية المحلية حتى يومنا هذا (بالنسبة للباحثة سنة 1975) ؟ ماهو أثر الاستعمار في علاقات السلطة و التوجهات السياسية الحالية ؟ .

حيث سعت مغنية الأزرق إلى الإجابة عن هذه الأسئلة العامة، حيث بينت أن:

- الاستعمار بصفته نمط إنتاج أدى إلى تشويه التشكيلات الاجتماعية الإقتصادية الأصلية و قاد إلى قيام شكل محدد من أشكال التنظيم السياسي .
- من خلال تفحص تطور العلاقات بين الطبقة و الإيديولوجية و الحزب و البيروقراطية نخلص إلى وصف النمط الجزائري من الاشتراكية بأنه نتيجة الصراع بين البرجوازية الصغيرة و بين التكنوقراطيين .
- وجود نموذج محدد من التطور الاجتماعي الذي لا يمكن استيعابه بواسطة أدوات التحليل التقليدية .
- إن المجتمعات الشبيهة بالجزائر تحتاج إلى أسلوب جديد من التنظير .

لقد بينت الباحثة في معرض تحليلها للبنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري قبل الاستقلال أنه :

- مجتمع لا يظهر طبقات و إنما يظهر شرائح اجتماعية أو فئات اجتماعية فالاستعمار الفرنسي في تلك الفترة فرض أسلوب من الإنتاج الرأسمالي على مجتمع في مرحلة ما قبل الرأسمالية دون أن يدمج هذا في ذلك .
- إن الاستعمار أدى إلى ردم بعض الطبقات و خلق الشروط المادية لظهور طبقات أخرى .

- إن البنية الاجتماعية في تلك الفترة لم تكن واضحة المعالم بالمعنى الحقيقي للبناء بسبب غياب المعنى الحقيقي للطبقة بعيدا عن تواجدها النظري.[1]

من خلال هذه الدراسة حاولت الباحثة الوقوف على شكل البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري قبل الاستعمار و أثناءه و بعده ، و على هذا الأساس فقد عمدنا لقراءتها و تحليل ما جاء فيها حتى نتمكن من معرفة جذور البناء الحالي و التعرف على أهم التغيرات الهيكلية التي طرأت عليه ،من خلال مقارنتها بما ستسفر عنه دراستنا الراهنة من نتائج .

2.7-دراسة عبد اللطيف بن أشنهو حول" التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 1962-1980 ":

هي دراسة قام بها الاقتصادي الجزائري عبد اللطيف بن أشنهو ، و هو باحث جزائري من مواليد 1943 و أستاذ مبرز بمعهد العلوم الإقتصادية و الحائز على جائزة الاقتصاد السياسي في جامعة باريس .

تمحورت دراسة عبد اللطيف بن أشنهو حول تحليل مسيرة ثمانية عشر سنة بعد الاستقلال و ما تم خلالها من تقدم باتجاه حل المسائل الإقتصادية و الاجتماعية التي خلفها الاستعمار الفرنسي للجزائر محاولا فيها الإجابة عن السؤال التالي :

---

[1] - مغنية الأزرق – نشوء الطبقات في الجزائر ، دراسة في الاستعمار و التغير الاجتماعي السياسي – ترجمة سمير كرم – مؤسسة الأبحاث العربية – الطبعة العربية الأولى –بيروت لبنان –1980 – بالتصرف .

" إلى أين سيقود صراع القوى الاجتماعية نتاج التاريخ الاستعماري ،و هل سيؤدي إلى إصلاحات بنيوية و تحولات اقتصادية أساسية لا تكون أكثر مجرد إعادة تحسين سيرورة الرأسمالية بديناميكية جديدة ؟ أم أنه على العكس سوف يؤدي إلى تحولات جذرية في الاقتصاد تقود إلى ديمقراطية القرار الاقتصادي ؟ "

للإجابة عن هذه التساؤلات فقد قام عبد اللطيف بن أشنهو بتحليل الطريقة التي استطاعت بها التنمية الإقتصادية تغيير الهيكلة في الجزائر و موازين القوى بين الفئات و الطبقات الاجتماعية حيث توصل للنتائج التالية :

- تطور الطبقة العاملة كنتيجة لتطور العمل المأجور و تشمل هذه الطبقة مجموع المأجورين في الصناعة و في البناء و الأشغال العمومية و الزراعة و النقل ، و قد استثنى من هذه الطبقة مأجوري الصناعة و العاملين في إدارات الفروع و المؤسسات و الذين يتم استخدامهم تبعا لإستراتيجيات الرقابة أو المؤسسة و ليس لمقتضيات الإنتاج ،و الطبقة العاملة وفقا لذلك تتكون من ثلاث فئات:

1- فئة العمال الاختصاصيين و العاديين و الذين يمثلون الفئة البائعة لقوة العمل .

2-فئة النقابيين أو منتجي التسيير الاشتراكي للمؤسسات .

3-الفئة الأعلى من الطبقة العاملة و التي تمكنت بفضل التطور الاقتصادي للقطاع العام أن يصعد في سلم مراكز العمل.

- تطور البرجوازية الصغيرة و التي تمثل تلك الفئة الاجتماعية التي تملك وسائل الإنتاج الفكري أو المادي و التي تبيع في السوق نتائج إنتاجها من السلع و الخدمات

بسبب سياسة الدولة في الاستثمار و الاستخدام ،ويضاف إلى هذه الطبقة بعض أفراد الآتية مباشرة من الفئة الأعلى من الطبقة العاملة .

- تطور البرجوازية الخاصة المحلية .[1]

بالنسبة للدراسة التي قام بها عبد اللطيف بن أشنهو فإننا نعتبرها من الدراسات الأولى التي تم فيها الربط بين الجانب الاقتصادي و الجانب الاجتماعي في مجال التنمية منذ سنة 1962 إلى غاية 1982 ، بالتالي فقد أعطتنا صورة سوسيواقتصادية عن حقيقة البناء الاجتماعي و الاقتصادي للجزائر خلال هذه الفترة و التي اعتبرناها استمرارية لما جاءت به مغنية الأزرق سابقا و تأكيدا لبعض النتائج التي توصلت إليها في دراستها للبنية الطبقية و كيفية نشوءها في الجزائر .

3.7- دراسة مصطفى بوتفنوشت حول " العائلة الجزائرية ،التطور و الخصائص الحديثة "

دراسة باللغة الفرنسية قام دمري أحمد بترجمتها إلى اللغة العربية في سنة 1984، و هو موضوع دكتورا درجة ثالثة في علم اجتماع التنمية في جامعة بوردو تقدم به مصطفى بوتفنوشت تحت عنوان " تطور البنيات العائلية –الإقتصادية من الجزائر التقليدية إلى الجزائر المعاصرة ".

لقد اهتمت هذه الدراسة بالجانب البنائي للعائلة الجزائرية مركزا فيها الباحث على شكل العلاقات في إطار العائلة في الجزائر ، من خلال الإجابة عن الإشكالية

1 – عبد اللطيف بن أشنهو – التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 1962، 1980 – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – بدون رقم طبعة – 1982 – بالتصرف .

التالية : " ما نوع التطور في الجزائر الذي خاض ثورة اشتراكية ،ماهي العائلة الجزائرية في بلد تحدث فيه تحولات بسرعـــة فـــي مراحل للسير نحو التقدم ؟" فكـــل أثـــر ديناميكـــي يظهـــر فـــي المجتمع الكبير علـــى المستوى الاجتماعـــي و الاقتصادي و السياسي و الثقافي و غيره يؤدي إلى رد فعل معمم تقريبا في داخل المجتمع المصغر الذي هو العائلة و رد الفعل المعاكس يمكن أن يتحقق، فكل تحول هـــام داخل العائلة لا يمكن إلا أن يؤثر في بنية مجمل المجتمع ، فالعلاقات بين المجتمع في مجمله ،أي الجسم كله و بين العائلة أي الجسم الجزئي و التي هي مجتمع مصغر جد مرتبطة و جد معقدة حتى يصبح من المستحيل الرجوع إلى المجتمع و الحديث عنه دون فهم العائلة .

من خلال تحليل ما جاءت به هذه الدراسة في جانبه المتعلق بإشكالية دراستنا نجد أن بوتفنوشت توصل لجملة من النتائج أهمها :

- كل عائلة مركبة تقابلها عائلة بسيطة ، و تطور العائلة المركبة نحو العائلة البسيطة يتم ببطء شديد،رغم السرعة في تحول بعض البنيات الاجتماعية–الإقتصادية و الاجتماعية–التربوية .
- يتحكم العامل الاقتصادي بشكل واسع في الوضعية العائلية و بنيتها و بمجرد ما يتجسد الاستقلال الاقتصادي في بيت جديد يحدث تغير جذري في الوضعية العائلية، فيكون تحررها أكيدا.
- تطور البنية الاجتماعية الجزائرية له علاقة بنظام القيم ،فالبنية الاجتماعية عرفت و لازالت تعرف أو تكتسب بعض الخصائص الجديدة و ذلك عن طريق

الاستعمار الثقافي بالاتصال مع الغرب من جهة و مع القيم و التقنيات العالمية من جهة أخرى.

و تعتبر دراسة بوتفنوشت من أهم الدراسات إن لم نقل الوحيدة التي تناولت البنية الأسرية للمجتمع الجزائري و التحولات البنيوية التي عرفتها العائلة الجزائرية مركزا في ذلك على أسبابها و نتائجها ، و قد يبدو للوهلة الأولى أن هذه الدراسة لا علاقة لها بموضوع أو إشكالية البحث ، ولكن الأساس في البناء الاجتماعي هي الأسرة أو العائلـــة و بالتالـــي فمـــا يحدث مـــن تغيير و تحول في البنية الأساسية أو الجزئية فبالضرورة سوف يؤدي إلى تغيير البنية العامة و هي المجتمع و من هذا المنظور فقد رأينا في دراسة بوتفنوشت ضرورة في بحثنا هذا .[1]

4-7 : دراسة عبد العزيز رأس المال " كيف يتحرك المجتمع و نتائج ذلك على العلاقات الاجتماعية –دراسة سوسيولوجية –"

دراسة قام بها الباحث ضمن بحثه حول الكيفية التي يتحرك بها المجتمع حيث حاول الباحث في الجزء الميداني من بحثه –و الذي قام به 1993 – معرفة كيف تحرك المجتمع الجزائري –تاريخيا– و ما آثار ذلك على بناء و شبكة العلاقات الاجتماعية ، من خلال عرض مجموعة من المؤشرات الميدانية البسيطة الكمية التي تحمل دلالات نوعية ،محاولا في ذلك التركيز على ما يسبب صعود الفئات الاجتماعية أو نزولها في إطار حركية المجتمع ،و قد توصل البحث للنتائج التالية :

---

1 – مصطفى بوتفنوشت – العائلة الجزائرية ،التطور و الخصائص الحديثة – ترجمـــة دمـــري أحمد – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – الطبعة الأولى – 1984 – بالتصرف .

- التاريخ الشخصي مؤشر من مؤشرات حراك العمال ،سواء كـــان تصاعديـــا أو تنازليا فهو مليء بالتناقضات و عدم الاستقرار .
- يمارس الاعتبار الاجتماعي تأثيرا على ذهنية العامل و على ممارساته اليوميـــة سواء تعلق الأمر بمهنته أو مهن أبنائه ، فالعامل يحتفظ بمعايير كل مهنة و يفضل مهنة على أخرى ، و يطمح إلى المهنة التي تحقق هذا الاعتبار .
- تبدو حالات "الثبات الاجتماعي " –الجيلي ، أكثر قوة من حالات الحراك الجيلي من خلال تتبع حراك الفئات المهنية –الاجتماعية .
- الحد من الحواجز الاجتماعية، و التربوية ضروري لتدعيم الترقية الاجتماعية و الحراك التصاعدي و للحد من الهجرة الداخلية و تخفيف تضخم المدن و توسع التوزيع الخاص بالمرافق الاجتماعية و الثقافية و تنظيم حركات السكان بين المناطق الريفية أو بين المناطق الحضرية الصغيرة .
- يمكن تجنب الآثار الخطيرة للحراك من خلال وضع سياسة حقيقية للترقية الاجتماعية و تجنب الديماغوجية و التسويف و إنجاز مشاريع اجتماعية و ثقافية تستجيب لسد حاجيات المجتمع الواسعة .

5-7 : دراسة معمر داود حول " مقاربة ثقافية للمجتمع الجزائري ،دراسة لبعض الملامح السوسيونفسية و الاقتصادية "

هذه الدراسة قام بها الدكتور معمر داود و هو دكتور في علم الاجتماع بجامعة باجي مختار بعنابة بالجزائر و ذلك سنة 2007 ، و جاءت هذه الدراسة ضمن سلسلة من الدراسات قام بها الباحث بهدف" تقديم بعض المقاربات المتعلقة بالمجتمع

الجزائـــري في مجـــالات عـــدة ارتبطت أساســـا بالطفولـــة و الشبـــاب و الانحراف و الجريمة و الوقاية منها و الرعاية الاجتماعية و الخدمات الصحيـــة و عوائق الموارد البشرية و موضوع تسيير المؤسسات المختلفة في مجالات عدة ومدى انعكاسها على وضعية المجتمع الجزائري بكل قطاعاته و مؤسساته المختلفة ، و هذا العمل جاء بعد جملة من الدراسات و الأبحاث النظرية و الميدانية حول المواضيع المتعلقة بالمجتمع الجزائري" .

و الدراسة التي قام بها الدكتور معمر داود –كما سبق و أن أشرنا إليه – تناولت عدة جوانب من حياة المجتمع الجزائري ،قسمها الباحث إلى قسمين رئيسيين يتضمن كل قسم خمسة فصول ،حيث تناول في القسم الأول الجانب الاجتماعي و الاقتصادي في حين تناول القسم الثاني الجانب النفسي التربوي .

تبعا لإشكالية الدراسة التي سنقوم بها فالقسم الذي له علاقة بهذه الدراسة هو القسم الأول و بالتحديد في الفصلين الخامس و السادس من هذا القسم ، حيث تناول :

- الفصل الخامس :فعالية تسيير الموارد البشرية في المؤسسة من خلال تقديم مجموعة من المقاربات العلمية للموارد البشرية مع تحديد أهداف تسييرها في ظل نظرة حديثة لإدارة الموارد البشرية و أهميتها مع تحديد أهم وظائف و مهام إدارة الموارد البشرية ، مع ربط هذا كله بوضعية الموارد البشرية بالمؤسسة البشرية .
- الفصل السادس : وضعية تسيير المؤسسة العمومية بالجزائر ،و قد حددت هذه الوضعية من خلال تحديد الوضع الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي للقطاع

العام الصناعي ، متناولا في هذا التحديد كلا من القطاع العام الصناعي و البطالة و مشكلات القطاع العام الصناعي ، و بعدها قام الباحث بتحديد مراحل تسيير القطاع العام الصناعي بالجزائر مابين 1962 و 1995 بدءا بمرحلة التسيير الذاتي وصولا إلى مرحلة الخوصصة.

و المتتبع للعناصر التي تم تناولها من طرف الباحث فهي ترتبط بجزء كبير بالجزء المتعلق بالإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ومراحلها خاصة ما تعلق منها بالخوصصة .

و لقد توصل الباحث إلى مجموعة من الحقائق من خلال تناول هذا الجانب من حياة المجتمع الجزائري في شقيه الاجتماعي و الاقتصادي حيث بين أن :

- التغيرات السريعة التي حدثت في المجتمع الجزائري ترتبط و تعتمد إلى حد كبير على تطور تكتيكات جديدة للمعيشة.
- التقدم التكنولوجي يسير باستمرار في نفس الاتجاه و هذا يمكننا من تتبع تأثيراته المستمرة فترات طويلة.
- إن أي مشاريع تنجز لابد من اعتمادها على التكنولوجيا و محاولة تجنب الصعوبات المتعددة لإنجازها.
- الدولة في الغالب لم تستطيع الحد من المشاكل الاقتصادية مما يضطرها إلى اللجوء لعملية الجدولة أو الاعتماد على الواردات ،مما يزيد الوضع الاقتصادي تعقيدا .
- تبرر الدولة ظاهرة تسريح العمال كنتيجة لعجز المؤسسات عن تسديد أجورهم

بسبب انخفاض المردودية و الإنتاجية .

- إن السياسة الاقتصادية لأي دولة هي أساس تطورها و تجاوزها للأزمات التي تتعرض عليها ،خاصة من جراء الدخول في مرحلة اقتصاد السوق.
- إن عملية الخوصصة في الجزائر سارت بخطى بطيئة و لم تستقطب اهتمام القطاع الخاص الوطني و الأجنبي بشكل كبير،و بالتالي فقد بقيت عروض الخوصصة مجرد أماني بالنسبة للجماعات المحلية .
- العقبة الهامة التي تواجهها الخوصصة هي غياب التنسيق بين مختلف اللجان الولائية للخوصصة .
- الخوصصة في الجزائر بصفة عامة تنطوي على طائفة من الصعوبات الاقتصادية و المالية ،كما أنها تنطوي على أهداف و مصالح متضاربة تجعل إجراء المضاربات أمر لا مفر منه في كثير من الأحيان .
- من المتوقع أن الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في الجزائر لن تزيل كل الصعوبات تماما ، و إنما يتوقع أن تؤدي إلى التخفيف من هذه القيود و خلق مناخ أفضل للتنمية ،حيث اتضح أن القضاء على الاختلالات مرتبط بالنجاح في مسار التنمية .
- إن نجاح سياسة الإصلاحات الاقتصادية يقاس بمقدار ما تهيئه الدولة من مناخ أفضل لتحقيق هذه التنمية على المدى المتوسط و البعيد .

سابعـــــــا– فـــروض الدراســـة :

الفرض هو " تخمين أو استنتاج ذكي يصوغه و يتبناه الباحث مؤقتا لشرح بعض ما يلاحظه من الحقائق و الظواهر... ليكون هذا الفرض كمرشد له في البحث و الدراسة التي يقوم بها ." [1]

فـــالفروض التي سيتم بناؤها انطلاقت من أهداف الدراســـة بصورة دقيقـــة و واضحة بحكم أنها تحدد العناصر الجوهرية للمشكلة التي نحن بصدد البحث فيها في إطار موجز من خلال تحديد أهم جوانب الدراسة التي سيتم الكشف عنها من طرف خطوات البحث .

لقد كان هذا توضيحا لأهمية الفروض في دراستنا حتى يتسنى لنا معرفة أهميته في تحديد مسار البحث ،و عليه فمن الضروري و الأكيد أن نصوغ مجموعة من الفرضيات التي تمس جوهر الموضوع و تحقق أهداف الدراسة و التي تصب في مجملها في الإجابة عن التساؤل الرئيسي للموضوع و الذي يترجم إشكالية الموضوع.

والتساؤل الرئيسي يتمثل في :

كيف أثرت سياسة الإصلاحات الإقتصادية التي إنتهجتها الجزائر في إعادة تشكيل البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري ؟

[1] -أحمد بدر – أصول البحث العلمي و مناهجه –وكالة المطبوعات –الكويت–الطبعة السادسة– 1982– ص99.

و للإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي تم طرح فرضيتين رئيسيتين ينحدر من كل منها فرضيات فرعية تدور حول أبعاد الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها مؤسسات القطاع العام في مجموعها بالتركيز على سياسات إعادة الهيكلة بالذات محاولين في ذلك الكشف عن طبيعتها و شرحها و تفسيرها في ضوء علاقتها بالبناء الاجتماعـــي للمجتمع الجزائري و ما ينجر عن هذه العلاقـــة من مظاهر ايجابيـــة و سلبية على حد السواء.

الفرضية الرئيسية الأولى:

سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر نبعت من سياسات خارجية و لم تتبع من الواقع الاقتصادي – الاجتماعي للمجتمع الجزائري.

عمدنا لمعالجة هذه الفرضية الرئيسية وضع فروض فرعية تمكننا من التحليل الجزئي لما تم طرحه في الفرضية الرئيسية.

- الفرضيات الفرعية :

1 –الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ليس بالجديد و إنما هو وليد الاستقلال .

2– سياسة الإصلاحات الإقتصادية التي انتهجتها الجزائر سياسات فوقية .

3– سياسة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ستؤدي إلى زوال الدولة الوطنية .

4– الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ارتبط بأهداف تخدم الجانب الاقتصادي أكثر من الجوانب الاجتماعية .

الفرضية الرئيسية الثانية:-

سياسة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر أدت إلى إعادة تشكيل البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري.

عمدنا لمعالجة هذه الفرضية الرئيسية الثانية وضع فروضا فرعية تمكننا من التحليل الجزئي لما تم طرحه في الفرضية الرئيسية .

- الفرضيات الفرعية :

1- سياسة الإصلاحات في الجزائر كانت وسيلة لتكريس عملية تعميق الفوارق الاجتماعية من خلال تغير أدوار و مهام الأفراد داخل البناء الاجتماعي .

2 - دفعت الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر الشرائح الإجتماعيـــة إلى فقدان الهوية الوطنية .

3- ارتبطت سياسة الإصلاحات الاقتصادية بعملية التسريح الجماعي للعمال .

4 – أفرز تغيير السياسات الاقتصادية في الجزائر كثير من الظواهر الاجتماعية.

الفصـــل الثاني
الـــتنميـــــة الاقتصاديـــــة و الاجتماعيـــة

تـــمهـــيـــد

أولا– مفهوم التنمية

ثانيا – أنواع و محاور التنمية

ثالثا – نظريات التنمية

رابعا – معوقات التنمية

تـــــمـــــهـــــيـــــد :

إن مفهوم التنمية مرتبط بمفهوم التخلف فهما وجهان لعملة واحدة وهما أيضا قضية واحدة مترابطة ومتكاملة ذات عناصر مفسرة لبعضها البعض،و لقد أشار الباحثون إلى أن التخلف هو الظاهرة الطبيعية والنتيجة الحتمية لأسلوب الإنتاج الرأسمالي وسيادته على المجتمعات قبل الرأسمالية، ولقد ترتب على سيطرة الرأسمالية على معظم هذه البلدان ظهور تقسيم عالمي للعمل فالمجتمعات المتقدمة تمثل الطبقات العليا ذات القوة الصناعية والمجتمعات الأخرى تمثل الطبقات السفلى حيث تمد المجتمعات المتقدمة بالمواد الخام والعمل الرخيص،كما أنها تتميز بإنتاج زراعي محدود ومتخصصة اقتصاديا في إنتـــاج واحـــد أو إنتاج سلع قليلة، و قد ظهر مفهوم آخر للتخلف بأنه " التأخر بالمقارنة بالدول التي وصلت إلى مرحلة متقدمة من الإنتاج والاستهلاك والتنظيم" ، و من الجدير بالذكر أن كلمة التخلف لا تعني أن البلدان الفقيرة متخلفة لحال متأصلة فيها ولكن لأنها ظلت كذلك بسبب الاستنزاف الهائل الذي مارسته الدول الرأسمالية لموارد البلدان المتخلفة إضافة إلى إغراقها بالديون وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على أسواقها ومنتجاتها.

فالفقر هو " الوصول إلى مستوى غير مقبول من الحرمان والمقصود بعبارة غير مقبول هو الافتقار إلى المساواة التي يمكن ملاحظة آثارها التي تنعكس على أنماط السلوك الاجتماعي المختلفة".

أولا- مفهـــوم التنميـــــــة:

تعتبر التنمية من العمليات الأساسية في أي تغيير يمس مختلف المجالات في المجتمع بهدف الوصول به إلى أفضل الحالات ، فهي بذلك تمثل عملية تغيير حضاري يتم من خلالها إعطاء بديل اجتماعي و اقتصادي للواقع التاريخي الـــذي عاشه و يعيشه المجتمع ، فهي تغيير لنمط الحياة و لطريقـــة ممارستهـــا و لأسلوب تصورها و لعلاقات الإنسان بالبيـــئة الطبيعية و البيئة الاجتماعية معا ، يتناول هذا التغيير أساليب الإنتاج الاقتصادي و أنماط السلوك الاجتماعي و يتناول المهارات المادية و القيم الخلقية "فلقد تزامن ظهور مفهوم التنمية مع بلوغ الرأسمالية ذروة نموها وما صاحبها من تقدم وتطور حيث أستخدم هذا المفهوم بمعان أخرى كالتطور و التحديث ، أو تنمية النسق الاجتماعي كالحديث عن التنمية الإقتصادية أو التنمية الاجتماعية ، و انتشار هذا المفهوم يستدعي التدقيق و التحديد للحديث عن أصل المفهوم ، و ارتباطه بمفاهيـــم أخرى كالتخلف كشكل نقيض للتنمية ، أو التخطيط كجهد ذاتي و بشري للتنمية ضف إلى ذلك فاستخدام مفهوم التنمية في اللغة العربية يثير إشكاليات معرفية عديدة ، مثل التمييز بين التطور و التنمية ، و بين التنمية كعملية تطوير و الاتجاه الإيديولوجي للتنمية إلى جانب التمييز بين التنمية بجوانبها الإقتصادية و الإنسانية و بين مفاهيم التنمية و النمو ، و التطويـــر و التحديث .

1.1- تعريف التنمية:

1.1.1- التعريف اللغوي :

حسب ما ورد في المعجم العربي الميسر لكل من أحمد زكي بدوي وصديقة يوسف محمود فالتنمية يقصد بها لغة "من نمى نموا الشئ أي زاد وكثر. "[1]

أما علي بن هادية و بلحسن البليش في القاموس الجديد للطلاب فهما يعرفانها على أنها " من ينمو نماءا ، و نمو الشيء : زاد وكثر ، قال المعري : تناسلوا فنما شر بنسلهم و كم فجور ، إذا شبانهم عنسوا . " [2]

2.1.1- التعريف الاصطلاحي :

يعود أول استخدام لمفهوم التنمية في الأدبيات الإقتصاديـــة إلى عالم الاقتصاد الألماني " جوزيف شومـــــبيتر" الذي وضع كتابـــا في عام 1934 بعنوان" نظرية التنمية الإقتصاديـــة " و استخدم شومبيتر مفهوم التنمية بمعنى التطوير ، ليميز بذلك بين التطور الإقتصادي العـــفوي و التطور الإقتصادي الإرادي.

و تعريب مصطلح- DEVELOPMENT- يثير إشكالات معرفية كثيرة حول دلالات المفهوم و معانيه الإصطلاحية ، و غالبا ما يتناول الباحثون في الإقتصاد معنى DEVELOPMENT- للدلالـــة علـــى التطوير الإقتصـــادي ، و يجري إستخدام المصطلح حسب دلالته في سياق التعبير ، بغض النظر عن المعنى الحرفي

---

[1] - أحمد زكي البدوي و صديقة يوسف المحمود - المعجم العربي الميسر(مجموعة قواميس الصديق)- دار الكتاب المصري - القاهرة و دار الكتـــاب اللبناني -بيروت -بدون رقم طبعة- بـــدون سنـــة نشر -ص 779.

2 - علي بن هادية و بلحسن البليش - مرجع سبق ذكره - ص 1253 .

أو اللغوي ، و لقد ظهر مفهوم التنمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة لإنقسام العالم إلى قسمين :

أ * العـــالم الأول : و هو العالم المتطور الصناعي و يقوم هذا العالم على وجود إقتصاد قومي مبني على ميكانزمات يحقق التوازن بين القطاعات الإقتصاديـــة الأساسية المنتجة و الخدمية .

ب * العالم النامي : و هو عالم يتسم بضعف القطاعات الحديثة و على رأسها الصناعة بفروعها المختلفة مع وجود ثقل نوعي للقطاعات التقليدية و زيادة مضطردة في معدل نمو الموارد البشرية التي لا يقابلها معدل نمو مماثل في القطاعات الإقتصادية الأساسية المنتجة للدخل القومي .

و منه فمفهوم التنمية يميز بين المجتمعات الصناعية المتقدمة و المجتمعات التقليدية المتخلفة ، و من الناحية السوسيولوجية بين المجتمع البرجوازي و بين المجتمع الأهلي المتخلف ، و من الناحية الإقتصادية بين الإقتصاد الرأسمالي الحديث و الإقتصاد ما قبل الرأسمالي الهجين و المختلط .

و سنحاول الآن استعراض مجموعة من التعاريف الاصطلاحية التي وردت في مختلف المراجع التي تناولت هذا المفهوم بالتفصيل :

* بالنسبـــة للتعريف الـــذي اعتمدته الأمم المتحدة في الإجتماع الثالث عام 1963 و هو من أقدم التعاريف الذي تعتبـــر فيـــه التنميـــة " ليست مـــجرد تحسين لـــظروف المعيشة و لكنها هدف مستمر و قدرة على التغيير و النمو و التطور. فالتنمية هي إحدى العمليات التي تعبأ بموجبها حصة متزايدة الأهمية من الموارد

القومية ، بغية تطوير الهيكل الإقتصادي المحلي الصناعي بكل فروعه و تجهيز هذه الفروع بالتقنيات الحديثة المتطورة ، قوام هذا التصنيع قطاع الصناعة التحويلية دينامي ينتج كل من أدوات الإنتاج و سلع إستهلاكية ، و يؤمن معدلا عاليا في النمـــو الاقتصادي و التقدم الإجتماعي "[1]

* " هي مسيرة متشابكة ، متكاملة ، شاملة ، طويلة الأمد ، تقودها و توجهها إستراتيجيـــة واعيـــة هدفهـــا إجـــراء تحـــولات جذريـــة متكاملـــــة في البنـــى الاجتماعية و الثقافيـــة و الإقتصاديـــة ، تحولات تؤدي بالمجتمع إلى إمكانية إستخدام طاقاتـــه و موارده البشريـــة و المادية على أحسن وجه ، من أجل تحقيق هدف أساسي هو إشباع أفضل فأفضل للحاجات المتنامية و المتنوعة التي تنشأ بإستمرار لدى المجتمع و لدى فئاته المختلفة و جميع أفراده . "[2]

* يعرفها – روبان جاك – على أنها " حصيلة التأثير المتبادل بين الرصيد البشري غير القابل أصلا للتحول و المصادر غير المستثمرة و بين البيئة الكلية التي تستمر في تطورها بفضل إدماج القوى الطبيعية بالفعاليات البشرية و هي عملية كميـــة

---

1 – سمير الشيخ علي– الإقتصاد السياسي للبلدان العربية و النامية – منشورات جامعة دمشق سوريا – دون رقم طبعة – 2007 – ص 188 .

2 – رزق الله هيلان – سورية بين التخلف و التنمية – منشورات جامعة دمشق – سوريا – دون رقم طبعة – 2007– ص 33 .

تفرض التوسع في بنية إنتاج قائم و هي نمو المنظومات الحية و المنظومات البيئية و علاقاتها المتبادلة . " [1]

*"التنمية عملية مجتمعية متشابكة و متكاملة و متفاعلة في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد من عوامل سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و إدارية

فالتنمية بهذا المعنى لا تمثل فقط الناتج النهائي لمجموعة المتغيرات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و الإدارية بل محصلة تفاعلات مستمرة بين هذه العوامل . " [2]

* وحسب" ف. بيرو" فالتنمية هي" تعبير عن نمو مستمر في حجم الوحدات الإقتصادية ، المركبة و البسيطة المكونة للإقتصاد الوطني في إطار من التحولات البنيوية،و يعبر عن درجة الترابط بين القطاعات الإقتصادية المكونة للإقتصاد الوطني " [3]

* ينظر تشيسلو فورتادو للتنمية من منظور كمي فعرفها بالقول " التنمية هي الزيادة المستمرة في تدفق المداخيل الحقيقية ، و الزيادة في كمية السلع و الخدمات الجاهزة لجماعة أو مجتمع في وحدة زمنية معينة " [4]

---

[1] – روبان جاك – من التنمية الإقتصادية إلى النمو البشري – ترجمة شحادة الحوشان – دون سنة نشر – دون رقم طبعة – ص ، ص 66 ، 68 .

2 – أسامة عبد الرحمان – البيروقراطية النفطية و معضلة التنمية – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، لبنان – دون رقم طبعة – 1983– ص 19.

3 – سمير الشيخ علي– مرجع سبق ذكره – ص ،ص 187، 188 .

4 – المرجع السابق – ص 189.

* ويرى فؤاد مرسي أن التنمية هي " عملية بالغة التعقيد و الدقة تتمثل في النهاية بإرتفاع منتظم في إنتاجية العمل من خلال إحداث تغيرات هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الإجتماعي و إحلال تقنية أرقى و وسائل إنتاج أحدث و أكثر كفاءة لإشباع حاجـــات فرديـــة و اجتماعية تتزايد باستمرار "

3.1.1 – التعريف الإجرائي:

استنادا إلى إشكالية الدراسة يمكن تعريف التنمية على أنها " عملية تغيير واعٍ يحدث في المجتمع من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين والحكومة بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ، ويتم ذلك وفق خطة مرسومة" ، فالتنمية بذلك عملية إرادية ترتبط أصلا بحركة المجتمع بكل قطاعاته نحو أهداف محددة و واضحة ، فهي مسألة نسبية تقاس أبعادها بالنسبة لمحوري الزمان و المكان، كما أنهـــا عمليـــة متكاملـــة متشعبـــة و متوازنة و متشابكة عندما تتحقق تكتسب قوة ذاتية تدفعها إلى النمو المستمر ، فعملية التنمية تسهم إراديا في عملية التغيير الإجتماعي و توجهه نحو مرحلة تسمح بإستغلال الموارد المتوفرة لـــصالح الأفراد في المجتمع ،و يمكن أن تستخدم التنمية الأدوات التقليدية في الإنتاج و تطورها بمـــا يتناسب و مرحلة التقدم الاجتماعي، و يمكن أن تستمـــر عمليـــة التطـــور هـــذه بما يخدم الوظائف الحيوية الاقتصادية و الاجتماعيـــة و تدخل في تفاعل مع معطيات الظروف العصرية .

و استنادا إلى ذلك فعمليـــة التنميـــة بما تشملـــه من إستفادة لكل ما يساعـــد على التقدم و استعارة كل ما يسهـــم في تفجيـــر الطاقات الكامنة في المجتمع تؤدي

إلى التحديث فهي مسألة نسبية و دائمة التغيير، و أهدافها تتغير وفقا لما يحتاج إليـــه المجتمع و ما هو ممكن التحقيق، فالتنمية بذلك تحدث تغيرات جذرية في البنى الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الفكرية ،و هذا ما سيتم الكشف عنه من خلال هذه الدراسة.

ثانيا – أنـــــــواع و محـــــــاور التنميـــــــة :

1.2 – أنواع التنمية :

1.1.2 – التنمية المحلية :

انطلاقا من منظور علم الإجتماع في دراسة المجتمع والمجتمع المحلي، فإن المجتمع المحلي جزء من المجتمع الكبير، ومن ثم فإن" التنمية المحلية هي جزء من التنمية القومية تتفاعل معها بدرجات متفاوتة " [1].

لقد تعددت المحاولات لتحديد مفهوم التنمية المحلية، فتعرفها الأمم المتحدة عام 1956 على أنها " العملية التي بواسطتها تتوحد جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية من أجل تحسين الظروف الإقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتكامل هذه المجتمعات المحلية في حياة الأمة وجعلها قادرة على المساهمة في التقدم القومي" .

---

1 – مريم أحمد مصطفى و إحسان حفظي– قضايا التنمية في الدول النامية – دار المعرفة الجامعية– الإسكندرية ، مصر– دون رقم طبعة – 2002– ص 223 .

كما يعرفها " خندوكه Khindnka " بأنها التركيبة من أهداف العملية والبرنامج فهي كعملية تهدف لتعليم وتحريك الناس للمساعدة الذاتية وتطوير قيادة محلية مسؤولة تتوغل بين أعضاء المجتمعات الريفية، وتزرع بينهم إحساسا بالمواطنة بين سكان المناطق الحضرية وروح الوعي الحضاري وتقوي الديمقراطية على مستوى النشأ، من خلال خلق حياة جديدة للمؤسسات يتم تقييمها لخدمة الدخل المحلي وبداية عملية ذات إنتاج مكتفية بذاتها للنمو من أجل جعل الناس قادرين على إقامة علاقة متجانسة والمحافظة عليها من أجل إحداث تغيرات تدريجية، واكتفاء ذاتي في حياة المجتمع وتعتبر الصفة الغالبة في تنمية المجتمع هنا هي مسألة التنمية الإقتصادية المحلية ممثلة في الزراعة والصناعات الزراعية في المناطق الريفية، الإهتمام بالتعليم والصحة والرعاية الإجتماعية ورعايـــة الشباب ورعايـــة المرأة وتوفـــير العمل والتعاونيات وإعداد القيادات الريفية " [1].

من هنا نرى أن التنمية المحلية تحتوي على العناصر الضرورية التالية:

1- عملية تحدث بشكل طبيعي في كل المجتمعات المحلية ولكن بدرجات متفاوتة من النشاط والفاعلية.

2- طريقة فنية يمكن من خلالها دعم وتنشيط تلك العملية.

---

1 - مسعد الفاروق حمودة و منال طلعت محمود- التنمية والمجتمع- المكتب الجامعي الحديث- الإسكندرية،مصر- دون رقم طبعة - 2001- ص 14.

أما العملية فنقصد بها محاولة المجتمع المحلي ممثلا في جماعاته وقياداته في إحداث تغيرات مقصودة في الأوضاع المحلية التي يعيش السكان في ظلها بهدف تحسين الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية، أما الطريقة الفنية أو المهنية فتبدأ من هذه العملية وتحاول تنشيطها إلا أنها تضيف أهدافا أخرى يحاول المتخصصون في تنمية المجتمع الوصول إليها، والتنمية المحلية في المجتمع المحلي يمكن تحديدها إعتمادا على ما سبق كالأتي:

- عملية دينامكية تتم على مستوى الجوار والمجتمعات المحلية في الريف والمدينة.
- سلسلة من التغيرات التي توجه إلى بنية المجتمع ووظائفه بهدف المساهمة في تحقيق الأهداف العامة للمجتمع.
- تقوم على استثمار كافة الموارد الأهلية والحكومية أفضل إستثمار ممكن في المجتمع المحلي الأكبر.
- تعمل على تنمية روح الديمقراطية من خلال مشاركة القيادات الشعبية في تحمل مسؤولياتها.
- تعطي أهمية لمشكلات المجتمع كوحدة واحدة حيث أنها تتعامل مع مشكلات المجتمع الإقتصادية و الإجتماعية على إعتبار أنها كل متفاعل.
- تعمل على إحداث التغيرات الإجتماعية المقصودة في أهالي المجتمع والبيئة التي يقيمون بها.

2.1.2 – التنميـــة الوطنيـــة:

يتضح مفهوم التنمية الوطنية في ضوء العلاقة بينها وبين مشروع التنمية المحلية:

- التنمية الوطنية ما هي إلا تجميع ومحصلة لأهداف ونتائج مشاريع التنمية المحلية.
- التنمية الوطنية كمشروع كلي وقومي يبنى على أهداف عامة وشمولية قد تتعارض مع بعض الأهداف المحلية ولكن ليس في الجوهر.
- التنمية الوطنية تعتمد على التخطيط المركزي بكل ما يحمله من سلبيات وبعض الإيجابيات.
- التنمية الوطنية هي المشروع الذي تصاغ من أجله السياسات الإقتصادية الوطنية.

- الارتباط بيـــن التنميـــة الوطنيـــة والتنميـــة المحليـــة:

إن العلاقة بين عملية التنمية المحلية وعملية التنمية الوطنية تتجاوز التركيب العضوي (التنمية المحلية جزء متضمن في عملية التنمية الوطنية) إلى علاقة توازن، نعني بذلك أن عملية التنمية المحلية تشكل التوازن الفعال بين توجهات السياسات الإقتصادية الوطنية (التي تشكل الأداة التقنية للتنمية الوطنية كما أنها تمثل البعد الإيديولوجي الإقتصادي البحت)، وبين ردود الفعل للوحدات الإقتصادية (المستهلك والمنتج) وردود الفعل الإجتماعية نتيجة لآثار السياسات الاقتصادية.

بل إن الأمر يتجاوز دور الموازنة بين توجهات السياسات الإقتصادية – التي

تؤثر بشكل كبير على توجهات عملية التنمية الوطنية، وبين تطلعات وتوجهات الوحدات الإقتصادية ومختلف الشرائح الاجتماعية–إلى دور تهيئة الظروف والعوامل ليس فقط لتحقيق أهداف السياسات الإقتصادية بل إلى ترشيد هذه السياسات عن طريق أسلوب عمل التنمية المحلية المتضمن الديمقراطية الإقتصادية (اللامركزية)،والاجتماعية (المشاركة الشعبية).

ثم أن التنمية المحلية كعملية تشكل بعدا عميقا من التنمية الوطنية هو من العمق بما يكفي لحمايته من التأثيرات العولمة و الإنحراف للسياسات الإقتصادية، ويتأتى ذلك عن طريق أسلوب وهدف عملية التنمية المحلية المتضمن عدم إغفال البعد الإجتماعي والتأكيد على هدف التنمية البشرية، وبروز عملية التنمية المحلية المستديمة وهذا يحمي السياسات الإقتصادية من الوقوع في فخ الحيادية.

3.1.2 – التنميـــة الإجتماعيـــة :

كما تم الإشارة إليه سابقا فإن عملية التنمية " لا تقوم على إيهام الواقع الاجتماعي فهي لا تنظر إلى الوحدة الإقتصادية (المستهلك، المنتج) نظرة إيديولوجية إقتصادية بحتة، إنما توازن بين هذه النظرة والواقع الإجتماعي المحلي أي أن التنمية المحليـــة تـــرتكز علـــى تحريك مقومـــات البنية الاجتماعية" [1].إنها" تسعى لخلق إرادة التنمية، ونشرها على جميع فئات المجتمع " [2] ويقتضي ذلك حدوث تغيير جوهري في طرق التفكير السائد و أسلوب العمل، كما يقتضي تغييرا في الاتجاهات

[1] – مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي– مرجع سبق ذكره– ص 252.

2–المرجع السابق – ص 243 .

القيمية السائدة في المجتمع ، وتغييرا فـــي العديد من المنظمات الإقتصادية و الاجتماعية لتعين هذه الإرادة على تحقيق فعاليتها. وأسلوب الإشراك المجتمعي في التنمية المحلية هو ضمان ذلك * ويتم ذلك عن طريق القيادات المحلية (الجماعات المحلية): حيث أنها تمثل أقرب مستوى إداري وتنظيمي وإيديولوجـــي و اقتصادي و اجتماعي للوحدات الإقتصادية، باختصار إنها تنبع من المجتمع الذي تنتمي إليه الوحدة الإقتصادية وتمارس فيه سلوكاتها. وعن طريق أجهزة التنظيم الإجتماعي (لجان، جمعيات، مؤسسات الخدمات الإجتماعية، تنظيمات الخدمة الجوارية، ....).وعموما فإن التنمية الإجتماعية تهتم بالعناصر التالية:1

1- الصحة وبناء المواطن.

2- السكن ومقومات الأمن النفسي و الإجتماعي.

3- التعليم وبناء الإنسان.

4- التنظيمات الأسرية و القرابية دعامة إرتكازية للتنمية المحلية.

5- النساء كقوة بشرية فعالة في تنمية المجتمع المحلي.

"فالبعد الاجتماعي للتنمية هو الذي يحقق جزءا كبيرا من التوازن بين توجهات النمو (السياسات الإقتصادية) وبين إدماج الواقع الإجتماعي بكل بنياته للوصول إلى تفعيل أكبر للوحدات الإقتصادية. يقول في هذا الصدد " ألفين توفل" إن علاقتنا مع الأماكن

---

* - نعني بالمشاركة المجتمعية التي تقوم الوحدة الإقتصادية من خلالها بالإسهام الحر والواعي في صياغة نمط حياة مجتمعه المحلي في النواحي الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية وإتاحة الفرص في وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع وتصور أفضل الوسائل لتحقيق الهدف.

والأشياء والأشخاص وغيرها من المكونات الأخرى للمحيط الذي نعيش فيه تتغير بإستمرار، وهذا التغيير لم يكن ليحدث في الماضي إلا بعد توالي أجيال بفعل النمو (الإقتصادي) بكل ما يحمله من حركة للسكان والنقل والمواصلات والتكنولوجيا وحتى العلاقات الإجتماعية فكيف لا يحدث بذلك إضطراب أعمق حتى يجهل ويفتقد الإنسان المعايير الموجهة لسلوكه؟ وتبدو المشكلة في إفتقاد القيم المرجعية التي قضي عليها النمو"[1].

لذلك تظهر الحاجة إلى التنمية بإعتبارها تضع في صياغتها الأبعاد الإجتماعية والثقافية وتضع في تصورها رؤية جديدة للعلاقات الإنسانية والسلطة والتنظيم والتخطيط.

و يمكـــن أن نحدد التنميـــة الإجتماعيـــة علـــى أنهـــا " عمليـــة رفع الـــمستوى الاقتصـــادي و الاجتماعي و الثقافي للفرد و للمجتمع بغرض تحقيق الرفاهية لها و تكامل عناصر حياتهما "[2]

4.1.2 – التنمية الإقتصادية :

تتعدد تعاريف التنمية الإقتصادية و تتباين تبعـــا لإختلاف الفلسفـــة الاقتصادية و الإجتماعية التي يعتمد عليهـــا الباحثون في تحديد معناهـــا ، فالبعض يرى أنها

---

[1] – مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي– مرجع سبق ذكره– ص263.

2 – محمد صفوح الأخرس – علم السكان و قضايا التنمية – مطبعة الدوادي – دمشق ، سوريا الطبعة السادسة – 2000 – ص 177 .

عبارة عن " مجموعة من الإجراءات و التدابير الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية تهدف إلى تحقيق تغيير هيكلي في الكيان الإقتصادي لبناء آلية إقتصادية ذاتية ، تضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي و رفعا مستمرا لدخل الفرد الحقيقي كما تهدف إلى تحقيق توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات الشعب المختلفة التي تساهم في تحقيقه ".[1]

و يجد بعض الباحثين أن التنمية الإقتصادية هي عبارة عن " عملية ثورية تتضمن تحـــولات شاملـــة في البناءات الإجتماعيـــة و الإقتصاديـــة و السياسيـــة و القانونية فضلا عن أساليب الحياة و القيم الثقافية ، و التحول إلى التحديث يتضمن صراعا حادا بين القوى الإجتماعية التي يكون التغير لصالحهـــا و تلك التـــي يكون التغير ضد صالحها ، فالتحديث هنا يؤكد على دور العوامل الإقتصادية و التكنولوجية " . [2] و من هنا يمكن القول أن التنمية الإقتصادية هي عملية الإنتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم ، و ماهي إلا عملية رفع مستوى المعيشة أي الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد .

2.2 – محاور التنمية الإجتماعية :

هناك محاور كبيرة لعملية التنمية لابد من الأخذ بها عند عملية التخطيط في المجال الإجتماعي ، من أهمها نذكر :

---

1 – محمد السيد الحسيني و آخرون – مفهوم التنمية عند ماركس ، دراسات في التنمية الإجتماعية دار المعارف – مصر – بدون رقم طبعة– بدون سنة نشر– ص 156 .

2 – محمد السيد الحسيني و آخرون – مرجع سبق ذكره– ص 157 .

1.2.2 – رسم الصورة الإجتماعية لعملية التغير الإجتماعي و الإقتصادي :

يتم هذا من خلال تحديد جهة التغير الإجتماعي و كذا التغيرات المراد إحداثها في البنية الإقتصادية و التركيب الإجتماعي ، فعملية تحديد الأهداف الإستراتيجية لعملية التنمية تعد من أبرز الأمور التي يجب أن يهتم بها عالم الاجتماع و الاقتصاد و السياسة ، فعملية رسم الصورة الإجتماعية لعملية التغير الإقتصادي و الاجتماعي تتعدى الأمور الاقتصادية ، لتتناول نوع الخدمات الإجتماعية و نسبة زيادة الدخل القومي و كيفية توزيعه ، و سياسات محو الأمية و تعميم الخدمات التعليمية و تحسينها و ربط التعليم و التدريب بخطط التنمية و توفير المناخ الإجتماعي المناسب لتفاعل الأفراد مع معطيات الشروط الجديدة للتقدم و الوصول إلى عملية التشغيل الشامل ، أي ضمان حق كل فرد في العمل و القضاء على البطالة و رفع مستويات العمالة في كل المناطق ، و العمل على توفير شروط اجتماعية مناسبة تعمل على إستقرار قوة العمل الوافدة ، و دفعها لتكوين شريحة سكانية منصهرة في بوتقة المجتمع المحلي.

مجمل القول هو توفير الإحتياجات الإجتماعية للأفراد و ربطها بشروط التقدم المتطورة من خلال رسم إستراتيجية عامة للتنمية تتفاعل فيها الأهداف الإقتصادية مع الأهداف الإجتماعية في حركية مستمرة و موازنة دائمة بين الحاجات و الإمكانات .

2.2.2 – توضيح الأساس الإجتماعي لعملية التنمية الإقتصادية :

يتم هذا من خلال تحليل الأوضاع الإجتماعية اللازمة لعملية التنمية ، فالتنمية

الإقتصادية لا تحقق أهدافها كاملة إلا إذا سايرتها عملية تنمية شاملة في مجال الخدمات الإجتماعية تلبي من خلالها حاجات الاقتصاد من العناصر الفنية المدربة ، و تخلق قاعدة متعلمة تستوعب التقدم الاقتصادي و تعمقه و توفر خدمات تضمن الاستقرار النفسي و الاجتماعي و الصحي لجميع أفراد المجتمع.

3.2.2 – التصدي للعقبات الاجتماعية التي تحول دون عملية التنمية :

من جملة هذه العقبات ما نجده في البنية الاجتماعية من عادات و تقاليد و الوظائف المختلفة للتركيبات الإجتماعية التقليدية ، فالبناء الاجتماعي الذي يعتمد على الترابط القوي داخل الوحدة الإجتماعية ترابطا يحد من التفاعل بين الوحدات الإجتماعية الأخرى يمثل عقبة في طريق التنمية الإجتماعية و الإقتصادية ، إذ أن عملية التنمية تعتمد على الحراك و التغير الإجتماعي بين جميع أفراد المجتمع و مساهمتهم في رسم صورة المجتمع الحديث .

و العقبات الإجتماعية كثيرة منها ما يتعلق بالتركيب الإجتماعي و بعضها بالوظيفة الاجتماعية لذلك التركيب،والبعض الآخر يتعلق بمستوى العلاقات الاجتماعية و الظواهر و التقاليد .

4.2.2 – حل المشكلات الإجتماعية التي تنشأ عن عملية عدم التوازن بين التغير في البنية الإقتصادية و العلاقات الإجتماعية :

و يتم من خلال القضاء على الظروف التي تؤدي إلى الجريمة و الإنحراف و إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تنشأ أثناء عملية التغيير الإجتماعي و بعدها العمل على تفادي تلك المشكلات ، و التصدي لها قبل حدوثها ، فالتغير في البنية

الإقتصادية يواكبه مشكلات اجتماعية.

لقد أضحت مسائل التكيف الإجتماعي مع المتغيرات الإقتصادية و التكنولوجية المتلاحقة من أهم ما يثير قلق علماء الاجتماع و علماء النفس على حد سواء ، إذ أنهـــا تفرض أنماط من السلوك المتجدد المتطور و التغيرات المستمرة في تلك الأنماط قد تخلق إضطرابات تترك سماتها على شخصية الإنسان و إستقراره النفسي و الإجتماعي و قد أوضحت الدراسات المتعددة من أيام إبن خلدون أن مسائل التغير الاجتماعـــي لها انعكاساتها على أنماط السلوك المختلفة تمتد إلى الجوانب السياسية و الأخلاقية .

5.2.2 – رسم سياسات اجتماعية تضيق الهوة بين التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و معالجة التخلف الحضاري :

فالتقدم الإقتصادي يسير بخطوات أسرع على خلاف التغير في العلاقات الإجتماعية ، فقد يكون من السهل إنشاء مصنع ، غير أن تواجد قيم التصنيع و ما تحمله من سلوك إجتماعي يتطلب وقتا أطول من وقت الإنشاء .

من خلال جملة هذه المحاور يمكن القول أن التنمية الإجتماعية يجب أن تتجه نحو بناء أطر المجتمع بناءا يتناسب مع التقدم الإقتصادي و الإجتماعي و يرسم سياسات تهدف إلى إشباع حـــاجـــات الإنسان المختلفة و تحقيق رغباته الإقتصادية و الإجتماعية و الصحية و التعليمية ، و إيجاد الحلول لتلك المشكلات التي تواجه التقدم و تلك التي تنبع من ظروف التكيف مع الأوضاع الاجتماعية و الإقتصادية المتجددة و ذلك ضمن خطة عامة و شاملة خلال فترة زمنية محددة .

2-3 : علاقة السياسة الإجتماعية بالسياسة الإقتصادية

إن علم الاجتماع يفتقر إلى النظريات التي تتناول التغيير المناسب للسياسة الاجتماعية (المطلوب هو إبراز العلاقة بين المؤشرات الاجتماعية بقضايا السياسة الاجتماعية مع الأخذ بعين الاعتبار السياسات البديلة واستراتيجيات التغيير) أي دراسة السياسة الاجتماعية برمتها في علاقتها مع الواقع وليس إجراء الدراسات والبحوث لخدمة برامج السياسة الاجتماعية التي تهيئ وتوجه سبل الرفاهية في المجتمع مثل الصحة، العمل، العيش الطيب، أي تحقيق رفاهية المجتمع ومعالجة أمراضه ومشكلاته، وعندما نتحدث عن السياسة الاجتماعية، إنما نتحدث عن سياسة يدخل فيها كل المقومات المتعارف عليها في شتى فروع علم الاجتماع على اختلاف الصفات التي تلحق بها.

إن الدراسات المعاصرة تتجه إلى الأخذ بأن السياسات الاجتماعية لا تنبعث من دوافع إنسانية إنما تجنبا للقلاقل والاضطرابات التي قد تؤدي إلى الثورة على النظام القائم، ودليلهم على ذلك أنه عبر التاريخ فإن نظام العون الاجتماعي يتفاعل عندما تسود الاضطرابات الاجتماعية ثم تتراجع بعد استقرار الوضع، وهذا الرأي يتناقض مع القول الذي يدعي أن العون الاجتماعي يأتي نتيجة إحساس الحكومة بمسؤوليتها.

أما الرأي الذي يقول بأن سياسة العون الاجتماعي ما هو إلا تخذير للاضطرابات الناتجة عن الفوز هو رأي الماركسية التي تسخر من مفهوم الرفاهية الرأسمالية. و السياسة الاجتماعية لا تنفصل عن السياسات الأخرى وهي تشكل أحد روافد السياسة العامة وهي تتأثر بمجمل هذه السياسة التي بدورها لها انعكاسها على

الرفاهية والأمن الاجتماعي.

- الرأي الأول:

يقول علينا الانتباه بأن الدولة المهددة بالمخاطر على حدودها تعجز عن تأمين ما يسمى بالسياسة الاجتماعية بل يكون من أولوياتها الحفاظ على أمنها فتخصص الجزء الأكبر من ميزانيتها لتوفير الأمن العسكري الذي بدوره يؤثر على الأمن الاجتماعي فيتوفر بذلك الأمن من جهة ويتطلب بعض التضحيات على مستوى الرفاهية.

- الرأي الثاني :

يقول بأن أولوية الإنفاق على الأمن العسكري الجسيم يؤدي في نهاية الأمر إلى اختلال الأمن الاجتماعي ، و ينبغي على الدول أن تحقق التوازن بين الإنفاق العسكري والإنفاق في المجالات الاجتماعية ذلك لتحقيق تآلف المجتمع واستقراره الذي بدوره يكون بمثابة خط الدفاع للحفاظ على الدولة وعلى الحماية من الخارج، ومن خلال هاتين النظريتين التي تربط بين الاقتصاد والحكم أن السياسة الاجتماعية لا تعتمد على السياسة الاقتصادية فحسب إنما تتفرع منها فمفتاح القضايا السياسية في المجتمع المعاصر يتمثل في أولئك الذين يسيطرون على الاقتصاد.

نستخلص من هذا أن المقومات المؤثرة في الرفاهية اقتصادية في أساسها ولا يمكن أن نفهم السياسة الاجتماعية إلا من خلال علاقاتها بالسياسة الاقتصادية و التي تصب جميعها في تحقيق التنمية الشاملة.

ثالـــــثا – نظريـــــــات التنميـــــــــة :

إن مفهوم التنمية الاقتصادية لا يزال بعيدا من حيث التعريف بطريقة وفاقية، هذا ما يدل على أن الكثير من الاقتصاديين قد اهتموا بالمشاكل المرتبطة بالتنمية الاقتصاديـــة للبلدان السائـــرة في طريق النمو، علما أن الدراسات الجزئية أو الكلية التجريبية منها " الإمبريقية" لا تنقص في هذا الميدان، و إذا ما حاولنا ربط موضوع التنمية بأهداف الدراسة التي نحن بصدد القيام بها فلابد من تحليل التيارات الكبرى للفكر والتي اهتمت باقتصاد التنمية .

لأجل هذا التقديم، قمنا بتبني طرح من نوع " ترتيب للنظرية الاقتصادية للتنمية في ثلاث تيارات – مذاهب كبرى– والتي تمت بلورتها عن طريق "[1] :

1–التيار النيو كلاسكي

2–التيار الجذري " أو الماركسي.

3–التيار البنيوي " التركيبي .

3–1–التيار النيوكلاسيكي:

يبدو أن هذا التيار هو الأكثر انتشارا في مجال التنمية رغم انه كان محل انتقادات كثيرة، يظهر هذا التيار وأنه أكثر تعقيدا من جانب الاقتراح للاقتصاديات الأقل نموا من ناحية التوازن العام عبر تعديل بعض من فرضياته التي تسمح بظهور واقعية اقل أو بتعبير آخر يتعلق الأمر بكل بساطة بتمديـــد وتوسيع في

1- Hamid, Temmar- les explications Théorique de l'inflation- opu- Alger- 1983- P234

النظرية النيوكلاسيكية الحديثة للنمو تماما مثل ما اقترحها(R.SOLOW) سنة 1956 وكذلك الأمر بالنسبة لـــ(MEADE) سنة 1962والتي تم إثراؤها بواسطة التحليل النيو كلاسيكي للتخصصية والتجارة الخارجية.

فما هي إذن المميزات الأساسية التي يمكن أن نجدها ضمنيا وبوضوح في نماذج التنمية النيوكلاسيكية ؟

للإجابة عن هذا السؤال، نجد في المقام الأول الفرضية التالية: يقوم الأعوان الاقتصاديون بإجراء اختيارات بغية تعظيم رفاهيتهم في وضعيات معينة أين يكونون رهيني تكاليف وأعباء ومدعمين بصفة تفاؤلية بالمكاسب الإيجابية على شكل أرباح.

يوجد في هذا المحيط الاقتصادي مفهوم كامل عن الإحلال وهناك تشاركية مصطلحية في إدماج ذلك مع مفهوم المرونة وهذا المفهوم يفترض أن كل تعديل في الأسعار يستلزم بالضرورة تغيير على الكميات.

هناك عنصر آخر مهم يتمثل في الفرضية التي تنص على أن: تقود آلية الأسعار إلى المثالية الاقتصادية المستهدفة، فهي إذن تقود إلى وضعية متوازنة بحيث نلمح أن الأسعار في هذه النظرية تعتبر كوسيلة ضبط وتعديل، هذا يعني أن المسائل المتعلقة بالتوزيع والتخصيص اللامتكافىء للفقر و واللامساواة في التنمية بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة وكذلك بعض المفاهيم الأخرى الخاصة بالحقيقة الاقتصادية في البلدان السائرة في طريق النمو والتي لم تعالج إلا جزئيا.

يبدو وببداهة أن التوصيات المستنبطة من هذه النظرية من الجانب المنطقي يمكن أن نلخصها في العبارة التالية : إن التخصيص الفعال للموارد عبر إقامة

المنافسة الحرة وحقيقة الأسعار وكذلك تقليص دور الدولة لا تأخذ بعين الاعتبار المفاهيم الاجتماعية للتنمية، ويبدو بالدلالات أن الكاتب الممثل لهذا التيار الفكري على مستوى السياسة الاقتصادية هو(BAUER) سنة 1971، ويمكن كذلك إضافة الكاتب والمنظر الاقتصادي(T,SHULTZ) سنة 1964، هذا الكاتب حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1979، و الذي أكد على أن التيارات والمذاهب المعارضة والمنتقدة للنظرية الاقتصادية لا تنقص في الكتابات العلمية المنهجية، وهناك الكثير من الكتاب الذين حاولوا إثبات أن الفرضيات المشكلة والمبلورة وكذلك النتائج المستهدفـــة لا علاقـــة لها مـــع الحقيقة الاقتصادية مثلما يمكن أن نلاحظها، و هناك تيار آخر انتقد بصفة هجومية هذه النظرية بكونها غير قادرة على شرح أسباب التنمية.

ما يمكن قوله عن كل اقتصاد التنمية ومنذ الحرب العالمية الثانية أن له جانب مشترك يتمثل في فشله النسبي بخصوص إثبات أن فقر البلدان السائرة في طريق النمو والتي يصطلح عليها حاليا بلدان الجنوب لم تكن أبدا مستقلة عن الثروة النسبية لبلدان ما يعرف ببلدان المركز تماما مثلما أشار إلى ذلك (S-RESANICK,1975)، فالغالبية من منظري التنمية ونريد القول النيوكلاسيك قد تقوقعوا وانغلقوا على أنفسهم داخل برهان قياسي ذي حدين يطرح مسلمة أو بديهية مفادها أن الفقراء فقراء لأنهم فقراء بينما الأغنياء أغنياء لأنهم أغنياء ♣.

♣ – انظر في ذلك وللتدقيق المنهجي كلا مـــن المنظرين (G-MYRDAL, 1957) و(GUNDER,FRANK,1978)

رغم ملائمة هذه الانتقادات تواصل النظرية النيوكلاسيكية للتنمية الهيمنة العلمية الأكثر ترسيخا في التعليم الجامعي المنهجي أكثر منها في مجال التوصيات والاستشارات لأكبر عدد من الهيئات الدولية مثل الصندوق النقدي الدولي، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة، خاصة ما يتعلق بسياسات التعديل الاقتصادية الكلية المقترحة من طرف الصندوق النقدي الدولي لبعض البلدان السائرة في طريق النمو والتي تتبنى إستراتيجية التنمية المستديمة وهذا في سبيل الحصول على القروض سواء كانت ميسرة أو معسرة تبعا للتوصيات والإجحاف في تطبيق هذه الأخيرة. و مما سبق يمكن أن نحدد العناصر الرئيسية لهذه النظرية فيما يلي :

أ .سياسة الحرية الاقتصادية :

يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيين بضرورة الحرية الفردية و أهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة و البعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد

ب.التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم :

ينظر جميع الكلاسيكيين إلى التكوين الرأسمالي على أنه مفتاح التقدم الاقتصادي، و لذلك أكدوا جميعا على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات .

جـــ.الربح هو الحافز على الاستثمار :

حيث يمثل الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين على اتخاذ قرار الاستثمار و كلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي و الاستثمار.

د.ميل الأرباح للتراجع :

فمعدل الأرباح لا يتزايد بصورة مستمرة و إنما يميل للتراجع نظرا لتزايد حدة

المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي، و يفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين .

هـــ.حالة السكون :

يعتقد الكلاسيكيين حتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، ذلك لأنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر و يتوقف التراكم الرأسمالي، و يستقر حتى السكان و يصل معدل الأجور إلى مستوي الكفاف، ووفقا لآدم سميث فإن الذي يوقف النمو الاقتصادي هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلى حالة من السكون .

ومن أبرز المنظرين الذين يمثلون هذا التيار نجد :

3-1-1 - نظرية آدم سميث

يأتـــي آدم سميث في طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين و كان كتابه عن طبيعة و أسباب ثروة الأمم معنيا بمشكلة التنمية الاقتصادية لذلك فإنه لم يقدم نظرية متكاملة في النمو الاقتصادي و إن كان الاقتصاديون اللاحقون قد شكلوا النظرية الموروثة عنه و هي من سماتها:

أ .القانون الطبيعي:

اعتقد آدم سميث إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية و من ثم فإنه يعتبر كل فرد مسئولا عن سلوكه أي أنه أفضل من يحكم على مصالحة و أن هناك يد خفية تقود كل فرد و ترشد آلية السوق، فان كل فرد إذا ما ترد حرا فسيبحث عن تعظيم ثروته، و هكذا كان ادم سميث ضد تدخل الحكومات في

الصناعة أو التجارة.

ب .تقسيم العمل:

يعد تقسيم العمل نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي لدى آدم سميث حيث تؤدي إلي أعظم النتائج في القوي المنتجة للعمل.

جـ .عملية تراكم رأس المال :

يعتبر آدم سميث التراكم الرأسمالي شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية و يجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر و من ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني .

د .دوافع الرأسمالية على الاستثمار:

وفقا لأفكار آدم سميث فإن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين بتحقيق الأرباح و أن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار السائد إضافة إلى الأرباح الفعلية المحققة .

هـ .عناصر النمو:

وفقا لآدم سميث تتمثل عناصر النمو في كل من المنتجين و المزارعين و رجال الأعمال و يساعد على ذلك أن حرية التجارة و العمل و المنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم مما يؤدي إلي زيادة التنمية الاقتصادية .

و .عملية النمو:

يفترض آدم سميث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت و مستمر فبالرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجي

معين إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل .

3-1-2 - نظرية ميل

ينظر ستيوارت ميل للتنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض و العمل و رأس المال حيث يمثل العمل و الأرض عنصرين أصيلين للإنتاج فـــي حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق، و يتوقف معدل التراكم الرأس مالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج ، فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل و من سمات هذه النظرية :

أ.التحكم في النمو السكاني :

اعتقد ميل بصحة نظرية مالتوس في السكان و قصد بالسكان الذين يؤدون أعمالا إنتاجية فحسب و اعتقد أن التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية .

ب .معدل التراكم الرأسمالي:

يري ميل أن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل و من ثم فإن معدل الأرباح يمثل النسبة ما بين الأرباح و الأجور فعندما ترتفع الأرباح تنخفض الأجور و يزيد معدل الأرباح و التي تؤدي بدورها إلي زيادة التكوين الرأسمالي و بالمثل فإن الرغبة في الادخار هي التي تؤدي إلي زيادة معدل التكوين الرأسمالي.

جـــ.معدل الربح :

يرى ميل أن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة و زيادة عدد السكان وفق معدل

مالتوس و في حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة و ارتفاع معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكـــم الرأسمالـــي فإن معدل الربح يصبح عند حـــده الأدنى و تحدث حالة من ركود .

د .حالة السكون:

اعتقد ميل أن حالة السكون متوقعة الحدوث في الأجل القريب و يتوقع أنها ستقود إلى تحسين نمط توزيع الدخل و تحسين أحوال العمال و لكن ذلك يمكن أن يكون ممكنا من خلال التحكم في معدل الزيادة في عدد طبقة العمال بالتعليم و تغيير العادات.

هـــ.دور الدولة :

كان ميل من أنصار سياسة الحرية الإقتصادية التي يجب أن تكون القاعدة العامة، لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى و في حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج .

3-1-3- نظرية شومبيتر

تفترض هذه النظرية اقتصاد تسوده حالة من المنافسة الكاملة و في حالة توازن إستاتيكي، و في هذه الحالة لا توجد أرباح، و لا أسعار فائدة و لا مـــدخرات و لا استثمارات كما لا توجد بطالة اختيارية و يصف شومبيتر هذه الحالة باسم التدفق النقدي ، و من خصائص هذه النظرية :

أ.الابتكارات :

فوفقا لشومبيتر تتمثل الابتكارات في إدخال أي منتج جديد أو تحسينات مستمرة

فيما هو موجود من منتجات و تشمل الابتكارات العديد من العناصر مثل:

•إدخال منتج جديد.

•طريقة جديدة للإنتاج.

•إقامة منظمة جديدة لأي صناعة .

ب .دور المبتكر :

خصص شومبيتر دور المبتكر للمنظم و ليس لشخصية الرأسمالي، فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عادية، و لكنة قادر على تقديم شيء جديد تماما فهو لا يوفر أرصدة نقدية و لكنه يحول مجال استخدامها .

جـــ.دور الأرباح:

ووفقا لشومبيتر فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماما لتكاليف الإنتاج من ثم لا توجد أرباح .

د.العملية الدائرية:

طالما تم تمويل الاستثمارات من خلال الائتمان المصرفي فإنها تؤدى إلى زيادة الدخول النقدية و الأسعار و تساعد على خلق توسعات تراكمية عبر الاقتصاد ككل. وذلك انه مع زيادة القوة الشرائية للمستهلكين فإن الطلب على المنتجات في الصناعات القديمة سوف يفوق المعروض منها ومن ثم ترتفع الأسعار و تزيد الأرباح، ويمكن القول أن التطبيق الحرفي لهذا الإطار على الدول النامية أمر صعب رغم ماله من جوانب إيجابية وذلك للأسباب التالية:

• اختلاف النظام الاقتصادي و الاجتماعي.

• النقص في عنصر المنظمين.

• تجاهل أثر النمو السكاني على التنمية.

• الحاجة إلى التغيرات المؤسسية أكثر من الابتكارات.

3-2 التيار الجذري أو الماركسي

يخص التيار الراديكالي الجذري في اقتصاد التنمية مجموعتين من المفكرين والمنظرين فهناك الاقتصاديون الماركسيون أو النيو ماركسيون وكذلك الاقتصاديون الآخرون المطعمون بالفكر الماركسي حيث أن أكثرهم من أمريكا اللاتينية، وقد قاموا بتحليل مفهوم التنمية والتخلف عبر التبعية، ولفهم ذلك نقدم قراءة واستقراء عبر ملاحظة الأطروحات المطورة من طرف هاتين المجموعتين.توجد القاعدة النظرية للنظرية الماركسية للتنمية والتي هي بعيدة عن تكوين مجموع نظري موحد في المادية التاريخية التي تم تطويرها عن طريق كل من كارل ماركس و انجلز، تحبذ هذه النظرية على خلاف النظرية النيوكلاسيكية المفهوم أو الطرح التاريخي حيث أن تحليلاتها ومفاهيمها المقدمة والمعدة هي بمثابة دالة للوضعية التاريخية حيث أن التحليل الماركسي يظهر دوما بمصطلحات علاقة الملكية والإنتاج والطبقات الاجتماعية، أما المفهوم الآخر لهذه النظرية فهو مفهوم الإمبريالية الذي تمت معالجته العلمية من طرف كل من روزا ليكسمبورغ ROSA Luxembourg ولينين.

نستطيع التفكير وبصفة مدققة في بعض الأطروحات والتي هي على الأقل مشتركة بين الاقتصاديين الماركسيين الذين قاموا بتحليل مشكلة التنمية، فمفهوم

التخلف لا يمكن إدراكه فقط عبر تحليل عقلاني، بالعكس فإن التخلف هو نتيجة تاريخية لوضع اليد موضع الحجز الممارس من طرف البلدان الإمبريالية أو ما يعرف ببلدان المركز على ما يعرف ببلدان المحيط ، هذه الهيمنة تبدو كنتيجة طبيعية للتبعية والتي عرفت في العديد من المجالات حيث أنها تنعكس وبشكل شبه ابدي اليوم عبر الاستثمارات المباشرة والشركات متعددة الجنسيات التي تلعب دورا محددا في اقتصاديات البلدان السائرة في طريق النمو والتي تعكس في آن واحد دور الهيكلة وإعادة الهيكلة والاستغلال المتنامي، ولكن كذلك عبر التجارة الخارجية التي تشكل "تبادل غير متكافئ"، يكون الأخذ بعين الاعتبار لهذه المفاهيم جد هام وضروري ولكن غير كاف لفهم الوضعية الاقتصادية للبلدان السائرة في طريق النمو والتي هي إضافة أخرى بشكل تحليلي عبر تبني المفاهيم الكلاسيكية للاقتصاد السياسي الماركسي، هناك الكثير من الاقتصاديين الماركسيين والنيوماركسيين المنظرين في مجال التنمية الاقتصادية نذكر منهم على سبيل الاستدلال فقط: (سمير أمين 1973 -1970) الذي يمثل التيار العربي في المجال الفكري ، علاوة على:(C.PALLOIX,1972-1975)و(A.GUNDER,1970)وكلا من (A.EMMANUEL, 1969) و(G.D.BERNIS, 1977)، هذا الأخير كان من بين منظري ما يعرف بإستراتيجية الصناعات المصنعة والتي طبقتها بعض البلدان النامية وخاصة الجزائر في مجال الصناعة الثقيلة وقد أعطت بعض النتائج الايجابية التي بقيت ماثلة للعيان إلـــى يومنا هـــذا فمركب الحجار للحديد والصلب بعناية لا يخلو مشروع صناعي أو قطاع البناء والأشغال العمومية والري من مادته الأولية، الغريب في الأمر أن

هذا المركب الذي يشغل عشرات الآلاف من العمال ورغم نجاعة تسييره ومصداقية منتوجه ذي المواصفات العالمية إلا أنه أخضع للشراكة مع الهند، وفي الوقت الذي كان ينتظر تخفيض في حديد البناء لوحظ ارتفاع كبير في أسعار هذه المادة وما ينعكس على قطاع البناء والسكن، خاصة وان الجزائر لا زالت تعاني من إشكالية السكن وإنجازه بالمواصفات المطلوبة.

يوصي هؤلاء المنظرون في مجمل تحليلاتهم باستخدام خيارات التنمية حيث أن النقاط الاستقطابيـــة الأساسيـــة تتمثل في التنميـــة الاقتصادية وتفترض مشاركة أو تشاركية في علاقات الإنتاج من جهة ومن جهة أخرى هناك فسخ وإلغاء لعلاقات التبعية مع المركز، علما أن هذه التغيرات تنتج عدة تحولات اجتماعية وسياسية، وهناك بعض الاقتصاديين الأقل راديكالية وتطرف يقترحون طرح من شكل أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد يستلزم بداهة وبالضرورة تحويل في العلاقات الاقتصادية الدولية في الوقت الراهن، يكمن الهدف الأساسي من تحليل التنمية عبر النظرية الماركسية في الحدث الذي يسمح بإدراك وترجمة إجمالية لبعض الظواهر التي تميز البلدان السائرة في طريق النمو والتي أهملت من طرف النظرية النيوكلاسيكية، رغم أن هذه النظرية أصبحت تظهر بعض النقائص والضعف خاصة مع انهيار وتلاشي الشيوعية بفعل تخلف بعض من قوانينها الاقتصادية الموضوعية وتناقضاتها البنيوية كونها تقوم على أن كل تشكيلة اجتماعية واقتصادية تحمل في ثناياها بذور فنائها، لكن البعض من مفاهيم النظرية السابقة تجعل منها وسيلة دلالية لتحليل أكثر لزوما وأهمية في معرفة أسباب التخلف، ولا يمكن القول أن العولمة في

الألفية الثالثة لا تستقي من أطروحاتها الفكرية.

أما الفريق الثاني من المنظرين فإنه يقدر كذلك انضمامه التكميلي للتحليل الماركسي وكذلك تحليل عملية التنمية التي تتم في إطار مفهوم التبعية، هذا النموذج من التحليل قد أثري خاصة عبر أعمال الاقتصاديين الأمريكيين اللاتينيين حيث نجد أن المفكرين الأكثر تمثيلا لهذا التيار الفكري هم(R.PREBISH, 1950- 1959) و((O.SUNKEL, 1969، C.FURTADO, 1970- 1976)، تقوم مساهماتهم الفكرية الأكثر بداهة وصراحة على دراسة تدهور معدلات التبادل بين البلدان المتطورة والبلدان السائرة في طريق النمو وتحليل الصيرورة الداخلية للاقتصاديات المتخلفة، يحبذ هؤلاء المنظرون ويختارون في أعمالهم الهياكل الداخلية للإنتاج والتراكم ولكن يركزون أكثر على دور توزيع المداخيل لأجل فهم أفضل لعملية التنمية.

و من أهم المنظرين لهذا التيار بالإضافة إلى ماركس نجد :

3-2-1 نظرية روستو

قــدم روستو نموذجا تاريخيا لعملية التنمية الإقتصادية و قسمه إلى خمسة مراحل :

أ.المجتمع التقليدي:

يعرف المجتمع التقليدي أو مجتمع التقاليد بأنه المجتمع الذي يحده إطار محدود مــن الإنتاج ولا يستطيع فيــه الإنتاج إلا القيام بمهــام محدودة و يرتكز على علم وتكنولوجيا بدائية بعيدة عن العلم و التكنولوجيا الحديثة.

ب.مرحلة ما قبل الانطلاق:

تمثل المرحلة الثانية حقبة تقليدية تبدأ منها الشروط اللازمة لبدء النمو المستمر

لقد نشأت هذه الظروف في بريطانيا و أوروبا الغربية ببطء منذ نهاية القرن الخامس عشر حتى بدايات القرن السادس عشر أي خلال فترة انتهاء العصور الوسطى وظهور الحقبة الحديثة، و يمكن القول أن الشروط اللازمة للتصنيع المستمر وفقـــا لأفكار روستو تتطلب تغيرات جذرية في القطاعات الأخرى و هي:

1-إحداث ثورة تكنولوجية في الزراعة لرفع الإنتاجية في مواجهة الزيادة في عدد السكان.

2-توسيع نطاق الواردات بما فيها الواردات الرأسمالية التي يتم تمويلهـــا من خـــلال الإنتاج الكفء و التسويق الجيد للموارد الطبيعية بغرض التصدير.

جـــ.مرحلة الانطلاق :

تعتبر هذه المرحلة هي المنبع العظيم للتقدم في المجتمع عندها يصبح النمو حالة عادية وتنتصر قوى التقدم والتحديث على المعوقات المؤسسية والعادات الرجعية،وتتراجع قيم واهتمامات المجتمع التقليدي أمام التطلع إلى الحداثة،و الشروط اللازمة لمرحلة الانطلاق هي :

1 ــ ارتفاع الاستثمار الصافي من نحو 05% إلى ما لا يقل عن 10%من الدخل القومي .

2 ــ تطوير بعض القطاعات الرائدة ،بمعنى ضرورة تطوير قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية الرئيسية بمعدل نمو مرتفع كشرط ضروري لمرحلة الانطلاق وينظر روستو لهذا الشرط باعتباره العمود الفقري في عملية النمو.

3 ــ الإطار الثقافي واستغلال التوسع ،بمعنى وجود قوة دفع سياسية واجتماعية

ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة ،و إجمالا فإن مرحلة الانطلاق تبدأ بظهور قوة دافعة قبل تطور قطاع قائد .

د. مرحلة الاتجاه نحو النضج :

عرفها روستو بأنها الفترة التي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة . يرتبط بلوغ الدول مرحلة النضج التكنولوجي بحدوث تغيرات ثلاث أساسية:

1- تغير سمات وخصائص قوة العمل حيث ترتفع المهارات ويميل السكان للعيش في المدن .

2- تغير صفات طبقة المنظمين حيث يتراجع أرباب العمل ليحل محلهم المديرين الأكفاء .

3- يرغب المجتمع في تجاوز معجزات التصنيع متطلعا إلى شيء جديد يقود إلى مزيد من التغيرات .

هـ. مرحلة الاستهلاك الكبير:

تتصف هذه المرحلة باتجاه السكان نحو التركيز في المدن وضواحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطـــاق واســـع في هذه المرحلة يتحول اهتمام المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب .

3-3- التيار البنيوي :

يختلف هذا التيار عن التيارين السابقين وهو من الصعوبة بمكان من حيث التعريف بطريقة متجانسة، حيث يكون من السهولة وصف ما لم تتمكن منه

النظريات السابقة من حيث الشرح التلقائي لأفكارها وآلياتها المذهبية ،حيث تحاول المقاربة البنيوية التعريف و التركيز على اللامرونات الخاصة وهكذا نجد مقاربة حول الآجال والخصوصيات الأخرى لهيكل الاقتصاديات النامية أو في طور النمو والتي تنصب على التعديل الاقتصادي واختيار سياسات التنمية، لقد تطورت منهجية التحليل البنيوي خلال الثلاثين سنة الأخيرة بالانتقال من مجموع فرضيات أكثر حدسية وبديهية إلى نماذج ذات مشروعية وتجريبية وذات صرامة تحليلية متزايدة.

يمكن تلخيص هذا التطور في ثلاث مراحل: تكوين الفرضيات، الاختبار التجريبي، إقامة النماذج الأكثر اكتمالا، و تتبع بعض عناصر النظريات البنيوية من أعمال اللورد كينز والأمر هنا يتعلق بحالة الاقتصاديات التي تكون فيها وضعية العطالة والبطالة أكثر مثابرة وإصرارا كما تتبع كذلك من أعمال ليونتيف، أي حالة التحليل القطاعي للاقتصاد والعلاقات بين مختلف القطاعات، وأخيرا أعمال كوزناس الذي قدم القاعدة التجريبية لتحليل عملية التنمية، تكمن الأطروحات المطورة من طرف البنيويين في مفهوم النمو المتوازن ♣ ، هناك كذلك مفاهيم للاقتصاد الثنائي ومن ابرز من عالج ذلك لويس سنة1954، أن المثابرة والإصرار على إيجاد أضرار اللاتكافؤ واللامساواة في توزيع المداخيل خلال عملية التنمية وكذلك إشكالية واللامساواة الداخلية ، يوجد بين هؤلاء المنظرين شبه إجماع فكري على ما سبق ذكره ولو أن هناك تباعدا زمنيا يتجاوز العشر سنوات، إلا أن هناك نقاط التقاء ينهم.

♣ - وللمزيد من التدقيق المنهجي تراجع أفكار وتطويرات كلا من(PROSENSTEIN, 1943وR.NURSKE, 1953)

و من بين أهم المنظرين لهذا التيار نجد :

3-3-1-النظرية الكينزية

لم تتعرض نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول النامية و لكنها اهتمت بالدول المتقدمة فقط ويرى كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوي التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي و الأدوات الكينزية و الاقتصاديات النامية هي :

أ.الطلب الفعال:

وفقا لكينز فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال و للتخلص منها يقترح كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

ب.الكفاية الحدية لرأس المال:

يرى كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لنعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار و الكفاية الحدية لرأس المال.

جـــ.سعر الفائدة:

يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي، ويتحدد سعر الفائدة بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود.

د.المضاعف:

فالمضاعف الكينزي يقوم على أربعة فروض كما يلي:

1-وجود بطالة لا إرادية.

2-اقتصاد صناعي.

3-وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية.

4-يتسم العرض بدرجة مرونة مناسبة و توفير سلع رأس المال اللازمة للزيادة في الإنتاج.

هـ.السياسات الاقتصادية: هناك مجالات أخرى لا تتوافق فيها الظروف السائدة بالدول النامية مع متطلبات عمل السياسات الكينزية.

3-3-2 -نظرية لبنشتين

يؤكد لبنشتين على أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض و تركز هذه النظرية على العناصر التالية :

أ- عناصر النمو :

تعتمد فكرة الحد الأدنى من الجهد الحساس على وجود عدة عناصر موائمة ومساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعوقة.

ب- الحوافز:

و يوجد نوعين من الحوافز (الحوافز الصفرية وهي التي لا ترفع من الدخل القومي وينصب أثرها على الجانب التوزيعي -حوافز ايجابية وهي التي تودي إلى زيادة الدخل القومي) ومن الواضح أن الأخيرة وحدها تقود للتنمية.

3-3-3 - نظرية نيلسون

يشخص نيلسون الوضعيات الإقتصادية المتخلفة كحالة من التوازن الساكن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف عند هذا المستوى من التوازن الساكن للدخل الفردي يكون معدل الادخار وبالتالي معدل الاستثمار الصافي عند مستوى منخفض ،و يؤكد

نيلسون أن هناك أربعة شروط اجتماعية وتكنولوجية تفضي إلى هذا الفخ وهي:

1.- الارتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان .

2.- انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل .

3.- ندرة الأراضي القابلة للزراعة.

4.- عدم كفاية طرق الإنتاج .

3-3-4- نظرية روزنشتين رودان " الدفعة القوية "

تتمثل فكرة النظرية في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامجا كبيرا ومكثفا في شكل حد أدنى من الاستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الإقتصاد على مسار النمو الذاتي ،و يفرق روزنشتين رودان بين ثلاثـــة أنواع من عدم القابلية للتجزئة و الوفرات الخارجية . الأول عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة ، و الثاني عدم قابليـــة دالة الطلب للتجزئـــة، و أخيرا عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة ،و يعتبر رودان أن نظريته في التنمية أشمل من النظرية الإستاتيك التقليدية لأنها تتعارض مع الشعارات الحديثة، وهي تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن " [1].

كتلخيص لما تم عرضه من أفكار و التي تناولتها التيارات الثلاث فإن القراءة المتأنية لهذه النظريات تعطينا فكرة مفادها أن السوق والأسعار لا تؤدي بالضرورة إلى التخصيص الأمثل للموارد من واقع وجود وضعيات غير مرنة وهذا

---

[1]- http://ar.wikipedia.org/wiki

مخالف للتحليل في النظرية النيوكلاسيكية، تغرس وتزرع بذور الفروق والانحرافات الكمية ويتم إدخالها بكل سهولة بحيث لا يمكن تبخرها أو تلاشيها، هذه الوضعية هي تلك الملاحظة والمشاهدة على مستوى التجارة الخارجية أين يكون العجز غير مغطى بواسطة حركة الأسعار، فالبطالة تكون إذن مزمنة وهيكلية.

وهناك توصيات مقدمة من طرف البنيويين بخصوص السياسة الاقتصادية للتنمية وهي: تدعيم دور الدولة فيما يخص التخطيط وضبط السوق وكذلك تحليل دور التمويل الخارجي وإعادة فحص المزايا المقارنة فيما يخص العلاقات الاقتصادية الخارجية وتوضيح العلاقة بين الضغوطات الداخلية والخارجية في تقدير مشاريع الاستثمار.

إن الميزة الأساسية لهذه النظريات تتجلى في كونها تتطور داخل أكثر مرجعية تجريبية عبر محاولة وصف وترجمة الحقيقة الاقتصادية مثل ما نلاحظه في اقتصاديات البلدان السائرة في طريق النمو، من المؤكد أن تحليل النظرية الاقتصادية للتنمية والتي قمنا باقتراحها تظهر وأنها أكثر تلقائية وتبسيطا وغير متكاملة المعالم، وهذا ما يعني أنه يمكن ملاحظة أن هذه النظرية لا تظهر وأنها تشكل حاليا مادة علمية كاملة وموحدة، ومع ذلك ولأجل إمكانية الفهم والشرح ورد الفعل، فإن المنظرين والمختصين في التنمية يجب أن يقوموا بتبني أفق أكثر انفتاحا وتعددية مع إدماج التطورات الحديثة في مجال المفاهيم والمنهجية التي ظهرت في العديد من التخصصات العلمية.

و بعد الإطلاع على تطور الأبحاث في مجال اقتصاد التنمية ، تمكنا من

الوقوف على جملة من المساهمات الفكرية التي قدمها مفكرون، سواء الذين سبق ذكرهم أو آخرون استقوا من أفكار سابقيهم وقاموا بتطوير ذلك سعيا للتماشي مع روح العصر والعولمة الفكرية، وقد تجلى ذلك عبر:

1 – إذا ما أخذنا منظور التيارات الفكرية الكبرى نجد أن المفاهيم نابعة من جذور النظرية النيوكلاسيكية، وقد أغفل من الناحية التطبيقية الأخذ وبصورة متبصرة بعين الاعتبار للعناصر غير الاقتصادية ، وهذا التخصص أو المقياس قد ضيق بالذات أين كان المشكل يتطلب تبني أفق أكثر اتساعا، أكثر سياسوية، أكثر اجتماعية.

2 – لاحظ BARNES أن الإنسان الاقتصادي يقدم طريقة للتحليل تقوم على أساس أنه في كل وقت أو في كل مكان فإن تشعب وتعقيد المسلمات والتسليم بها وبالتجديد الاقتصادي، فهذه تكون مضيقة على أساس الطابع العالمي الأزلي بخصوص اتخاذ القرارات العقلانية، وأن هذه الخصوصية المحددة تسمح باستنباط أكثر سهولة ويسرا.

3– هناك مقابلات ثقيلة ووخيمة النتائج نظرا لبساطة ولباقة النماذج النيوكلاسيكية والمتمثلة في: جهل الحقائق والأفعال، الفهم السيئ للعملية الاقتصادية والاجتماعية كنتيجة طبيعية لتوصيات السياسات غير الواقعية و هذا ما أكده (J.WINEIKI) سنة 1993.

4 – تلح الفروع الأخرى للعلوم الاقتصادية على المزيد من مساهمة العناصر غير الاقتصادية مثلما عالج ذلك(J.S.MILL) الذي يركز كذلك على العناصر السيكولوجية المحبذة والمجندة لخدمة النمو الاقتصادي، أما NURSKE فإنه يسلط الضوء على

العناصر الاجتماعية والسياسية والتي على أساسها تقوم التنمية الاقتصادية بجانب تكوين رأس المال، لكن MYRDAL ينتقد ما يعرف بالتقليل الاقتصادي أو التقليصية الاقتصادية الذي تسعى نظرية التنمية إلى تبنيه وتنصح وتحث المحللين للتطلع والإطلاع على العناصر الاجتماعية والثقافية والمؤسساتية، ومن جهة أخرى هناك الكثير من النيوكلاسيك يؤيدون فكرة احتواء وإدماج العناصر غير الاقتصادية أي إدراج المقاييس التاريخية والسياسية والثقافية لشرح النمو والتنمية الاقتصادية وهذا لا يؤدي بطبيعة الحال إلا إلى المساس بالصرامة والدقة العلمية لإطار عملها.

5 –هناك بعض الانتقادات لبعض الاقتصاديين الذين اتهموا النيوكلاسيك بكونهم قد تموقعوا بطريقة الرفاهية في عالم فرضياتهم الأبدية والعالمية (الكونية) وكذلك الجوانب الرسمية لإمكانية الولوج في عالم أكثر فوضى وتشويشا بخصوص العمليات الاجتماعية الحقيقية وهو ما يطلقون عليه اسم أو وصف (الغرس الجيد)، يلاحظ أن الاقتصاديين يخشون أن يكونوا أو يظهروا بمظهر علماء الاجتماع ،هذا ما يجذبهم في الحقيقية، وهي الفرضية التي على أساسها يكون رد فعل جذري عبر محاولة إشباع لأفضليتهم وهي وسيلة لا يمكن تصديقها من حيث القوة لأنه يمكن نمذجتها ، فالرئيس السابق للجمعية الاقتصادية الأمريكية والذي أثبته R.KUTTNER في مؤلفه الشهير باللغة الإنكليزية (the poverty of économies,1985) يعتبر من بين رواد فكر نظام الأفضليات.

6– هناك عدد متزايد من المنظرين أي منظري التنمية الذين وصلوا إلى نتيجة مفادها أن النظرية النيوكلاسيكية قد ألحت أكثر وأعطت أهمية كبرى للتحليل التقني

للمشاكل الاقتصادية والعلمية المجردة من حيث تحديد بعض مفاهيم التنمية التي تحاول ترسيمها وترسيخها في عمليات حقيقية والتي نجدها في بلدان الجنوب ذات مردودية فورية لرفاهية أكثرية أفراد المجتمع، هذا الانتقاد قد أوجد لبعض منظري التنمية نقاشا وجدالا كبيرا والذي أخلط أوراق مجموعة الاقتصاديين أكثر من مجموعة غير الاقتصاديين.

7 – لا تختصر التنمية على مجرد نمو اقتصادي بسيط ولكن يستلزم كذلك تحولات أساسية في العلاقات الاجتماعية وفي المؤسسات، لأن التغير في العادات يجعل بالفعل من وجود العلاقات المتطابقة بين الطبقات والجماعات الاجتماعية ليس مجرد معنى جاف ولكن لا نختزل هذه العلاقات إلى أبسط تجميع واعتماد للسلوكات الضرورية للأدوار مثلما تسلم بذلك النظرية النيوكلاسيكية.

8 – يلاحظ في البلدان السائرة في طريق النمو أن رؤوس الأموال الخاصة بقطاع العائلات سوف تبقى بأقل نسبة من حيث الوفرة، وسوف ننتظر دائما في أغلب هذه البلدان تعويل وإبراز لدور المنظمين الذين يساهمون في خلق قدرة استثمارية فعالة، وفي هذه الشروط والظروف فإن إجراءات تحفيز السوق يمكن أن تؤكد لا كفاءة وعدم فاعلية تحفيز الاستثمار في الرأسمال اللازم لخلق مناصب الشغل الإضافية وتولد تبعا لذلك مداخيل إضافية، هذا يعني أن رؤوس الأموال يجب أن تأتي من الخارج لإقامة ما يعرف باقتصاد السوق البارز والظاهر بميكانيزمات المنافسة وليس اقتصاد البازار والاستيراد بفضل الريوع التي دمرت كيان الكثير من البلدان النامية كونها تكبح خلق القيمة المضافة لصالح ما يعرف ومنذ عشر سنوات باقتصاد

الرشوة واقتصاد حاويات الدمى المتحركة.

رابعـــا – معوقـــات التنميـــــة

إن مجال البحث في عوائق التنمية ينال جانبا كبيرا من الاهتمام والدراسة ولا شك في وجود هذه العوائق ومن أقوى الأدلة على وجودها النكسات التي تصيب برامج التنمية في البلاد النامية وعدم تحقيق أهدافها وما ذلك إلا لوجود تلك العوائق إلا أن الملاحظ أيضا بروز عوائق التنمية الاقتصادية بشكل يفوق بقية العوائق الأخرى، ويرى الباحث أن السبب في ذلك هو أن المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها مجتمعات العالم الثالث كانت من الأهمية بمكانة تسيطر على اهتمامات الباحثين والدارسين مما يعطيها الأولوية ولا يعني هذا عدم الاهتمام ببقية العوائق الأخرى في مختلف مجالات التنمية .

4-1 : العوائق المادية:

لا نبالغ إذا قلنا إن الجوانب المادية (الاقتصادية) أصبحت في العصر الحديث من العوامل الأساسية لتحقيق أي إنجاز، ولا يعتبر هذا القول تفسيرا ماديا للأحداث ولكن واقع المجتمعات المتقدمة الغربية والشرقية، يبين ذلك بوضوح، فالتقدم العلمي (البحث العلمي) والخدمات الحضارية (الصحية، التعليمية، البلدية، وغيرها) بل مستوى المعيشة بكاملها أصبحت تعتمد اعتمادا كبيرا على المستوى الاقتصادي، وهذه ظروف حاضرة يعيشها العالم الآن لا مجال لإنكارها، لكننا نقول ليس هذا هو الوضع الضروري الذي لا يمكن أن يتحقق التقدم الحضاري إلا من خلاله، فالأسس

المادية التي بنيت عليها حياة الغرب تجعل للعامل الاقتصادي دور بارز و مميز في الوقت الحاضر على الأقل.

وعلى هذا الأساس فإن التخلف الاقتصادي في أي بلد اليوم يعتبر عائقا رئيسيا من عوائق التنمية بها ولن تستطيع تحقيق معدلات تنموية كبيرة دون الاعتماد على اقتصاد قوي بنسبة معقولة، فهل يمكن مثلا أن تنمو التكنولوجيا التي تعتبر من أساسيات النهضة المادية في العالم اليوم دون اقتصاد جيد يمول تطورها وكذلك يقال بالنسبة للبحث العلمي، الخدمات التي تعتبر عنصرا رئيسيا في أي مشروع تنموي جاد، هل يمكن أن يتقدم دون اعتمادات مالية جيدة.

4-2: العوائق الاجتماعية:

إن التنمية الاجتماعية باعتبارها أحد أشكال التغير الاجتماعي تعتمد على تغيرات تحدثها في البناء الاجتماعي وهذه التغيرات تجد مقاومة من النظم الاجتماعية القائمة لقيام كل من النظم الجديدة والقديمة على قيم ومعايير مختلفة. وبنظرة متعمقة في أسس الاختلاف الحقيقية بين المجتمعات النامية وغيرها من المجتمعات التي سبقتها في مضمار النمو نجد أن القيم والعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية تشكل ركيزة أساسية لهذا الاختلاف لأن الوظائف والأدوار الاجتماعية تستمد تصوراتها من ذلك الميراث الثقافي في ذلك المجتمع. بل إن النظم القديمة لا تختفي بمجرد ظهور نظم جديدة تستحدثها التنمية، بل تظل جنبا إلى جنب مهما كانت قوة التغيير، لكن النظم الاجتماعية التقليدية تختلف من مجتمع إلى آخر من حيث مرونتها وسعة مجالها أو ضيقه بحيث تتبع المرونة وسعة المجال إمكانية أكبر

لقبول التغيرات اللازمة للتنمية.

4-3: العوائق الثقافية:

قد تكون بعض مكونات الميراث الثقافي لشعب من الشعوب سببا من أهم أسباب تقدمه وبالعكس، وعندما نطلق الثقافة فإننا نعني ذلك المعنى الواسع: "هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعرف وكل المقدسات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في مجتمع"، فالمستوى الثقافي في الجانب العرفي الذي يتراوح بين أعلى درجات المعرفة والأمية التي تعاني آثارها كثير من الشعوب في العالم الثالث سيكون لهذا التفاوت تأثير واضح وجلي على مستوى التنمية بدون أدنى شك وسيكون للأمية بشكل واضح آثار مباشرة وغير مباشرة على تحقق الأهداف التنموية بشكل عام. وكذلك العقائد، فالعقيدة المسيحية مثلا في مرحلة ما قبل النهضة كانت تشكل عائقا رئيسيا للنهضة العلمية، وما تاريخ الصراع بين الكنيسة ورجال العلم التجريبي إلا شاهد واحد على تأثير العقيدة المسيحية المحاربة للبحث العلمي على النهضة الأوروبية بشكل خاص ولم تنهض أوروبا إلا بعد أن تحررت من قيود الكنيسة و حصر الدين المسيحي في زوايا الكنائس وانطلقت البحوث تحقق مكاسب علمية رائعة بعد تحطيم ذلك العائق.

وعقيدة الإيمان بالقدر والتوكل التي حرفت على أيدي المتصوفة في التاريخ الإسلامي وأصبحت تعنى ترك الأسباب وعدم الإتقان في العمل انتظارا للنتائج المقدرة، هذه العقيدة المحرفة أصبحت سمة لكثير من المجتمعات الإسلامية المختلفة

في فهم الدين أولا ثم انعكس على نهضة أمور الدنيا ثانيا وأصبحت البحوث الاجتماعية تشير إلى " أن القدرية أي الإيمان بالقضاء والقدر نعتبر من العوامل المعوقة للتنمية والتغيير خاصة في المجتمعات التقليدية، حيث يسود الإيمان بالقدرة على السيطرة على البيئة الطبيعية" ، هذا التصور الذي يعكسه الباحثون الاجتماعيون عند دراسة المجتمعات الإسلامية هو في حقيقة الأمر بعيد عن التصور الإسلامي الصحيح في مسألة الإيمان بالقدر وإن كان واقع كثير من أبناء الأمة الإسلامية اليوم لا يمثل التصور الصحيح للعقيدة الإسلامية في القدر والتوكل، بسبب بعد الناس اليوم عن النبع الصحيح للعقيدة الإسلامية وإلا سلامية وإلا " فعقيدة القدر في القرآن هي التي تعلم المؤمنين أن لهذا الكون نظاما محكما، وسننا مطردة ارتبطت فيها الأسباب بالمسببات وأن ليس في خلق الله خلل ولا مصادفات، ومن فائدة هذا الاعتقاد أن أهله يكونون أجدر الناس بالبحث في نظام الكائنات لمعرفة سنن الله في المخلوقات وطلب الأشياء من أسبابها والجري إليها في سننها... والقرآن يدعو إلى الأخذ بالأسباب مع التوكل على الله في إحداث الانقلابات الإصلاحية التي ترفع الجماعات إلى حياة أفضل، قال سبحانه: " إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" [1] ، هذا ما ذكره القرآن وهو صريح على أن إرادة الإنسان وعمله هما مصدر مثوبته وعقابه، وهذا لا يتفق مع ما يقوله أعداء الإسلام من أنه دين تواكل يمنع أهله من الترقي في

---

[1]–سورة الرعد آية:**11**

حياتهم الدنيوية"، هــذا واضح في أن الثقافــة بعمومها سبب رئيسي للتنميــة تقدما أو تخلفا.

4-4 : العوائق الديمغرافية:

لقد اعتاد الباحثون في مجالات التنمية طرح هذه المشكلة كعائق أساسي من عوائق التنمية، وتكاد أن تكون هذه المشكلة محل إجماع بين الباحثين الاجتماعيين وفي الإطار النظري للمشكلة الديمغرافية، فمن المعروف أن هناك اتجاها تشاؤميا وهو السائد تتبناه هيئة الأمم المتحدة ويعمل المستشارون والخبراء على تصعيده، ومؤداه أن هذه المشكلة أساسية وخطيرة للغاية ولا بد من حلول جذرية لها إما بالحد من الإنجاب أو بتطويع تشريعي للمشكلة أو بالتنظيم الأسري حسب ظروف كل مجتمع... وهناك الاتجاه المتفائل، وله أيضا بعض المتحمسين وإن كانوا أقل من المتشائمين، هذا الاتجاه التفاؤلي يرى أن هذه المشكلة مصطنعة وليست أساسية وأن القضية لا تخرج عن سوء توزيع سكاني للبشر واقتصادي للثروة وسوء إدارة، وسوء تنظيم، وسوء قيادة أيضا، بعض المتحمسين وإن كانوا أقل من المتشائمين، هذا الاتجــاه التفاؤلــي يرى أن هذه المشكلة مصطنعة وليست أساسية وأن القضية لا تخرج عن سوء توزيع سكاني للبشر واقتصادي للثروة وسوء إدارة، وسوء تنظيم، وسوء قيادة أيضا، في بعض الدول وبالتالي حينما تحل أو تلغى هذه السوءات لن تصبح المشكلة مطروحة، لأنه يرى أن المشكلة الديمغرافية مجرد انعكاس لمشكلات أخرى لو أنها حلت لما كانت هناك مشكلة ديموغرافية أصلا. وهناك اتجاه ثالث وهو اتجاه توفيقي يحاول التوفيق بين التفاؤل والتشاؤم ويرى أن المشكلة من

أفضل أن تطرح في إطار ما يسمى بخصوصيات كل مجتمع وأن المشكلة من الأفضل أن تطرح في إطار ما يسمى بخصوصيات كل مجتمع وأن من الخطأ تعميم المشكلة الديمغرافية بمعنى أننا إذا وجدنا بعض المجتمعات تتطلب الحد نقرر إعادة التوزيع السكاني حسب خصوصيات كل مجتمع ومتطلباته ومعطياته.

إن هذه الاتجاهات الثلاثة التي تسود الدراسات التنموية فيما يتعلق بمشكلة الديمغرافية تكاد تلمس جميع جوانب الموضوع إلا أن أيا منها لا يمكن أن تشكل الحل المطلوب لعدة أمور:

1- إن النظرة التشاؤمية لها خلفية استعمارية بمعنى محاولة تضخيم وتهويل القضية لكي تظل الشعوب الفتية دائما غارقة المشكلات.

2- إن التفاؤل وإغماض النظر عن المشكلة وافتراض أنها غير موجودة أمر يخالف الواقع فلا خلاف في وجود المشكلة لكن الاختلاف من حيث الزوايا التي ينظر منها للمشكلة والأسباب التي أوجدتها.

3- إن ما ينطبق على مجتمع ليس بالضرورة ينطبق على مجتمع آخر كمجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة مثلا والذي يشكل فيه المواطنون أقل من 18% فقط من مجموع السكان هل يعالج بالأساليب التي تحل بها مشكلة الانفجار السكاني في الهند مثلا.

إن مشكلة النمو السكاني مشكلة متشعبة وذات ارتباطات مختلفة بكل عوامل التأثير في المجتمع ولن تحل من خلال مشاريع مبتوتة الصلة عن بقية المؤثرات الأخرى كما أن عقيدة كل مجتمع هي سبب رئيسي خلف كل الظواهر التي توجد فيه

الإيجابي منها والسلبي فينبغي أن تراعي كل هذه المؤثرات عند دراسة مشكلة الديموغرافيا والتأكد من أن المشكلة قائمة فعلا في هذا المجتمع أو ذاك وإن الحلول المقترحة تتفق مع عقيدته لضمان نجاح الحلول وعدم تناقضها مع النظم الاجتماعية القائمة أو إحداث صراعات قيمية عند التطبيق.

و جدير بالملاحظة هنا أن التبادل الإعلامي جعل هذه المشكلة مشكلة عالمية يشعر بها من ليس من أهلها ويمارس أحيانا حلولها وهو لا يعانيها بسبب القناعات التي بنيت في ذهنه من خلال وسائل الإعلام المختلفة وإلا فما هو سبب استخدام بعض البلاد النامية التي تعاني من مشكلة قلة السكان معاناة كبيرة- كدول الخليج العربي عموما لتنظيم أو تحديد النسل وطرح هذه القضية كمشكلة اجتماعية عبر الصحافة والإذاعة والندوات التلفزيونية وطلب مشاركة الرأي العام في حلها وهي غير موجودة أصلا.

4-5: العوائق النفسية:

إن قبول أو رفض التجديدات التي تطرأ على المجتمعات يعتمد على العوامل النفسية بشكل كبير واختلاف الأفراد في قبول أو رفض أي جديد يعتمد على الحالة النفسية التي من خلالها يتم التصور لهذا الجديد ويقوم الإعلام في العصر الحديث بدور كبير في المساهمة في صنع الاتجاهات وبناء القناعات النفسية لدى الأفراد والجماعات.

فمن عوامل نجاح أي مشروع تنموي وجود الثقة لدى المواطنين بالمسؤولين عن هذا المشروع وإن الأهداف التي يرمي إليها هي في صالح المواطن فمتى اهتزت

تلك الثقة أو انعدمت تأثر بذلك المشروع بشكل عام. كما أن مراحل التطبيق المتتالية للمشاريع التنموية تحدث غالبا فوارق بين التخطيط والتطبيق نتيجة لما يجد من ظروف وأوضاع غير محسوبة لم يتمكن المخطط من توقعها وحسابها، أو ظهور نتائج عكسية أو تأخر المشروع أكثر مما كان مرسوما له نتيجة لظروف طارئة لم يمكن حسابها، كل هذه الأمور ينبغي للمخطط أن يتوقعها كما أن الحملة الإعلامية ينبغي أن تنبه إليها وإلى أنها ظروف متوقعة ليكون لدى المواطن الإحساس المسبق بأن هذه ظروف عادية فيخفف ذلك من آثار الصدمة لديه وتبقى الثقة بالمسؤول قائمة، فحالة فقدان الثقة خطيرة الآثار على المشاريع التنموية.

كذلك تدخل المسؤول في خصوصيات الأفراد التي لا يحق له التدخل فيها بحجة الترشيد أو التوجيه الاقتصادي أثناء مراحل التنمية قد تكون عائقا كبيرا لنجاح التنمية، فرؤوس الأموال المحلية أحد العناصر الأساسية للمشاريع التنموية فمتى أحس أصحابها أن التدخلات ليست في صالحهم جبنوا وجبنت رؤوس أموالهم وخسرت التنمية أحد عوامل نجاحها، ومن أوضح الأمثلة على ذلك التأميم الذي طبق في بعض البلاد النامية بحجة المصلحة العامة كانت آثاره البعيدة المدى هروب رأس المال الخاص تماما من المشاريع مما أثقل العبء على القطاع العام وعجزه أخيرا عن تحقيق أهدافه.[1]

---

[1] – **www.Balagh.com – 20 جوان 2009**

الفصـــل الثالث

سياســـة الإصلاح الاقتصـــادي

فـــي الجزائـــــر

تمهيـــــــد

أولا – السياسة الإقتصادية

ثانيا – السياسات الإقتصادية الوطنية

في مرحلة ما قبل الإصلاح

ثالثا – السياسات الإقتصادية الوطنية في مرحلة الإصلاح

رابعا – السياسات الإقتصادية الوطنية

خامسا – ماهية الخوصصة وأساليبها في الجزائر

سادسا– تقييم السياسات الإقتصادية الجزائرية

خلال الفترة 1989 – 2006

تمهيـــــــد :

تعد السياسات الإقتصادية مظهرا بارزا ووسيلة أساسية لتدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، وقد شهد هذا التدخل ضيقا وتوسعا عبر التاريخ، إلا أنه وبعد الحرب العالمية الثانية عاد بقوة ليتوسع إثر الإصلاحات الكينــزية♣ وما كان لها من أثر في رسم ملامح النظرية الإقتصادية.هذا ومن جهة أخرى فإن السياسة الإقتصادية خضعت في رسمها وتنفيذها لنموذجين أساسيين منبثقين من إيديولوجيتين مختلفتين، هما نموذج المشروع الخاص ونموذج المشروع العام، كما يبرز أسلوبا المركزية واللامركزية في التخطيط وأسلوب السياسة الإقتصادية في إطار الحرية الإقتصادية، إلا وأنه لظروف تطورات لاحقة على المستوى الإقتصادي العالمي والوطني، وما شهده من هزات وأزمات فشلت في ظلها النظرية الكينــزية، ظهر تيار قوي نادى بالعودة إلى المبادئ الكلاسيكية وما تنادي به من تقليص لدور الدولة في الحياة الإقتصادية، وكذا فاعلية وأثر السياسات الإقتصادية، كذلك فإنها تزيد من أثر الوحدة الإقتصادية في الحياة(الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية)، والأهم بالذكر أن الدول التي توصف بأنها متخلفة حاولت تشكيل وتسيير تنمية إقتصادية تخول لها نوعا من الإستقلال الإقتصادي، وتحقيق جزء عادل من المكاسب في ظل تقسيم العمل الدولي، وقد كان للسياسات الإقتصادية المجسدة لدور الدولة القوي في هذه الإقتصاديات المتخلفة أثر كبير في وضع الأهداف المرجوة من التنمية وتحديد أساليبها، لكن ما

♣ نسبة لنظرية كينز الإقتصادية و التي تم توضيحها في الفصل الثاني ص،ص 87،88. .

استجد من وقائع أشار بوضوح إلى مشكلات فادحة و إختلالات وانحرافات في مسار السياسات الإقتصادية (لأسباب ذاتية) وبالتالي الابتعاد عن الأهداف المرجوة من التنمية الاقتصادية، هذه المؤثرات الذاتية أنتجت بالتالي واقعا اقتصاديا مشوها، وقد زاد في تعقد التشويه فيه تفاقم تيار العولمـــة الرأسماليـــة (وهـــذه هي المؤثرات العالمية)، وانحســـار نموذج التخطيط (المركزي و اللامركزي) أمام نموذج الحرية الاقتصادية، الأمر الذي فرض على هذه الاقتصاديات تعديلات جذرية ودخول تدريجي و انتقالي إلى نظام اقتصاد السوق الحرة، حيث يطبع هذه المرحلة الانتقالية طابع التذبذب في المسار التنموي، وفشل السياسات الاقتصادية في إصلاح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي انعكس هذا الأمر على مسيرة وأهداف مشروع التنمية . و السياسات الإقتصادية الوطنية تمثل مظهر من مظاهر السيادة ليس فقط السياسية بل إنها تعبر عن السيادة الإقتصادية للدولة الوطنية (منذ ظهور الدولة الوطنية والسياسات الإقتصادية تعتبر فعالة في إبراز إستقلالية الدولة وممارسة من ممارسات سيادتها)، كما أن السيرورة الرأسمالية في إتجاهها الأول كانت سيرورة وطنية فرأس المال في نمط تراكمه كان يحتاج إلى وجود الدولة الوطنية، إلا أن رأس المال نفسه سيتناقض مع ممارسات الدولة الوطنية وبالأخص في الجانب الإقتصادي ليصبح رأس المال في سيرورته العالمية يسعى بكل قوة إلى إضعاف ما أمكن السياسات اللإقتصادية الوطنية ويظهر ذلك جليا من خلال أثر العولمة الرأسمالية على الممارسات الإقتصادية للدولة الوطنية، وتظهر أيضا مؤثرات تبدو نابعة من داخل الدولة الوطنية (أي من عناصر الدولة نفسها، فهي

ذاتية) تؤثر على السياسات الإقتصادية الوطنية وتوجهها.

أولا – السياســـــــة الاقتصاديـــــــــة:

إن المدرسة الكلاسيكية من الإقتصاديين ترى أن بلوغ الرفاهية المنشودة في الدول الصناعية يتطلب إفساح المجال للمنافسة دون قيود و تدخل الدولة يكون منعا للإحتكار فقط ،و يرى دارسون آخرون أن كثيرا من هذا التدخل ينبثق من رغبة بعض القوى في التدخل في الإقتصاد الحر و تدمير و نقل موقع إتخاذ القرار في مجالات الإقتصاد في السوق إلى الساحة السياسية .

أما الماركسية فهي تختلف في الرأي كل الإختلاف عن هذه الآراء فتعتبر التدابير التي تقوم بها الدول الرأسمالية ما هي إلا تجنبا للثورة التي يمكن أن تحدث بين الطبقات العمالية .[1]

من خلال هاتين النظريتين التي تربط بين الإقتصاد و الحكم ،يمكن القول أن السياسة الاجتماعية لا تعتمد على السياسة الإقتصادية فحسب إنما تتفرع منها ، فمفتاح القضايا السياسية في المجتمع المعاصر يتمثل في أولئك الذين يسيطرون على الإقتصاد ، و نستخلص من هذا أنه لا يمكن أن نفهم السياسة الإجتماعية إلا من خلال علاقتها بالسياسة الإقتصادية.

لابـــد من أن نشير هنا إلى مسألة إرتباط السياسة الإقتصاديـــة بالسياســـة الإجتماعيـــة و درجة إرتباط الأولى بالثانية أو العكس ، فالسياسة الإجتماعية يتم تناولها أو دراستها على أنها إستراتيجية للتنمية الشاملة أو قد تدرس انطلاقا من

[1] – خضر زكريا – مرجع سبق ذكره – ص 189 .

جانب واحد أو قد تدرس انطلاقا من علاقتها بالسياسة الإقتصادية أو في ارتباطها بسياسات اجتماعية وأثر كل سياسة منها على إستراتيجية السياسة الإجتماعية وأثر كل سياسة منها على الأخرى.

و قد يتبادر إلى أذهاننا السؤال التالي:إلى أي مدى يمكن أن يسهم علماء الاجتماع في تقديم وصياغة وتنفيذ وتقييم السياسات الإجتماعية الإقتصادية ؟

و للإجابة عن هذا السؤال نجد آراء مختلفة و متباينة في تحديد ذلك ، فنجد :

➢ الجماعة الأولى:

ترى أن دور علماء الاجتماع يتركز حول الدراسات التي توفر المعلومات والبيانات التي تساعد على اكتشاف الحقيقة أو الواقع وليس إلى تنفيذ برامج السياسة الإجتماعية، بما معناه أن أصحاب هذا الرأي يعتقدون أن دور علماء الاجتماع هو دور غير مباشر في مجال السياسة الإجتماعية.

➢ الجماعة الثانية:

ترى بأنه على علماء الاجتماع توجيه أبحاثهم حول القضايا والموضوعات الخاصة في عملية وضع السياسة الإجتماعية، وقد حدد أصحاب هذا الرأي الموضوعات التي يجب أن يتناولوها في أبحاثهم وكيفية القيام بهذه البحوث. ولكن عمل أصحاب هذا الرأي يبقى محصورا في عملهم الأكاديمي ونادرا ما يكون لهم دور في وضع السياسات الإجتماعية أي أن عملهم أيضا غير مباشر.

➢ الجماعة الثالثة:

ترى أن لعلماء الاجتماع دورا فعالا ومباشرا في عملية وضع السياسة

الإجتماعية وغالبا ما يطلب من هذه الجماعة تقييم وتطوير السياسة الإجتماعية من خلال مسح المنطقة الخاصة بالسياسة الإجتماعية وتقديم التوصيات اللازمة و ذلك يتم في المراحل الأولى لبرامج السياسة الإجتماعية، وقد يطلب من علماء الاجتماع القيام بالدراسات التقييمية للسياسات أو برامج معينة وبمجرد انتهاء ذلك ينسحب العالم الاجتماعي من مهمة وضع السياسة الإجتماعية ،وهذه الجماعة على الرغم من اشتراكها في مرحلة واحدة فقط في عملية وضع السياسة الإجتماعية إلا أن لها تأثيرا مباشرا على السياسة الإجتماعية أكثر من أفراد الجماعتين السابقتين.

➢ الجماعة الرابعة:

ترى دورها في الانشغال الكامل في عملية وضع السياسة الإجتماعية في كل مراحلها من خلال إيجاد الحلول العملية لمشاكل معينة عن طريق استخدام خبرتهم ومعرفتهم العلمية، والحقيقة أن هؤلاء العلماء يسدون الفجوة بين علم الاجتماع والسياسة الإجتماعية .

و خلاصة القول: أن العلاقة بين العلم الاجتماعي والسياسة الإجتماعية قد تتأثر بدور العالم الاجتماعي الذي يرغب أن يلعب دور في عملية وضع السياسة الإجتماعية ومحور التركيز في بحثه والمدى الذي يستطيع أن يكون قادرا باستقلالية في المشاركة في وضع السياسة الاجتماعية.

ثانيا – السياسات الاقتصادية الوطنية في مرحلة ما قبل الإصلاح

عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة فترتين :

- الفترة الأولى :

التالية لاستقلال الجزائر، فغداة الاستقلال غادر الأقدام السود الجزائر ترك البلاد بلا إدارة و عطل الجهاز الاقتصادي للدولة برمته و لقد كان المتطرفون و لا سيما في المنظمة العسكرية السرية (OAS)،الذين عملوا على تقويض كل الآمال المعلقـــة على مرحلة انتقالية هادئة ، يأملون في أن تنهار الجزائـــر في الفوضـــى و البلبلـــة و لكن ثلاثة عوامل خيبت هذه الآمال ،و أولها أن الجزائريين كانوا إبان الاحتلال يعيشون على هامش المجتمع الفرنسي المهيمن ، و بذلك فقد كانت حاجياتهم محدودة جدا ، و كانت تجري عملية تلبيتها في الغالب خارج الدائرة الاقتصادية التقليدية ، و ثانيهما أعمال الأرض كانوا من الجزائريين على وجه الخصوص و كانوا قادرين على القيام باستغلال الأرض حتى و إن كان ذلك بكيفية لا ترقى إلى مستوى المعمرين من حيث الفعالية .و ثالثها و آخرها أن حرب التحرير شحذت روح المبادرة و كانت تمثل خصوصا حافزا على مبادرة القطاع الخاص ،و لقد ساهمت كل هذه العناصر في تسهيل القرارات التي جعلت الجزائر تسلك منحـــى جريئـــا و الذي تميز أيضا بفراغ في النظرية الاقتصادية والنموذج المراد إتباعه ولذلك يصطلح على هذه المرحلة بمرحلة الانتظار، وعلى الرغم من قصر هذه المرحلة التي تغطي الفترة 1966/1962 إلا أنه من بين إيجابياتهـــا أنهـــا كانت" مرحلة هامة مهدت وهيئة الظروف لعملية التخطيط المركزي والتدخل

الواسع والمهيمن للدولة، رغم ما يميزها من أنها فترة تتسم بضعف المقومات المالية لدولة حديثة الاستقلال، وكذا تدمير للبنية التحية الضرورية لانطلاق النمو الاقتصادي" 1 .

و أولى القرارات التي اتخذتها الجزائر في هذه الفترة و أهمها هو القرار الذي فرضتـــه مبادرة المواطنين على السلطات ، فلقد أخذ عمـــال الأرض و المصانـــع أو الممتلكات الزراعية مبادرة تسيير ما تركه المعمرين، و أدى ذلك إلى التسيير الذاتي ، و هو نوع من أنواع تنظيم الإنتاج أقتبس من التجربة التعاونية اليوغسلافية بصورة خاصة ، و إلى حد ما تجربة الكولخوز و السوفكوز ، التي كانت تمثل مجموعات الإنتاج الكبرى في الإتحاد السوفياتي ، و كان التسيير الذاتي فعالا للغاية في مواجهة الفراغ في الإدارة الاقتصادية غداة الاستقلال ، و لكن ما حدث أن التسيير الذاتي كان مفيدا بعد الاستقلال مباشرة و صار أقل ملائمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية في الجزائر فيما بعد.

تلت هذه الفترة فترة أخرى في مسيرة الاقتصاد الجزائري وبلدان النامية عموما و هي فترة الاعتماد على الانتشار الواسع للدولة في جميع المجالات، بحيث كانت المنتج الوحيد والمستثمر الوحيد في الحياة الاقتصادية من خلال الاعتماد علي التخطيط والتسيير المركزي، اعتمدت الجزائر فيها على سياسة نشطة في مجال الاستثمار في القطاع العمومي، واعتبر النمو الاقتصادي كما لو كان إنشاء قاعدة

---

[1] – عبد الطيف بن اشنهو– التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط – مرجع ســبق ذكــره – ص120.

مادية كثيفة، ترتب عن هذا التوجه تطور كبير في إرساء الهياكل القاعدية والبناء التحتي للاقتصاد والذي يعتبر ثمرة هذه المرحلة [1] .

تلت هذه المرحلة مرحلة التخطيط التي تغطي الفترة 67-89 حيث اتبعت الجزائر نموذج التخطيط الاقتصادي معتمدة على سياسة نمو الاقتصادي متجهة إلى الداخل مع التركيز على الصناعة الثقيلة واستعملت المؤسسة العمومية أداة للتخطيط ووسيلة لتنفيذ هذه السياسة من خلال تدخل الدولة ،و هذا من خلال التحول من التسيير الذاتي إلى الاشتراكية لأن ذلك كان يتماشى و مشاعر الأخوة و التضامن التي أحدثتها الثورة الجزائرية ،و كانت الاشتراكية تؤكد على العدالة الاجتماعية التي كانت تمثل طموحات النخب و الثوار الجزائريين ، و لابد أن نشير هنا إلى أن العدالة الاجتماعية لا ينبغي أن يفهم منها المساواة الاجتماعية ، فهي تعني أن الأفراد يجب أن يعاملوا بكيفية منصفة من قبل مؤسساتهم ، و بالصورة التي يكفأ فيها كل واحد قدره من الجهد و المساهمة ، و لكن سرعان ما تم التغاضي عن الفرق بين هذين المفهومين ، كما تم الخلط بين العدالة الاجتماعية و الاشتراكية .

وعلى الرغم من المآخذ التي تحسب على النظام التخطيط المتعلقة بضعف منظومته وغياب الرؤية التنظيمية، وعدم كفاءة المخططات الخاصة بالمؤسسة، وتفككها وعدم انسجامها مع خطة الدولة وعدم كفاية أنظمة الإعلام من حيث تقديم المعلومات الضرورية للمؤسسة لمتابعة نشاطها والتي تعتبر حيوية لتنفيذ السياسة

---

1 – أحمد هني– اقتصاد الجزائر المستقلة – ديوان المطبوعات الجزائرية – الجزائر – الطبعة الثانية – 1993 – ص 08 .

الكلية للاقتصاد، ومن تم معرفة تطور الأسواق والسلع الاستهلاكية،إضافة إلى ما لحق بالتخطيط من عوائق تتمثل في نقص قدرات الإنجاز بسبب محدودية العرض وخاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية، و تثاقل نظام الإستراد التابع لدولة، والروح الإتكالية التي خلفها هذا النموذج، كل هذه العوامل إضافة إلى نوعية تكنولوجية المعتمدة رهنت الخطة وأهدافها في الجزائر، ورغم هذه النتائج السلبية والإفرازات إلا أن الخطة صادفها بعض النجاح المتعلق بخلق القيمة المضافة وإنشاء مناصب العمل ونسبة الاستثمار على الناتج التي بلغت 45 بالمائة في أواخر عقد السبعينات، النمو الاقتصادي عرف معدلات قياسية وصلت إلى 6 بالمائة سنويا بالقيمة الحقيقة مقارنة بـــ 3 بالمائة لمجموع البلدان متوسطة الدخل، زيادة على تحسن الجوانب الإجتماعية والمعيشية الأفراد.

لقد كان التركيز في هذه المرحلة من مسيرة الاقتصاد الجزائري على تخصيص جزء كبير من الدخل الوطني للاستثمار في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الأخرى، وأعطيت الأولوية لفروع المواد الوسيطة والتجهيز، لقد كان الهدف هو" التصنيع وبسرعة كبيرة من خلال الاعتماد على القطاع العمومي ومن ثم المؤسسة الوطنية، وبالتالي فقد لعبت الدولة دورا هاما وجوهريا في إحداث التصنيع الذي كان له الدور الرئيسي في الإنتاج والعمالة وخلق القيمة المضافة" [1] .

1-عبد اللطيف بن أشنهو-التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط-مرجع ســبق ذكــره-ص 17.

لقد ترتب على هذه السياسة الاقتصادية في الجزائر أداء اقتصادي لا بأس به ، وخاصة في مجال النمو" الذي تراوح خلال هذه الفترة مابين 6 % إلى 7% في المتوسط السنوي ، تبعه انخفاض في معدلات البطالة التي بلغت 18% سنة 1980 وقد تحقق كذلك هذا النمو بواسطة ارتفاع أسعار النفط ترتب عنها مساهمة هذا القطاع الكبيرة في النمو الاقتصادي "1.

كما أن هذه السياسات التوسعية المتبعة ترتب عنها بعض الانعكاسات السلبية أثرت فيما بعد على النمو الاقتصادي، حيث أدت إلى وجود سوق داخلية كبيرة لم يستطع الإنتاج الوطني تلبية احتياجاتها في ظل ركود في الإنتاج الوطني في المجال الفلاحي، ومع تزايد النمو الديمغرافي أدت هذه السياسات إلى ارتفاع المديونية الخارجية التي وصلت إلى 18 مليار دولار سنة 1979، بعد أن كانت لا تتعدي مليار دولار سنة 1970،ومنذ سنة 1980 وبناءا على ما ذكرناه من اختلالات شرعت الجزائر في اتخاذ مجموعة من الاجرءات بهدف إعادة التوازن في توزيع الاستثمارات لصالح القطاعات الأخرى غير الصناعية، وقد سمحت هذه الإجراءات المتخذة في ظل ظروف دولية ملائمة –ارتفاع أسعار النفط– بتحقيق نتائج لا بأس بها وكان أداء النمو الاقتصادي قد تحسن وتم تحقيق نسب لا بأس بها من النمو وصلت إلى" حدود 5 بالمائة خلال النصف الأول من الثمانينيات " 2 ، ولكن مع

---

1 – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي –"مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية "–1998 – ص86 .

2 – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي –" الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي" – 1998– ص 02.

انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينيات التي كانت تمثل " 98 بالمائة من الصادرات الجزائرية ،حدث أكبر انهيار اقتصادي في الجزائر مؤديا إلى خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وأصبح الاقتصاد الجزائري يعاني من خلل هيكلي كبير ولم يستطيع التقويم والتعديل تداركه، وبالتالي تعثر مرة أخرى أداء الاقتصاد وأصبحت لأول مرة معدلات نمو الاقتصاد تتسم بالسلبية بعد مرحلة هامة من التطور في مجال النمو"1 ،التي يمكن القول عنها أنها كانت مرحلة ذهبية بالنسبة للنمو ، وقد أدت هذه الاختلالات المتلاحقة إلى بلورة جهود الإصلاح الاقتصادي بزعامة المؤسسات الدولية وبالتالي دخل الاقتصاد الجزائري في مرحلة جديدة و هي مرحلة " الإصلاح " .

و ما يمكن أن نقيم به هذه المرحة أن اعتماد الجزائر خلال العقود السابقة على البترول كمورد وحيد وعدم تحضير بدائل تستطيع توفير مرونة في الصادرات كلها بينت أن البدائل التي كانت مطروحة في السابق مبنية على قواعد غير ثابتة من حيث التطبيق، وهكذا فبعد صدمة البترول لسنة 1986 التي بينت أن الذي كان سائدا في ظل الاقتصاد الجزائري خلال المراحل السابقة هو اقتصاد قائم على الاستدانة وأن الذي كان سائدا في السابق أفرز اختلالات كبيرة وضعف بنيوي وليست القضية ظرفية سرعان ما يتم استدراكها لأن الاقتصاد الجزائري لم يتمكن من التعديل والتصحيح وهكذا ظهرت مظاهر الجمود والضعف في نظام التخطيط المركزي

---

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي " مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية"– مرجع سبق ذكره – ص 98.

زيادة على هبوط معدلات التبادل وضعف دخل الصادرات بحوالي 50 % وشرعت الجزائر في اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير في محاولة لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي. وللإشارة فإن هناك مجموعة من العوامل التي أضعفت الاقتصاد الوطني " 1 خلال المراحل السابقة يمكن إجمالها فيما يلي:

1. التبعيـــــة للخارج من حيث الغــذاء والدواء.
2. النمو الديمغرافي الذي تجاوز النمو الاقتصادي .
3. الاعتمـــــاد المطــلق على المنتـــــوج الواحد .

والملاحظ أن هذه العوامل ما تزال تطبع الاقتصاد الوطني حتى الآن وهو ما يفسر هشاشة الاقتصاد الوطني وتعرضه للأزمات نتيجة تأثره بعوامل خارجية المنشأ. إن السياق التاريخي لعملية الإصلاح في الجزائر تبين أنه مر بثلاثة مراحل أساسية " 2 في إطار تطبيق هذا الجيل الأول من الإصلاح المتعلق بالتثبيت والتكيف–التعديل الهيكلي .

---

1 – حاكمي بوحفص – السياسات الاقتصادية في الجزائر من منظور الإصلاحات الهيكليـــة – رسالة ماجستير– كلية الاقتصاد –جامعة وهران–السنة الجامعية 99/98

2 – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي –" الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق" – الجزائر 1998– ص09 .

ثـــالثـــا – السياسات الاقتصادية الوطنية في مرحلة الإصلاح

في النظام الرأسمالي يعتبر تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي شيئا محدودا وغير مستحب، إلا في حدود توفير المناخ الملائم للفاعلين الإقتصاديين لممارسة النشاط الإقتصادي بحريـــة، ويتوفـــر هـــذا المناخ عـــن طريق مجموعـــة من الإجراءات القانونيـــة، والسياسية و الإقتصادية وتأتي السياسات الإقتصادية محصلة لما سبق من إجراءات وبالتالي تتحدد وسائلها وأهدافها.

وبما أن النظام الرأسمالي يعيش حالته العولمية الحديثة فإن السياسات الإقتصادية الوطنية سوف لن تكتفي بصنع المناخ الملائم للمتعاملين الإقتصاديين بل إنها ستكتسب خصائص جديدة(الخاصية القديمة هي كونها وطنية و تدخلية) وبالتالي منطق هدف ووسيلة جديدين، ويمس هذا التغير خاصة الدول المتخلفة.

1.3 سياسات عالمية (فوق دولية):

لقد أصبحت السياسات الإقتصادية الوطنية في ظل إقتصاد السوق تتلخص في شكلين أساسيين بارزين في دول العالم، وخاصة العالم النامي: هذان الشكلان هما :[1]

– برامج التثبيت الاقتصادي و برامج التكييف الهيكلي حيث:

1. تستند برامج التثبيت الإقتصادي والتي يصممها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي FMI على النظرية النيوكلاسيكية لميزان المدفوعات من خلال مجموعة من الإجراءات، التي ترمي إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي والذي يهدف إلى : معالجة

[1] –إبراهيم الدعمة– التنمية البشرية والنمو الإقتصادي– دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، لبنان– –الطبعة الأولى – 2002– ص(68 – 70).

العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات من خلال تقليص الطلب الكلي والعمل على تحريك قوى السوق في إتجاه تعزيز الإنتاج المحلي الموجه للتصدير، وتعنى هذه البرامج بمشكلات الأجل القصير.

2. تستند برامج التكييف الهيكلي التي يتبناها البنك الدولي على النظرية النيوكلاسيكية في تخصيص الموارد وتوزيعها من خلال إجراءات ترمي إلى إطلاق عملية نمو إقتصادي مطرد على المدى الطويل، حيث تهدف إلى إعادة هيكلة الإقتصاد، وإخضاعه لقوى السوق من خلال تحرير التجارة الداخلية والخارجية من القيود المفروضة عليها وتقليص دور القطاع العام إلى أدنى حد ممكن لمصلحة القطاع الخاص،وتعد الأزمات التي تعانيها غالبية الدول النامية في العادة إنعكاسا لمشكلين هما:[1]

– مشكلة إختلال داخلي تعود إلى سبب رئيس واحد هو التشوهات الكثيرة في آلية عمل الأسواق، وبشكل أكثر تحديدا إلى حجم القطاع العام الكبير وتدخل الدولة في السوق، وهذه وجهة نظر واضعي برامج الإصلاح والتصحيح.

– مشكلة اختلال خارجي تعود إلى مجموعة من العوامل الخارجية مثل الكساد الإقتصادي العالمي، وتدهور شروط التبادل التجاري، وإرتفاع أسعار النفط وتغييرات في قيمة الدولار، ونمو في نزعة الحماية ، وهذه العوامل لا تعتمدها مؤسسات الإقراض الدولية.

[1] – إبراهيم الدعمة – مرجع سبق ذكره – ص ، ص 70 ، 71 .

إن هذه المشكلات أدت إلى عجز في موازين مدفوعات الدول النامية جعلتها تلجأ إلى التمويل الخارجي لسد هذا العجز، ولا تتم في العادة الموافقة على منح هذا التمويل إلا بعد الإتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتطبيق برامج التثبيت الإقتصادي والتكييف الهيكلي.

إن هذا يقود إلى أن السياسات الإقتصادية الوطنية تتقلص وتتسع على حسابها سياسات إقتصادية فوق دولية تتمثل في سياسات التثبيت الإقتصادي والتكييف الهيكلي وتحرير التجارة والخوصصة ، مصدرها الرئيسي المؤسسات العالمية، وعن طريق الضغوط والمشروطية التي تمارسها.

2.3 – سياسات نمو لا تنمية

إن البرامج السابقة الذكر تركز على وسائل التنمية لدرجة إهمال الأهداف، وتعد نمو الناتج القومي الوسيلة المهمة التي يقاس بها النمو الإقتصادي، لذلك فهي تستبعد هدف التنمية وهو العامل الإنساني مما عكس آثارا سلبية كثيرة لهذه البرامج على التنمية عموما وعلى التنمية البشرية على وجه الخصوص. ومبرر هذه البرامج هو الإعتقاد التقليدي بأن النمو الإقتصادي في المراحل الأولى لابد أن يرتبط حتما بتدهور في توزيع الدخل، ولهذا ينتج عن هذه السياسات أثر إنكماشي سلبي نلخصه في النقاط التالية:

- تراجع العديد من مؤشرات التنمية الإجتماعية كالصحة والتعليم والتغذية.
- ارتفاع معدلات البطالة نتيجة تسريح العمال، وخفض الطلب على العمال في سوق العمل.

- إضعاف قوة الدولة ذلك أن سياسات التثبيت مع النمو ترفض إتباع سياسات الإقتصاد الكلية التوسعية، وهذا يضعف من قدرة الدولة على وضع الخطط الضرورية لتحقيق التنمية البشرية سواءا كان ذلك عن طريق السياسات الإقتصادية أو عن طريق توفير التمويل اللازم لتغطية نشاطاتها وأولوياتها.
- انخفاض المداخيل وتراجع الإنتاجية.

كذلك فإن سياسات تحرير التجارة نتجت عنها تشوهات أصابت الأسواق غير التنافسية حيث تؤدي إلى تدني إنتاج بعض النشاطات الإقتصادية، إضافة إلى خفض العمل نسبة إلى رأس المال في كثير من النشاطات الإقتصادية.

إن ذلك يفيد أن تلك البرامج تصيغ سياسات وطنية تنحاز بشكل عام إلى مصلحة رأس المال وترغب بشدة في تقييمه (إنماءه)، وتقف بقوة ضد مصلحة عنصر العمل (العنصر البشري) فضلا عن إضعاف دور الدولة " فهي سياسات نمو لرأس المال دون مراعاة لطرق نموه وأنماط توزيعه وهي بذلك أيضا سياسات لا تنموية بل تؤدي إلى آثار إنكماشية عن طريق تقليص الأنشطة الإقتصادية بواسطة تحجيم القطاع العام وتخفيض النفقات العامة وتحجيم الطلب الكلي الفعال".[1]

3.3 – سياسات إندماجية في العولمة

بإعتبار ظاهرة العولمة الرأسمالية تعبر عن إتساع وعمق التدفقات الدولية في مجالات التجارة والمال والمعلومات في سوق عالمية متكاملة ووحيدة، فهي

[1] – إبراهيم الدعمة – مرجع سبق ذكره – ص 68 .

بالتالي إستمرار لسيطرة النظام الإقتصادي الرأسمالي على مجمل النشاط الإقتصادي العالمي، إضافة إلى إستخدامها لأدوات السياسة الإقتصادية لإعادة توزيع الدخل القومي لصالح المجموعات الإحتكارية وفي الوقت نفسه تستخدم التضخم وتيارات التجارة الخارجية وأسعار الصرف وغيرها من الأدوات لنقل كثير من أعباء الأزمات الإقتصادية التي تنزل بالبلدان الصناعية المتقدمة، حيث تميزت هنا آليتان هما : آلية التجارة الخارجية و آلية المديونية الأجنبية،وهاتان الآليتان تفرضان إندماجية الإقتصادات الوطنية في العولمة الرأسمالية، وبالتالي تتحول السياسات الإقتصادية الوطنية إلى سياسات إندماجية في تيار العولمة أو تزيد وتحمي هذه الإندماجية.

وهكـــذا في ظل تحول السياسات الاقتصاديـــة الوطنيـــة إلى سياسات إندماجية في العولمة الرأسمالية فإن التنمية تفرغ من أي مفهوم لسيادة الدولة والقانون لتجعله في آخر الأمر رهينة لإعتبارات السوق العالمية والقائمين عليها، ويأتي تخلي المؤسسات الدولية عن تسمية البلدان في طريق النمو والبلدان النامية وغيرها من التسميات وإستبدالها بالأسواق الصاعدة كإشارة واضحة إلى إعتبار السوق ومدلولاتها العنصر الأساسي في تصورها للتنمية.

و يمكن أن نخلص إلى أن السياسات الإقتصادية لم تعد تقتصر على التنمية الوطنية وتحولت إلى سياسات حيادية تحرص أكثر فأكثر على الإندماج في ظاهرة العولمة وتهدف إلى إطلاق سلطة الأسواق وترك قواها العالمية تتحكم في كل شيء.

4.3 – سطحية السياسات الإجتماعية

إن الإيديولوجية الإقتصادية ككافة الإيديولوجيات لها مظهران مزدوجان:[1]

- إيهام الواقع الإجتماعي: يجري إيهام الواقع الاجتماعي أولا عن طريق خط السير التجريبي، الذي تختص به النظرية الإقتصادية ومعلوم أن التجريبية هذه تنطلق من الواقع كما يبدو،ولهذا نرى أن خط السير التجريبي سينظم تمثيل المتعاملين فقط، دون التطرق إلى علاقاتهم الحقيقية.
- المظهر التقني للنظرية الإقتصادية: تلعب النظرية الإقتصادية دورا إيجابيا في المساهمة للحصول على حلول للمشاكل التقنية، و الإجتماعية التي تطرح أمام تراكم رأس المال، فهناك تحولات وتجديدات(تكيف) تمس النظرية الإقتصادية في جوانبها التقنية فحسب، فعندما يتحقق تراكم رأس المال دون أن تصاحبه أزمة كبيرة، فإن البطالة تبقى محدودة وعندها تستطيع النظرية الإقتصادية إهمال هـذه المشكلـة، أو شرحها بملائمات سيئة، وعلى العكس من ذلك فعند حدوث الركود تزداد البطالة نتيجة لذلك فإن النظرية الإقتصادية ستلجأ لتقديم إقتراحات تقنية ملائمة لحل أزمة البطالة، دون أي تبديل في علاقات الإنتاج(دون تغير الإيديولوجية).

ولقد رأينا كيف أن السياسات الإقتصادية (أداة النظرية الإقتصادية) الوطنية تصبح في ظل العولمة الرأسمالية سياسات حيادية (وهي الإيديولوجية للنظرية الإقتصادية)، تهمل الجانب البشري إلا فيما يخص دوره في التراكم الرأسمالي،

[1] –عبد اللطيف بن أشنهو– مدخل إلى الإقتصاد السياسي – ديـوان المطبوعـات الجامعيـة – الجزائر – الطبعة الأولى –2000– ص292 .

وبإهمالها للجانب الإنساني فهي تهمل الجانب الإجتماعي، إلا بعض النواحي التي في ظل إقتصاد السوق تعبر عن سطحية هذه السياسات، بل هي تكيف النظرية الإقتصادية مع التغيرات الحاصلة في المجتمع البشري الحديث (زيادة وعي الفرد بحقوقه، زيادة المستوى التعليمي والثقافي، التنظيمات المضادة لحيادية السياسات الاقتصادية)،لكن هذه السياسات الإجتماعية تبقى سطحية حيث تخفي في أعماقها "الحيادية"،ومن أفضل الأمثلة على ذلك: الإعتقاد التقليدي الراسخ في النظرية الإقتصادية والقائل:" النمو الاقتصادي لابد أن يرتبط في المراحل الأولى حتما بتدهور في توزيع المداخيل"،و السياسات الاجتماعية هي في أغلب الأوقات ردود فعل تجاه حيادية السياسات الإقتصادية، ومعنى ذلك أن طريقة عمل السياسات الإقتصادية تؤدي إلى تدهور في توزيع المداخيل ومن ثم تدهور أوضاع المعيشة والأوضاع الإجتماعية، وتكيفها يكون بإطلاق سياسات إجتماعية ليس لعلاج المشكلة ولكن للتخفيف مـــن حدتها ذلك أن العلاج غير ممكن ما دامت السياسات الإقتصادية بحياديتها هي التي تسبب الأزمة ولا تريد تغيير حياديتها.

فالسياسات الاجتماعية هي أداة للتكيف في يد السياسات الإقتصادية، وبالتالي فهي تمتاز بأنها كغلاف (سطحية) تختفي وراءه حيادية (إيديولوجية) السياسات الاقتصادية.

رابعـــــا – السياســـــات الاقتصاديـــــــة الوطنيـــــــة

بعد الأزمة الـــمتعددة الجوانب (الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية) التي ضربت الجزائر في أواخر الثمانينات وعشرية التسعينات، وما صاحبها من تغييرات وطنية ومحلية بالإضافة إلى تيارات العولمة الرأسمالية التي زادت تضييق الخناق على الدولة الجزائرية، فإن ذالك قاد إلى النتائج التالية: [1]

- لم يعد من الضروري تدخل الدولة مباشرة في عمليتي الإنتاج والتسيير وتنظيم الـــمؤسسات.
- تـــحول الدولة الجزائرية من سياسات إقتصادية إلى نقائضها بحكم تيارات العولمة وضغوط الشركات العالمية.
- بروز الجزائر بصفة الدولة الرخوة (الدولة الرمزية).
- عجز السياسات الإقتصادية على الإنتقال بالإقتصاد الوطني من منطق الإقتصاد الريعي إلى منطق الإقتصاد الإنتاجي.
- بروز الخطاب التطبيعي (سياسيا وثقافيا و إجتماعيا) للسياسات الإقتصادية الجديدة في إطار العولمة، وهما سياستي : التثبيت الإقتصادي و التصحيح الهيكلي، والغريب أن هذا الخطاب التطبيعي تقوده الدولة (وكأنها تفكك نفسها وتستعد للإجلاء والتسليم).

---

[1] – بوبكر بوخريسة وآخرون – الجزائر والعولـــمة (مظاهر الـــمبادرة والخضوع)– منشورات جامعة منتوري – قسنطينة، الجزائر –2001– ص 302 .

إن هذه النتائج الأساسية لتفاعلات الـــمتغيرات الداخلية مع العولـــمة قادت إلى صياغة جذرية لدور الدولة الجزائرية في الحياة الإقتصادية بشكل جعل من السياسات الإقتصادية توصف بالحيادية (سياسات ذات إيديولوجية إقتصادية بحتة).

1.4 – أسباب التوجهات الحالية في السياسات الإقتصادية للجزائر:

إن التوجهات الراهنة في السياسات الإقتصادية الوطنية نحو الحيادية، ونحو صيغة الإيديولوجية الإقتصادية البحتة كان مفاجئا، لكنه لم يكون وليد المصادفة بل كان نتيجة تفاعلات لجملة من العوامل الموضوعية وغير الموضوعية، سياسيـــــة و اقتصادية و اجتماعية، داخليـــة وعالمية أثرت بتفاعلاتها مع بعضها البعض في إحداث مجموعة من الأزمات الإقتصادية والسياسية و حركات إجتماعية عنيفة في المجتمع الجزائري، إزدادت تفاقما بفعل تأثيرات العولمة الرأسمالية.

1.1.4 –السياسات فوق دولية

وتسمى أيضا : بالعوامل فوق اقتصادية[1] ،وترجع هذه العوامل إلى نجاح الإستراتيجية الأمريكية في فرض هيمنتها الإمبريالية (إقتصادية، عسكرية، سياسية) على العالم، وفرض تصورها للنظام العالمي الجديد القائم على أحادية القطب، وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية لإنجاح تطبيق سياستها هذه، بالتعاون مع منظمة التعاون من أجل التنمية الإقتصادية "OCDE" وخاصة البلدان الغربية الأكثر تقدما إقتصاديا، الديناميكية الإقتصادية، بعد أن جربت فشل الديناميكية العسكرية ضد

[1] – محمد بلقاسم حسن بهلول– سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيمها في الجزائـــر – الجـــزء الثاني – ديوان المطبوعات الجامعية –الجزائر –1999 – ص 293 .

التوسع الإيديولوجي للمعسكر الشيوعي و إستغلت في هذا المسعى ثلاث أدوات عمل هي :

1- أداة تفكيك المعسكر الشيوعي عبر إستغلال إختلال التوازن بين الديناميكية الإقتصادية، الأقل تطورا في الإنتاج الكمي والنوعي لبلدان هذا المعسكر وخاصة قطبه المتمثل في الإتحاد السوفياتي (سابقا)، والديناميكية الإجتماعية المتجسدة في تنامي الحاجات كما ونوعا، وهو إختلال توازني جعل العلاقات الإنتاجية الجامدة غير قادرة على إحتواء التطور الهام في القوى الإنتاجية، مما أدى إلى إنفجار تلك العلاقات محليا، وقد ضرب ذلك في الصميم الإقتصاد الموجه.

2- أداة المؤسسات الدولية المتمثلة على الخصوص في صندوق النقد الدولي "FMI" والبنك الدولي "BIRD" والمنظمة العالمية للتجارة "OMC" ، التي أصبحت بصفة فعلية هي المسيرة للاقتصاد العالمي وفق التوصيات التي تحددها قمة السبع الكبرى كل سنة والداعية بإلحاح إلى إعادة هيكلة الإقتصاد العالمي وتطبيق سياسة إقتصاد السوق كشرط مسبق لكل إعانة مالية و إقتصادية من هذه المؤسسات.

3- أداة المديونية الخارجية التي أصبح عبؤها ثقيلا على بلادنا بخدماتها البالغة سنة 1997 : 9,10 مليار $، أي نحو 73 % من قيمة الصادرات، مما أجبر الدولة سنة 1994 (أفريل) على المصادقة على رسالة النية الموجهة لصندوق النقد الدولي، مع طلب إعادة الجدولة، وهي رسالة تتضمن شروط إعادة هيكلة القطاع العام الإقتصادي في منظور سياسة الخوصصة.

2.1.4 – فشل نظام الإقتصاد الموجه (فقدان الثقة في الإيديولوجية الإشتراكية):

إن تراكمات العجز المالي الخارجي، والأزمة الإقتصادية المنجرة عنها والتي أدت إلى الرضوخ للسياسات الفوق دولية، ناتجة عن جملة من الإختلالات التوازنية الكبرى في تسيير الإقتصاد الوطني، يمكن تصنيفها إلى ثلاث أصناف هي :

1 –" الخلل التوازني في تسيير التنمية : التي تركز سيرها أساسا في المرحلة الأولى من التخطيط (1967–1979) على قدم الإستثمار، واستخف بقواعد التسيير الإقتصادي لحساب التسيير الإجتماعي، وتركز تسييرها في المرحلة الثانية (1980–1989) على تحسين مستوى التسيير، تحت شعار تثمين الطاقة القائمة مع كبح واضح لحركة الإستثمار الإنتاجي خصوصا في القطاع الصناعي الذي عرف عجزا في الاستثمار.

2 – الخلل التوازني في التجارة الخارجية : المتمثل أولا من ناحية الصادرات، في إستمرار وتزايد هيمنة المحروقات بنسبة 97 % حتى أصبحت المورد الخارجي الوحيد، ويعبر ذلك عن عجز السياسات الإقتصادية على تنويع الإنتاج الوطني، ومن ناحية الواردات نجد استمرار تبعية التنمية للخارج بنسبة 80 %من وسائل الاستثمار (التجهيزات) ومن المعرفة التقنية، ويعبر ذلك عن عجز البلاد على تحقيق هدف تحويل التكنولوجيا بمعناها الحقيقي المتمثل في معرفة الإستعمال والصنع معا". [1]

3 – الخلل التوازني في إستراتيجيات التنمية المطبقة في مجال تعبئة الموارد الوطنية المتاحة: سواءا كانت مادية أو مالية أو بشرية ويعود ذلك إلى سوء تقدير

[1] – محمد بلقاسم حسن بهلول– مرجع سبق ذكره– ص 292.

أهمية القطاع الخاص الوطني المحلي والمغترب، والتشكيك في نيته وفعاليته بخصوص خدمة التنمية، وهي إستراتيجية تنموية اعتمدت كثيرا على إمكانيات القطاع العام وهمشت إمكانيات القطاع الخاص، رغم أن نسبة مدخرات العائلات حسب أرقام سنة 1992 قدرت بحوالي 23 % من الدخل العائلي أي بقيمة 156 مليار دينار جزائري .

3.4 طبيعة النظام الاقتصادي الجزائري :

إن من أهم العوامل الذاتية التي فرضت على الجزائر تبني سياستي: التثبيت الإقتصادي، والتصحيح الهيكلي هي : طبيعة نظامها الإقتصادي الذي يتلخص في أنه إقتصاد ريعي : [1]

إن الأزمة الخانقة التي تفاقمت منذ عام 1986 عندما إنهار سعر البترول الخام (البرانت) بأكثر من نصف قيمته (من 30 $ إلى أقل من 15 $ للبرميل)، و أنهارت هكذا إيرادات الجزائر المالية من المحروقات من 12,270 مليار $ إلى أقل من 7,26 مليار $ أي نسبة 43 % مع العلم أن وزن المحروقات في الميزان التجاري مرتفع، ويثقب بقوة سقف 97 % من قيمة الصادرات من السلع والخدمات.ولقد انعكس هذا التدهور سلبا على التوازن العام لميزان الموارد الخارجية، الذي تضاعف عجزه عن تغطية المستحقات للخارج عن الواردات وخدمات الدين من 1,270 مليار $ سنة 1985 إلى 6,600 مليار $ عام 1993. وهو ما أستوجب اللجوء السنوي المتكرر إلى الإقتراض الخارجي قصير الأمد

[1] – المرجع السابق – ص،ص 291، 292 .

لتمويل هذا العجز، وأدى حتما إلى تزايد المديونية الخارجية للبلاد، التي بلغت في هذا التاريخ الأخير حجم 26 مليار $ (مديونيـــة اقتصادية فقط) منهـــا 13,5 مليار $ مديونية عامـــة أو خاصة مؤمنة من قبل الحكومات الخارجية،إن هذه المديونية قادت للمصادقة على إتفاقية الخضوع والتسليمSTAND BY وبالتالي فرضت على الجزائر السياسات المنبثقة من المذهب الليبرالي المتطرف (المدرسة النيوكلاسيكية الحالية أو ما يسمى بالمدرسة النقدية).[1]

1.3.4 –ضعف تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية :

وهنا نحن أمام واحد من أهم آثار العولمة على السياسات الإقتصادية وبالتالي على دور الدولة الإقتصادي، هذا الأثر يرجعه الكثير من الإقتصاديين إلى أنه نتاج تفاعل تصوري وعملي (تصوري من حيث أنه يمثل المذهب الليبرالي/ الكلاسيكي في شكله المتطرف، وعملي من حيث أنه يمثل آليات تجسيد التصور واقعيا).[2]

أ . الرؤية الكلاسيكية للدور الإقتصادي للدولة:

يبني الكلاسيك الجدد في عصرنا الحالي رأيهم لدور الدولة والسياسات الإقتصادية في إطار تفضيلهم للسياسة الإقتصادية الحرة على إعتبارات أهمها :[3]

1– محمد خزار وآخرون– الجزائر والعولمة (العولمة وتهميش دور الدولة)– منشورات جامعة منتوري– قسنطينة ،الجزائر–2001– ص 176.

2 – محمد خزار وآخرون – مرجع سبق ذكره – ص 186.

3 – حسين عمر– تطور الفكر الاقتصادي– (الجزء الثاني)– دار الكتـــاب الحـــديث– مـــصر– بدون رقم طبعة – بدون سنة النشر – ص1014.

– على اعتبار تصور مبدأ اليد الخفية (إن يدا خفية تجعل الأفراد وهم يسعون لتحقيق مصلحتهم الفردية يحققون المصالح الإجتماعية وبآلية خفية)، وبالتالي ليس هناك مبرر لتدخل الدولة في الحياة الإقتصادية.

– سياسة الحرية الإقتصادية توفر جهازا تلقائيا (جهاز الأثمان) يحقق التوازن بين الإنتاج و الإستهلاك.

– يسمح الكلاسيك للدولة بالقيام بالمهام التالية:الدفاع، الأمن، الجباية (بغرض القيام بالمشروعات التي يعزف الأفراد عنها)، يضاف في الجانب السياسي الديمقراطية وفي الجانب الإجتماعي تحرير المرأة والتوسع في التعليم وتحديد الإرث، وقد تبنت هذه الرؤية حاليا المنظمات الفاعلة للإيديولوجية الليبرالية، سواء شكلت هذه المنظمات النواة الإقتصادية (FMI OMC, BIR) أو النواة السياسية التنظيرية (مجموعة الثمانية)، بالإضافة إلى الدور القوي للشركات العالمية التي توجه بشكل مؤثر هذه المنظمات،وأدى دور المنظمات والهيئات العالمية الرأسمالية المتزايد إلى التأثير على الحكومات في تبني هذا النوع من السياسات الإقتصادية الوطنية وإضعاف فاعليتها.[1]

ب. الوظائف الحديثة للدولة ودلائلها على السياسات الإقتصادية:

مما سبق نرى أن الدولة لم تختف وإنما طرأ تغير مهم على الوظائف المنوطة بها خاصة الإقتصادية والمطلوب هو حرية التجارة وحرية تنقل رؤوس

[1]– قدي عبد المجيد– المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية– ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر– بدون رقم طبعة – 2003– ص120.

الأموال.[1] غير أن المستجد في هذه الوظائف الإقتصادية هو أن: السياسات الإقتصادية (خاصة الهيكلية والإصلاحية) تسعى إلى تفكيك الدولة وذلك بطريقتين هما:

- الخطاب الاجتماعي والسياسي التطبيعي لظاهرة العولمة وهو جعل المناخ الإجتماعي (ترسيخ فكرة العولمة وإفرازاتها في الأذهان) مهيئا، وبالتالي المناخ الإقتصادي للدخول في إطار الإقتصاد العالمي (إن هذه الطريقة تحتوي على فكرة عولمة العولمة).
- إحلال الشركات العالمية العملاقة محل الدولة في مجمل وظائفها الموروثة عن الدولة الاشتراكية، أو للمؤسسات الدولية التي تتكلم بإسم هذه الشركات هـذا وبالإضافـة إلـى الوظائف الأربعـة للدولـة حسب المنظـور الكلاسيكـي و النيوكلاسيكي المسيطر حاليا.

جـ . الدولة كمنشط لقوى السوق عند الضرورة:

تهدف العولمة الرأسمالية بشكل واضح وأساسي إلى سيادة المذهب الرأسمالي عالميا والوصول بذلك إلى تنظيم إقتصادي – له آثاره الاجتماعية والسياسية والثقافية– موحد على المستوى العالمي هو تنظيم "إقتصاد السوق الحر" المستمد

[1] – ضياء مجيد الموسوي –العولمة و إقتصاد السوق الحرة – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر– بدون رقم طبعة –2003 –ص 29 .

صورته من التصورات المذهبية الرأسمالية، فاقتصاد السوق الحرة يبنى على حرية تفاعل قوى العرض والطلب والتي تبنى بدورها على خمس ركائز: [1]

* قلة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية.

* ممارسة الحريات الإقتصادية في الإنتاج والبيع.

* ممارسة الحريات الإقتصادية في الإستهلاك والشراء.

* قيام المنافسة في الإنتاج بهدف تحقيق أقصى ربح.

* قيام المنافسة في الإستهلاك بهدف تحقيق أقصى إشباع.

غير أن الكلاسيكيين الجدد في الوقت الحالي يدركون طبيعة الأزمة الرأسمالية (أزمة ركود) ويدركون قصور جهاز الأثمان في حالات عديدة في تعديل التشوهات السوقية الهيكلية (إحتكار بحت، إحتكار قلة، منافسة إحتكارية ،...)، والسعرية (حالات التضخم وإرتفاع الأسعار، حالات الإنكماش وتدهور الأثمان،...)، لذلك يضيفون أن للدولة مهمة أولوية في إنضباط مسار إقتصاد السوق الحر [2]، وهو أن تبتكر من جانبها التشريع الملائم لتنظيم المنافسة ومنع الإحتكار –هنا إشارة واضحة لدولة القانون– فالدولة بذلك تصبح فاعلة في تجسيد إقتصاد السوق وبتحقيق هذا فإن أية سياسات إقتصادية إنما تهدف في الحقيقة إلى تصحيحات سوقية في ظل عولمة إقتصاد السوق.و يعتبر كتاب آخرون أن هذا هو مفهوم الدولة الرمزية "تحكم ولا

---

[1] – حسين عمر– اقتصاد السوق طابع الإقتصاد الحر– دار الكتاب الحديث– الإسكندرية، مصر– بدون رقم طبعة – 1999 –ص233.

2 – حسين عمر– اقتصاد السوق طابع الاقتصاد الحر– مرجع سبق ذكره – ص236 .

تملك".[1] فالسياسات الإقتصادية في خدمة قوى السوق الحرة في إطار تفاعل عالمي حر لهذه القوى حاليا.

2.4 – تحليل لأهم السياسات الإقتصادية الوطنية (2009/1989)

سنحاول إلقاء الضوء في هذه النقطة على توجهات أهم السياسات الإقتصادية الوطنية (1989–2009) و المتمثلة في :[2]

– السياسات الظرفية : وتتضمن السياسة الميزانية والنقدية.

– السياسات الهيكلية : وتتضمن برنامج الإصلاح الإقتصادي(نتطرق إلى الخوصصة على الأخص).

وما تجدر الإشارة إليه هو أنه إبتداءا من الفترة 1992 أصبحت السياسات الظرفية تخضع لبرنامج التثبيت الإقتصادي، بينما السياسات الهيكلية أصبحت تخضع منذ الفترة 1995 إلى برنامج التصحيح الهيكلي، وكلاهما كما عرفنا سابقا مدعومان من صندوق النقد الدولي في ظل معاهدة الإمتثال " STAND BY" التي صادقت عليها الجزائر في 1994، والتي تهدف أساسا إلى دخول الجزائر إلى إقتصاد السوق وتبنيها للمنهج الليبرالي إقتصاديا و إجتماعيا وحتى سياسيا.كما سنحاول إبراز فكرة الضرورة الملحة لصياغة نموذج تنموي محلي يحقق الأسلوب والهدف المرجو منه.

---

1 –محمد خزار و آخرون – مرجع سبق ذكره –ص192 .

2 – بلعزوز بن علي– محاضرات في النظريات والسياسات النقدية– ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر–2006– ص 176.

1.2.4 – تحليل للسياسات الظرفية خلال1989 – 2009 :

تعبر الفترة الممتدة من 1989 – 2009 عن انتقال الجزائر من إقتصاد موجه إلى إقتصاد السوق نتيجة للأسباب التي ذكرناها سابقا، وقد كان لهذا الإنتقال من الإقتصاد الإشتراكي إلـــى الاقتصاد الليبرالي انعكاسات وآثـــار على السياسة النقدية و الميزانية ، بحيث تضمن تأثيرا مباشرا وقويا على كل من أهدافهما وأدواتهما.

فمن ناحية السياسة النقدية ظهر إصلاح 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الذي وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضح مسار تطورها، وأعاد للبنك المركزي وظائفه ومهامه، وخلق سوقا نقدية بين البنوك. لكن هذه الإصلاحات لم ترقى إلى المستوى المطلوب، مما دفع الجزائر لأول مرة إلى اللجوء لمؤسسات النقد الدولية لمساعدتها في القيام بإصلاحات إقتصادية وتعديلات في مبادئ السياسة النقدية .

2.2.4 – تحليل للسياسة النقدية خلال الفترة 1989–2009:

سنتناول بالتحليل كلا من الإصلاحات المتخذة في هذا المجال وكذا آثارها ونتائجها على أرض الواقع:

1–الإصلاحات المتخذة على السياسة النقدية في إطار التحول إلى نظام إقتصاد السوق:[1]

– قانون النقد والقرض 10–1990: تميز هذا القانون بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقود والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو

[1] - بلعزوز بن علي– مرجع سبق ذكره– ص(186–189). (يمكن الإطلاع على هذا القانون المؤرخ في 1990/04/14 بالجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16 بتاريخه).

مستويين، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد و الإئتمان في ظل إستقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية، بوصفها أعوانا إقتصادية مستقلة، وأهم مبادئه الأساسية هي:

أ – الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية : كانت القرارات النقدية تتخذ بناءا على القرارات الحقيقية، على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط وتبعا لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة، (التضخم، أسعار الفائدة، أسعار الصرف)، بل الهدف الرئيسي هو تعبئة الموارد اللازمة، لتمويل البرامج الإستثمارية المخططة، وقد تبنى القانون مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية، حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطات النقدية و بناءا على الوضع النقدي السائد.

ب – الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية : حيث لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض، كما كانت في السابق (حيث تداخلت صلاحيات الخزينة مع صلاحيات السلطة النقدية وتداخلت أهدافهما التي لا تكون متجانسة بالضرورة) وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية: إستقلال البنك المركزي عن الدور المتزايد للخزينة ، تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها ، الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية وتراجع إلتزامات الخزينة في تمويل الإقتصاد.

ج – الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الإئتمان : حيث تم إبعاد الخزينة عن مهمة منح القروض للإقتصاد، ليبقى دورها مقتصرا على تمويل الإستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة ، ومن ثم أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد

إدارية وإنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الإقتصادية للمشروع.

د – أهمية السياسة النقدية : أعيد للبنك المركزي وظائفه ومهامه التقليدية بعدما غيــبت وهمشت خلال ثلاث عقود.

أما عن أهداف هذا القانون فقد تمثلت في :

أ – وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والمصرفي.

ب – رد الإعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض.

ج – إعادة تقييم العملة بما يخدم الإقتصاد الوطني.

د – تشجيع الإستثمارات والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة وأجنبية.

هــ – إنشاء سوق نقدية حقيقية (بورصة) وإيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

2– برامج الإصلاح الإقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية:[1]

أ – برنامج الإستعداد الإئتماني المعمق الأول (1989 – 1991) : دخلت الجزائر في مفاوضات مع مؤسسات النقد الدولية للحصول على قروض ومساعدات فوقعت على إتفاقيتين ،الأولى في 31 ماي 1989، والثانية في 03 جوان 1991، وكان الإتفاق يهدف إلى منح قروض ومساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ضمن شروط نوجز أهم ما تعلق بالسياسة النقدية فيما يلي :

[1] – بلعزوز بن علي– مرجع سبق ذكره– ص(189–198).

* مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي ، وتقليص حجما الموازنة العامة.

* الحد من التضخم، وتخفيض قيمة الدينار.

* تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

* إلغاء عجز الميزانية، وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.

وقد اتبعت السلطة النقدية في الجزائر إجراءات في إطار هذا البرنامج وهي :

* جعل سعر صرف الدولار في حدود21,5 دج ليصل في نهاية1991 إلى 26 دج.

* رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 من 10,5 % إلى 11,5 % سنة 1992 مع رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15 % إلى 20 % وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر (البنك المركزي سابقا) عند مستوى السوق النقدي بـــ: 17 % وكانت تهدف هذه الإجراءات إلى جعل معدل الفائدة الحقيقي موجبا ، ومن ثم رفع تعبئة حجم المدخرات.

* نمو الكتلة النقدية بـــ : 21,3 % عام 1991 بعدما كان معدل النمو في 1990 يقدر بـــ : 11,3 % في حين تغير الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 0,8 % وهو ما يبين وجود تباعد بين المؤشرات النقدية المؤشرات العينية، مما يفضي إلى وجود كتلة نقدية زائدة.

* معدل التضخم سجل في 1989 (9,3 %) ليرتفع سنة 1990 إلى 17,9 %، ليصل في 1992 إلى أعلى مستوى له بمعدل 31,7 % وهو ما يؤكد التعامل بسعر فائدة حقيقي سالب.

* القيام بإجراءات إجتماعية للتخفيف من آثار إرتفاع الأسعار.

* استقرار في إرتفاع المديونية الخارجية، حيث قدرت بـــ : 26,7 مليار $ في 1992 بعدما بلغت 28,8 مليار $ سنة 1990، أما نسبة خدمات الدين فقد انتقلت من 73,9 % في 1991 إلى 76,5 % سنة 1992.[1]

ب – برنامج التعديل الهيكلي 1994 – 1998:

في ظل فشل الإتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية (سبب عامل المديونية الذي أدى إلى إختلالات في التوازنات الإقتصادية الكلية.و لقد بلغت نسبة الدين 82.20 % وهي نسبة مرتفعة جدا عن النسبة المعيارية المسموح بها في مدى قدرة الدولة الوفاء بالتزاماتها الدولية والمقدرة بـــ : 25 % إلى 30 %، بالإضافة إلى ذلك بقاء أسعار الفائدة سالبة بـــ : 12,5– %، كما قدر إحتياطي الصرف بالعملة الصعبة في نهاية 1993 بحوالي 1,5 مليار $ وهو ما يمثل إحتياطي بالأشهر من الواردات السلعية 2,24 شهرا وهو لا يمثل هامش أمان لقدرة البنك المركزي لمواجهة الإلتزامات الخارجية للدولة، وأخيرا ظهرت المؤشرات الإجتماعية خطيرة خاصة عند معدل بطالة قارب 25 % من القوة العاملة (1,5 مليون عاطل) في ظل معدل مرتفع للنمو السكاني (قدر بأكثر من 3 % سنويا).

كان على السلطات الجزائرية مرغمة اللجوء مرة ثالثة إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام إتفاق في إطار برنامج الإنفاق الموسع، أو ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي يمتد على مرحلتين ، مرحلة التثبيت الهيكلي من 22 ماي 1994 إلى

[1] - بلعزوز بن علي– مرجع سبق ذكره– ص 202.

21 ماي 1995 ومرحلة برنامج التعديل الهيكلي من22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998.

ومن ناحية أهداف برنامج التثبيت 1994 – 1995 : فيما يخص السياسة النقدية :

* الحد من توسع الكتلة النقدية بتخفيض حجمها من 21 % سنة 1993 إلى 14 % سنة 1994 وبالتالي التحكم في التدفق النقدي عن طريق دفع أسعار الفائدة الإسمية إلى مستويات مرتفعة (البحث عن أسعار فائدة حقيقية موجبة).

* تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40,17 % في أفريل 1994 (1 $ = 36 دج) قصد تقليص الفوارق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق الموازية، تطبيقا لنموذج التخفيض المرن لسعر الصرف.

* تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام بنسبة 3% سنة 1994 و 6 % سنة 1995 مع إحداث مناصب شغل لإمتصاص البطالة.

* تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الإدخار، وبالتالي تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة، لإحداث منافسة على مستوى تعبئة المدخرات.

* جعل مستوى تدخل البنك المركزي في السوق النقدي عند مستوى 20 %.

* تحقيق إستقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10 %.

أما أهداف برنامج التعديل الهيكلي 1995–1998 (هو الأوسع و الأشمل ويمتد على 3 سنوات) فهي:

* تحقيق نمو إقتصادي في إطار الإستقرار المالي وكذا ضبط سلوك ميزان

المدفوعات، حيث يتحقق معدل نمو حقيقي متوسط للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 5 % خلال فترة البرنامج.

* العمل على إرساء نظام الصرف و إستقراره، المرفق بإنشاء سوق مابين البنوك مع إحداث مكاتب للصرف إبتداءا من 1996/01/01 والعمل على تحويل (دج) لأجل المعاملات الخارجية الجارية.

* التخفيض التدريجي لعجز الميزان التجاري الخارجي، بحيث سينخفض العجز من 6,9 % من الناتج المحلي الخام في 1995/1994 إلى 2,2 % من الناتج المحلي الخام خلال 1998/1997.

* التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية (القيم المنقولة) بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة للبورصة وشركة تسيير سوق القيم، مع إمكانية السماح للمؤسسات الوطنية ذات النتائج الجيدة بالتوسع في رأسمالها بنسبة 20 % إبتداءا من 1998.

فيما يخص إجراءات تحقيق أهداف البرنامج فهي :

* لجوء الحكومة منذ سنة 1994 إلى إستعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحد من التوسع في نمو الكتلة النقدية ،ومن ثم العمل على تخفيض معدل التضخم إلى المستوى الذي يسمح بإستقرار الأسعار، كما فرضت نسبة 25 % كإحتياطي نقدي قانوني على كافة الودائع بالعملة الوطنية، وفي نفس الوقت باشرت الخزينة بإصدار سندات بأسعار فائدة بلغت 16,5 %.

* تنمية الوساطة المالية عن طريق تحسين أدوات السياسة النقدية وترقية النظام المصرفي ، حيث في 1994 تم إعتماد نظام الإحتياطي القانوني لأجل مراقبة

السيولة النقدية عن طريق إعادة الخصم للبنوك التجارية وتسهيل عمليات السوق المفتوحة سنة 1996، و إعتماد عمليات البيع بالمزاد العلني في السوق النقدي في شكل مزايدات القروض.

* تشجيع إنشاء المصارف والمؤسسات المالية الخاصة ، وإعادة رسملة البنوك الوطنية لتسمح بتحقيق نسبة ملائمة بـــ : 8 % في نهاية 1995 وذلك لتنشيط المنافسة في النظام المصرفي، ونمو فعالية إجراءات الوساطة المالية، وكذا العمل على التحرير المتزايد لتكوين أسعار فائدة حقيقية موجبة على الودائع لرفع نسبة الإدخار الوطني.[1]

3.2.4 – تحليل للسياسات الهيكلية (نموذج الخوصصة) خلال 1995–2009:

تهدف السياسات الهيكلية إلى تغيير الظروف والشروط التي تقود تطور هياكل المجتمع، وإحداث تغيرات عميقة فيها، كتغير هياكل المؤسسات الإقتصادية من حيث: أحجامها، مهامها، وأنشطتها، تغيير النظام المالي وأساليب التمويل.

والسياسات الهيكلية على خلاف السياسات الظرفية التي تتعلق بالمدى القصير، مداها الزمني طويل، إذ يتعلق الأمر بجعل الهياكل الإجتماعية الإقتصادية تنمو تدريجيا بشكل يسمح بتحسين الفعالية والأداء الدائم للجهاز الإنتاجي، وبالتالي تؤدي إلى رفع الأداء الإقتصادي الكلي، وفي الجزائر جرت عدة سياسات هيكلية كانت كلها مشتركة الهدف وهذا قبل سنة 1995 وبعد هذه السنة طبقت سياسة هيكلية جديدة فرضت ضمن وصفة صندوق النقد الدولي تناولت الجوانب التالية:

[1] – بلعزوز بن علي– مرجع سبق ذكره– بالتصرف

- الخوصصة وإعادة هيكلة القطاع العام.
- الإستثمار الأجنبي المباشر.
- إصلاح نظام الأسعار وتحريرها
- تحرير التجارة الخارجية.
- إصلاح القطاع المالي.
- السياسة الصناعية. [1]

وسنركز في بحثنا هذا على الخوصصة وإعادة هيكلة القطاع العام لما لها من أهمية في إبراز أهداف هذه السياسة وآثارها على البناء السوسيوإقتصادي في الجزائر.

و استنادا لما سبق ذكره يمكن أن نخلص إلى أن برنامج الإصلاح في الجزائر مر بثلاث مراحل نلخصها فيما يلي :

أ.مرحلـــة الإصلاحـــــات المحتشمـــــة:

حاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت اختلالات كبيرة ، وعرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، وتم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي يغطي الفترة1989-1991 تعتمد الجزائر من خلالها على سياسة لإدارة الطلب أقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة من خلال تخفيض قيمة العملة.

[1] – قدي عبد المجيد– مرجع سبق ذكره– ص،ص(235،236) .

وقد ساعدت سياسات الطلب الأكثر تشددا وما صاحبها من إجراءات لتحرير التجارة وتعديلات تسعير الصرف الاسمي على خفض القيمة الفعلية للعملة بنسبة تزيد عن 60 %خلال 1988-1991 ، زيادة على امتصاص السيولة الزائدة .

وبفضل مزيج سياسات تحويل الإنفاق وخفضه مع تحسين أسعار البترول أدى إلى تحسن ميزان الحساب الجاري حيث، تحول من عجز بنسبة 3 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 1988 إلى فائض 6% سنة 1991 ، ومن جهة أخرى فإن تطورات الحساب الرأسمالي كانت عكس ذلك ، حيث زادت قدرة الجزائر على التعاقد على قروض خارجية جديدة ، ومن ثم ارتفعت مدفوعات استهلاك الدين ارتفاعا كبيرا .

خلال هذه الفترة لم تتمكن الجزائر من تنفيذ برنامج الإصلاح بمساعدة صندوق النقد الدولي خلال 1991 وذلك للأسباب التالية:

- قررت الجزائر رفض إعادة الجدولة مما حد من حجم التمويل الاستثنائي المتاح للبرنامج وكان هذا الرفض يستند إلى عدم الاعتراف بفشل السياسات الاقتصادية السابقة.

- الاعتماد على مقولة أن الجزائر بلد غير مثقل بالدين فهي تعاني من مجرد نقص في السيولة النقدية ، ومن ثم فإن أزمة المديونية أزمة ظرفية وليست هيكلية .

- الاعتماد على قانون استغلال المحروقات الذي يسمح للأجانب اقتناء مصالح في الجزائر وهو ما يسمح للجزائر بالحصول على موارد إضافية .

- تفادي تعرض الاقتصاد الوطني للإختلالات من خلال الصدمات ، حيث رفضت

الجزائر مقولة صندوق النقد الدولي بخصوص تخفيض قيمة العملة، لم يتحقق جزء من التمويل الخارجي للمخطط لعام 1991 الأمر الذي أدى إلى انكماش الواردات بنسبة تزيد عن 20% من حيث قيمتها بالدولار ، مما أدى إلى هبوط الإنتاج خاصة في قطاع صناعات التحويلية والبناء.

وأهم الإجراءات المتخذة خلال هذه الفترة :

1.تقسيم المزارع الحكومية الكبيرة إلى تعاونيات 3500 مزرعة سنة 1987 .

2.استقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988 .

3.قانون المنافسة والأسعار 1989.

4.شطب كمية كبيرة من الديون الأجنبية والمحلية على المؤسسات سنة 1990 .

5.إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990 .

6.إدخال المرونة في سوق العمل في تحديد الأجور وفي علاقات العمل والترخيص بتسريح العمال بأسباب اقتصادية.

ما يمكن قوله خلال هذه الفترة أن المنافع المتوقعة لعملية التحرير والاصطلاح لم تتحقق لأسباب كثيرة أهمها الإجراءات المتخذة لم تكن شاملة ، حيث كانت الإصلاحات جزئية، ولذلك فشلت في إدخال تحسن في عملية تخصيص الموارد ومن ثم وضع الاقتصاد الوطني على مسار النمو الاقتصادي الدائم، حيث أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات انخفض بنسبة 1.5 % في المتوسط خلال 1986-1991 .

ب – مرحلة التردد والتراجع في الإصلاح

خلال هذه الفترة 1992–1993 حلت فترة أخرى في مسار الإصلاح يمكن تسميتها بفترة التردد والتراجع حيث طبع مسار الإصلاح بطابع التردد والارتخاء بخصوص السياسة الاقتصادية ، في الوقت الذي عادت الاختلالات الاقتصادية في الظهور من جديد ولذلك تباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة وزيادة الاختلالات رغم أن إستراتيجية البلاد كانت تهدف إلى الوفاء تماما بخدمة الدين الخارجي الذي وصل 30 % من حصيلة الصادرات زيادة على الاستهلاك الحكومي الذي زاد بنسبة 2 % من إجمالي الناتج المحلي ، كما أن الاستثمار الحكومي ارتفع إلى 6 % سنة 1994 ونتيجة لذلك هبطت نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10 % من الناتج المحلي أما بالنسبة للإختلالات المالية فقد عرفت الميزانية العامة عجزا قدره 10% سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف الذي قوض الإيرادات من الصادرات البترولية وكذا انتشار الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5% من الناتج سنة 1992-1993 ، زيادة على تراجع السلطات قليلا عن سياسة التشدد المالي مما أثر على التطورات النقدية إن التناقض بين السياسات إدارة الطلب التوسعية والتردد في تعديل سعر الصرف إضافة إلى إستراتيجية الدين الخارجي كلها عوامل تؤدي إلى تجنب عملية إعادة الجدولة .

ج – الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة 1994-1998

خلال هذه الفترة حدث تدهور جديد في الاختلالات زيادة على انخفاض أسعار

البترول ، وتضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي ، مما أدى إلى أزمة في ميزان المدفوعات أدت بالسلطات العامة إلى صياغة برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي تجسد في إبرام اتفاقيتين ماي 1994 وماي 1995 ، وخلال هذه الفترة تم ضخ بعض القروض من خلال إعادة جدولة الديون وكان الهدف تخفيض قيمة الدينار استجابة لإشارة التحول إلي اقتصاد السوق وضبط الأوضاع عن طريق إنعاش الاقتصاد ". [1] ، و تميزت هذه المرحلة بتطبيق برنامجين هما :

- برنامج الاستقرار الاقتصادي:

وهو عبارة عن اتفاق للاستعداد الائتماني مدته سنة يهدف إلى تحقيق أربعة أهداف:

1. رفع معدل النمو الاقتصادي حتى يتم استيعاب الزيادة في قوة العمل وخفض معدل البطالة تدريجيا وتحرير التجارة الخارجية والتسيير الجيد للطلب المحلي عن طريق سياسة نقدية صارمة.
2. احتواء وثير التضخم ومحاولة تقريبه من معدل الشركاء التجاريين .
3. خفض تكاليف التصحيح خاصة الفئات الأكثر تضررا .
4. إعادة توازن ميزان المدفوعات .

لتحقيق هذه الأهداف وبهدف إيجاد وقت ملائم لتنفيذ إستراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الهيكلي اتخذت عدة إجراءات :

---

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي – " الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية " – مرجع سبق ذكره – ص 13 .

- ضبط الإنفاق
- تعديل الأسعار
- إنشاء آليات انتقال اقتصاد السوق.
- تثبيت كتلة الوظيف العمومي .
- اللجوء إلى التمويل الثنائي ومتعدد الأطراف.
- جدولة مستحقات الديون الخارجية .

وكان من نتائج هذا البرنامج تراجع التضخم إلى 29 % بدلا من 40 بالمائة المتوقعة و تحسن احتياطات الصرف .

ورغم هذه النتائج إلا أن هذه الإصلاحات لم تثبت فعاليتها لسببين أولا لم تستطيع السلطات منع تراكم خسائر المؤسسات العامة ، وثانيا أن الإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات لم تكن ذات فعالية[1].

➢ برنامج التعديل الهيكلي:1995-1998

كان التصحيح خلال هذه الفترة ضرورة حتمية لا مفر منها على اعتبار أنه تجسيدا لإجراءات تحقيق الإنعاش وكان لهذا البرنامج مجموعة من الأهداف حسب صندوق النقد الدولي:

- تحقيق نمو متواصل بقيمة 5 % خارج المحروقات .
- تخفيض التضخم إلى 10.3 % .

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي –الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق– مرجع سبق ذكره– ص09.

- تخفيض عجز الميزانية إلى 1.3 % مقابل 2.8 % خلال 1994-1995 .
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية .
- تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات .
- وضع إطار تشريعي للخوصصة.

ولتحقيق هذه الأهداف رسمت السلطات سياسة اقتصادية تمثلت فيما يلي:

أ.سياسة اقتصادية تتسم بالظرفية: وهي سياسة خاصة بالإجراءات المالية والنقدية التي تسمح لتحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص عجز الميزانية وزيادة الموارد عن طريق :

- توسع الضريبة على القيم المضافة
- مكافحة الغش والتهرب الضريبي وتقليص النفقات.
- إزالة دعم الأسعار
- عقلنه نفقة التجهيز

وبهدف تخفيض التضخم ركزت السياسة النقدية على التحكم في السيولة النقدية ، تكوين سوق القروض عن مناقصة القروض لإعادة تمويل البنوك.

إزالة هامش ربح البنوك مع تحرير كلي لمعدلات الفائدة المدينة، تحقيق معدلات فائدة لاستيعاب الادخار الخاص.

ب.سياسة متوسطة المدى: سعت السلطات إلى توفيرا لوسائل لتحقيق نمو اقتصادي من خلال الاستعمال الأمثل للجهاز الإنتاجي وتحسين مردوديته ، الاعتماد على مصادر تمويلية تلغي التمويل التضخمي ثم العمل على تقليص البطالة ومتابعة

تحرير التجارة بهدف رفع القيود الإدارية والمالية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.و قــد نتج عــن الجيل الأول من الإصلاحات الإقتصاديــة مجموعــة من النتائج و الانعكاسات على النمو :

–تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية بهدف إدراج الجزائر في إطار اقتصاد السوق، وتمكنت من عودة إلى النمو الإيجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية حيث سجلت سنة 1998 معدل 3.8 بالمائة و تحقيق فائض في الميزان التجاري، حيث استطاعت الصادرات تغطية الواردات وتحكم السياسة النقدية بمعدل التضخم الذي صار في حدود 5 بالمائة وزيادة احتياطات الصرف ، ولكن أثرت هذه الإصلاحات على النمو كان واضحا فبعد معدلات النمو السلبية التي عرفتها الجزائر من 1987 إلى 1994 ، باستثناء سنة 1989 بنمو قدره 3.4% ، ونمو بمعدل 2.2% سنة 1991 في مقابل معدل نمو سكاني كان يتراوح في حدود 1.1% إن هذا النمو السلبي في التسعينات يعكس لنا مدى التخلف الذي عرفته وتيرة الإنتاج في مقابل تزايد كبير في الرغبات والحاجيات للمجتمع الذي عرف نوعا من الانفتاح العشوائي على الخارج في إطار محيط دولي غير ملائم ، وهذا النقص والضعف في الإنتاج له علاقة خلال هذه الفترة بانخفاض وتيرة التراكم الذي يبقي ضروري لتحقيق النمو ، بالإضافة إلي تدهور طاقة الإنتاج في مختلف القطاعات ، كما أن هذا النقص في الإنتاج يرجع إلى قلة التمويل بوسائل الإنتاج من مواد أولية جراء انخفاض أسعار البترول ، وكذا التبعية الشديدة للخارج التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري حتى الآن ، وقد ترتب على صعوبة التحكم في هذه العوامل بالإضافة إلى

سوء التسيير والتنظيم تدني وانخفاض معدلات نمو الاقتصاد الجزائري خلال النصف الأول من التسعينات حيث وصل النمو إلى (0.9%) سنة 1994 ، كما أن ضعف معدل الاستثمار كان له الدور الرئيسي في تدني النمو ، حيث اعتمدت الجزائر على أولوية جديدة عن ما سبق لفائدة القطاعات غير المنتجة في مقابل تقلص الاستثمار لصالح القطاعات المنتجة وخاصة الصناعة والزراعة وهي القطاعات الهامة التي تنتج السلع والمنتجات وتوفر مناصب العمل ، إن هذا التوجه لم يساعد الاقتصاد الجزائري في حل أزمة الإنتاج وتقليص الاعتماد علي الواردات ومن ثم تأثر النمو الاقتصادي من خلال هذه القطاعات الواعدة ، وقد وصل معدل الاستثمار في الجزائر إلى اضعف ما كان عليه قبل 1979 بمعدل 19% سنة 1990 وهو أمر هام يطرح لنا محدودية مخططات الإصلاح في تحقيق نمو حقيقي وقابل للاستمرار في المدى القصير .

أما في النصف الثاني من التسعينات فقد تم معالجة أوجه القصور السابقة بطرح جديد يتعلق بتسريع وتيرة الإصلاح منذ 1995 الذي سمح بتوقيف مسار التدهور السابق ، وتم احتواء الركود الاقتصادي وتحولت معدلات النمو إلى الايجابية في ظل الإصلاح لأول مرة منذ سنوات رغم التراجع الطفيف سنة 1997 بسب الظروف المناخية السيئة ،وانخفاض قدرة الإنتاج لزراعي ب24 بالمائة وكذا

ضعف نمو القطاع الصناعي. وقد استمر هذا النمو حتى نهاية الإصلاح سنة 1998 بمعدل نمو 3.8 % والجدول التالي " [1]

الجدول رقم :01 يبين معدلات النمو في ظل الإصلاح (%).*

1998	1997	1996	1995	1994	1991	1990	1988	1986
3.2	1.7	3.8	3.9	-0.9	-2.2	-0.1	-2	1.3

ورغم هذه النتائج الإيجابية للإصلاح الذي نفذته الجزائر في المجال المالي والنقدي إلا أن الأوضاع المتعلقة بسوق العمل عرفت تدهورا كبيرا حيث ارتفع معدلات البطالة إلى حدود 32 بالمائة سنة 1998 ،وتدهور القدرة الشرائية و ضعف وانعدام المداخيل بسبب غلق المؤسسات وتسريح العمال مما أدى إلى ضعف وتدهور المستويات المعيشية للأفراد و ارتفاع ظاهرة الفقر والإقصاء والتهميش بالإضافة إلى انكماش القطاعات الرئيسية وخاصة القطاع الصناعي وانفصال السياسة الاجتماعية عن السياسة الاقتصادية وانفصال سياسة الإنتاج عن السياسة الاقتصادية.

وفي الأخير تبدو في ظل الإصلاح محاور السياسة الإقتصادية غير متماسكة وتظهر التحديات و الانشغالات القطاعية أكثر إبعادا وأكثر حدة، وهو ما يطرح محدودية برامج الإصلاح على مستوى هذه القطاعات الواعدة بالنمو، ورغم جهود الإصلاح وتكاليف ذلك إلا أن الإقتصاد لم يستفد منها مقارنة بهذه التكاليف، وما

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "تقارير مختلفة 1996/ 1997 /1998

يزال الإقتصاد الجزائري تحت رحمة ورهانات خارجية أثرت على ماضيه وستحدد مستقبله القريب، أما من حيث النمو الاقتصادي فقد أدى الإصلاح إلى النمو في حالة الجزائر ،فبعد معدلات النمو السلبية قبل الإصلاح فقد تمكنت الجزائر بفضل هذه الإصلاحات من تحقيق معدلات نمو ايجابية ومتواصلة باستثناء سنة1995 ، وقد استدام هذا النمو حتى نهاية برنامج الجيل الأول سنة 1998حيث وصل إلى 3.8% أما معدل النمو في الجزائر خلال 1998/1962 فيصل إلى 1.4% ، وإن كان هدا النمو غير كافي ولا يسمح بالقضاء على المخلفات السلبية لعملية الإصلاح من حيث ارتفاع البطالة وانتشار الفقر، زيادة على أن هذا التطور حدث في الوقت الذي عرفت فيه القطاعات الرئيسية الواعدة بالنمو ضعف كبير مثل القطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات .

وعلى الرغم من كل ما ذكرناه إلا أن الاقتصاد الجزائري عرف أداء لا بأس به في ظل مرحلة الإصلاحات وكانت آثاره واضحة على إطار الاقتصاد الكلي والتوازنات المالية وخاصة النمو الاقتصادي.

4-3- آفاق الاقتصاد الجزائري و مستقبل النمو:

إن الوضعية الحالية التي يعرفها الإقتصاد الجزائري تتطلب حلولا محدودة بواسطة قدرات لم تستغل بعد ولذلك تبدو آفاق الإقتصاد الوطني في ضوء النتائج السابقة واعدة وتتطلب:

- استغلال طاقة الإنتاج وتقليص ضياع هذه الطاقة وخاصة في القطاع الصناعي والزراعي.

- تثمين المحروقات.

- تخفيف آثار التعديل الهيكلي على مستوى الفئات الفقيرة والمحرومة (الشغل – السكن).

- إقامة أجهزة أخرى لتدعيم الإنعاش الوطني والإستثمار العام والخاص الوطني والدولي.

- ضرورة ترقية أشكال المختلفة للمؤسسات والمقاولات الصغرى وكذا النشاطات التي يجب ترقيتها إلى مؤسسات.

وحين نتطلع إلى كل هذه المعطيات يتبين لنا أن الإقتصاد الجزائري رغم أوجه القصور الحالية إلا أنه يملك مقومات داخلية كبيرة تمكنه من تحويل التحديات الحالية إلا رهانات يمكن كسبها، خاصة وأن فترة ما بعد الإصلاح الاقتصادي- فترة 1999- 2009 -أعطت الكثير من ثمار السياسة الإقتصادية ذات الفعالية من خلال التطور الإيجابي لسوق البترولية ، و انعكاس ذلك على تحسن المؤشرات التالية :

- البطالة والمديونية التي كانت في السابق عائق أصبحت الآن قابلة لتسيير ولا تشكل أي خطر على الإقتصاد الوطني.

- احتياطات الصرف التي تجاوزت 43 مليار دولار سنة 2004 .

- تدعيم التوازنات المالية المحقق في ظل الإصلاح.- استدامة النمو الاقتصادي وتدعيمه من خلال برنامج الإنعاش" [1] الذي يغطي الفترة 2005_2015

[1] – البنك الدولي "والبنك الإفريقي للتنمية "مستقبل التنمية في المغرب العربي- منتدى ليبيا للتنمية البشرية – 24 و 25 ماي 2006 – تونس – ص04.

ويتمحور هذا البرنامج حول عدد من الإجراءات الموجهة لدعم النشاطات المنتجة وتدعيم الخدمات العمومية والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية والبشرية ومن ثم توفير الفضاء الاقتصادي الملائم وتدعيم القدرات الوطنية للإنتاج وحشد الادخار الوطني وبدون ذلك لا يمكن الحديث عن تدعيم النمو الاقتصادي واستدامته ، وقد جاء هذا البرنامج لدعم الإنعاش ومن ثم النمو ، بعد فشل المؤسسات الدولية في إحداث الإنعاش انطلاقا من فكرة : الإصلاح يؤدي إلى النمو ثم الامتداد الطبيعي وهو الإنعاش حسب معتقدات المؤسسات الدولية ، و الهدف من هذا البرنامج هو إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي عرف ضعف وتراجع خلال السنوات الأخيرة كما يهدف إلى تدعيم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة للشغل " [1] . ثم برنامج دعم النمو الذي يغطي الفترة 2005-2009 وهما برنامجين طموحين هدفيهما تحقيق ودعم النمو المحقق ، والجدول التالي يبين ذلك .

جدول رقم :02 .يبين تطور معدلات النمو بعد ثماني سنوات من انتهاء برنامج الجيل الأول من الإصلاحات.

2000	2001	2004	2008
2.4	1.9	5.2	5

[1] – انظر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 06/01 المؤرخ في 06 جوان 2001 وبرنامج 02/04 سنة 2002 المؤرخ في 04 جوان 2002 .

إن هذه النتائج المحققة في الفترة ما بعد الإصلاح وخاصة انطلاقا من 1999 تسمح لنا بالقول أن معدلات النمو الاقتصادي عرفت انطلاقة حقيقية منذ 1995 واستدام النمو في المدى الطويل من الإصلاح وذلك بفضل السياسة الاقتصادية المتبعة خلال هذه الفترة والصرامة في التنفيذ والمتابعة للسياسة المالية والنقدية مما جعل احتياطيات الصرف ترتفع بدرجة كبيرة "[1] كما يتضح من هذه النتائج على مستوى النمو القياسي المحقق هو انطلاقة اقتصادية حقيقية قد عرفها الاقتصاد الجزائري منذ 1999 .

وإن كانت هذه النتائج ترجع في المقام الأول إلى ارتفاع أسعار النفط وهو ما يسمح بالقول أن وجود هذا القطاع الضخم من الموارد الطبيعية يعتبر عنصر مهم في تطور معدلات النمو من جهة ويعتبر معلم هام في تشكيل هيكل الاقتصاد الجزائري ، واضعف بدوره الحوافز لتنمية إنتاج السلع وتطورها خارج المحروقات وهو المجهود الواجب التركيز عليه حاليا من خلال الاستفادة من تطورات أسعار النفط في ترقية هذا الضعف الهيكلي الذي يطبع الاقتصاد الجزائري منذ مدة على اعتبار انه تابع لقطاع المحروقات وأن الضرورة الآن تقتضي تنوع قاعدة الصادرات خارج إطار المحروقات وإقامة معارض ومنتديات لهذا الغرض سوءا على المستوى الداخلي والخارجي ، ودعم الجهود الموجودة حاليا من خلال توجيه اهتمام الشباب والمنتجين نحو هذا الاهتمام حتى نتمكن من رفع هذا التحدي الذي

[1]- FMI (2001) -Algeria statistical appendix imf country- report n01 /163 wc - 2001

يلازم الاقتصاد الجزائري من الاستقلال إلى الآن، وسيسمح هذا بدعم الإنتاج الوطني وزيادة إمكانية النمو الاقتصادي .

ما يمكن كذلك ملاحظته من خلال تطور معدلات النمو في الجزائر بعد فترة الإصلاح أن ما تحقق وخاصة سنة 2004 جدير بالملاحظة فعكس ما كان منذ 15 سنة حيث النمو في إطار المحروقات والفلاحة إلا أن ما تحقق خلال 2004 من انخفاض في النمو يعود إلى هذين القطاعين و وصل النمو خارج المحروقات 6.2% أما خارج الفلاحة والمحروقات فقد وصل النمو الاقتصادي إلى 6.8 % خلال نفس السنة ،أما النمو المحقق من 2001 إلى2003 فقد بلغ في المتوسط السنوي4%

أما إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا فتندرج على المستوي الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة ، برنامج الإنعاش وبرنامج دعم النمو " [1] في هذا المجال فتركز حاليا على ثلاث مجالات وهي تحقيق الاستقرار المالي للموازنة من خلال تدبير جديدة لعائدات النفط ، وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار ومشاركة القطاع الخاص ، وتحسين استفادت السكان من الخدمات .

إن هذه الإستراتيجية تهدف إلى التعاون بين الجزائر والبنك الدولي للوصول إلى أداء أحسن للاقتصاد ، ورفع معدل النمو الاقتصادي ودعم قدرته التنافسية والمؤسساتية .

---

[1] –انظر موقع البنك الدولي " www.world bank.org

كل هذه العوامل يجب تدعيمها في المستقبل وستساعد على إزالة الكثير من أوجه القصور الحالية، وينبغي أن تستند التصورات في هذا المجال على نظرية ورؤية اقتصادية واضحة تأخذ بعين الاعتبار التحديات الداخلية والخارجية.

خامسا – مفهوم الخوصصـــــــة وأساليبهـــــا في الجزائـــــر:

5-1 : مفهوم الخوصصة :

إن استعمال مصطلح الخوصصة ليس بالاستعمال الحديث ، حيث برز لأول مرة خلال كتاب الأستاذ الألماني لودفيج فون ميزس في سنة 1932 حيث اعتبرها " قائمة على أساس الاقتصاد الحر و عدم تدخل الحكومة في اقتصاديات السوق ."[1]

و نجد أن هذا المفهوم يأخذ بعدا اقتصاديا أساسه الاقتصاد الحر أو ما يعرف حديثا باقتصاد السوق،أما البعد الثاني فهو بعد تنظيمي يقوم على عدم تدخل الدولة في مسألة التسيير و تحديد نشاطات التنظيم .

الخوصصة قد تأخذ مفهوما آخر كما هو الحال للتعريف الذي قدمه حسين بن سعد حيث يرى أنها " نقل الإدارة أي تحويل إدارة المؤسسات إلى القطاع الخاص مع الحفاظ على ملكية وسائل الإنتاج أو نقلها معا لمسير خاص ." [2]

أما محفوظ جبار ، فهو يذهب إلى إعطاء الخوصصة معنيين " الأول ضيق يعني إلغاء التأميم لمؤسسات الدولة ، و هذا ببيع رؤوس أموالها في صورة أسهم

---

1 – التحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص – مجلة المجـــال – العـــدد 270 – ســـبتمبر 1993 – ص 02 .

2 – Hocine Benissad – Algérie , restructuration et réforme économique (1979-1993) – O. P. U – Alger – 1994 – p 168 .

للمستثمرين الخواص ، و المعنى الثاني يتضمن تحديد دور الدولة في الحياة الاقتصادية و الإنقاص منه ، مع احتمال تخليها من الالتزام الكلي عن مسؤولياتها اتجاه المؤسسة العمومية ."[1]

و حسب ما جاء في التقرير المقدم في ملتقى عقد في جامعة باتنة حول " إعادة الهيكلة الصناعية و إجراءات الخوصصة " فالخوصصـــة هي " التحويل الجزئـــي أو الكلي للملكية أو مراقبة التسيير للمؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص و هذا عن طريق بيع الأنشطة . " [2] و هي تعني الإطار القانوني و التنظيمي الملائم لتنمية القطاع الخاص و قوانين السوق و القضاء على اختلال التوازن ، احتكار،تحرير التجارة الخارجية و إعادة النظر في النظام القائم بالنظر إلى هذا المفهوم ، نجد أن الخوصصة ترمي إلى القضاء على الأنظمة الانتهازية السابقة ، و حسب ما جاء بقلم عبد الرزاق موري فالخوصصة تعني " نقل الملكية القانونية للمؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص " [3] ، و الشيء الذي أضافه عبد الرزاق موري هو الصفة القانونية لعملية الخوصصة و إعطائها بعدا قانونيا و تشريعيا .

---

1 – Mahffoud Djabbar – la privatisation des entreprises , rôle du marché financier – revue des science humaine de l' université du Batna – n° 05 – 1996 – p 22 .

2 – La chambre de commerce et l'industrie , Aurès- Batna – La restructuration industrielle et le processus de privatisation – décembre – 1997 – p 58 .

3 – Revue de mutation – N ° 10 – décembre – 1997 – p 22 .

و إذا ماحاولنا إعطاء التعريف التقني للخوصصة فهي : " بيع بقرار من الحكومة للممتلكات العمومية عن طريق إجراءات المزاد العلني ." [1]

و استنادا إلى ما سبق تقديمه من تعاريف و مفاهيم للخوصصة فيمكن أن نعتبرها بأنها : " عملية نقل الملكية القانونية لمؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص ، مع تحديد دور الدولة في ذلك و قد يكون هذا النقل تام أو جزئي حسب الوضعية التي هي عليها هذه الأخيرة ، مع تمكين الخواص بموجب عقد من إدارة المؤسسات مع بقائها مملوكة للدولة، وتعتبر الخوصصة إحدى الدعائم المستعملة للإنتقال إلى اقتصاد السوق سعيا لتقليص حجم الدولة وتضعيف تدخلها في النشاط الاقتصادي."

و نجد ثلاثة منظورات للخوصصة (الإداري، الإقتصادي، السياسي):

الجدول رقم :03 المنظورات الثلاثة للخوصصة ♣

	المنظور الإداري	المنظور الاجتماعي	المنظور الاقتصادي
الهدف الرئيسي	تحقيق أهداف إجتماعية	تعظيم المنافع الفردية	إعادة توزيع السلطة والرقابة
وحدة التحليل	مشكلة إجتماعية منفصلة	الفرد / المؤسسة	الجماعة / الطبقة

ولا تقف الخوصصة عند مستوى الأهداف المذكورة أعلاه " وإنما وسيلة لإعادة تشكيل المجتمع بأكمله عن طريق التغيير الجذري للمؤسسات الإقتصادية والسياسية

---

1 – الخصخصة و التكييف الهيكلي – مجلة العربي – العدد 457 – ديسمبر 1996 – ص 38

♣ قدي عبد المجيد–مرجع سبق ذكره – ص 238. (نقلا عن" هارفي فيجنباوم وآخرون. برامج الخصخصة في العالم العربي. ص14).

وعن طريق تغيير طبيعة المصالح الإقتصادية والسياسية".[1] أما عن أساليب الخوصصة المتبعة في الجزائر فالجدول التالي يوضحها:

الجدول رقم :04 : إصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص (**)♥

إصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص	السنة
1*تصفية المؤسسات العمومية المحلية.	1995
2* الانتهاء من التطهير المالي للمؤسسات العمومية المتبقية قصد مرورها إلى الاستقلالية و/ أو فتح رأسمالها.	نهاية 1995
3* إعداد الحكومة لمشروع قانون حول الخوصصة	منتصف 1995
4*خوصصة 05 فنادق تبعا لإعلان المزايدة المطروح في ديسمبر 1994.	منتصف 1995
5* الانتهاء من برنامج تطهير وإعادة تأهيل 23 مؤسسة عمومية : • التطهير المالي والمرور إلى الاستقلالية للمجموعة الأولى من 15 مؤسسة. • التطهير المالي والهيكلي وتحويل القانون الأساسي لـــ 08 مؤسسات متبقية. وضع برنامج تأهيل في إطار تطبيق عقود النجاعة المبرمة بين السلطات والمؤسسات.	منتصف 1995 نهاية 1995 1998/1995
6 * تحديد سياسة مكافأة رأس المال الممنوح للمؤسسات من قبل صناديق المساهمة.	1996
7 * وضع قيد العمل هيئة لضمان القروض على الصادرات	1996/1995
8*دعم إعادة هيكلة البنوك بطريقة تحفز القطاع الخاص على المشاركة في رأس مالها	1998/1996

1 – الخصخصة و التكييف الهيكلي –مجلة العربي – مرجع سبق ذكره – ص 238 .

♥ – قدي عبد المجيد– مرجع سبق ذكره – ص 297

5- 2 : أساليب الخوصصة و إطارها القانوني :

إن الخوصصة في الجزائر اتجهت نحو الخوصصة الشعبية- الطريقة التي أتبعت في المملكة المتحدة- و المتمثلة في توزيع الأسهم أو الأصول مجانا للعمال- إدارة و عمال و جمهور- بهدف تطوير المساهمة الشعبية،الأمر الذي قد يزيد من فاعليتها،حيث لكل مواطن الحق في اكتساب عدد من الأسهم مجانا " بشرط أن لا تتجاوز نسبة 05% من مجموع الأسهم مع استفادة العمال من تسهيلات الدفع و التخفيض بنسبة 25% من القيمة الأصلية و تأجيل التسديد على فترة 03 سنوات "1 .

فيما يتعلق بالمنظومة التشريعية في الجزائر فقد حددت أرضية قانونية لهذه العملية بدءا من دخول قانون الإفلاس حيز التنفيذ ،إثر قانون التجارة لسنة 1994 حيث من الممكن أن تحال مؤسسة للإفلاس حتى و إن بقيت هذه الأخيرة ملكا للدولة و هذا في حالة عجزها عن تسيير مواردها .

إضافة إلى هذا نجد قانون الخوصصة و الذي تضمنه المرسوم التشريعي رقم 22-95 و الذي تم تعديله بناءا على قرار رئيس الحكومة رقم 12-97 الصادر في مارس 1997 ، و الأطر القانونية أو المؤسسات القانونية التي تمثلها هي :

- المجلس الوطني لممثلي الدولة : و تمثل ملكية الدولة و يتشكل من التجمع العام لشركات المساهمة .

---

1 - جريدة الخبر الجزائرية - العدد 1344 - 03 أفريل 1995 - ص 02 .

– شركات المساهمة: أو توظيف الأموال و التي تهتم بإعادة تنظيم أصول المؤسسات وفق إعادة الهيكلة، التصفية و التحويل.

– المجلس الوطني للخوصصة : و الذي يشكل أهم هيئة على المستوى التمثيلي مكلف بتطبيق برنامج الخوصصة .

– الممثل للإصلاح الاقتصادي :

و لابد من الإشارة هنا ، أنه من الشائع أن الخوصصة تمس المؤسسات المفلسة التي لا تحقق مردودا أو تعرف أزمة مالية حادة و في الحقيقة فالخوصصة لا تمس إلا المؤسسات ذات المردود ،فهي تخضع لمنطق التقييم الحسابي حيث تصبح المردوديـــة و الكفاءة هي أساس التعامل فهي تأخذ مفهوما عاما و هو التخلي الكلي أو النصف كلي لتدخل الدولة .

3-5 – أهداف الخوصصة :

إن الخوصصة في الجزائر كانت تهدف إلى :

– الزيادة في الاستثمارات التي تعاني من النقص بسبب ذهاب أموالها إلى أبواب أخرى ، و يتضح هذا النقص بصفة خاصة في المؤسسات العمومية العاملة في الصناعات الثقيلة ، و عن طريق بيع الأسهم ، فإن هذا جذب المستثمرين الجدد عن طريق بيع الأسهم .

– تخفيض تكاليف الإنتاج و زيادة الفاعليـــة عن طريق التخلص من العمالة الزائدة و غير المنتجة مما يؤدي إلى رفع الفاعلية و زيادة الأرباح للمؤسسات التي ستعرف طريقها إلى الخوصصة و يصبح بذلك العمل وفق مبدأ الرجل المناسب في المكان

المناسب ، فتصبح بذلك نوع من المرونة في التعامل و التكيف مع ظروف السوق .

– الاستثمارات و الإدارات الجديدة ستحمل معها تكنولوجيا جديدة و لكن هذا يتطلب تدريبا للمدرين و العمال لتكون النتائج تتماشى و الأهداف المرجوة .

– خلــق روح المنافســة حيث سيسمح بدخول مستثمرين محليين لأسواق جديــدة و بزيادة عدد الشركات تحتدم المنافسة ، الأمر الذي سينتج عنه سلع و خدمات بطريقة أكثر فاعلية و تنخفض بذلك الأسعار و يعتبر هذا الضغط من أجل المنافسة جوهر النظام الاقتصادي الحر .

– التوسيع من قاعدة الملكية حيث الهدف الاجتماعي الذي يمكن الوصول إليه من خلال تطبيق برنامج الخوصصة هو تأمين فاعلية كلية و توازن اجتماعي لكي نتجنب أي شرخ في البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري .

5-1 – آثار الخوصصة في الجزائر:

في ظل عدم وضوح المعطيات الخاصة بعملية الخوصصة في الجزائر، والتي مازالت في مرحلة التطبيق ونقاش فيما يتعلق بالبعد الزمني لهذه العملية، فإنه من الصعب في الوقت الحالي تحديد الأولويات ومن ثم التنبؤ بأبعاد وعمق العملية في الجزائر، وقد تظهر مقارنة بما عرفته بعض الدول التي طبقت الخوصصة أنها تخفي العديد من المشاكل والصعوبات التي تمس الكثير من المستويات و القطاعات الهامة .

فالخوصصة في الجزائر لم تعر الجانب الاجتماعي إلا حيزا صغيرا، ليطغى عليه خلق التوازن الإقتصادي، وصحب هذا الإجراء إضطرابات إجتماعية تعمل

على تغيير البنية الإجتماعية للمجتمع الجزائري والذي ظهرت بوادره منذ سياسة الإصلاح الأولى، وهو محاولة القضاء على الطبقة المتوسطة من خلال الإجراءات المتبعة.

و أهم و أخطر إجراء صاحب عملية الخوصصة هو التسريح الجماعي للعمال في إطار ما يسمى بسياسة إعادة هيكلة الفئات الشغيلة،و الذي خلق مشكل سوق العمل و هذا عائد لسياسات العمالة السابقة و التي كانت لا تراعي المعايير الاقتصادية و الكفاءة المهنية بل تخضع لمعايير الاجتماعية و هذا ما تترجمه العمالة الزائدة و التي تفوق الطاقات النظرية للمؤسسة .

إن ظاهرة فقدان مناصب العمل بصفة لا إرادية و لأسباب اقتصادية ، تطورت بشكل سريع منذ صدور المنظومة التشريعية الجديدة، والتي قننت عملية تقليص العمال ضمن مخططات التقويم الداخلي للمؤسسات الإقتصادية العمومية الاقتصادية و نشير هنا إلى أن المقصود من التسريح الجماعي للعمال بـــ " فصل أكثر من عاملين دفعة واحدة أو وفق جدول زمني محدد بصفة متلاحقة نظرا لأسباب اقتصادية "[1] ، و الأسباب الاقتصادية تتمثل في تعرض صاحب العمل لصعوبات مالية أو تجارية أو تقنية تفرض عليه التقليل من المستخدمين ، و بصورة أكثر تدقيقا يمكن أن نعتبر التسريح الجماعـــي هـــو فصل عاملين أو أكثر بسبب صعوبـــات أو ضغوطات اقتصادية أو بسبب إعادة تنظيم هيكلي للمؤسسة و هذا تبعا لجدول

1 – أحمية سليمان – التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري، علاقات العمل الفردية – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – الطبعة الثامنة – 1994 – ص 291.

زمني محدد أو متلاحق أو قد يتم دفعة واحدة و المقصود بالجماعي هنا ليس الاشتراك في العدد و إنما في سبب التسريح الذي لا يخرج عن الصعوبات الماليـــة و التجارية و التقنية ، كعجز صاحب العمل عن دفع أجور بعض عماله ، أو بسبب تقليص نشاط أو غلق عدد من الوحدات في المؤسسة الواحدة ، أي في حالة الاندماج أو تجهيز المؤسســـة بوسائل و طرق حديثـــة لزيـــادة الإنتاج و التقليل من تكاليف و الزيادة في وتيرة العمل .

و نخلص في الأخير إلى أن عملية التسريح في الجزائر على الرغم من ترسانة القوانين الصادرة التي تنظمها و تكفل للعامل المسرح كل حقوقه إلا أنها تبقى إجراءات نظرية لا تخضع لأي رقابة سابقة أو لاحقة خاصة إذا علمنا أن الأحكام القضائية الصادرة في حق العمال سواء ما تعلق منها بالإجراء التعسفي الخاص بالتسريح أو عدم دفع حقوقهم بحجة الظروف المالية ، هذه الأحكام لم تجد طريقها إلى التنفيذ .

وهناك أيضا مشكل جوهري يتعلق " بطبيعة الخاص الجزائري "، فلقد تم التأكيد على المستوى التطبيقي على أن الخاص الجزائري معظمه وليس كله لا يملك ثقافة تسييرية وإنما يملك المال، أي لا يملك العقلية الإستثمارية ولا تقاليد في التسيير، فهو ليس مثل الخاص في دول أخرى حيث له خصائصه و تقاليده في التسيير ، فبحكم أن المجتمع الجزائري يتميز بتداخل الطبقات و عدم وضوح الحدود التي تفصل بينها فالهيكل أو البناء ليس أصليا ،فلا توجد فئة تمثل جزءا من البرجوازية المحلية (سيتم التعرض إليها في الفصل الرابع بالتفصيل) فبسبب

السياسات الاقتصاديـــة المتتابعـــة فإن هذه الفئـــة وسعت من قاعدتهـــا الاقتصادية و طاقاتها و كان ثراؤها من البرجوازية الفلاحية ، و هناك فئة منها انحدرت من الطبقة العاملة بفعل الحراك المهني و الاجتماعي .

و مقابل هذا نجد فئة أخرى من الخاص الجزائري و الذي بدأت بوادرهم تظهر و هم يعدون على الأصابع ،و تمتد جذورهم إلى الطبقة العاملة و التي انحدرت منها سواء على المستوى المحلي أو من المغتربين و التي تخلت عن القطاع العام و نمت لديها إيديولوجية ضد القوانين و ضد الدولة بدعوى تفضيل تحرير اقتصـــاد السوق و بالتحديد الاستيراد الاستهلاكي ، و التي كانت ترى في البرجوازية المكانة المثلى للوصول إليها و هي " تتموقع بالموازاة مع القطاع العام و الخاص داخل فروع الإنتاج التي اقتحمتها منذ 1967 و هي تتركز على قواعد الاحتكار ." [1]

كما أن التطبيق الميداني لتجربة الخوصصة في الجزائر كشف عن عزوف الخاص الجزائري في الإستثمار في القطاعات الصناعية والزراعية بل إقتصر الأمر على الإستثمار في التصدير بل إن صح القول في الإستيراد وهكذا فإن الخاص الجزائري يساهم في هدم عملية التراكم الرأسمالية في الجزائر.

1−Marc Ecrement –Indépendance politique et libération économique , un quart du siècle du développement de l'Algérie (1962- 1985) –O P U− Alger – 1986 - p 285 .

سادسا – تقييم السياسات الإقتصادية الجزائرية خلال الفترة 1989 – 2009:

إن توجه سياسة إعادة الهيكلة في الجزائر نحو إنسحاب الدولة بصفة كاملة من جميع النشاطات الإقتصادية ذات الطابع التنافسي لفائدة القطاع الخاص، كمالك أو مسير هي سياسة غير حكيمة، لأن ذلك يفترض إقصاء قوة إقتصادية كبيرة في البلاد، وهي إمكانيات الدولة المادية والمعنوية، تذكر بتجربة سياسة إقصاء إمكانيات القطاع الخاص المعتبرة من مسار مساهمة تنمية الإقتصاد الوطني خلال الحقب الفارطة منذ الإستقلال، خاصة وأن القطاع العام الإقتصادي إكتسب عبر هذه الحقب أفضل وأقوى معرفة تكنولوجية في البلاد " وهو إقصاء لا يوجد له تفسير حتى في تجارب البلدان العريقة في التنمية كاليابان ومن الخطأ في التقدير تصور أن إنسحاب الدولة هذا من العمل الإقتصادي لفائدة القطاع الخاص هو الحل الأمثل للأزمة الإقتصادية الراهنة، خاصة في بلاد مثل بلادنا، توجد في حالة متخلفة من التطور الإجتماعي والتي تنتشر على مساحة أرض واسعة تتطلب سياسة تهيئة إقليمية راشدة، كما أن صرف النظر عن التخطيط والذي يعتقد أنه الإطار الأمثل لتطبيق نظام إقتصاد السوق، كما يبدو من تخلي الدولة في الجزائر عن هذه المسؤولية منذ 1990، هو فهم خاطئ للتنظيم الإقتصادي ولسير العمل الإقتصادي في المجتمع مهما كان نظامه الإجتماعي بإعتبار أن الدولة موجودة ولا يمكن إعفاؤها من المسؤولية في التطور العام للإقتصاد الوطني والدليل على ذلك هو أن المجتمعات الرأسمالية نفسها لم تتخلى أبدا عن هذه المهمة، واعتبرت التخطيط الأداة

المثلى لترشيد العمل الإقتصادي وتقويم ميكانيزمات السوق وتوجيهها نحو الأهداف المحددة في الإستراتيجية الشاملة للتنمية العامة للبلاد، ومن الأكيد أن حاجة بلادنا كبلد في طـــور النمـــو والتحـــول الإقتصادي و الإجتماعي والسياسي، إلى التخطيط حاجة ملحة، لهذا فالتخطيط هو أكثر إلحاحا وإستلزاما لتجنيد طاقات الأمة العامة والخاصة حول الأهداف الإستراتيجية المحدد" .[1]

إن التحكم في التوسع النقدي والتراجع في التضخم والتعامل بأسعار فائدة موجبة، هي مؤشرات على التوازن النقدي الداخلي، وأن إنكماش المديونية الخارجية و إنخفاض خدمات الدين، وإرتفاع احتياطي الصرف، والاستقرار في سعر الصرف، هي مؤشرات دالة على مدى صلابة الموقف المالي الخارجي ومدى قابلية إستمرار تعديل ميزان المدفوعات على المدى المتوسط.

إلا أن هذه النتائج التي تحققت على مستوى التوازن النقدي والتي حافظت على التوازنات الكلية لم يمكن من إخفاء بعض الحقائق والظواهر إن هذه التوازنات الكلية والمؤشرات النقدية مضللة فالكثير من النتائج المحققة كان سبب الفسحة المالية الناتجـــة عن تحسن أسعـــار المحروقـــات ولم تكن سبب تحسن الأداء الإقتصادي أو الرشاد المالي. ثم أن ما تحقق من نتائج إنما يتعلق بصفة عامة بجانب الطلب الكلية، لم تمكن من إخفاء بعض الحقائق والظواهر، إن هذه التوازنات الكلية والمؤشرات النقدية مضللة، فالكثير من النتائج المحققة كان بسبب الفسحة المالية الناتجـــة عـــن تحسن أسعار المحروقـــات ولم تكن بسبب تحسن الأداء الإقتصادي

[1] – محمد بلقاسم بهلول –مرجع سبق ذكره –ص،ص (301 ، 302)

أو الرشاد المالي. ثم إن ما تحقق من نتائج إنما يتعلق بصفة عامة بجانب الطلب الكلي، أما ما تعلق بجانب العرض الكلي فإن المؤشرات لا تدعو إلى التفاؤل، حيث ضعف الأداء الإقتصادي لمختلف القطاعات –ماعدا قطاع المحروقات– الشيء الذي إنعكس سلبا على مؤشر النمو الإقتصادي وقد صاحب مرحلة الإصلاحات الإقتصادية تكلفة إجتماعية باهضة مست مختلف شرائح المجتمع فارتفعت معدلات البطالة وانتشر الفقر والآفات الإجتماعية .[1]

وكخلاصة عامة فإن ما اقتصرنا على تحليله وتقييمه من سياسات اقتصادية(السياسة النقدية والمالية، وسياسة الخوصصة) قد وضح النقاط التالية:

– بروز تهديد على هيكل الإقتصاد الوطني حيث يزيد من تعميق تخصصه في تقسيم العمل الدولي الجديد(ليس فقط في النفط بل وفي بعض الإنتاجات الأخرى التي تصنف على أنها تقليدية).

– بروز تهديد على البناء الإجتماعي حيث سيسمح الوضع بظهور برجوازيات جديدة لا تحكمها علاقات رأسمالية واقعية، بل علاقات رأسمالية شكلية مما لن يسمح بتحقيق التراكم الرأسمالي، بالإضافة إلى انتفاء بعدها الوطني، حيث لن ترتبط مصالحها بمشاريع التنمية بل سترتبط بالسوق العالمية.

– بروز تهديد على مستوى مشروع التنمية المحلية خاصة، ذلك أن إجراءات التعديلات الهيكلية تمس في الصميم الزراعة والصناعة المحلية(سبق وذكرنا أن

[1] – بلعزوز بن علي– مرجع سبق ذكره– ص220.

التعديلات الهيكلية لا تسمح إلا بمزيد من الإرتباط بتقسيم العمل الدولي ومزيد من التبعية في شكل الإستيراد حتى ولو بدا الأمر بأن هناك حركة تصدير).

وبهذا يتجلى أثر العولمة الرأسمالية والمؤثرات الذاتية في إقامة الإختلال بين السياسات الإقتصادية وتوجهات مشروع التنمية الوطنية. فعالمية النظام الرأسمالي هي التي قادت إلى تكون التخلف في الجزائر، حيث يذكر الدكتور" عبد اللطيف بن أشنهو" ذلك في قوله: " إن سمات التنمية الرأسمالية أثناء فترة الاستعمار أدت إلى خلق إقتصاد ذو إنتاجية خارجية من جهة، ومن جهة أخرى إلى مستوى منخفض جدا لإنتاجية العمل الإجتماعي الداخلي" [1]،وهي التناقضات التي تدعى بصورة عامة – بطالة وتبعية– .

لقد حاولت القوى الإجتماعية المؤمنة بالاشتراكية إيجاد الحلول لهذه التناقضات وذلك عن طريق محاولة تطويع التنمية الإقتصادية بطريقتين: تبني نمط الإستهلاك الجماهيري، والعمل للوصول إلى الإستخدام الكامل على الأمد الطويل، إلا أن ذلك فشل، وهكذا أصبحت العوامل هذه والموروثة من الاستعمار الرأسمالي (الفرنسي) عبارة عن عوامل ذاتية لإقامة التخلف، وعند لزوم المحافظة على هذا التخلف وزيادة تعميق إرتباط الإقتصاد الجزائري بالسوق العالمية ضمن نمط دولي لتقسيم العمل أكثر تخصصا، وبمقتضيات تراكمات رأس المال العالمي، كان لابد لظاهرة العولمة الرأسمالية في صورتها الحديثة وعن طريق آلياتها التدخل، وكان ذلك عند

[1] – عبد اللطيف بن أشنهو– تكون التخلف في الجزائر– الشركة الوطنية للنشر والتوزيع– الجزائر–بدون رقم طبعة – 1979– ص 495.

اتفاقية STAND-BAY حيث أدى فرض وتنفيذ بنود الإتفاقية إلى حيادية السياسات الإقتصادية، ودخولها في تناقض مع مشروع التنمية الوطنية(وبالتالي تتناقض مع مشروع التنمية المحلية)، في ظل أن مشروع التنمية المحلية لم يكن واقعيا بل شكليا(على اعتبار ما ذكر من دور الموازن الذي يلعبه مثل هذا المشروع، ، فلم يكن بالإمكان حمايته.

إذن وكاستنتاج أخير فإن حيادية السياسات الإقتصادية في الجزائر تمت في ظل تفاعل ذاتي وعالمي للظروف التي كان يعيشها الواقع الإجتماعي و الإقتصادي الجزائري، وقد امتدت هذه الحيادية لتصل إلى أعمق المستويات (مستوى التنمية المحلية) ، فوصفة صندوق النقد الدولي تضرب في الصميم كلا من مشروعي التنمية الوطنية والتنمية المحلية. وبالرجوع إلى تقييم كل من سياستي الخوصصة والإصلاحات النقدية (وهما ما يصر عليه صندوق النقد الدولي باستمرار ويفرض تطبيقهما في الدول النامية كالجزائر)، نجد:

– من جانب الخوصصة وهي التركيز على النشاط الإقتصادي الفردي، ويتحقق ذلك بإزالة العوائق أمام المستثمر الفرد الأجنبي والمحلي، وإعادة النظر في قانون الضرائب على نحو يدعم المستثمر الفرد، وابتعاد الدولة عن النشاط الإنتاجي، فهي لا تعني أن صندوق النقد الدولي ضد القطاع العام لأنه أداة من أدوات البناء الإشتراكي (قطاع الدولة ضرورة من ضرورات الحياة الإقتصادية الرأسمالية منذ الكساد الكبير)، بل وجوده قد يمكن الدولة من اتخاذ إجراءات قد تمثل عائقا أمام اتساع السوق الدولية، إذن من هنا كان إصرار الصندوق على إزالة قطاعات الدولة

من الإقتصاديات المتخلفة حتى تكون حرية حركة رأس المال الدولي. [1]

– ومن جانب الإصلاحات النقدية: فإن مطالبة صندوق النقد الدولي الجزائر بتحرير الأسعار، وتخفيض قيمة العملة، وتجميد الأجور الحقيقية، ....، فإن ذلك لو نصحت به بريطانيا لكان له أثر إيجابي، حيث سيزيد من صادرات بريطانيا، لأن لبريطانيا قاعدة إنتاجية موجودة بالفعل تمكنها من التوسع في إنتاج الصادرات وتمكنها في نفس الوقت من الحد من الواردات، ولكن بالنسبة للجزائر فإن الأمر يختلف فالقاعدة الإنتاجية بها متآكلة منذ الثمانينات وزاد إعتمادها على الواردات، ولم يعد من الممكن التوسع في الإنتاج التصديري بدرجات تذكر، ولا يؤدي خفض سعر الدينار إلا إلى رفع أسعار الواردات مما لذلك من أثر سلبي على المستوى المعيشي لغالبية فئات المجتمع التي تستهلك مواد مستوردة مباشرة أو مواد تدخل الواردات في إنتاجها، وهذا يؤدي إلى زيادة أرباح الإتـــجار في السلع المستوردة التي تخدم مصالح الفئات ذات الدخول المرتفعة والتي تسيطر إجتماعيا وسياسيا، وهكذا فإن الصندوق يستغل مشكلات الأمد الصغير ليمرر سياسات خطيرة على الأمد الطويل.

ويكون المقصود النهائي للصندوق من خلال سياساته هو " إزالة العوائق التي تحول دون توازي الأثمان الداخلية في الإقتصاديات المتخلفة مع الأثمان الدولية : أي غياب معايير قياس مختلفة تعكس التفضيلات الإجتماعية، والسياسية للمجتمعات، عند اتخاذ القرارات الإقتصادية، فإذا ما غابت معايير القياس المختلفة تتخذ القرارات الإقتصادية في البلدان المتخلفة وفقا للأثمان الدولية، التي تعكس علاقات القوى

[1] – بلعزوز بن علي – مرجع سبق ذكره – ص 220 .

الإقتصادية القائمة وتكرس قوة البعض وضعف الآخر: قوة الإقتصاديات المتقدمة وضعف الإقتصاديات المتخلفة " . [1]

[1] –محمد دويدار – مرجع سبق ذكره – ص 260 .

الفصـــل الرابع
البناء و التغير الاجتماعي في الجزائر

تمهيـــــــــد

أولا – التغير الاجتماعي

ثانيا – البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري

ثالثا – البنيات الطبقية للمجتمع الجزائري

رابعا – العلاقات بين مختلف الطبقات الاجتماعية داخل البناء الواحد

خامسا – التحول الاقتصادي و التغير الاجتماعي في الجزائر

تمهـــــــــــــــيد:

كل مجتمع إنساني يضرب بجذوره في الماضي ولكن ذلك لا يمنعه من التغير في نفس الوقت وذلك بتأثير القوى التي تصطرع في داخله و بتأثير القوى التي تتجلى في العالم من حوله ،فالتغير الاجتماعي خاصية أساسية تتميز بها الحياة الاجتماعية فهو سبيل بقائها ونموها، و به يتهيأ لها التوافق مع الواقع ويتحقق التوازن والاستقرار الاجتماعي، وعن طريقه تواجه الجماعات متطلبات أفرادها وحاجاتهم المتجددة ، فالمتتبع لديناميات التفاعل الاجتماعي يستطيع أن يكشف ما طرأ من تغير كمي وكيفي في نمط التفاعل وفي المعايير الاجتماعية والقيم الأخلاقية، فالتغير الاجتماعي يتناول كل مقومات الحياة الاجتماعية والنظم والعلاقات الإنسانية،ويجب أن يقوم التغير الاجتماعي على فكر واضح وعلى حشد قوي وعلى تخطيط دقيق لبناء الدولة العصرية التي تستند إلى العلم والتكنولوجيا وهذا يقتضي المواجهة العلمية المستنيرة لما قد يتمخض عنه التغير الاجتماعي من مشكلات ومتناقضات ومطالب واحتياجات، وعصرنا الحالي يتسم بظهور العديد من المتغيرات في النواحي الاجتماعية و الإنتاجية والتكنولوجية وبالتالي إتباع الأسلوب العلمي في التحكم في مسيرة التغير الاجتماعي بحيث يكون تغيرا متوازنا متكاملا يفضي إلى التطور والنمو والتقدم.

إن الجزائر لم تولد في أول نوفمبر 1954 و إنما تمتد إلى ما يزيد عــن 25 قرن ،فنموذج المجتمع الذي نأمل أن نصل إليه أو نطمح أن نحققه لا يكون مكــتملا إذا كان يخضع فقط للمقاييس الإجتماعية و الاقتصادية ، و إنما كان من الضروري

تبني السياسات الإقتصادية التي تأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي بما يحمله من معايير ثقافية تغذي و تثري بصورة أساسية الأهداف المنشودة ، و لمعالجة هذه المرحلة النوعية من تاريخ المجتمع الجزائري و تحليل سماتها و التحولات المرتبطة بها ، فانه ينبغي معرفة التشكل التاريخي لواقع المجتمع الجزائري قبل الاستقلال السياسي ، و هو شرط أولي لا يمكن الاستغناء عنه من أجل فهم أرضية التحول البنيوي للمجتمع الجزائري ، و كل ذلك من خلال منظور شمولي ومتكامل، من خلال حصر التغير الاجتماعي تاريخيا و معرفة آلياته الإجتماعية و الإقتصادية التي أنتجتها البنيات الإجتماعية السابقة و تأثيرها على البنية الحالية .

فالتحليلات ذات الطابع السوسيولوجي المتعلقة بالمجتمع الجزائري ،تظهر أن الديناميكية الواضحة فيه قد بدأت مع الحصول على الاستقلال السياسي و تطبيق المخططات الإنمائية المختلفة ،و التي آلت إلى هيكلة البنية الاجتماعية ، و لذا يمكن لمتتبع حركية المجتمع الجزائري منذ الاستقلال ،على امتداد أكثر من أربعة عقود من الزمن أن يلاحظ الانتقال النوعي المتمثل في عملية التحول التنموي المرتبط بالأبعاد المختلفة لحياة المجتمع ، الاقتصادية منها و السياسية و الاجتماعية والثقافية ،و سنحاول في هذا الفصل استعراض ما عرفه البناء الاجتماعي الجزائري من تحولات و تغيرات في ظل السياسات الإصلاحية التي عرفتها الأبنية الإقتصادية و السياسية بدءا بمرحلة ما بعد الاستقلال مرورا بفترة الإصلاحات و وصولا إلى المرحلة الحالية .

أولا – التغيـــــــــر الاجتمـــــــــاعي

1-1: مفهوم التغير الاجتماعي

إن التغير ظاهرة عينية موجودة في كل مستويات الحياة فأي نـــسق اجتمـــاعي يتضمن نوعين من العمليات ، الأولى تعمل على الحفاظ عليه و ضمان اســـتمراره كالتنشئـــة الاجتماعية ،الضبط الاجتماعي ،نقل الإرث الثقافي من السلف إلى الخلف و الثانية تعمل على تغييره و تبديله ،و منه فلدراسة أي بناء (اجتماعي–اقتـــصادي– سياسي –ثقافي) فلابد من النظر إلى وجهي الصورة –الثبات في الحركة و الحركة في الثبات فنجد روبرت ماكيفر و شارلز بيدج يقولان " المجتمع يوجد فقط في شكل تتالي زمني ،فهـــو دائـــم الحدوث و ليس شيئا حادثـــا بالفعل أو كائنا و هو عملية و ليس نتاجا أو بعبارة أخرى فإنه بمجرد توقف العملية يختفي النتاج ،على عكـــس نتاج الآلة مثلا الذي يبقى بعد زوالها "[1]

و مفهوم التغير يتداخل مع كثير من المفاهيم مثل "التطور"،"التغيـــر"،"التقـــدم" ، "النمو" و من الضروري التفريق بين مضامينها و استعمالاتها ،و منه فقد أجمع جل علماء الاجتماع على اعتبار التغير هو التبدل أو التطور ، أي التحول من طور إلى آخر،أو الانتقال من صورة إلى صورة و التغير يتضمن التقدم و التأخر معا فالتغير هو التحول من حالة إلى حالة ، وبهذا تكون عمليه التغير عمليه قديمه قـــدم الحيـــاة على وجه المعمورة .

---

[1] –محمد أحمد الزعبي – التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجـــوازي و علـــم الاجتمـــاع الاشتراكي –مطبعة الداودي –دمشق ، سوريا – الطبعة الرابعة – 2000– ص 35 .

وعندما نقول التغير الاجتماعي فهو يعني" الانتقال من نظام اجتماعي إلى آخر مثلا من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث ، فالنظام الاجتماعي الموجود الآن يختلف عن النظام الاجتماعي المشاعي أو النظام الماقبل رأسمالي ، أو المجتمع الماقبل صناعي أي أن المجتمعات البشرية عرفت العديد من الأنظمة الاجتماعية قبل أن تصل هذه المرحلة من التطور والدافع وراء تغير الأنظمة الاجتماعية هو أن النظام الموجود لا يعبر عن إرادة الأفراد المكونون للمجتمع ،فطالما أن هناك فجوة بين ماهو قائم وما ينبغي أن يكون يحدث التغير للوصول إلى مجتمع يعبر عن إرادة أفراده . ومصطلح التغير الاجتماعي يستخدم في دراسة التاريخ ، والاقتصاد ، والسياسة ، وتشمل موضوعات مثل نجاح أو فشل مختلف النظم السياسية ، والعولمة والتحول الديمقراطي ، والتنمية والنمو الاقتصادي، و يمكن أن يشمل مصطلح التغير الاجتماعي مفاهيم واسعة بقدر ثورة ونقلة نوعية ، لتضييق تغييرات مثل قضية معينة داخل الحكومة. "[1] و مفهوم التغير الاجتماعي ينطوي على قياس بعض خصائص مجموعة من الأفراد.

و في هذا السياق فالدارسين للتغير الاجتماعي يتوجهون للإجابة عن التساؤلات التالية :

1- ما هو الشيء الذي يتغير؟

2- كيف يتغير؟

---

[1] - أحمد زايد –دراسات في علم الاجتماع – مركز البحوث والدراسات الاجتماعية– كلية الآداب– جامعة القاهرة– 2003– ص 109 .

3- ما هو اتجاه التغير؟

4- ما هو معدل التغير؟

5- لماذا يحدث التغير، ولماذا كان ممكنا؟

6- ما هي العوامل الرئيسية في التغير الاجتماعي؟ " 1

1-2 - نظريات التغير الاجتماعي

النظرية " نسق فكري استنباطي منسق حول ظاهرة أو مجموعه من الظواهر المتجانسة ويحوي إطارا تصوريا ومفهوما وقضايا نظرية توضح العلاقات بين الوقائع و تنظيماتها " و تعددت تصنيفات النظرية منهم من صنفها بنائيا ومنهم من صنفها منهجيا ومنهم من صنفها تطوريا ،لكن نظريات التغير الاجتماعي معروفة وأهمها :

1-2-1: نظرية العبقرية

وهي من أقدم النظريات وتقوم على أساس أن التغير نتيجة لظهور عباقرة أفذاذ فـــي المجتمع كالمصلحين و القادة وغيرهم يقومون بتغيير أنظمة المجتمع والمفاهيم و الأفكار والتقاليد والعادات و أنماط السلوك ويقومون بتغيير كل شيء في مجتمعهم حتى معتقداتهم والنظم أمثال: الإسكندر المقدوني ، وصلاح الدين الأيوبي ونابليون " .

---

1 - مقدّمة الماكرو ديناميكا الاجتماعية: النمذجة الرياضية لتطـــور المنظومـــة العالميـــة قبـــل سبعينيات القرن الماضي -مجلة كلية الآداب لجامعة القـــاهرة- مجلـــد 68 - ســـنة 2008 - الجزء الثاني - ص (148-181) .

1-2-2: نظرية الحتمية

أصحاب هذه النظرية يرون أن عملية التغير تتم بصورة مقررة وموضوعة نتيجة عوامل معينة و ظهور أي فكرة أو موضوع لابد أن يحمل في كنهه عنصرا كامنا يحتم التغير و من أهم اتجاهاتها :

أ- الحتمية التطورية :

يؤمن هذا الاتجاه بأن التطور شيء حتمي وأنه لا بد أن يتغير كل شيء في وقت ما وبحالة ما وهي تتطور للأحسن و الأفضل .

ب- الحتمية الاقتصادية :

تؤمن بأن تطور النظام الاقتصادي وتغير اقتصاد المجتمع شيء حتمي وهو يؤدي بدوره لتغير المجتمع كليا فالدول التي يكتشف فيها النفط يحدث تغير في ميزان اقتصاد الدولة ثم تغير المجتمع ككل " تربوي - اجتماعي - ثقافي .

1-2-3 : نظرية الانتخاب الطبيعي

أصحاب هذه النظرية يرون أن التغير يتم بمفهوم داروينى أي أن الغلبة للأصلح والبقاء للأقوى وللظاهرة ويتم التغير على هذا النهج أي أن التغير يتم باختيار الظاهرة الأفضل و الأقوى و الأبقى في كل الأمور ويكون التحكم له في عملية التغير .

1-2-4: نظرية التغير الدائري

و تقوم هذه النظرية على فكرة أن المجتمعات تتطور وتزدهر ثم تختفي وتندثر وتشير هذه النظرية إلى أن التغير يسير على سنن ثابتة تكاد تشبه سنن الطبيعة في

عمومها ودوامها و تحدث العلامة " ابن خلدون " عن هذه النظرية في مقدمته واستخلص قانون أساسي " قانون الأطوار الثلاثة للمجتمع " أي أن المجتمع لابد أن يسير في طريق الإنشاء والتكوين ، النضج والاكتمال ثم الهرم والشيخوخة .

1-2-5 : نظرية التخلف الاقتصادي والاجتماعي

وترى هذه النظرية أن" عملية التغير تعزى لعامل التخلف في العوامل المادية وغير المادية وسواء كان تغيرا اقتصاديا أو اجتماعيا فانه يحدث تغير كلي في المجتمع فالتخلف كالتقدم يؤدي لتغير كيان المجتمع و ما الثورات التي تحدث في المجتمع إلا دليل لتلك النظرية . "[1]

1-2-6: التغير الاجتماعي من منظور ماركسي

و إذا ما حاولنا التدقيق النظري في هذه العوامل فلابد من الإشارة إلى منظور كارل ماركس فقبل أكثر من مئة عام أطلق الفيلسوف الألماني كارل ماركس(1818 - 1883) صيحته الشهيرة لجميع عمال العالم "يا عمال العالم اتحدوا" ، لقد كانت تلك الصرخة في وجه الاستغلال المتمثل بالطبقة البرجوازية والتوجه الامبريالي المنضوي تحت الفكر الرأسمالي فمنذ الثورة الصناعية والتي بدأت بوادرها في بريطانيا لتنتقل فيما بعد لكل أوربا الغربية حيث مرت المجتمعات الأوربية بهزات عنيفة وتحولات خطيرة أحدثت تغيرا في صميم النظام الاجتماعي القديم، لقد اندثرت الطبقة الإقطاعية وبدأ يتبدد ذلك المجتمع الفلاحي القروي باتجاهه

---

[1] - www.swmsa.net نشر بتاريخ 31-08-2009

نحو المدن الكبيرة لتنشأ طبقة جديدة هي الطبقة البرجوازية وفي المقابل وبعد الهجرة الكبيرة من الريف إلى المدينة بدأت بالظهور طبقة جديدة أخرى أيضا هي الطبقة العمالية لقد كان هذا التحول محل اهتمام علماء الاجتماع والاقتصاد والفلسفة خصوصا فكل وضع نظريته في تفسير ما حصل حينها .

لقد كان كارل ماركس من السباقين لدراسة هذه الظاهرة التي غيرت كل شيء في ذلك المجتمع الأوربي وذلك باعتباره فيلسوفا واجتماعيا واقتصاديا، لقد زعم ماركس أن وراء كل تلك التحولات الاجتماعية عوامل اقتصادية بحتة. مدعيا أن هناك ثلاث عوامل اقتصادية تحرك المجتمع وتدفعه للأمام، وذلك حسب نظريته المادية التاريخية والتي أتت في صدد نقده لأفكار هيجل في نظريته الجدلية المثالية فالعامل الأول في نظرية ماركس هو طاقة الإنتاج وهو علاقة الإنسان بالطبيعة وذلك من خلال المستوى المعرفي والتقني وأشكال التنظيم الإنساني في استغلال الطبيعة كمورد للطاقة الإنتاجية.

أما العامل الثاني فهو علاقات الإنتاج ويركز على علاقات المجتمع الاقتصادية وطرق تنظيمها أي بمعنى آخر العلاقة بين الطبقات، مثلا بين الطبقة الإقطاعية وطبقة الفلاحين وبين الطبقة البرجوازية والطبقة العمالية

العامل الثالث هو طرق الإنتاج وهو مجموع العاملين الأولين برؤية واحدة بمعنى أن العاملين الأولين مترابطين بشكل يمثله العامل الثالث وقد سماه ماركس القاعدة أو الأساس لذلك دعا ماركس إلى فهم العلاقات القانونية والسياسية والأخلاقية والتقنية أيضا من خلال تلك القاعدة .

إن هذا التحليل الدقيق للعوامل الاقتصادية لكارل ماركس جعله يقسم المجتمع إلى طبقتين الأولى طبقة مستَغلة والثانية طبقة مستغِلة والعلاقة بين الطبقتين تحددها القاعدة أو الأساس وهو طرق الإنتاج، وعلى هذا الأساس إن أي اضطراب في العلاقة بين العاملين الأولين سوف يؤدي إلى الخلل في العامل الثالث وهذا يعني حالة من الشد وعدم الانسجام بين طبقتين في مجتمع ما وهذا بدوره يخلق فرص التغير ودفع المجتمع للأمام. لقد حدد كارل ماركس طريقة التغيير تلك من خلال الثورة وهي الطريقة المثلى لإعادة الأمور إلى نصابها فهي الطريقة الوحيدة التي تخلط الأوراق وترتبها بطريقة جديدة تحول دون استبدال طبقة ما بطبقة أخرى. وهنا ينكشف الدور الاقتصادي في التغيير الاجتماعي بصورة واضحة وجلية حتى الوصول إلى الهدف النهائي للمجتمع الخالي من الطبقية وعلى هذا الأساس تدور عجلة التطور والتقدم في تاريخ المجتمعات الإنسانية لذلك قسم ماركس المجتمعات حسب نظريته بتسلسل تاريخي حتمي لا يقبل الحياد عن هدفه بالوصول للمجتمع الشيوعي وذلك كدورة حياة طبيعية بالعودة للمجتمع الشيوعي البدائي. فقد زعم ماركس واعتمادا على بعض الانثروبلوجيين أن المجتمع الأول كان بدائيا شيوعيا يخلو من الملكية الخاصة بعده جاءت الحضارة الشرقية الآسيوية ومن ثم حضارة اليونان وبعدها المجتمع الإقطاعي وصولا للمجتمع الرأسمالي والذي يفترض أن يزول بثورة الطبقة العمالية للوصول للمجتمع الشيوعي المثالي لذلك أجهد ماركس نفسه في تبيان عيوب النظرية الرأسمالية باعتبارها آخر مرحلة قبل الوصول إلى المجتمع الشيوعي .

إلـــى الآن تبدو نظريـــة كـــارل ماركس ناقصـــة فالسؤال المطروح هـــو: كيف تحركت الطبقات المحرومة على مر العصور؟ و ما الذي جمعها في موقف أيدلوجي واحد؟ و ماهي الحاجة التي ستتحول إلى أيدلوجيا، والتي بدورها ستوحد الطبقة العاملة للوصول للهدف السياسي المنشود في التغيير؟

لقد بدا أن نظرية ماركس بحاجة لبعد نفسي، من هنا أعاد ماركس صياغة نظرية الاغتراب عند هيجل و فيورباخ من جديد لكن هذه المرة بقالب جديد لقد أعتبر ماركس العمل كموضوع له بعد نفسي للعامل البسيط وهو الذي يمنحه إنسانيته باعتباره يوفر له الكثير من احتياجاته الحياتية أي بمعنى آخر يوفر له وجوده كإنسان يشعر أنه فاعل ومؤثر في الحركة الاجتماعية وليس فقط وكيل يتلقى الحركة من الخارج أو أداة من الأدوات يتحكم بأسلوب حياتها.إن العمل ليس فقط لتحصيل الرزق عند ماركس بل يتعداه ليصبح قيمة إنسانية تعطي الإنسان هويته الاجتماعية.

إن الفكرة هي الموضوع الذي يخلقه الإنسان ليشعر بوجوده عند هيجل وفكرة الإله هي الموضوع الذي يخلقه الإنسان من خلال الدين عند فيورباخ ليشعر بوجوده والعمل هو الموضوع الذي يخلقه الإنسان للشعور بقيمته الاجتماعية عند كارل ماركس . إن أكثر الانتقادات التي وجهها كارل ماركس للرأسمالية هي انتقاده لنظرية فائض القيمة وهي قيمة الربح التي يسرقها صاحب العمل من العامل حسب رأيه في حين تشكل تلك القيمة الموضوع بالنسبة للعامل ذلك الموضوع الذي يفتقده العامل ليشعر بفقدان جزء من إنسانيته وتحوله من إنسان فاعل إلى موضوع أي الشعور بالاغتراب الاجتماعي لذلك على الإنسان البحث عن ذاته باستعادة ذلك الجزء المفقود

من قيمته، إن تلك الحلقة التي أكملت نظرية كارل ماركس في تحفيز الطبقة العاملة للثورة ضد الطبقة البرجوازية التي تمتلك رؤوس الأموال والتي بدورها تسرق فائض القيمة من الطبقة العاملة.

وبهذا أعطى كارل ماركس نظريته التي زعم بأنها وراء التحول الاجتماعي من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي بعدا تاريخيا، ونفسيا، وسياسيا، في قالب اقتصادي ذات تأثيرات اجتماعية خطيرة، إلى هنا وصل كارل ماركس في نظريته في بعدها المادي والتي تميزت عن نظرية دوركهايم الوظيفية وماكس فيبر البنائية في محاولة لفهم التحول الاجتماعي بعد الثورة الصناعية الكبرى في أوربا الغربية[1].

1-2-7 :التغير الاجتماعي من منظور وظيفي

إن كل مجتمع يمثل بناءا اجتماعيا و هذا البناء يتكون من وحدات مترابطة و هي الأفراد ،غير أن وجود و بقاء هذا البناء غير متوقف على وجود و بقاء الأفراد بعينهم ، فلأفراد يتركون المجتمع عن طريق الموت أو غيره ،كما ينظم إلى المجتمع أفراد جدد ،و مع هذا فإن البناء يبقى ثابتا و مستمرا ،و يعرف براون الحياة الاجتماعية بأنها" البناء الاجتماعي في قيامه بوظيفته ، و يؤكد براون أن المجتمع إذا

[1] http://www.maktobblog.com/search

ما قابلته حالة من الاضطراب أو المرض الوظيفي فهو يجاهد ليحقق نوع من الشفاء أو الصحة الاجتماعية و قد يغير خلال محاولته هذه من نوع بنائه " [1] .

1-3- أنواع التغير الاجتماعي و مراحله

1-3-1 : أنواع التغير الاجتماعي

هناك نوعان من التغير الاجتماعي :

- التغير المفاجئ " الثورة أو الطفرة "

يحدث هذا التغير فجائيا ودون مقدمات ظاهرة أو دون أن يفصح عن هويتـــه ، ويسمى هذا النوع من التغير طفرة إن كان تغيرا اجتماعيا أو ثورة إن كـــان تغيـــرا سياسيا وقد تؤدي الناحيتين إلى نتائج حسنه أو سيئة و تعتمد على كل مـــن التغيـــر والمتغير والمغير وهناك نوع للتغير يطلق عليه " التغير الـــسريع " لأنـــه لا يمكـــن مشاهدته بوضوح ومراقبته دون عناء ويعتبر صفة من صفات المجتمع الـــصناعي المتقدم حيث تنتشر بسرعة مذهلة وتتميز هذه المجتمعات بسرعة التغير والتقبل .

- التغير التدريجي التطوري :

هذا النوع يتماشى مع أسلوب الحياة وطبيعة الأشـــياء وهـــي طريقـــة النمـــو التدريجي وتنطبق هذه الظاهرة على التغيرات في المظاهر الاجتماعية و الإنسانية وعمليه التغير في الغالب تتجه نحو التغير نحـــو الأفضل وتـــكون كـــذلك تطورية مدروسة ومخطط لها ويكون الصراع فيها أقـــل شدة من الصراع في التغير السريع

[1] - محمد أحمد الزعبي - التغير الاجتماعي - مطبعة الداودي - دمشق ، سوريا - الطبعة الرابعة - 2000- ص 112 .

و منه فالتغير الاجتماعي " تغير في القيم والمفاهيم والعادات والتقاليد والنظم واللباس وطرق الحياة و أسلوب المعيشة " ويقسم التغير التدريجي التطوري إلى قسمين :

• التغير المفاجئ :

يقصد به التغير الذي يتم ببطء شديد يشبه لحد ما حالة السكون بحيث لا يمكن إدراكه وملاحظته بالنسبة للإنسان العادي إلا بصعوبة بالغة إلا أن الباحث المدقق يمكنه الكشف عن هذا النوع من التغير وذلك من خلال مقارنه شعبين احدهما تقدمي وحضاري و الآخر في طريقه نحو التقدم والحضارة.

• التغير المحلي :

وهذا النوع من التغير يكون مرحليا أي يتكون من تراكمات جزئية قد لا يستطيع المشاهد العادي ملاحظتها أو إدراكها بسهولة لأنها تتم على مراحل قد تتساوى بالقوة والشدة ،وقد تختلف ولكن في كلتا الحالتين تتم بالتدرج وغالبا ما يكون هذا التغير كميا ولا يؤثر في كيفية الظاهرة .

2-3-1 :مراحل التغير

- مرحلة التحدي "التشويش "

ينظر لعملية التغير بأي مظهر من مظاهر الحياة بأنها عملية تحدي للقيم والعرف والعادات المتبعة ، فتقابل بالرضا أو الرفض ، وقد تكون عملية "تشويش" على صفة يراد تغيرها فكلما كان التغير في صفة من الصفات الثقافية المتأصلة كلما كانت المعارضة أشد و أقوى وكلما بعد قلت المعارضة .

-مرحلة الانتقال "التجديد "

في هذه المرحلة تظهر فئة من الناس يتبنون الأفكار الجديدة والمظاهر المتغيرة ويدافعون عنها بالرغم من وجود فئة معارضة وهنا ينشأ الجدل والنقاش على الشيء الجديد ،و يقدموا أدلتهم وكل منهم يجد نقاط الضعف لدى الفئة الأخرى ويدور النقاش ويحتد الجدل وهي من أخطر المراحل لأنها تؤدي لبلبلة الرأي العام .

- مرحلة التحويل / الدفاع

في هذه المرحلة تقل مقاومة الفئة المعارضة وتصبح القوة للأفكار الجديدة والمخترعات والاكتشافات سواء عن قناعة الفئة المعارضة أو لمجرد عدم جدوى المعارضة وكثيرا ما يدافع أصحاب الفكر الجديد عن فكرتهم لإقناع البقية بها وهي من أهم المراحل لأنها تحاول الدفاع عن وجه نظرها وتبرير وتثبيت أرائها والدفاع عنها .

- مرحلة التطبيق / الاستقرار أو التبني :

وهي المرحلة التي يكون فيها تطبيق للأفكار و الاختراعات و الاكتشافات في المجتمع ككل وتصبح مستقرة ومتبعة و لا تعود مجال للنقاش و الجدل وفي هذه المرحلة تدخل الأفكار نطاق الثقافة وتصبح من العموميات الثقافية التي يعمل بها كل أفراد المجتمع.

4-1 : عوامل التغير الاجتماعي

تتعدد عوامل التغير الاجتماعي وتتفاعل ومن أهمها:

- البيئة: وخاصة العوامل المادية التي تشمل الأحداث الطبيعية مثل الزلازل

ونقص الموارد الاقتصادية والمناخ ويتفاعل الإنسان مع طبيعته وما بها من موارد أولية ويلعب دورا هاما في إحداث التغير.

- الأفراد : يؤدي ظهور أفراد مصلحين إلى تغير اجتماعي ملحوظ مثل ظهور الأنبياء والرسل والقادة الوطنيين.
- العامل البيولوجي : وهذا يشير إلى توالي الأجيال و اختلاف بعض خصائصها جيلا بعد جيل.
- الأفكار والمعتقدات : وهي القوة الفكرية التي تعمل على تغيير النماذج الاجتماعية الواقعية وفقا لسياسة متكاملة تتخذ أساليب ووسائل هادفة وتساندها تبريرات اجتماعية.
- التقدم التكنولوجي : إن للاختراعات والابتكارات والاكتشافات العلمية الجديدة المتجددة أثرها الكبير على التغير الاجتماعي مثل اكتشافات وسائـــط النقل المتطورة ووسائـــل الاتصالات و الإعلام.
- الاتصال الثقافي : ويشمل الاحتكاك والتبادل الثقافي بين جماعات مختلفة ثقافيا وان الانتشار الثقافي الذي حدث عن طريق تقدم وسائل الاتصال قد أدى إلى كثير من التغيرات الاجتماعية.
- عامل الزمن : إن عامل الزمن له قيمته في تحديد دينامية الجماعة والمجتمع ويجب أن ننظر إلى الجماعة على أنها تنظيم متحرك متغير.
- الثورات و الـــحروب : إن الثورات الوطنية تقوم من أجل إحداث تغيرات جزئية أو شاملة في بناء المجتمع ونظامه،و الحروب تعد من العوامل المهمة في

إحداث التغير الاجتماعي إما بسبب ما يفرضه المنتصر حتى يدعم انتصاره، و إما بسبب ما يفرضه على نفسه المهزوم حتى يزيل آثار الهزيمة ويحقق النصر.

1-5- ملامح التغير الاجتماعي

لا يوجد مجتمع لا يتغير ويبدو المجتمع مستقرا ساكنا سائرا في انجاز وظائفه في هدوء طوال أجيال متعاقبة، ولكنه حين يصل إلى درجة من التجمع الحضاري يبدأ في التغير بسبب وجود قوى تعمل في أعماقه لتجديد الاتساق أو لتأسيس نظم جديدة ومن أهم ملامح التغير الاجتماعي:

- النمو الحضري والتغير العمراني المصاحب للتغير السكاني.

- تغير الأسرة من حيث حجمها ووظائفها والمراكز الاجتماعية لأركانها وعناصرها وعادات الزواج بها ووسائل تكوينها وعوامل استقرارها وتفككها مع تغير الشكل الأسري من الأسرة الكبيرة إلى الأسرة الصغيرة المستقلة اقتصاديا عن الأسرة الكبيرة.

- خروج المرأة من دائرة البيت الضيقة إلى مجتمع العمل والإنتاج وما إلى ذلك من دعم اقتصادي للأسرة والمجتمع.

- التغير في التركيب الاجتماعي الاقتصادي وزيادة تعقد الحياة الاجتماعية ونظرة الناس إلى العمل وما يصاحب ذلك من تغير في السلوك.

- زيادة اعتماد الأفراد والجماعات على بعضهم البعض.

- تغير بعض القيم الاجتماعية التقليدية التي كانت تسود المجتمع وتحكم سلوك أفراده.

1-6 – آثار و معوقات التغير الاجتماعي

1-6-1 : آثار التغير الاجتماعي

- الهجرة: وخاصة تلك التي تحدث بسبب الفقر، وقد تكون الهجرة إجبارية بين مصادر الثروة أو النشاط الاقتصادي.
- التغير في بناء الأسرة: يؤدي التغير الاجتماعي خاصة في الظروف الاجتماعية والاقتصاديـــة إلى حدوث تغير في بناء الأسرة ما يؤدي بدوره إلـــى تغيير حجم الأسرة أو تفكك الأسرة و مخاطر الشيخوخة والشعور بالوحدة.
- التصنيع: إن التصنيع والتقدم التكنولوجي قد احدث آثارا هائلة في تقدم البشرية والتغيير الاجتماعي إلى الأفضل.

2-6-1 : معوقات التغير الاجتماعي

- طبيعة التغير ومصدره: إذا كان التغير متضمنا جوانب تكنولوجية أو اقتصادية تستهدف إجبار الجمهور على تغيير أوضاع تقليدية فان المقاومة تكون واضحة قوية.

-الداعون للتغيير: إذا كان التغيير يجسد مصلحة طبقية أو حماية مزايا اجتماعية معينة، أو في حالة التغير المفروض من قبل السلطة القائمة أو وقوع المنفذين للتغير في مزالق و أخطاء وانحرافات خاصة فانه يأتي بنتائج عكسية.

ثانيـــــا- البنيـــــة الاجتماعيـــــة للمجتمـــــع الجزائـــــري

إن الهدف مـــن هـــذا العنصر هو وصف و تحليل الواقع الطبقي في الجزائر و التطرق للأوضاع و العلاقات الطبقية ابتدءا من الفترة الممتدة منذ الوجود التركي في الجزائر و حتى يومنا هذا ، و نشير هنا إلى أن قراءة تضاريس الخارطة الاجتماعية –الاقتصادية (الطبقية) للجزائر هو موضوع شائك و صعب و معقد تتداخل فيه عدة أبعاد و جملة من القضايا و لكنه يشكل لنا كباحثين تحديا رئيسيا في ميدان التغير الاجتماعي الاقتصادي للبناء الاجتماعي للجزائر و ضرورة ملحة تفرضها الدراسة لفهم حركة الواقع الاجتماعي و استيعاب تداخلاتها مع الواقع الاقتصادي .

لقد رأينا أنـــه قبل التطرق إلـــى التكوينات الطبقيـــة الاجتماعيـــة في الجزائر و تصنيفها ،لابد من تسجيل جملة من الملاحظات التي تصب في خدمة الإطار العام لهذه القراءة .

- أولا : إن تحليلنا يرفض الأطروحات النظرية التي تتحاشى المساس بالواقع الطبقـــي الجزائـــري ، و يعتبر جـــل ما كتب عن الطبقات و عن الصراع الطبقي و التحالفات الطبقية مسائل مستوردة من إيديولوجيات غريبـــة عـــن مجتمعنا ، بل و كما يصفها البعض أفكارا حاقدة . إن رفضنا لهذا التحاشي لا يأتي من فراغ ، ذلك أن مثل هـــذه الأطروحات – في نظرنا – إنمـــا تقفز عن الواقع الاجتماعـــي و الاقتصادي و السياسي و الثقافي الجزائري ، و تحاول بتنظيرات معوجة أن تلغي جزءا كبيرا من هذا الواقع عندما تبتعد عن الخوض فـــي مسائل اللامساواة و الفقر

و الجوع الذي أصبح يهدد حياة الملايين من الجزائريين من ناحية ، و تحاول الحفاظ و الإبقاء على النظم السائدة ، التي تتسم بطبيعة قاهرة و ظالمة من ناحية ثانية ،و على الرغم من اختلاف الباحثون حول تحديد الطبقات فـــي المجتمع الجزائري و حول تصنيفهـــا ، و أساسها و تكويناتها و تطوراتها و طبيعة العلاقات فيما بينها .

- ثانيا : إن تحليلنا أيضا ، و في المقابل ، يرفض الأطروحات النظريـــة الجامـــدة و القوالب الجاهزة التي استعارها عددا من المحللين و خاصة العرب منهم فيما يخص تطور المجمع الجزائري و التكوين الطبقي فيها و من ثمة كيفيـــة التعامـــل و التحالف معها . إن تلك الأطروحات تركت دون أدنى شك آثار إنحرافية عميقة علـــى مستوى الفهـــم و التحليل و الممارســـة ، و مثل هذه الأطروحات النظريـــة و التصنيعات الجامـــدة و المنقولـــة و الجاهزة ، لم تثبت فشلها و هزالتها النظرية و العملية فحسب ، بل إن الواقع نفسه قد تجاوزها فعليا و أصبحت من طيات الماضي .
- ثالثا : في إطار تحديد و تصنيف الطبقات الاجتماعية الجزائرية وجب إزالة نوعا من اللبس و الخلط الذي يشوب الرؤية ، و الذي أدى بدوره إلى بعض الكتابات المطاطة و غير المحددة . إن المواقع و العلاقات الطبقية في الجزائر هي في حالة تشكل و تـــداخل و تبادل بين القديـــم و الجديد ، حيث توجد أشكـــال مـــن الترابط و التضامن على أسس "قبلية"و "طائفية" و"عشائرية "، و بين الأوضاع و العلاقات الجديدة التي تتشكل بفعل علاقات الإنتاج الحديثة و أنماط تقسيم العمل .

➢ رابعا : إلى جانب هذا التداخل في البناءات الطبقية بين القديم و الجديد و هذا التشكل و التبادل ، وجب التنبيه إلى ملاحظة أخرى جديرة بالاهتمام و هي متعلقة بصعود و هبوط الطبقات الاجتماعية ، أي بطبيعة عملية إعادة التشكيل الواسعة للبنى الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر منذ الوجود التركي و حتى وقتنا الراهن. فثمـــة عمليـــة إعادة صياغة مستمرة للمراكز و الأوزان النسبية للقوى الاجتماعية و للعلاقات الطبقية ، لذا فإنه من الصعوبة الحديث عن خريطة طبقية مستقرة دائما و على الدوام ، و بلا شك فإن عملية اللااستقرار و الانتقال هذه مرتبطة " ببناء مؤسسات الدولة الحديثة و الاتصال بالاقتصاد العالمي و سياسات الإصلاح الزراعـــي و اكتشاف النفط و هجرة الأيدي العاملـــة و توســـع سبل المواصلات ، و الإقبال الشديد على التعليم في مراحلـــه المختلفـــة و انتشار الوعـــي السياســـي و الطبقي ، و قيام النقابات و الأحزاب السياسية و الانقلابات العسكرية و استراد التكنولوجيا الحديثة "[1]

➢ خامسا: عند الحديث عن الطبقات الاجتماعية جرى خلط أكاديمي و غير أكاديمي تاريخي متعمد أحيانا ، و غير مقصود أحيانا بين المفردات و المفاهيم ، و لسنا في هذه الدراسة بصدد تاريخ هذا الخلط و تحديد الأسس و الرموز التي قامت به ، غير أننا مطالبين قبل كل شيء بتحديد مفهوم الطبقة الاجتماعية و فرزها عن المفاهيم الأخرى التي اختلطت بها ، و في هذا المجال نرى على سبيل المثال لا الحصر

---

1 – حليم بركات – المجتمع العربي المعاصر : بحث اجتماعي استطلاعي – دار الطليعة للنشر و التوزيع – الأردن – الطبعة الأولى – 1998 – ص 133 .

بروز لفظ أو مصطلح " النخبة " أو " الصفوة " الذي شاع استعماله بعد الحرب العالمية الثانية و استمر حتى وقتنا الحاضر .

كان من أوائل من استعمل هذا اللفظ و بغرض إحلاله محل مفهوم الطبقة الكاتب الأمريكي الرايت ميلز في كتاب نشره في بداية الخمسينات و أعيد نشره على امتداد العقود السابقة تحت عنوان " " نخبة السلطة " و قد تناول ذات المؤلف سيطرة عدد قليل و محدد من العائلات و المصالح الأمريكية على الدوائر العليا في الدولـــة و على الأنشطة المختلفة في الحياة العامة نتيجة لاستحواذها على أغلب الثروة القومية ." [1] و بعدهـــا وظف كثير من الكتاب و الباحثين هـــذا المفهـــوم كمرادف أو بديل لمصطلح و مفهوم الطبقة الاجتماعية و صاحب هذا الاستعمال و هذا الخلط في المفاهيم ، محاولة تبديل مفهوم " الصراع الطبقي " بمصطلح " الحراك الاجتماعي " و في الأغلب استعمال الأخير " الحراك الاجتماعي " لتخفيف حدة التناقضات الاجتماعية و الطبقية في المجتمعات ، و ساهم في هذا الخلط المفهومـــي و الاصطلاحي استعمال كلمة " فئة اجتماعية " كمرادف أيضا لمفهوم الطبقة الاجتماعية في عدة كتابات .

و منه فالفئات الاجتماعية لا تنتمي إلى طبقة واحدة بمفردها ، فأعضاؤها ينتمون عامة إلى طبقات اجتماعية متعددة إلى طبقات اجتماعية ، و لكنها لا تؤلف

---

1 – Wright Mills – The Power Elite – Oxford University Press – New York – First Edition – 1975 .

طبقات أو طبقة بذاتها ،فهي مجموعات لا تعيش خارج الطبقات أو بمحاذاتها إنها جزء من الطبقات الاجتماعية .

2-1 : البنية الاجتماعية قبل 1962

2-1-1ـ بنية المجتمع الجزائري في ظل السيطرة التركية :

إن الجزائر خضعت للحكم التركي بدءا من سنة 1519 لتمتد إلى سنة 1830 هذا الحكم الذي كان له آثار على نظام الملكية في الجزائر و على البنية الإجتماعية حيث تميزت السيطرة التركية على الجزائر بحكم طائفة "الإنكشارية العسكرية" التي كان يشار إليها باسم "الأوجاك "و سريعا ما دخل الإنكشاريون في صراع مع مؤسسة القراصنة "طائفة الرئيس "الذين كانوا يتفاخرون بأعمالهم في أعالي البحار و كانوا يحتقرون الإنكشاريين و يشيرون إليهم باحتقار بوصفهم"ثيران الأناضول" [1].

في عام 1671 قامت "الطائفة " بإزالة مركز "باشا الولاية" و انتخاب "داي " بدلا منه ،الأمر الذي زاد من حدة الصراع بين الطائفة و الإنكشاريين ،حيث تمكنت الطائفة من انتزاع حق انتخاب الدايات .و الصراع بين الطائفة و الإنكشاريين هي ناتجة عن خلافات لا علاقة لها بالخلفية الإجتماعية لهما ،فالإنكشاريون يجندون من بين فقراء الناس من الأناضول و ألبانيا و غيرهما من الأقاليم التركية ،في حين أن القراصنة عادة أناس غادروا من آسيا و يعملون في المناطق المواجهة لسواحل شمال إفريقيا قبل أن يصل الإنكشاريون الذين شكلوا فيما بعد أرستقراطية جديدة كانت لها نظرة عنصرية حيث كانت تشترط لعضويتها أن يكون العضو تركيا ،

[1] – مغنية الأزرق –مرجع سبق ذكره–ص34.

و لقد حصل كبار الضباط إلى جانب الداي و أركانه على امتيازات في الأرض لكن لم يكن الأتراك يفلحون الأرض التي يحصلون عليها عن طريق الامتيازات التي منحت لهم و إنما كان يعتني بها عادة القبائل أو الفلاحون الأجراء الذين كانوا يشار إليهم باسم " الخماس "و الذين كانوا يحتفظون بخمس المحصول ، كانت "الأرستقراطية العسكرية و البحرية "مفتوحة في شريحتها الدنيا على المنحدرين من آباء أتراك و أمهات جزائريات " الخرجلى " ، و كان المغاربة –النازحون من محاكم التفتيش الإسبانية –يشكلون برجوازية منظمة في هيئات لها احتكار الصناعة المحلية ،و كانوا ممنوعين من الاشتراك في النشاط العسكري بالإضافة إلى اليهود "الكيبوسيوون " و خاصة الذين هاجروا من إسبانيا في وقت واحد مع المغاربة جزءا من هذه البرجوازية .أما خارج المراكز الحضرية الرئيسية فكانت البنية الإجتماعية بنية قبلية ، أما أولئك الذين كانوا يتعاونون مع السلطة المركزية التركية فكانوا يعرفون باسم " المخزن " .

شكل رقم :01 يبين البنية الإجتماعية الجزائرية في ضل الحكم التركي

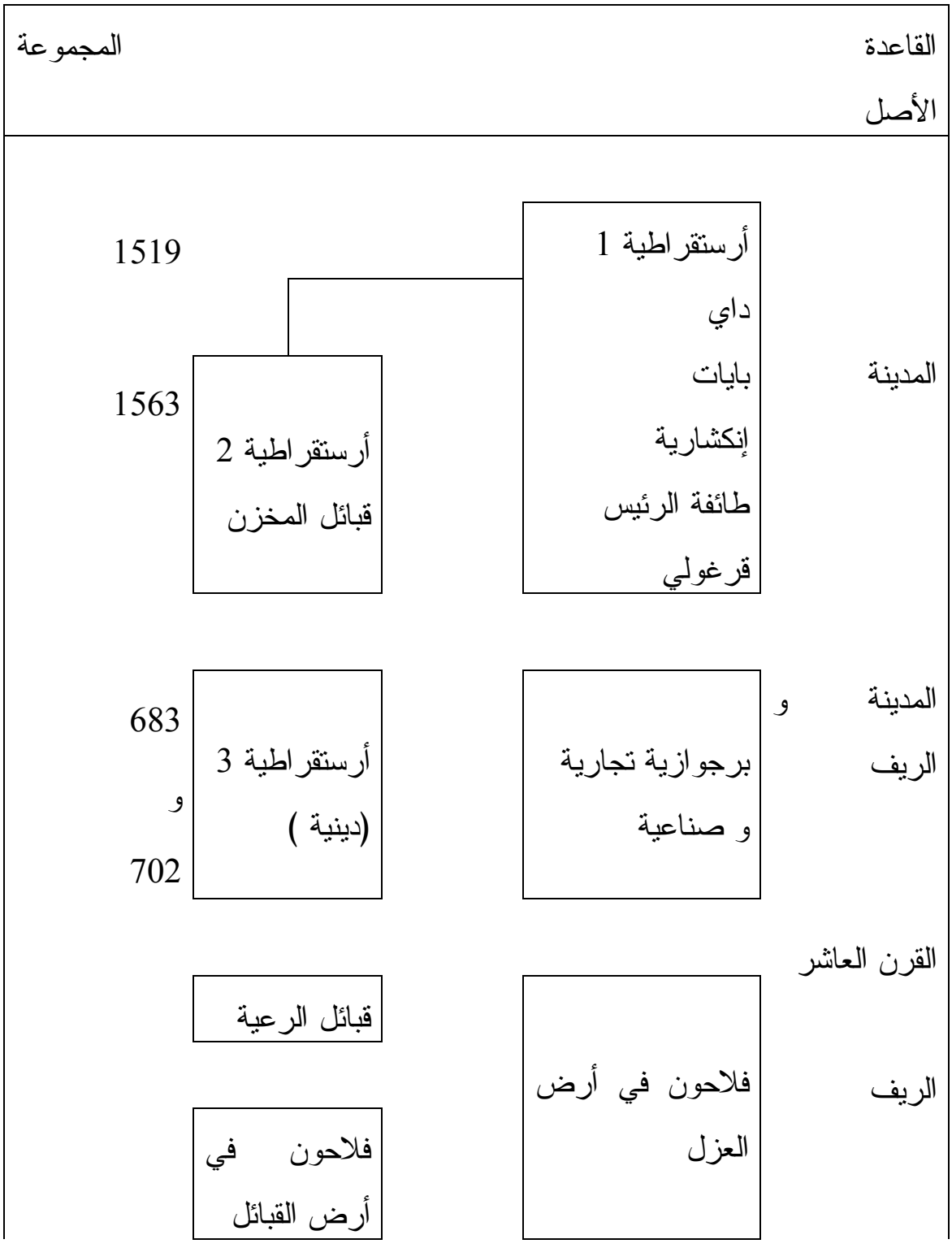

و خارج هذه المراكز ،نجد أن البنية الإجتماعية بنية قبلية و الجزائر في هذه المرحلة لم تكن إقطاعية و لا مشاعية فقد كانت القبائل الجزائرية تجوب الأراضي بهدف إراحتها و تحاشيها لإجهادها و ينتقلون إلى مساحات جديدة عبر الأقاليم

لفلاحتها ،و كانت بنية الملكية الجزائرية تتألف من ثلاث فئات :

أ- فئة العرش:

و تتميز بالملكية الخاصة غير قابلة للانتقال أو التوارث، و يشير العرش إلى كل من القبيلة و الأرض و نجد أن لكل عضو من رجال القبيلة قطعة أرض يعمل عليها بما يمتلكه من وسائل و عند موته يرثه ذريته من الذكور فقط.

ب- فئة الملك :

تعادل الملكية الخاصة القابلة للنقل للغير و الملك ينطوي على فكرة السيادة حيث يسير قطع الأرض صاحبها بعقد مكتوب عنها، و لقد وجدت ملكية الملك إما متناثرة مع أرض العرش أو كنظام سائد حسب المنطقة الجغرافية.

جـــ - فئة الحبوس :

هي أرض موهوبة دينيا أو ثقافيا ،و هذا النوع من الملكية يمثل السمة الأصلية لنظام الملكية الجزائرية ، و يتألف الحبوس غالبا من هبة إلى منظمة دينية أو خيرية و كانت ملكية الحبوس أكثر انتشارا في المدينة منها في الريف .

و في ظل هذا النوع من الملكية تشكلت بورجوازية تجارية و صناعية التي مثلت بذلك الطبقة المتوسطة بين الأرستقراطيات المختلفة و الفلاحين ، و لم تكن لهذه البرجوازية امتيازات فقد كانت تحت سيطرة مشددة للحكومة التركية و كانت سمتها المميزة علاقتها بالريف حيث كانت تملك أرضا ، إلى جانب هذا كانت تتألف من عناصر غريبة أي المغاربة و اليهود .

أما الفلاحون فكانوا يتألفون من الأفراد المعدمين الذين يبيعون قوة عملهم لرجال

القبائل الذين يحوزون أرضا أو البايليك ، و لم يكن الفلاحون يشكلون طبقة اجتماعيـــة متماسكـــة بسبب الطبيعة التجزيئية لأحوالها المالية و حقيقة أن السلوك و العمل الفردي كانا لا يزالان محاطين بإطار القبيلة أو العشيرة .

عند النظر إلى هذه البنية الإجتماعية نجدها بنية تبدو كـــالهرم مـــن السلطـــة و الامتياز ،لكن الوضع الفعلي كان مختلفا تماما ، فقد كانت ديناميات السيطرة التركية على نحو لم يكن معها ما نسميه " أرستقراطية إلا شروطا غير عضوية لتثبيت الوجود التركي ، الأمر الذي جعل منها بنية جد هشة وسهلة نسبيا انهيارها تحت المدافع الفرنسية ."[1]

إذا ما حاولنا النظر إلى التركيب الاجتماعي للمجتمع الجزائري في هذه الفترة من حيث ارتباطها بالمدينة و الريف يتبين لنا أن المدن في ظل التواجد التركي كانت مدن هامشية و منطوية على نفسها و الريف هو السائد فكان مجتمع المدينـــة مقسما إلى طبقـــة سائدة من الأتراك يمتلكون أراضي هامـــة و طبقة الأهالي التي لا تملك إلا قطعا صغيرة لا تتعدى المستوى الضروري للمحافظة على قوة العمل وعدم المساواة الإقتصادية هاتـــه أدت إلى توريث علاقات استغلال جـــديدة بين الحاكمين و المحكومين لذلك قامت كثير من الأرستقراطيات التي استفادت من علاقات الهيمنة و بقيت الفئات الإجتماعية في الريف معزولة و بذلك زادت عملية الهجرة الريفية كلما توجهنا من الشرق إلى الغرب.أما باقي الفئات الاجتماعية فكانت تتمثل في الفئات الوسطى التي كانت تستعملها الدولة الإقطاعية التركية للقضاء على الإقطاعية

1 – مغنية الأزرق – مرجع سبق ذكره – ص 48 .

المحلية و تتشكل غالبا من قبائل المخزن،وما لا يجب أن نهمله في هذا التحليل هو"وجود السلالات العرقية الذي ظهرت في التركيب الاجتماعي و هي تمثل البرجوازية و التي كانت تحمل ألقاب مختلفة فنجد (أندلسية / يهودية بقسنطينة ، يهودية/ فاسيـــة بتلمسان ، أندلسية /يهودية بالجزائر العاصمة) و لم تتمكن هذه البرجوازيات من الاندماج في المجتمع المحلي و ارتبطت ارتباطا وثيقا بالسلطة السياسية "[1].

2-1-2 ــ بنية المجتمع الجزائري في ظل السيطرة الفرنسية .

إن معرفة حقيقة بنية المجتمع الجزائري في هذه الفترة بالذات يشكل حجر الأساس الذي من خلاله يمكننا الانطلاقة لمعرفة و فهم حقيقة الظروف التي حاول المجتمع الجزائري في ظلها أن يعيد بناء نفسه قبل حرب التحرير و بعد الاستقلال .

إن أول شيء سعت إليه الحكومة الفرنسية في الجزائر لضرب البنية الإجتماعية هو تدمير نظام الملكية المحلي الذي ورثته الجزائر عن الوجود التركي ،حيث أصدرت ثلاث قرارات ألغت بموجبها الأشكال الثلاثة للملكية و اعتبرت نفسها وريث الدولة التركية و أعلنت بذلك مصادرة جميع الأراضي التي بدت لها غير مستثمرة و هنا شرع في تدمير المجتمع الجزائري على ثلاث أصعدة :

1-على صعيد علاقة الفرد بالملكية .

---

[1] – عبد العزيز رأس مال – كيف يتحرك المجتمع و نتائج ذلك على العلاقـــات الاجتماعيـــة ، دراسة سوسيولوجية –ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائـــر –الطبعة الأولـــــى – 1993– ص 118 .

2-على الصعيد البنيوي .

3- على الصعيد المؤسساتي .

حيث سعـــى المستعمر إلى وضع سياسة مضادة تهدف إلى " تفكيك بنية المجتمع الجزائري و الإدماج عن طريق محاولة التنصير و الفرنسة والتجهيل والتفقير كأسس للسياسة الاستعمارية للتمكن من السيطرة "[1]،فأدى التحويل القصري لوسائل الإنتاج بصورة محتومة إلى انتقال ما كان حتى ذلك الوقت ملكية لا تقبل التقسيم و أصبحت عمليات البيع أكثر انتشارا و حتى من كان من غير مقدوره بيع حقه كان يؤجره للأوروبيين و تدريجيا أصبح الفلاح الذي كان في وقت من الأوقات يملك أرضه مجرد خماس أو حصاد مشارك عليها أما أولئك الذين كانوا لا يملكون أرضا لتأجيرها فكانوا يؤجرون خدماتهم للمستعمرين ، و أولئك الذين كانوا عاجزين عن التكيف مع وضعهم المادي الجديد نزحوا نحو مناطق نائية داخل البلد أو إلى الخارج و خاصة إلى المغرب و سوريا .

و قد لاحظت إدارة شؤون الأهالي في عام 1879 أن "جميع الطبقات الوسطى القبلية تنهار تحت وطأة الربا ، فهم مدانون بمبالغ طائلة و لكن تكون المحاصيل الجيدة إلا علاجا مؤقتا لهم إنهم يندفعون نحو الخراب " [2] ، حيث عمدت الإدارة الفرنسية إلى إلغاء الزوايا على اعتبارها مؤسسات خيرية اعتادت أن تقرض الفلاح

---

[1] -أسعد السحمراني – مالك بن نبي " مفكرا إصلاحيا " – دار النفائس – بيروت،لبنان- الطبعة الأولى – 1984- ص 350 .

2 -مغنية الأزرق -مرجع سبق ذكره – ص 59 .

الفقير الحبوب على أن يعيدها فقط إذا كان المحصول جيدا، و في ظل هذا فقد أجبر الجزائريون إلى بيع محاصيلهم قبل حصادها و أصوافهم قبل جزها.

أما على الصعيد البنيوي فقد أثر التغير الجذري في بنية الملكية الجزائرية بطبيعة الحال في التنظيم الاجتماعي للقبائل ، فنجد أقساما من قبائل مختلفـــة تجمعت معـــا لتشكل دوارا واحـــدا أو أقساما من القبائل ذاتها قسمت إلى عدد صغير من الدوارات الأمر الذي أثر على تكوين الجماعات الاجتماعية التي كانت تشكل القبائل فقد تأثرت الأرستقراطية الدينية و أرستقراطية المخزن على نحو مختلف فنجد الأولى حاربت مع الأمير عبد القادر في حين نجد الثانية حاربت ضده و جنحت قبائل كثيرة إلى جانب أو آخر حسب قدرتها على احتمال حرب طويلة ، و نجد أن الحرب خلفت خسائر للأرستقراطيـــة الدينيـــة و حاربتهـــا في سلطتها الإقتصادية و الإجتماعية .

و بعد أن كسرت المقاومة الجزائرية كانت التمردات القبلية تعاقب بفرض الحجوزات على الأراضي و بهذا أكملت عملية إفقار الأرستقراطية القبلية ، و لقد اقترح البعض من الإدارة الفرنسية الاستعاضة عن الأرستقراطية القديمة بأرستقراطيـــة جديدة تتألف من أولئك الذين عينوا للخدمـــة في الإدارة العسكرية ، و بهذا ظهرت مجموعة يشار إليها باسم الرعاة و هم من الأميين الذين يتلقون دخلا ضئيلا و لا يتمتعون بأي أمان وظيفي فقد كانوا يعينون و يفصلون في أي وقت و لا يمكن أن نعتبرهم أرستقراطية صاعدة ، و على الرغم من منح الإدارة الفرنسية للأرستقراطية القديمة مراكزا إدارية إلا أنها لم تتمكن من استعادة سلطتها و مكانتها

الإقتصادية و الاجتماعية لأنهم و بكل بساطة كانوا يشغلون مراتب دنيا في السلم الهرمي البيروقراطي .

أما المجموعات الجديدة التي اكتسبت مزيدا من الأراضي فقد كانوا أرستقراطية جديدة أقل مما كانوا برجوازية ريفية و نظير ذلك نجد في المراكز الريفية البرجوازيـــة التقليدية بعدما كانت تتفاخر بروحها الإسلامية و أسلوب حياتها الراقي و عدائها للثقافـــة الفرنسيـــة و أصبحت فئة اجتماعية جديدة تتألف من رجال أعمال و مصدرين للمنتجات الزراعية و سماسرة و تجار الغلال و التبغ بالجملة و المفرق و منتجي الزيت و مالكـــي الأراضي و أصحاب الفنادق،أمـــا المثقفون من أساتـــذة و معلمون و قضاة شرعيون و محامين و مترجمين فقد كانوا يمثلون جزءا من هذه الفئة و كانت بمثابة شبه البرجوازية .

و فيمـــا يخص العمال الريفيين فقد ضمـــوا فئتان اجتماعيتـــان جديدتيـــن هما المزارعون و العمال المأجورون ، حيث أدخل المستعمر الفرنسي مؤسسة الزراعة كبديل أكثر اقتصادية عن نظام المشاركة في المحصول حيث أصبح المستعمرون يستأجرونه علـــى صورة تعاقـــد سنوي و تدفع الأجور نقدا و " هؤلاء كانوا يمثلون السكان الريفيين بنسبة 03.12 % ،في حين نجد العمل الريفي المأجور و المتكون من العمال الموسميين و شبه دائمين و دائمين و لقد بينت المعطيات على أن العمل المأجور قد خلق وضعا أقل فائدة من وضع الملاكين الصغار الذين كانوا بإمكانهم أن يفلحوا عشر هكتارات من الأرض كل سنة ، و ساءت بذلك حال المشاركين في المحصول بسبب إدخال المكننة إلى الزراعة و تحول بذلك الفلاح إلى عامل مأجور

يقدم خدماته كعامل موسمي في أرض المستعمر و يشغل مكانة المحاصص بالنسبة لمالك الأرض. "[1]

بالإضافة إلى الخماسين وجدت فئة جديدة من رجال الذين كانوا يعيشون على إحسان أقاربهم و أصدقائهم و في أغلبهم كانوا يملكون قطع أرض صغيرة للغاية يزرعونها بالبقول و يربون عليها الدواجن و قليلا من الماعز ،و مقابل هذا تعززت البروليتاريا الريفية بظهور بروليتاريا صناعية حديثة التكوين .

و لقد لخص التحول البنيوي العميق الذي حل بالمجتمع الجزائري تلخيصا دقيقا أحد المديرين الفرنسيين حيث قال : " في المجتمع العربي على النحو الذي وجدناه فيه – حيث كانت التذبذبات الإقتصادية مستمرة ، و دولاب العمل مستمرا في الدوران ، و كل شخص بدوره – يتمتع بنصيب سنوي يستمده من الملكية الجماعية شرط أن يكون المحصول جيدا و أن يكون قد تمكن من الحصول على زوج مـــن الأحصنة ، لهذا –و في قلب هذه الفوضى – كانت هناك ضمانات للعمل و درجة من الشعور بالمساواة و لن يعود لهذا وجود بعد إدخال الطابع الفردي على الملكية فما إن يتم تملك الأرض بصورة نهائية حتى تبدأ اللامساواة حيث مالكو الأرض في جانب و البروليتاريا في الجانب الآخر ، كما في مجتمعاتنا المتحضرة "[2]

---

[1] – عبد اللطيف بن أشنهو –التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط– مرجع سبق ذكره – بالتصرف

[2] -Nouschi – Enquête sur le Niveau de Vie des Populations Rurales Constantinoises de la conquête jusqu 'en 1919 –Paris – Presses Universitaires de France – 1966-pp 443 .444

و نجد من ذهب في تحليله لهذه البنية إلى التركيز على ثبات و حركية الفئات الإجتماعية فيه ، فنجد أن البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري قد " عرف ثلاث أنواع من الفئات الإجتماعية ، فئة أولى بقية ثابتة في مكانتها الاجتماعية و فئة ثانية تحركت تصاعديا و الفئة الأخيرة تحركت تنازليا ." [1]

أ–الثبات الاجتماعي :

إن فئة الخماسة هي الأكثر تعرضا للثبات الاجتماعي عن غيرها من الفئات نظرا لتبعيتها وتسلط كل من الاستعمار و الإقطاعية المحلية عليها فكانت فئة أكثر خضوعا للاستغلال السياسي و الاقتصادي و منه فهذه التبعية هي أساس الثبات الاجتماعي الذي عرفته هذه الفئة .

ب–الحراك التنازلي :

لقد لعبت التشريعات القانونية دورا حاسما في الحراك التنازلي –الاقتصادي خاصة – بالنسبة للأهالي الجزائريين من خلال مصادرة الأراضي التي يملكهـا فلاحي البرجوازية الريفية الصغيرة و زيادة إفقار الحرفيين و التجار لصالح الأوربيين .

ج – الحراك التصاعدي :

في هذا السياق ظهرت فئة هامة تحصلت على امتيازات اقتصادية و سياسية هامة هذه الفئة هي "القياد" و "البشاغوات" الذين استفادوا من حراك تصاعدي بفعل علاقاتهم مع السلطة الفرنسية و العسكريين.

[1] – عبد العزيز رأس مال – مرجع سبق ذكره – ص 120 .

أما بالنسبة للتشكيلة الإجتماعية في فترة حرب التحرير(مابين1962،1954) فقد كـــان يشكل الفلاحون الفئـــة الأكثر إحساسا بأهميـــة الترقية الإجتماعية الفعلية و أكثر تعرضا لعدم المساواة الإجتماعية مع المجموعة الحضرية و لهذا نجد "فرنس فانون" يقول " ... إنه من الواضح في البلدان المستعمرة أن الفلاحين ثوريون فليس لديهـــم مـــا يضيعونه بـــل يربحون كل شيء ،فالفلاح المتأخر طبقيـــا و الجوعان و المستغل و الذي يكتشف بسرعة أن العنف وحده هو المفيد ليست لديه أية وسيلة أخرى للتفاهم " [1] ،و بما أن الاستعمار الفرنسي مارس سياسة تكديح واسعة لهذه الفئة فإنها كانت تشكل دائما الفئة الأكثر انتفاضا على المستعمر و هي تضم فئة ما تحت البروليتاريا التي تسكن الأحياء القصديرية بالمدن الكبرى و فئة الحرفيين التي تشكل القاعدة الهامة للنضال الحضري ، أما البرجوازية الزراعية فقد كانت مؤيدة للحركة الوطنية في حين نجد الإقطاعية المحلية و التي تتسم بالانسجام في تشكيلتها الإجتماعية فقد تحالفت مع الاستعمار ضد الفئات الاجتماعية الأخرى .

لقد كان أهم تطور ذي مغزى في هذه الفترة هو نشوء فئة اجتماعية من المثقفين المهنيين المدربين في المدارس الفرنسية الذين شاركوا فيما بعد في تشكيل الحركات الوطنية التي قادت فيما بعد الثورة التحريرية في نوفمبر 1954 ، و في سنة 1961 و خلال مؤتمر طرابلس الذي وجه لأجل صياغة برنامج جديد ليتم تنفيذه بعد الاستقلال و قد قدم هذا البرنامج تحليلا موجزا لأحوال الجزائر الإقتصادية الإجتماعية منذ استعمارها حتى يبدأ البرنامج بتحليل طبقي قصير

[1]- F/FANON – LES Damnés de la Terre – ED Maspero – France – 1968 – P 25

للمجتمع الجزائري: "...الفلاحين الفقراء الضحايا الرئيسيين لإستلاء المستعمرين على الأراضي والتفرقـــة والاستغلال بروليتاريا الحضر و هـــي مجموعة صغيرة نسبيا و المجموعـــة تحت البروليتاريا و هي فئة اجتماعية متوسطة أخرى تتألف من الحرفيين و العمال اليدويين و ذوي الرواتب المتوسطة و الموظفين و صغار أصحاب المحال و بعض أعضاء المهن الحرة ، الذين يشكلون في مجموعهم ما يمكن تسميته الطبقة الوسطى الدنيا ، و قد شاركت هذه المجموعة كثيرا في النضال من أجل التحرير و أسهمت بكوادر سياسيـــة ،و طبقـــة وسطى قليلـــة الأهميـــة نسبيا تتألف من رجـــال الأعمـــال و تجـــار أثريـــاء و موظفين إداريين و عدد قليل من الصناعيين و قد شاركت هاتان الفئتان الاجتماعيتان الأخيرتـــان فـــي أوقـــات متفرقة في الحركة ،ربما عن قناعة وطنية أو ربما عـــن انتهازيـــة و ينبغي استثناء الإقطاعيين الإداريين و بعض الخونة الذين باعوا أنفسهم جسدا وروحا للاستعمار،إن الفلاح و العامل بوجه عام هما اللذان كانا القاعدة النشيطة للحركة و أعطاياها طابعها السياسي بصورة أساسية"[1] .

و المتمعن لبرنامج طرابلس يمكن أن يستنتج أن هذا البرنامج قد حدد الأرضية التي تجسد عليها عملية التنمية، فهو قدم تحليلا للمحتوى الاجتماعي لحركة التحرير الوطني في الفئات الاجتماعية التالية:

[1] – مغنية الأزرق –مرجع سبق ذكره –ص 85 .

- "فئة الفلاحين الفقراء الذين ذهبوا أساسا ضحية لنزع الملكية العقارية و التحديد والتمركز والاستغلال من طرف المستعمرين ، و الأمر يتعلق بالفلاحين الدائمين كبارهم و صغارهم و الموسمين و الخماسين الذين قد يضاف إليهم صغار الملاك.

- فئة البروليتاريا و المنتمون إليها قليلون ، و ما تحت البروليتاريا المكتظة أعضاؤها في المدن و نجدهم في أغلب الأحيان من الفلاحين الذين طردوا من ملكيتهم المنزوعة و اضطروا إلي البحث عن عمل بعيد عن الأرياف ، بل و حتى إلى الهجرة إلى فرنسا حيث يعملون عادة في الأعمال الشاقة بأبخس الأجور.

- فئة اجتماعية أخرى متوسطة ، و هي تمثل أصحاب الصناعات التقليدية والمستخدمين الصغار و المتوسطين و الموظفين ، و صغار التجار ، وعددا من أصحاب المهن الحرة ، و كلهم يكونون ما يسمى بالبرجوازية الصغيرة ، و غالبا ما كانت هذه الفئة تشارك بنشاط في كفاح التحرير بتقديم الإطارات السياسية.

- هناك أخيرا طبقة برجوازية نسبيا لا تهم كثيرا تتكون من بعض رجال الأعمال وكبار التجار و أصحاب الصناعات ، و يضاف إلى هذه الطبقة بعض الملاك العقاريين و أعيان الإدارة الاستعمارية.

إن هاتين الطبقتين الاجتماعيتين قد شاركتا في الثورة دوريا ، إما عن إيمان وطني أو بصفة انتهازية ،و إنه ينبغي أن نستثني منهم الإقطاعيين الإداريين و الخونة الذين انضموا كليا إلى الاستعمار " [1].

---

[1] - وزارة الإعلام و الثقافة – 1976 –ص ،ص 74–75 .

و نخلص إلى أن الاستعمار في الجزائر أدى إلى ردم بعض الطبقات و خلق الشروط المادية لظهور طبقات أخرى و مباشرة بعد الاستقلال نشأة أزمة بين ما كان يعرف بالحكومة المؤقتة التي تسودها أغلبية من الاندماجيين الذين يمثلون فئة اجتماعية ميسورة الحال متعلمة ترمي إلى استخدام الاستقلال لإقامة و دعم سلطتها و بالمقابل نجد مجموعة "بن بله " التي ضمت رجال أقل تعليما أو عصاميين مرتبطين بطبقة الفلاحين و كانوا معنيين بالعدالة الإجتماعية ، و هي الفئة التي قادة البلاد بعد الاستقلال لتبدأ معها مرحلة الإصلاح ،حيث تم تبني نموذج التسيير الذاتي كتنظيم اقتصادي اجتماعي يحمل في جوهره سيطرة المجتمع على السلطة السياسية.

2-2 : الجزائر بين 1962 و 1988 .

في هذه الفترة ما ميز البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري هو تداخل في البناءات الطبقية بين القديم و الجديد و هي متعلقة بصعود و هبوط الطبقات الاجتماعية أي بطبيعة عملية إعادة التشكيل الواسعة للبنى الإجتماعية و الإقتصادية منذ الاستقلال و حتى وقتنا الراهن فثمة عملية إعـــادة صياغـــة مستمرة للمراكـــز و الأوزان النسبية للقوى الإجتماعية و للعلاقات الطبقية و في هذا السياق نجد الدكتور عبد الفضيل يؤكد أن " معظم البلدان العربية تمر بمراحل انتقالية نجد على أساسها تدهور طبقات سائدة أبان فترة العشرينات و الثلاثينات من هذا القرن على حساب بروز طبقات صاعـــدة جديدة و يقدم مثالا عـــن الأرستقراطيـــة الزراعيـــة و الصفوة التجارية التقليدية حيث كانت طبقات سائدة ثم أخذت تتدهور في الفترات الأخيرة نتيجة سيادة قوى طبقية جديدة و في أسفل السلم الطبقي الاجتماعي ، يمكن

الحديث عن بداية اضمحلال أرباب الحرف و الصناع و في المقابل نمو أعداد أشباه البروليتاريا في المدن."[1]

-مرحلة التسيير الذاتي و الاشتراكي :

عندما غزى الفرنسيون الجزائر و حلوا محل الأتراك أفادت التقارير أن الفلاحين استفادوا من حالة الالتباس التي نتجت عن الحرب بأن احتلوا أراضي الحكومة السابقة بأسلوب مماثل ، و بعد إعلان الاستقلال مباشرة و هروب المعمرين من أراضيهم و تركها استولى العمال الزراعيون على هاته الأراضي ، خلقوا من خلاله أمرا واقعا تعين على الحكومة الجديدة أن تتبناه حيث دافع هؤلاء على المزارع و المحال ضد أعمال التخريب التي لجأ إليها المستعمرون الراحلون ،و بعد هذا أخذ العمال على عاتقهم المهمة الصعبة الخاصة بإدارة الصناعة و الزراعة في ظل ظروف من فراغ للسلطة كامل و مشروعات اقتصادية مفككة و نصوص تشريعية قانونية تتسم بالمرونة ،حيث شكل العمال لجان للإدارة لوضع الأساس الذي ينطلقون من خلاله للمشاركة الفعالة في تسييرها و لقد جاءت المراسيم لأجل وضع حد للبرجوازية التجارية و الزراعية التي بدأت في تملك مشاريع تجارية و زراعية و عززت موقع الفلاحين و العمال من خلال السماح لهم بإدارة وسائل الإنتاج و هذا بهدف تجميعهم حول الحكم و بالتالي عزل البرجوازية .و لكن مقابل ذلك و في

[1] – محمود عبد الفضيل – تضاريس الخريطة الطبقية في الوطن العربي :نظرة إجمالية نقدية – مركز دراسات الوحدة العربية – جامعة الأمم المتحدة – بيروت، لبنان – بدون رقم طبعة – 1987– ص 272 .

وجود أفراد يعتبرون مسئولون على الضياع الذين عملوا على التملك المباشر للسلع للإشباع الشخصي ثم انتقلوا إلى الانتفاع لمراكزهم لغايات طبقية حيث لازالوا يرتبطون ارتباطا وثيقا بالبرجوازية الصغيرة البيروقراطية و من خلال هذا فقد تميزت المشروعات المسيرة ذاتيا بالتطاحن بين بيروقراطية الدولة و العمال حول مسألة الإدارة الذاتية .

و في هذا الصدد نجد ماركس في تحليله لبنية المجتمع الجزائري يذهب إلى اعتبار مرحلة الاستقلال " جاءت معها شريحة اجتماعية تكون ما يسمى بما قبل البروليتاريا "[1] ، و هذه الشريحة تحمل وعيا زائفا .

و عليه فالبنية الاجتماعية خلال هذه الفترة امتازت بتضارب المصالح من خلال تواجد فئـــة بيروقراطيـــة برجوازية تتحكم في تسيير نشاطات و وظائف التنظيمات و تصاعد البيروقراطيـــة في الأوساط الصناعية مما زاد في حجم تلك البرجوازية أو ما يعرف " بذوي الياقات البيضاء" [2] ،و هذه البرجوازية حالت دون إحداث التغيير في العلاقات التنظيمية داخل البناء الاقتصادي للمشروع المسير ذاتيا .

و بوصول" هواري بومدين" إلـــى السلطـــة على إثر التصحيح الثوري في 19 جوان 1965 توجهت الجزائر نحو الاشتراكية من بابها الواسع و دخلت بذلك

---

[1] –سفير ناجي– محاولات في التحليل الاجتماعي (التشغيل ،التنمية و الصناعة)–ترجمة الأخضر بوغنبور– ديوان المطبوعات الجامعية –الجزائر– بدون رقم طبعة –بدون سنة النشر – ص،ص109،107.

[2] – مصطفى عشوي– أسس علم النفس الصناعي– المؤسسة الوطنية للكتاب – الجزائر– 1992– ص 237 .

في تجربة أخرى اتسمت بنشوء ما يعرف بالمؤسسات الوطنية حيث تحولت المشاريع المسيرة ذاتيا إلى مؤسسات وطنية تحركها الرغبة في خلق روح الاعتماد على النفس اقتصاديا ، و لقد أكد المحللون إلى أن إنشاء المؤسسات الوطنية أدى إلى ظهـــور برجوازية الدولة و التي هي عبارة عن صعود للبرجوازية التكنوقراطيـــة و دعم تحالفها مع قسم من البرجوازية الصغيرة الذي استولى على السلطة سنة 1965 ،و لقد صاحب هذا الإصلاح الاقتصادي و السياسي إصلاح زراعي من خلال إلغاء الملكية الخاصة و الحد منها و إيجاد نوع من المساواة بتمكين الفلاحين من امتلاك قطعة أرض و الحصول على قرض لشراء التجهيزات اللازمة و بهذا فالثورة الزراعية عملت على إعادة بناء علاقات الإنتاج التي صاحبها ميلاد طبقة جديدة من الملاكين الصغار .

و في ظل هذه الظروف وجدت المصالح الطبقية تعبيرا لها في المجالات التي أدى إليها إقامة التسيير الذاتي و الاشتراكي كشكل لتنظيم الاقتصادي ، فالأعضاء البرجوازيين في الحكومة إما استقالوا أو انتقلوا إلى المعارضة السرية و في الوقت نفسه انقسمت البرجوازية الصغيرة بين أولئك الذين أيدوا التسيير الذاتي و أولئك الذين رأوا فيه معوقا لإقامة سلطة دولة قوية ، و لما كانت البرجوازية الصغيرة تتحكم في الجيش فإن هذا الأخير تولى السلطة و مع ذلك فإن العسكريين نظرا لعجزهم عن إدارة أجهزة الدولة دون خبراء و لتشبعهم بنزعة قومية جمعوا حولهم البرجوازية التكنوقراطية و البرجوازية الرائدة اقتصاديا اللتين خدم نموهما عاملان أساسيان الأول هو ظهور المؤسسات الوطنية و كانت البرجوازية التكنوقراطية تحتل

فيها المناصب العليا بشكل عام و الثاني كان الضمانات التي وفرها لها القانون .

و خلال هذه الفترة غزت معايير المجتمع الصناعي فأصبح المهندس أو الطبيب أو المقاول يحتل صدارة السلم الاجتماعي و بالمقابل نجد سيطرة فكرة العصبية تفرض نفسها من خلال جعل الرابطة الدموية فوق كل اعتبار ، فنجد أن " أحد الأشخاص الذين وجدوا منصبا مناسبا يستطيع تسهيل كل الإجراءات لصالح أقاربه (الشغل –سكن) و هذا بحكم مكانته " .[1]

– مرحلة إعادة الهيكلة

إن أهم شيء عرفته مرحلة إعادة الهيكلة فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي هو إعادة بناء السلم الاجتماعي و الذي أحدث بدوره تقلبات في البنية الاجتماعية حيث أصبحت أكثر مساواة و سجلت " حركية اجتماعية واسعة حيث برزت للوجود شرائح ليست بالجديدة و إنما أصبحت أكثر بروزا الأمر الذي أحدث تغييرا في نمط قياس الاستهلاك " [2] .

إن إعادة الهيكلة لم تأخذ بعين الاعتبار البناء العام بما يحويه من فعاليات سوءا ما تعلق منها بسلوك الجماعات ،أهدافها و نمط تفكيرها و مستواها " فتحولت العلاقات الشخصية بين أجزاء التنظيم إلى علاقات بين الوظائف أي مراكز العمل" [3]

---

[1] - P.Bourdieu – Algérie 60 – Edition minuit – PARIS – 1977- P 60

[2] – أحمد هني – اقتصاد الجزائر المستقلة – ديوان المطبوعات الجزائرية – الجزائر – الطبعة الثانية – 1993 – ص 73 .

[3]– السلمي علي– تطور الفكر التنظيمي وكالة المطبوعات– الكويت– الطبعة الثانية –1980– ص 85.

الأمر الذي خلق نوع من الفتور في العلاقات داخل البناء الواحد و زاد من تعميق المسافات الاجتماعية حيث " اتساع البعد الاجتماعي بين القاعدة و القمة خلق نوع من الحواجز التي تؤثر في عملية الاتصال داخل نفس البناء " [1].

و من الأمور التي لا يجب تغافلها هو غياب الإطارات الحقيقية في مناصب اتخاذ القرارات و هـذا ما خلق الفوضى فـي التسيير و ضعف البنـاء التنظيمـي و ينعكس ذلك من خلال مجموع الانحرافات التي عرفتها المرحلة فيما يخص استعمال السلطة و تحولها إلى قيادة إدارية مسلطة على شريحة العمال تمنح لهم على أساس فرصة أو امتيازات " الصعود في سلم التدرج المهني و إكتساب مزيد من القوة في حين أن العمال لا تتاح لهم فرصة مماثلة للتقدم الوظيفي " [2].

2-3 : الجزائر بعد 1988 .

بعد تعثر سياسة إعادة الهيكلة و فشل إجراءات التقشف و تفاقم الأزمة اضطرت الجزائر إلى اللجوء إلى نمط جديد من الإصلاحات و في مقدمتها سياسة الاستقلالية و هذا التوجه إلى تحرير الإقتصاد و الحد من مظاهر التدخل الخارجي في شؤون الدولة تمهيدا للتوجه إلى تطبيق سياسة الخوصصة و التي أسفرت على تغيير في مستوى البنية الإجتماعية للمجتمع الجزائري لأن هذه السياسة من خلال ما تضمنته من إجراءات مست طبقة عريضة من المجتمع حيث تم تكسير الطبقة

---

[1] -جون فيفتر / فرنك شيرود – التنظيم الإداري – ترجمة محمـد توفيـق رمـزي – مكتبـة النهضة المصرية – مصر– بدون رقم طبعة – بدون سنة النشر – ص 236 .

[2] – محمد علي محمد – علم اجتماع التنظيم – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية، مـصر – الطبعة الثالثة – 1985 – ص 316.

المتوسطة في الجزائر لتبقـــى طبقتين : الطبقـــة البرجوازيـــة و طبقـــة الكادحين ، و بالنسبة للطبقة المتوسطة و حسب ما تضمنه تحليل "عبد اللطيف بن أشنهو لبنية المجتمع الجزائري فهي متكونة من " العمال الأجراء لإدارة المؤسسات الصناعية للبناء و الأشغال العمومية ة قطاع الخدمات العمومي و هذه الطبقة في حد ذاتها تتجزأ إلى فئتين المتوسطة العليا و المتوسطة السفلى ، و الفئة المهددة بالزوال هي الفئة السفلى حيث تتشكل من العمال المهددين دوما لأنهم يعيشون من أجرهم اليومي و لا يملكون عموما دخولا مادية و لا أي مدخر اجتماعي و التي تشكل بالنسبة للفئة المتوسطة العليا المكسب الفكري أو العلاقات و يتناسب أو يتحدد الوضع المادي للعامل تناسبا مباشرا مع انعدام مدخره بالنظر إلى أن وجوده قائم بفضل مردود أجره من العمل الذي يؤديه و هذه الطبقة تعمل و شعور التهديد يطاردها ، و عليه فهو يسيطر عليهم الشعور بأنهم يشغلون أدنى درجات السلم الاجتماعي و أنه محكوم عليهم بأن يؤدوا دورا سلبيا في المجتمع و من ناحية هذا الشعور يعيق لديهم أية مبادهة أو توقع يستدعي في حقيقة الأمر توازنا داخليا "[1]، و هذا ما تفتقر إليه هذه الفئة و العمال لا يملكون أي بديل .

إن أهم فئة برزت إلى الوجود هي فئة البرجوازية الصغيرة و التي كانت متمردة ضد القوانين و الدولة بدعوى تفضيل تحرير الإقتصاد و بالتحديد في وقتنا الحاضر و الإسترداد على مستوى السوق و التي ترى في وضعية البرجوازية

---

[1] – بيار لاروك – الطبقات الاجتماعية – ترجمة جوزيف عبدوكبة – منـــشورات عويـــدات – بيروت –الطبعة الثانية – 1980 – ص 58 .

المحلية أو الأصلية المكانة المثلى للوصول إليها " و هي تتموقع بالمزاواة مع القطاع العام و الخاص داخل فروع الإنتاج التي اقتحمتها سنة 1967 و هي تتركز على قواعد الاحتكار " [1] و هي تشكل البرجوازية البيروقراطية و لقد أصبحت أكثر قوة حيث استغلت التحول الاقتصادي لزيادة قدرتها الشرائية و هي تملك ثقافة في تسيير النشاطات و الوظائف ، و إذا ما حاولنا التعمق أكثر في هذه الفئة نجدها تحتوي بداخلها برجوازيتين يمكن أن نرجع أصلهم إلى البرجوازية المحلية فقد انحدروا منها و اكتسبوا منها المال و الثقافة في حين جزأ آخر و المتمثل في البرجوازية البيروقراطية فقد تلاعبت بالقوانين مستغلة بذلك الاقتصاد غير الشرعي و اكتسبت ثقافة البرجوازية المحلية التي لا تقبل بقيام قطاع وطني و تفضل الشراكة مع رأس المال العالمي .

و ما يمكن تأكيده هو أن بنية المجتمع الجزائري في هذه الفترة قد شرع في ضربها و محاولة تغييرها لتخدم سياسات الإصلاح التي بدأت تظهر منذ بداية الثمانينات فمنذ هذا التاريخ بدأت الطبقة الوسطى تعرف منعرجا خطيرا قادها نحو الزوال شيئا فشيئا و هي لا تقبل بمنطق التغيير التي انتهجتها الجزائر لا من حيث المبدأ و إنما من حيث الأسلوب فهي تؤكد على ضرورة قيام مبدأ التدرج في التطبيق وفقا لبرنامج مسطر و محدد آخذين بذلك كل الاعتبارات الثقافية

[1]- Marc Ecrement –Indépendance Politique et Libération Economique , un quart du siècle du développement de L'Algérie 1962 , 1985 – O. P U – Algérie – 1986 – P 285

و الاجتماعية للمجتمع بكل ما يحمله من عادات و معتقدات و سلوكات ، أي لابد من تهيئة العقلية الجزائرية لتقبل منطق التغيير .

فبعد الثمانينات برزت في المجتمع الجزائري طلائع ثنائية " طبقة الأغنيـــاء و طبقة الفقراء ، حيث تمثل الأولى تطورا للبرجوازية الصغيرة إضافة إلى أفراد انحدروا من الطبقة العاملة في حد ذاتها سواء المحلية منها أ المهاجرة و بعض الأفراد من الشرائح المتوسطة الذين تركوا عملهم لينظموا إلى العمل عند البرجوازية الصغيرة "[1]،و اتسمت هذه الطبقة بتمردها ضد الدولة و هذا لصالح الحرية الاقتصادية سواء ما تعلق منها بالإستراد أو تحديد الأسعار على مستوى الأسواق.

إن ديناميكية و تطور هـــذه البرجوازية كان متعارضا مع ما كان متوقعا نظريا و التي تعتبر أن " التنمية الإقتصادية الاشتراكية يصاحبها تقلص في حجم البرجوازية الصغيرة من حيث العدد أو القاعدة الاقتصادية "[2] لكن ما عرفته هذه الطبقة من توسع كان عكس ما كان معروف نظريا بل و على العكس من ذلك فقد تمكنت من السيطرة السياسية في ظل التطور المتناقض الذي عرفته الدولة .

إضافة إلى الشريحة السابقة نجد أن طبقة تكاد تنعدم لا تأمل سوى في ضمان حق العيش و هذا ما كانت تطمح إليه في ظل دولة شعارها " الرقي الاجتماعي " فنجد أن الاستثمار توجه من القطاع الإنتاجي إلى القطاع الاستهلاكي ،" الأمر الذي

---

1 – عبد اللطيف بن أشنهو–التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط – مرجع سبق ذكره – ص 489 .

2 – المرجع السابق – ص 490 .

أثر على سوق العمل فأصبح العرض يفوق الطلب مما زاد من حدة البطالة بصورة تدعو إلى القلق ، إضافة إلى عدم إمكانية الاستمرار في دفع أجور العمال دون ضمان للإنتاج الذي سيقابل هذا الأجر ، فأصبحت الوضعية الإجتماعية لا تدعوا إلى الفرح حيث كان لزاما على المسؤولين مراعاة احتياجات سوق العرض و طاقتهم الإنتاجية " [1] .

و بتوجه الجزائر إلى تطبيق سياسة الخوصصة و التي تعتبر ظاهرة حديثة العهد قياسا بمدى تموقعها في الهيكل أو البناء الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي للمجتمع الجزائري و الذي قطعت فيه الجزائر شوطا لا يستهان به فالخوصصة كفلسفة اعتمدتها الدولة في سياستها الإصلاحية هي أمر لا مفر منه ، رغم غياب الفهم الحقيقي للخوصصة كمفهوم اقتصادي لم يهضم بعد حتى من الأطراف التي تنادي به، فالبناء الاقتصادي و الجهاز الإداري بالجزائر يجهل أساسيات الخوصصة في ظل عدم تقبل العقلية الجزائرية للمفاهيم الجديدة المتعلقة بالنموذج الليبرالي فبعد التعود على وضعية شكل فيها القطاع العام لحمة و رصيدا في بناء الاقتصاد الجزائري و عونا له اجتماعيا وجد الجزائريون أنفسهم فجأة أمام مفاهيم و مواضيع اختلفت عن سابقتها قلبا و قالبا و هذا ما خلق فجوة عميقة داخل منظومتنا المفاهيمية.

1- سعيد أوكيل و آخرون- استقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية، تسيير و اتخاذ القرارات في إطار منظور نظامي- ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائـــر- بـــدون طبعـــة- 1994 – ص47.

فقد شرع إثر تطبيق هذه السياسة في تفكيك البنية القاعدية لكبريات المؤسسات الصناعية إلى جانب تفكيك كتلة القوى العاملة ، كما فرضت على الدولة و هيئاتها الوصية و على رأسها وزارة الصناعة و الحماية الإجتماعية الأخذ بأسلوب التقشف في التدعيم المالي و التسيير اللامركزي الذي تتكفل به بعض المؤسسات التي تجد نفسها في كثير من الحالات غير قادرة على تغطية و توفير هذه الجوانب .و بالمقابل و بالنزول إلى الجانب الاجتماعي نجد صراع في الأدوار و تغيير في الوضعيات إثر سياسة التسريح الواسعة المعتمدة و التي تمت بأساليب لا تخضع للمقاييس المعمول بها .

و لعلنا نذهب إلى أبعد من ذلك فالمرأة اقتحمت مجالات جديدة كالأعمال الحرة و فتحت بذلك سوق موازيـــة لدخل زوجهـــا و بالتالي تغيرت نظرة المرأة لزوجها و تغير مفهومها للزواج و للأسرة فكثير من النساء أصبحت اليوم تعزف عن الزواج لانتشار مثل هذه المفاهيم و أصبح الرجل لا يسيطر على الأسرة كما كان في السابق و لم يعد يقدر على التكفل بأفراد أسرته اقتصاديا و اجتماعيا و هذا فتح مجال للصراع بين دور الرجل كرب للأسرة و الزوجة ، حيث بينت الدراسات على وجود ما يزيد على 24 ألف أم عازبة في الجزائر و هذا سيولد مظاهر اجتماعية خطيرة فالشباب أصبح يجرد من الشرعية و المسؤولية و على اعتبار أن الحرفة هي أساس التنظيم أو البناء الاقتصادي و الأسرة هي أساس البناء الاجتماعي ليست منفصلة بل متداخلة.

فخلال التغيرات الهيكلية التي عرفها البناء الاقتصادي عرف تركيب الأسرة

تغيرا فأصبحت الأسرة ممتدة مع ميلها الواضح نحو النووية و تتجه تدريجيا باتجاه الأسرة الصغيرة النووية حيث يستقل الزوج و الزوجة و أولادهما في منزل خاص و يمكن أن نرجع هذا إلى نشوء المدن الجديدة و التغير في أسلوب الإنتاج و انتشار عـــدد من القيم التي تتشدد على حقوق الفرد و تسمح بالتحرك الأفقي و العمودي ، و بتغير الشكل العام للأسرة و بنائها الداخلي تغيرت وظيفتها و التي كانت تعتمد أساسا على الإنجاب و التنشئة و الإعالة المادية و النفسية ، فالأسرة تقوم بمهمة التنشئة الأفراد و إعدادهم للعيش و العمل في المجتمع عن طريق تعليمهم ثقافته من قيم و مبادئ و عادات و تكون شخصية الفرد و ضميره و عقله لتواصل باقي المؤسسات وظائفها فينشئ بذلك المجتمع أفراد على شاكلته يحملون قيمـــه و أخلاقه و مبادئه و اهتمامه بدرجات متفاوتة حسب موقعهم الطبقي و انتماءاتهم الإجتماعية و مصالحهم .

ما حدث داخل البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري هو بداية فقدان الأسرة لطاقتها على تنشئة الأفراد خلال انتقالها من مراحل عرضية تتعارض فيها مصالح مختلف المؤسسات المشكلة لهذا المجتمع فالأبناء بعد أن شعروا بضعف رب الأسرة أصبحوا يؤكدون على ذاتهم و يعلنون عن وجودهم بإنكار الأصل .

و بالتالي يمكن أن نخلص إلى أن الأسرة تتكون داخل المجتمع تحت ظروف اجتماعية–اقتصادية معينة و تتبدل بتبدل الأوضاع السائدة في المجتمع لذلك فأوضاع الأسرة الجزائرية مرتبطة بأوضاع اجتماعية و اقتصادية و سياسية معينة و تتبدل بتبدل هذه الأوضاع كما أنه من الصعب تغيير الكل دون تغيير الجزء .

إن عملية تغيير الحياة الأسرية أو تغيير بعض جوانبها (كشكل الأسرة – علاقاتهـــا– دور الأفراد بهـــا – وضعيـــة المرأة) تبدأ بتغيير البنـــى الاجتماعيـــة و الاقتصادية و هذا هو التحدي الأساسي الذي يواجهه المجتمع الجزائري في هذه المرحلة بالذات.

ثالثا – البنيـــــات الطبقيـــــة للمجتمـــــع الجزائـــــري

و كخلاصة لما سبق ذكره فسنحاول أن نقدم تحليلا مفصلا لكل البنيات الطبقية التي ظهرت في تحليل البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري لتكون أكثر وضوحا فالتشكيلة الطبقية في الجزائر في حقيقة الأمر عرفت نوع من الخلط على مستوى الطرح الفكري و ليس على مستوى الطرح التاريخي الأمر الذي يفرض علينا تحديد مفهوم الطبقة الاجتماعية و فرزها عن المفاهيم الأخرى التي اختلطت بها و في هذا السياق نشير إلى الدراسة التي قدمها حليم بركات– و هو عالم اجتماع معاصر لبناني–حول الطبقات الاجتماعية في المنطقة العربية فيحدد المجتمع العربي بأنه مجتمع تتعايش فيه مختلف أشكال الإنتاج و تتصف أنظمتـــه الاقتصاديـــة بالتبعيـــة و باتساع الفجوة بين الأقطار العربية الغنيـــة و الفقيرة من ناحيـــة و بين الأغنيـــاء و الفقراء داخل كل بلد عربي من ناحية ثانية و بعدم التوازن في القطاعات الإقتصادية (زراعية– تجارية– صناعية) و يصل بوصفه و تحليله هذا إلى الأسس التي قام عليها التمايز الطبقـــي العربـــي تاريخيا و الذي تمثل الجزائـــر جزءا منه

" إن التكون الطبقي للمجتمع العربي يعود للأصول الرئيسية التالية : ملكية الأرض ملكية رأس المال ، النسب و المنصب "[1]

و من هذا التمايز ذو الأسس الثلاثة يحدد لنا مفهوم الطبقة الاجتماعية بثلاث عناصر أساسية متداخلة و هي " موقع الأفراد و العائلات و الجماعات في البنية الإقتصادية أولا ،و عدم المساواة في ملكية الأرض و رأس المال أو وسائل الإنتاج بشكل عام و بالتالي في المكانة الاجتماعية و النفوذ ثانيا ، و التناقض بين هؤلاء الأفراد أو هذه العائلات و الجماعات بسبب التفاوت في مواقعها الإقتصادية و عدم المساواة في الملكية و المكانة و النفوذ ثالثا ." [2]

و يصل حليم بركات إلى التمييز بين ثلاث طبقات اجتماعية في البلاد العربية وداخل هذا الطبقات الثلاث تتداخل مجموعة من الشرائح و الفئات المتفاوتة من حيث الموقع و الدور و الوعي الطبقي ، و هي :

- الأرستقراطية التقليدية أو البرجوازية الكبرى .
- البرجوازية الصغيرة أو الطبقة الوسطى .
- الطبقة الكادحة و تظم الفلاحين و العمال

و لكن إذا نظرنا إلى هــذا التقسيم الثلاثي نجده يتسم بالتجريد و التعميم و لذا و تبعا لما تم طرحه في إطار التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري منذ تواجد

---

[1]- حليم بركات – المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي– مركز دراسات الوحدة العربيــة – الطبعة الثالثة –بيروت – 1986– ص ،ص 139،133 .

2 – حليم بركات –مرجع سبق ذكره – ص 148.

الأتراك إلى يومنا هذا فيمكن أن نقدم تقسيما و تصنيفا خاصا محددين فيه المواقـــع و الأدوار الطبقية لها .

3-1 – البرجوازيـــــــة الكبرى

3-1-1 : البرجوازية التقليدية (الأرستقراطية)

المقصود بالبرجوازية التقليدية هي تلك" الطبقة الاجتماعية التي اعتمدت في نشؤها و نموها علـــى النشاطـــات التقليديـــة الخاصـــة وهي النشاطات التجاريـــة و النشاطات العقارية و المالية و الصناعية إلى حد ما .

في فترة ما قبل الاستقلال احتلت هذه الشرائح مواقع هامة في البنية الاقتصادية و سيطرت على ملكية أرض شاسعة و على رأسمال كبير نسبيا مكنهـــا من الحصول على جاه كبير و نفوذ اجتماعي و اقتصادي و سياسي، و قد نسمي هذه الطبقة بالأرستقراطية نتيجة لحيازتها لأراضي شاسعة و امتلاكها لرأسمال كبير نسبيا ضف إلى ذلك نمط معيشتها و سلوكها الاجتماعي فهي إذن برجوازية تقليدية – أرستقراطية و أهم الشرائح التي تدخل ضمن هذا الطبقة هي فئة مالكي الأراضي الكبار و التجار التقليديين و أصحاب العقارات المتعددة المنتفعين بتأجيرها أو بيعها في تكوين رأسمال كبير . ففي الجزائر البرجوازية التقليدية (الأرستقراطية)" كانت تتشكل من الأعيان الدينيين و التجار و بعض مالكي الأراضي و هـــي توصف بأنها برجوازية ضعيفة و هشة " [1]

[1] - Nico Kielstra – The Agrarian Revolution and Algerian Socialism –Merip reports –No 67 –May 1978 –Washington D ,C – p 5

في هذا السياق لابد من أن نطرح مجموعة من التساؤلات حول وجود هذه الطبقة و تطورها في الجزائر، فهل هناك برجوازية وطنية (محلية) حقيقية ؟ و من أجهض تبلورها و نموها ؟ و لصالح أي طبقة اجتماعيـــة يتم ذاك الإجهاض أو التصفية، و خدمة لأي قوى أو جهة ؟ هل سمح التغير الدولي للعمل لبروز مثل هذه الظاهرة –الطبقة(البرجوازية الوطنية) و أتاح لها فرصة النمو و لعب دور هام في تطوير اقتصاديات الجزائر أم لا ؟

3-1-2: البرجوازية الوطنية

إن البرجوازية الوطنية هي ذلك الجناح من البرجوازية الذي تتصل مصالحه بتنمية الوطن الإقتصادية و الذي يتناقض نسبيا مع مصالح رأس المال الأجنبي الكبير فهذه البرجوازية أولا إلى تحقيق فائض القيمة و الأرباح عن طريق الاستثمار الداخلي و تنشيط السوق المحلية لتشغيل رؤوس أموالها و هي بذلك تفتح مجالا لتشغيل أعدادا ضخمة من السكان المحليين في قطاعات إنتاجيـــة و تجاريـــة و خدماتية واسعة النطاق و هذا لخدمة أهدافها و مصالحها المالية ، كما تسعى لإعطاء مجالا للتبلور الطبقي و تفسح المجال لنمو طبقة عاملة محلية الأمر الذي ترتب عليه تغيرات جوهرية في مسألة التطور الاجتماعي – الاقتصادي .

3-1-3: الكمبرادور

في الفترة الممتدة من أوائل السبعينات و إلى يومنا هذا شاع استعمال مصطلح " الكمبرادور"أو" الكمبرادورية " باعتبارها جناحا رئيسيا من البرجوازية العربية ذات نفوذ اقتصادي مهيمن مرتبط أساسا بالتقسيم الدولي الجديد للعمل و هيمنة الرأس

المال الأجنبي على دول الأطراف ناهيك عن الدور السياسي الذي تقوم به الشريحة البرجوازية غير الوطنية .

في تعريف قدمه المفكر اليساري الأوروبي " أرنست ماندیـل " حـول سمـات و طبيعة الكمبرادور يمكننا أن نستنتج خاصتين أساسيتين تميز هذه الشريحة الأخطبوطية " الأولى أنها لا تمتلك وسائل الإنتاج في المكان الذي تتعامل فيه ، فهي لا تملك لا مصنع و لا أراضي و لا عمال و لا آلات أما الثانية فهي لا تملك فائض القيمة لكنها في المقابل تتحصل على أرباح لقاء وساطتها بين السوق المحلية في الأطراف و بين البرجوازيات الغربية –الرأسمال الأجنبي – التي تتعامل معها "[1]

و لتوضيح ذلك يمكن أن نقدم مثال عن وكلاء السيارات فهم لا يملكون مصنع لصناعة السيارات بآلاته و عماله و رأسماله (لا يملكون وسائل الإنتاج) لكنهم كوكلاء يأتون بالسيارات من مصانع (فورد –بيجو –فيات – تويوتا) عبر توكيل مخصص لهم مـن قبل تلك الشركات كوكـلاء أو عملاء أساسيين لهـم في السوق و دورهم هنا كعملاء وسيطين أو كوكلاء بيع و تسويق السيارات لمواطني القطر المحلي بعد عملية البيع ترجع مبالغ البيع هذه للبرجوازية الأجنبية و في المقابل تقوم هذه البرجوازية الأجنبية بإعطاء قسط من الأرباح لهؤلاء الوكلاء لقاء دورهم كوسيط ، إذن هذه الشريحة لا تملك فائض القيمة لكنها تتحصل على أرباح نتيجة

[1] -Arnest Mandail –lectures in the political Economy – Boston University – Spring 1980 –Boson – Mass –U.S .A

وساطتها و ما يقال على وكلاء السيارات يقال على وسطاء الإلكترونيات و الأجهزة الكهربائية و غيرها .

و ما يميز هذه الشريحة أنها برجوازية غير وطنية لا تمتلك أي طموحات إنتاجية أو تنموية و هي مقابل ذلك تعادي الصناعات الوطنية أو أية إنتاجيات تنموية لأن في ذلك دمارا لدورها و ضياعا لسوقها ، فهي فئات لا وطن لها و ضميرها هو المال و الربح السريع فهي مرتبطة ارتباطا عضويا بالسوق الأجنبية و سياسيا بالغرب . و في هذا السياق نجد حليم بركات يقول " مالت هذه الطبقة للتجارة مفضلة التداول بالبضائع الأجنبية الاستهلاكية على حساب حماية الإنتاج الوطني و لم تتحول هذه الطبقة إلى برجوازية وطنية إلا بقدر ما حدت الإمبريالية من توسعها الاقتصادي و قللت من مكانتها و نفوذها ." [1]

3-1-4: البرجوازية الطفيلية و البيروقراطية و التكنوقراطية

برجوازية صاعدة بدأت تبرز في الستينات ثم ازداد نموها في العقدين السابقين من هذا القرن عرفت بالشرائح الطفيلية ارتبط ظهورها بارتفاع المضاربات العقارية و اتساع دائرة اقتصاد العملة و العطاءات و السمسرة و تجارة السلاح والمخدرات و تعتبر هذه الشريحة مصدرا من مصادر استفحال الفساد و الرشوة و تعاظم أعمال التهريب و الاحتيال و النصب المالي ، و على الرغم من عدم اتضاح الرؤية حول هذه الشريحة و الخلاف الفكري القائم حول طبيعتها إلا أنه لا يجب إسقاطها من الشرائح المضرة بالاقتصاد الوطني باعتبارها " شرائح تعيش أساسا على الصفقات

[1] – حليم بركات – مرجع سبق ذكره – ص 153 .

وعلى توسيع نطاق السوق السوداء و النهب و الأعمال غير المشروعة في إطار استغلال العلاقات الوظيفية القائمة ." [1]

و في إطار الحديث عن البرجوازية الجديدة الصاعدة فلابد من الإشارة إلى شريحة هامة من هذه البرجوازية و هي " البرجوازية البيروقراطية " أو برجوازية الدولـــة البيروقراطيـــة و هي تسيطر على وسائل الإنتاج و تحتكر العمل السياسي و مرتكزة في نفوذها على الجهاز العسكري الذي حلت بواسطته محل الطبقة البرجوازية التقليدية و هذه الشريحة في أغلب الأحيان هي خليط عسكري / مدني يضم في صفوفه رموزا متنافسة على السيطرة و تستند في نشأتها و تطورها على الامتيازات التي منحتها لها الدولة الجديدة و هياكلها الجديدة ،بالإضافة إلى استفادتها من عملية التأميمات و نشأة القطاع العام فهي "فئات في قيادات القطاع العام و الدولة من المتعلمين الذين يحصلون على دخول عالية بفضل وظائفهم في مواقع السلطة مما يتيح لهم إمكانية تجميع ثروات كبيرة تعتبر رأسمال بيروقراطي أي غير مرتبط بشكل و بظروف الإنتاج المادي و مصادره هي المرتبات و البدلات و المكافآت ثم الدخول غير الرسمية من العمولات و كافة مظاهر الفساد و الانحراف و الانحلال في مواقع السلطة. " [2]

---

[1] – فتحي محمد البعجة – التطور الاجتماعي الاقتصادي للبناء السياسي العربي: دراسة مقارنة في الاقتصاد السياسي العربي – دار الكتاب الوطنية – ليبيا – الطبعـــة الأولـــــى – 2006 – ص 183 .

[2]– فؤاد مرسي– هذا الانفتاح الاقتصادي– دار الوحدة للطباعة و النـــشر– بيـــروت، لبنـــان – الطبعة الثانية– 1980– ص67.

بالنسبة لشريحة البرجوازية التكنوقراطية فهي تختلف نوعيا عن التحديدات السابقة لشرائح البرجوازية فهي مجموعة من الفنيين و التقنيين و المهندسين التي لا تعمل بشكل مستقل بل داخل إطار مؤسسات و هياكل و مشروعات وإدارات الدولة.هذه الشريحة زاد حجمها في نهاية الستينات و ما بعدها و هي تشغل موقعا متناقضا فمن الناحية الفنية–الاقتصادية ، تساهم هذه الشريحة و بشكل مطرد في إنتاج فائض القيمة و لكن من ناحية ثانية فهي متحصلة على السلطـــة خاصـــة في إدارة و مراقبة نمط العمل و نظامه الاستبدادي .

3–2–البرجوازية الصغيرة (الطبقة المتوسطة):

قبل الخوض في تعريف البرجوازية الصغيرة لابد أولا من أن نفصل فيما إذا كانت تمثل طبقة في حد ذاتها أم هـــي مجموعة من الشرائح المتعددة التركيب و التوجه ؟ إن هذه البرجوازية تتكون من مجموعتين كبيرتين و لكل منها موقع خاص في الإنتاج يختلف تماما عن موقع الآخر.

3–2–1 : البرجوازية الصغيرة التقليدية

و هي تضم فئة المنتجين الصغار و التجار الصغار أي أصحاب الملكية الصغيرة و يدخل في إطارها أشكالا من العمل الحرفي و المصالح العائلية و هنا لا ينفصم مالك وسائل الإنتاج عن عنصر العمل فالمالك و العامل المباشر شخصا واحدا فلا يوجد استغلال اقتصادي يقوم به أساسا الشخص المالك أو أفراد عائلته الذين لا يتقاضون أجور (الحرفيين – أصحاب الدكاكين الصغيرة – التجار الصغار...) .

3–2–2 : البرجوازية الصغيرة الحديثة

تضم هذه البرجوازية" العمال المأجورين غير المنتجين و الموظفين العاملين في أجهزة الدولة و الجنود و الضباط و فئات من التكنوقراطيين(المهندسين) و الأطباء و القضاة و المحامين و الطلاب و المعلمين و الأساتذة الجامعيين و فئات كثيرة من المثقفين و الصحفيين و الفنانين و أصحاب الفكر ،و هؤلاء جميعا لا ينتجون "فائض القيمة " لكنهم يبيعون قوة عملهم ."[1]

ومجمل القول فالبرجوازية الصغيرة هي طبقة قائمة بحد ذاتها لكنها تختلف في سماتها عن باقي الطبقات فهي" لا تملك دورا سياسيا مقررا ذات طبيعة متناقضة فهي كطبقة مالكة – و هو امتياز صغير بالنسبة للطبقات المعدمة – تتطلع إلى استغلال الآخرين و بالتالي إمكانية تحولها إلى رأسمالية ، و هي كطبقة تعيش من عملها لحسابها الخاص و هو عمل فردي يجعلها تتعرض لضغوط لا قبل لها من الطبقات المسيطرة فتجد نفسها قريبة من تطلعات الطبقات المحرومة ،إنها طبقة متمزقة يتنازعها النفوذ السياسي و الإيديولوجي للطبقات المستغلة و الطبقات المستغلة في آن واحد "[2]

و المتتبع لتطور هذه البرجوازية يجد فارق بين البرجوازية الصغيرة قبل استلام السلطة و البرجوازية بعد أن تستلم السلطة السياسية ،ففي المرحلة الأولى تكون ثورية و تقدمية لكنها في المرحلة الثانية و بعد استلامها للسلطة تصبح تنظر أكثر

---

[1] – نيكوس بولانتزاس – الماركسية و الطبقات الاجتماعية– دار ابـن خلـدون – بيـروت – الطبعة الأولى – 1975 – ص ،ص 20 ،21 .

[2]– سمير أمين– في أطراف النظام العالمي:نهاية التحرر الـوطني– دار الفـارابي– بيـروت– بدون رقم طبعة – 1991 –ص142 .

لمصالحها الخاصة و يضيف حليم بركات في هذا السياق " لبرجوازية الصغيرة في المجتمعات التي لم تصل فيها إلى الحكم نجدها تخدم كوسيط عازل بين الطبقة البرجوازية التقليدية الكبرى الحاكمة و طبقة الكادحين و عندما يشتد التنافس كثيرا ما تنقسم الطبقة البرجوازية الصغيرة بين التأييد و المعارضة و الحياد و الثورة تبعا لموقعها و وعيها الطبقي و هي على أي حال طبقة مصلحية تفضل قيام مجتمع قومـــي تعددي خال من الصراع الطبقي و سائر تحت رايـــة الإصلاح و التنميـــة و التحديث و الاستهلاك . "[1]

3-2-3 :الكـــــــولاك

لقد أدت التطورات الاجتماعية –الاقتصادية–السياسية إلى بروز و نمو و ازدهار و تعزيز موقع شريحة من البرجوازية الريفية و هي شريحة الكولاك ، و "الكولاك لفظ أشتق مـــن تعبير روسي للدلالـــة على فئة المزارعين الأغنياء "2 و أستعمل في الأدبيات العربية المعاصرة للإشارة إلى سياسة توزيع الأراضي الزراعية على أغنياء المزارعين ، و لقد خلقت هذه السياسات تمايزات جديدة تكونت داخل طبقة الفلاحيـــن بفعل العلاقـــات السلعيـــة و التي أفرزت البرجوازيـــة الريفيـــة امتلكت و استأجرت أراضي كثيرة و مزارع و استخدمت الآلات الزراعية الحديثة و نوعت

[1] – حليم بركات – مرجع سبق ذكره – ص 155 .

[2] –سمير أمين و آخرون– الاضطرابات الكبيرة في أطراف النظام العـــالمي :نهايـــة التحـــرر الوطني – دار الفرابي – بيروت،لبنان – بدون رقم طبعة – 1991– ص 129 .

محاصيلها و توسعت (نتيجة لامتلاكها لرأسمال كبير و علاقات أفرادها ببيروقراطية الدولة) في إنشاء المفارخ و المداجن و محطات تربية و تسمين الماشية.

و كثير من المؤشرات تقر بانحصار في حجم الفلاحين و نشاطهم الاقتصادي نتيجـــة لعوامل الجفاف في السنوات الأخيرة و الإهمـــال و ندرة المياه و الاستغلال و الفقر مقابل اتساع ملحوظ في حجم سيطرة برجوازية الأرياف "الكولاك "المتحالفة طبقيا و مصلحيا مع شرائح برجوازية أخرى في المدن (برجوازية الدولة– البيروقراطية) و هذا بطبيعة الحال يمثل تحولا نوعيا في تركيب الطبقة العاملة .

3-3-طبقة الكادحين :

3-3-1: الـــــــفلاحون

الفلاحون ينقسمون إلى شرائح و أقسام متعددة :فلاحون يعملون بالحصة فلاحون صغار مستقلون ،فلاحون معدمون،عمال مزارعون،بدو مزارعون،عمال التراحيل ،فلاحون يعملون باليومية ،عمال "السخرة" و"الورادة"،و مزارعون مالكون.

والفلاحـــون مهما اختلفت تقسيماتهـــم يمثلون طبقـــة اجتماعية واضحة المعالم و تضرب جذور تكوينها كطبقة اجتماعية إلى مراحل غابرة من التاريخ ،و هذه الطبقة تتعرض بشكل مستمر إلى خطرين و تهديدين مباشرين،فثمة الواقع الاجتماعـــي –الاقتصادي –السياسي القاهـــر و المجحف بكل ما يحملـــه من قسوة و استغلال و ثمة الطبيعـــة و تضاريس الأراضي و المناخ بكل ما تحمله من قسوة

و جفاف و تصحر و ضيق المساحات الصالحة للزراعة أمام زحف رمال الصحاري و الزراعة في الجزائر كما هو معلوم تعتمد على الأمطار الموسمية في الغالب و ليس على الري الذي يقتصر على السدود .

و حتى عندما تبنت الجزائر ما عرف "بالإصلاح الزراعي "بعد الاستقلال و تم توزيع بعض الأراضي على فئات محدودة من الفلاحين فإن الأوضاع المعيشية لهذه الطبقة لم تتغير بشكل جذري ،فلقد استفاد من توزيع تلك الأراضي و تمليكها في أغلبها لشريحة محددة فقط من المواطنين بينما بقيت الغالبية في صف المعدمين، فنسبة كبيرة من القرى ظلت كما هي مليئة بأكواخ الطين و بيوت الصفيح و الطوب الأحمر ،فقيرة عابسة لا تصلها الكهرباء و الخدمات و لا يذهب أبنائها إلى دور التعليم ناهيك عن تدهور الأوضاع الصحية و ارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال و انتشار الأمية و الفقر .

نظرا لهذه الظروف القاهرة اختارت أعداد كبيرة من أفراد هذه الطبقة "الهجرة" إلى المدن و القرى المجاورة للتجمعات السكانية الكبرى بل حتى الهجرة إلى خارج البلاد من أجل البقاء و بحثا عن الرزق،و تحولت مجموعات كبيرة من المهاجرين إلى صفوف "البروليتاريا الرثة " و الطبقات المعدمة تماما .

إن ما يجب التأكيد عليه في هذا السياق هو التحول البنيوي الذي حدث لهذه الطبقة و مس تركيبها و دورها بشكل مباشر و بروز شريحة برجوازية ريفية أصطلح على تسميتها " بالكولاك " التي تم الإشارة إليها سابقا و التي مسها الحراك العمودي و صعدت للبرجوازية .

3-3-2: العمـــــــــال

إن العمال يتألفون من شرائح محدودة و متعددة ترجع أصولها إلى الفترة الاستعمارية و تتكون من عاملين في البيوت في صناعة النسيج على الأغلب و هم يملكون جزءا من وسائل إنتاجهم و حرفيين و صناع يعملون في الدكاكين و الورش الصغيرة و هم عبارة عن امتداد للعاملين في حرف تقليدية و وطنية قديمة ،و ثمة أيضا عددا و لكنه محدودو بطئ النمو يعمل في المصانع الحديثة التي أنشأت بعد الاستقلال أو ورثناها عن الاستعمار ، و بعد الاستقلال نجد اتساعا نسبيا في صفوف عمال الخدمات و المرافق العامة سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص كعمال الموانئ و المطارات و النقل بشكل عام و الفنادق و المقاهي و عمال المجاري و مد الأنابيب و التنظيف و عمال التصليح و الصيانة بالإضافة إلى عمال النفط و عمال البناء .

3-3-3: البروليتاريـــا الرثـــــة ♣

يمكن حصر شرائحهـا في الباعـة الجوالين و الدلاليـن و جامعي القمامـة و الحمالين و خـدم المنازل و عمال البناء و المهربين و تجار الشنطة و العاهرات و الأطفال المتشردين و باعة السجائر على الأرصفة و مفترق الطرق و منظفوا السيارات و الشحاتين و الصعاليك و المشعوذين و السحرة .

♣ – لفظ بروليتاريا رثة من أصل ألماني و قصد به الفئات و الشرائح الهامـشية و المـسحوقة الـتي تعيش في أوضاع مزريـة فـي قـاع المجتمع أنظر قـاموس المصطلحات الـسياسيـة و الاقتصادية و الاجتماعية لسامي ذبيان و آخرون ص 90 .

و هذه الفئات انحدرت في الأصل " إما من صغار الفلاحين الذين فقدوا أراضيهم أو من أبناء و بنات الذين يعيشون تحت مستوى الفقر في المدن و الهوامش و من أنصاف و معدمي التعليم و الأميين الذين لم تستوعبهم النشاطات الإنتاجية أو الحرفيين ماتت حرفهم أو نازحين من مناطق و بلدان مجاورة و تعيش هذه الفئات في ظروف اجتماعية و اقتصادية متقلبة شديدة البؤس و القسوة و الفقر و الجوع ، فهي فئات محرومة و عاجزة مهددة في معيشتها و صحتها و كرامتها و تتعرض للاستغلال و القهر و الاحتقار أكثر من أية جماعات أخرى"[1] ،و لهذا السبب " يسهل استقطابها و استعمالها كأداة لتنفيذ مخططات إرهابية و دموية من قبل المجموعات السياسية المنظمة لا سيما تلك المتسترة بالدين . " [2]

رابعا – العلاقات بين مختلف الطبقات الإجتماعية داخل البناء الواحد :

إن ما يمكن أن نصف به العلاقات السائدة بين مختلف الطبقات الإجتماعية المشكلة لبناء المجتمع ، أو بين مختلف الفئات المشكلة لنفس الطبقة أنها علاقات قائمة على أساس التناقض حيث يعتبر رئيسيا و حادا بين الطبقات و ثانويا و أقل حدة بين مختلف الفئات في نفس الطبقة . فهذا الاختلاف و التناقض يكون بسبب مجموعة من العوامل و المتمثلة أساسا في:

---

1 – صالح الحاجي و الهاشمي الطرودي – محاولة لتحليل الهيكلية الجديدة للمجتمعات العربية – مجلة النهج – العدد 4 – أكتوبر 1994 – ص 21 .

2 – فتحي محمد البعجة – مرجع سبق ذكره – ص 204 .

- التفاوت في مواقع و مكانة الطبقات داخل البناء الاقتصادي و الذي يحد من فرص الحصول على المكتسبات .
- عدم المساواة في الملكية .
- شدة التنافس للحصول على الثروة و النفوذ و هذا لأجل تغيير المكانة الإجتماعية .
- منح بعض الطبقات نوع من القوة الإقتصادية و التي تتحول فيما بعد إلى قوة اجتماعية تنتهي فيما بعد و تتحول إلى قوة نفوذ و سلطة سياسية .

بسبب هذه العملية التفاعلية بين مختلف هذه العوامل مع إصرار الطبقات المتحكمة على الحفاظ على امتيازاتها يخلق نوع من الصراع الطبقي الذي يصعب التحرر منه.و يمكن أن نخلص إلى أن أهم ما يميز طبيعة العلاقات القائمة بين مختلف الطبقات الإجتماعية داخل بناء المجتمع الجزائري هو كونها تتصف بما يلي:

➢ علاقة استغلال:

حيث لا تتحكم فيه الضوابط القيمية فنجد احتكار للثروة و الجاه و النفوذ و الذي يترجم بالترف و التمتع بموارد المجتمع و ثرواته و مختلف الامتيازات في حين نجد في المقابل جماعات شقية تعيسة تعاني من الحرمان في كل شيء حتى من كرامتها.

➢ علاقات سلطوية:

قائمة على أساس القهر و الإذلال و القمع و الكبت في مختلف نواحي الحياة ضف إلـــى ذلك فإن هـــذه العلاقـــة تتجاوز الصعيد الاقتصادي إلـــى الصعيد السياســـي و الاجتماعي .

➢ علاقة تغريبية:

تتحول على إثرها الطبقة الكادحة إلى أناس عاجزين من غي الممكن أن يسيطروا على وسائل عملهم و إنتاجهم و لا يستمدون من نشاطاتهم أي شعور بالاكتفاء الذاتي و الرضا و الاعتزاز ، و يتحولون بذلك مثل منتجاتهم إلى سلعة يتم تبادلها في الأسواق التجارية كأية سلعة أخرى فنجدهم يتآكلون من الداخل حتى يكادون يفقدون روحهم و صميمهم ،و نجدهم أيضا يعيشون بدون إرادة أو هدف و خطة تسيطر عليهم مؤسساتهم بدل من أن يسيطروا عليها فتستعملهم بذلك لخدمة مصالحها الخاصة أكثر من مصالحهم و تثبط مناعتهم و تقدمهم و تضطر هذه الطبقة إلى الانشغال بمسألة مجرد الاستمرار .

➢ علاقة عدائية :

تقوم أساسا على الحسد و الكره و النفاق إن لم نقل أنها قد تصل في بعض الأحيان إلى صراع طبقي مباشر و عنيف.

➢ علاقة مزيفة:

تقوم أساسا على مظاهر الاستهلاك الاستفزازي و مظاهر الوجاهة ة التنافس السقيم و المتصل باقتناء المكاسب و الأزياء المتعلقة بالمكانة الاجتماعية و التعالي الطبقـــي و التفاخر الفاخر و عـــرض رموز الغنى كالمجوهرات و تجنب الاختلاط و التفاعل و الزواج و بالتنكر خاصة الطبقة الوسطى التي تتنكر في الغالب لأصولها و النزعة نحو التقليد و المحاكاة .

➢ علاقة تتميز بمحدودية الحراك الاجتماعي العمودي :

إن الحراك الاجتماعي العمودي إلى فوق أو تحت لا يتم في أغلب الحالات بالقفز من طبقة إلى طبقة بقدر ما يتم من فئة إلى فئة أو من شريحة أعلى أو أدنى منها مباشرة ضمن الطبقة الواحدة فضمن الطبقة الكادحة قد يتحول ابن فلاح في القرية إلى عامل بالمدينة و ابن العامل غير الماهر إلى عامل ماهر و ابن العامل الماهـــر أو الفلاح إلى أستاذ أو ضابط في الجيش أو موظف ، إلا أن هذه التحركات تبقى محدودة و لا تؤثر في طبيعة البنية الطبقية التي لا تزال بنية هرمية .

- علاقة تعصبية:

فنجد أن كل طبقـــة تحمل للطبقات التي دونهـــا تصورا سلبيا تتصف بالتعالـــي و التحقير فنجد الطبقة البرجوازية التقليدية تنظر إلى الطبقة البرجوازية الجديدة الصغيرة على أنها حديثة النعمة مجهولة الأصول جاهلة للياقات و دون نسب رفيع ، كما تنظر إلى الكادحين على أنهـــم دون طموح و مؤهلات و تنعتهـــم بالخشونـــة و الجهل و تتجلى هذه العلاقة في ندرة الزواج بين الطبقات و عدم الاختلاط .

إن ما يزيد من ترسيخ هذه العلاقات و حدتها هو مجموع المعتقدات التي تجعل من عدم المساواة هذه ، تبدوا كأنها أمر طبيعي و معقول و سنة من سنن الكون فنجد في أغلب الأحيان ما يستبطن الفقراء أنفسهم هذه الإيديولوجية التوفيقية فتصبح جزءا من قناعهم و وعيهم إضافة إلى بعض السلوكات الدينية التي نجد من يستغلها لإضفاء الشرعية على امتيازات الطبقة الحاكمة و سيطرتها و يعتبرونها ظاهرة طبيعية نشأة و تستمر بإرادة إلاهية . و من هنا يجب أن نؤكد على أن الفهم العلمي المنهجي للواقع الطبقي يبدأ بالاعتراف بالتناقضات لا بإنكارها و تثبيتها ، و

بكون عدم المساواة ظاهرة اجتماعية نسبية بالإمكان الحد منها إلى حدود قصوى و قد نصل إلى إلغائها كليا .

خامسا – التحـــول الاقتصـــادي و التغيـــر الاجتماعـــي فـــي الجزائـــر

يذهب الكثير من المحللين إلى أن البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري شهد سلسلة من التغيرات ارتبطت ارتباطا وثيقا بالتغيرات التي عرفتها السياسات الإقتصادية المحلية و الدولية ، فمنذ الاستقلال إلى يومنا هذا و هو يتغير بصورة غير منتظمـــة في اتجاهـــه السلبي أكثر من الإيجاب فبتغير الأوضاع الإقتصاديـــة و السياسية تأثر الجانب الاجتماعي و أصبح التغير يتجه نحو المجهول في طريق غير مأمون الخطوات فأصبحنا أمـــام بناء اجتماعي ذو طابع عام وطني و طابع خاص جهوي و محلي .بالنسبة للتغيير الحاصل فهو يمتاز في كثير من مراحله بالسرعة نظرا لغياب الميكانيزمات أو آليات الإصلاح فالسياســـة التغيرية تحكمها أهداف أو وجهة ثابتة و هذا ناتج عن التقلبات الظرفية التي عاشتها و تعيشها البنية السياسية للمجتمع إلى جانب الضغوطات الداخلية و الخارجية .

5-1:اتجاه التغيير العام

إن التغيير يمكن أن نحكم عليه على أنه إيجابي في بعض مراحله حيث صاحب هذا التغير تغيير في القيم و التقاليد و كانت العلاقات السائدة بسيطة و بتعقد العلاقات ظهرت مظاهر اجتماعية و اقتصادية مصاحبة لذلك التغيير و أصبح يمارس على هذا البناء عمليات تكسيرية عمدية فالتنمية توجهت نحو اتجاه معين و تغيرت بذلك مكانة الطبقات و منه الفئات المشكلة لها و هذا بربطها أيضا بنوع الإنتاج و علاقات

الإنتاج .إن الحراك الاجتماعي ♣ الذي عرفه هذا البناء كان حراكا كميا في صورته الكيفية فهي لم تحدث على اعتبار أننا أمام بناء هش عكس ما كان منتظر نظريا فلو حاولنا الحديث عن الانتقال أو الحراك فهو تم بطريقة فجائية في ظل غياب وعي الطبقات و الفئات المشكلـــة لهـــا بانتمائها إلى فئة أو طبقة معينة و الآليات التي كانت تحكم و تنظم هذا التغيير في الواقع لم تكن نابعة من الذات بقدر ما كانت ناتجة عن قرارات سياسيـــة و هذا عكس ما كان مفترض أن يكون القرار اقتصاديا و ليس سياسيا فقد كان يعتمد على مبدأ التعبئة فالتغيير كان هبة و ليس نضالي .

و هـــذا يقودنا للحديث عن الحراك المهني الذي كان مصاحبا لتطور تقسيم العمل و هذا يرتبط أيضا بفترة الانتعاش الاقتصادي – فترة انتعاش الريع البترولي –و هذا لا يخلو من بعض السلبيات و المتمثلة في الممارسات التقليدية الخاصة بالمجتمع الجزائري التي تضغط على هذا الحراك فنجد الفرد الذي كان يعتمد على مدخوله الفردي و لا يفكر في فكرة الاستثمار خاصة قبل 1990 أما الآن فهو يحمل فكرة

♣ – الحراك الاجتماعي:إن أقدم تعريف للحراك الاجتماعي هو تعريف سوروكين الذي عرفه على أنـــه" انتقال للأفراد أو الطبقات داخل المجال الاجتماعـــي "و يفرق بين الحـــراك الأفقـــي و الحراك العمودي حيث يعتبر أن الأول "انتقال الفرد أو الجماعة من وضع اجتماعي إلى وضع آخر بمستوى مماثل و الهجرات و التغيرات في المهنة " أما الحراك العمودي فهو انتقال الأفراد أو الجماعات من طبقة إلى أخرى و هذا التحرك قد يكون صاعدا عندما ينتقل الفرد من جماعة أدنـــى إلى أعلـــى ،أو عندما تحسن جماعة مستوى معيشتها أو مكانهـــا في التدرج السياســـي أو المهني ، أو عندما تصعد جماعة بأكملها درجة في السلم الاجتماعي ،و يكون التحرك نازلا عندما يهبط الفرد من وضع اجتماعي أعلى إلى وضع اجتماعي أدنى أو عندما تنحل الجماعة بأكملها و تجد أن مكانتها تهبط بالنسبة للمجتمع ككل "

جديدة هي الاستثمار في رأس المال مهما كانت النتائج و تعددت الأساليب المشروعة منها و غير المشروعة .

5-2: الإصلاح الاقتصادي و التغير الاجتماعي

بالرجوع إلى أوضاع سابقة لفترة السبعينات فالأثر الاقتصادي لم يكن على نفس الشاكلة بعده و مما لا شك فيه أن الإقتصاد كهيكل أو بنية أو دعامة يتدخل في تشكيل التركيبة العامة للمجتمع الجزائري الذي بات من الظاهر أن كثير من المشكلات و الظواهر و التي أصبح الحقل الاجتماعي غني بها و هذه المترتبات جاءت عن طريق ما تركته التحولات الاقتصادية و التي تمت في صورة إصلاحات هيكليـــة لمعظم المؤسسات الإقتصاديـــة العامـــة بمختلف أطرهـــا سواء الخدمتية أو الإنتاجية و من منطلق هذا التطور يمكن القول بأنه توجد علاقة تلاصقية بين النظام الاقتصادي و النظام الاجتماعي في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري فهي علاقة متكاملة تخضع لمبدأ التفاعل (التأثير و التأثر) .

و هذا التغيير ظهر بصورته الواضحة بعد التقهقر و الضعف الذي عرفه البناء الاقتصادي إثر تراجع سعر البترول على اعتبارنا دولة تعتمد على مداخليها من البترول إضافة إلى أن جملة هذه التحولات كانت مملات من أطراف خارجية جعلت من الدولة هيكل شكلي فبرفع هذه الأخيرة يدها عن التدخل في السوق ساءت أحوال الأفراد و ظهرت فئات جديدة من البطالين المؤهلين الذين أصبحوا في الهامش غير المنتج و بالمقابل نجد فئات انتقلت إثر ظروف خاصة في فترة السبعينات إلى مواقع اجتماعية عليا عادت اليوم إلى نقطة الصفر على الرغم من أنهم عاشوا فترة وعي

بوجودهم و بانتمائهم ، إلا أنهم و في ظل هذه التحولات أصبحوا فئات هشة و فقيرة و لكنهم و في نفس الوقت فهم يحملون دورا فعالا في النضال و الوعي و هذا التقهقر يولد حركية على مستوى النضال و بالتالي هذه الفئة الجديدة هي فئة نضالية و لتوضيح هذا أكثر فبإمكاننا ضرب مثال بتشكل الحركات الجمعوية جديدة نظرا للتفتح و الحرية عكس ما كان في السابق أين كانت تقتصر على بناء المساجد فاليوم تعددت رغم بقائها تحت سيطرت الدولة و بالمقابل فهي لا تحمل بعدا مطلبيا و هذا النوع من الحركات يسعى إلى إعادة تنظيم نفسه في إطار من الوعي تكيفا مع الأوضاع القائمة .

البـاب الثانـي

الإطار الميداني للدراسة

مدخـــــــــل :

يتناول الباب الثاني الإطار الميداني و الذي يمثل الإستراتيجية المنهجية المختارة و الملائمة للدراسة قيد البحث ، و في هذا الباب يتم معالجة مجمل المراحل و الخطوات المنهجية التي تم إتباعها في الدراسة بالإضافة إلى عرض و تجسيد مضامين الدراسة الميدانية التي تتعلق بالتغيرات الهيكلية و البنيوية التي عرفها البناء العام للمجتمع الجزائري من منظور سوسيولوجي ، و يتم عرض و تحليل و مناقشة مختلف هذه القضايا في سياق التوجه النظري للدراسة مع اختبار مدى صدق فرضياتها في ضوء المعطيات الميدانية الأمر الذي تتطلب منا تقسيم هذا الباب إلى ثلاثة فصول تسمح بتحقيق و تغطية مختلف جوانبها .

الفصـــل الخامس

الإطار المنهجي للدراسة

تمهيـــد

أولا – منهجية البحث

ثانيا – حقل الدراسة

ثالثا – مجتمـــع الـــبحث و العينـــة

تمهيـــــــــــــد

لتحقيق أهداف الدراسة لابد من انتهاج مجموعة مـــن الإجـــراءات المنهجيـــة المتكاملة ، و التي تشمل الأدوات البحثية و كذا طرق و أساليب المعالجـــة الميدانية و التي تلازم البحث بمراحله الثلاث من بناء للإشكالية و صياغتها صياغة نهائيـــة إلى صياغـــة التساؤلات و محاولـــة الإجابـــة عنهـــا مـــن خـــلال جمـــع البيانات و المعلومـــات حول موضوع الدراسة وصولا إلى معالجة هذه البيانات و تصنيفها و تحليلها للوصول إلى تبيان العلاقة بين متغيري الدراسة و هي : الإصلاحات فـــي الجزائر (المتغير المستقل) و البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري(المتغير التابع).

في هذا الإطار لابد من تحديد مجالات البحـــث باعتبارهـــا القالـــب المنهجـــي للدراسة الميدانية و أيضا منهج البحث و الذي يعتبر طريق الباحث نحو نتائج علمية ثم مجتمع البحث و العينة و هي خطوة يهدف من خلالها الباحث إلى تحديـــد الفئـــة المقصودة بالدراسة و كل ما يتعلق بها تبعا لقواعد البحث العلمـــي و أخيـــرا أدوات البحث و التي تجيب على سؤال بماذا ؟

كل هذه العناصر هي ذات أهمية منهجية تسلسلية تعطي للبحث الآليات الصحيحة للوصول إلى أهدافه التي انطلق منها و التي كانت بناءا على تساؤلات أساسية تبنى عليها الدراسة.

أولا – منهجيـــــــة الـــــــــــبحث

1-1: نـــــوع الدراسة

تعتبر الدراسة التي قمنا بها من الدراســـات الاجتماعيـــة " الوصـــفية " لأنهـــا تستهدف رصد واقع البناء الاجتماعي بكل ما يتضمنه مـــن طبقـــات و فئـــات مـــع توصيف مكانة و دور كلا منها في ظل التغيرات التي فرضتها السياسات الاقتصادية وما عرفتها من إصلاحات و تعديلات ، و لقد تمحورت هذه التغييرات حول تغيـــر شكل الأسرة و دور الأفراد داخلهـــا مع ربطهـــا بنظام الملكيـــة و طبيعـــة المهن و الوظائف التي يؤديها الفرد داخل المجتمع و ما عرفت من تغييرات على مستوى الدخل و تأثير ذلك على نظام العلاقات بين مختلف الفئات و الطبقات التي ينتمـــون إليها ، و لتحقيق هذا الغرض اقتضت الدراسة المرور بأربع مراحـــل هـــي علـــى التوالي :

- المرحلة الأولى :

هـــي المرحلـــة التي انصب الاهتمام فيهـــا على جمع المادة العلمية و النظرية أو ما يعرف بمسح التراث النظري و الحصول على معلومـــات تتعلـــق بجوانـــب الموضوع، سواء ما تعلق منها بجوانبـــه المعرفية و النظريـــة أو تلـــك المتـــصلة بجوانبه الميدانية.

- المرحلة الثانية :

هـــي المرحلـــة التي تم فيهـــا استعراض التراث المكتوب و المتاح و تصنيفـــه و تلخيصه بما يخدم أهداف الدراسة في إطاريها التصوري و المنهجي.

➢ المرحلة الثالثة :

فـــي هـــذه المرحلة تـــم النزول للميدان و جمع المـــادة المتعلقة بحقل الدراسة و مجالاته المختلفة و تطبيق أدوات الدراسة و قد تطلب ذلك إعـــدادا و تحـــضيرا لمحاور استمارة الاستبيان و المعلومات المراد الحصول عليها.

➢ المرحلة الرابعة :

هـــي المرحلة التـــي تم فيها تفريغ البيانات و تكميمها و جـــدولتها و التعليـــق عليها للوصول في النهاية إلى تحليل البيانات و تفسيرها في ضوء فرضيات الدراسة و أهدافها.

2-1 : منهـــج الـــبحث

إن أي دراســـة علميـــة بغض النظر عن طبيعتهـــا و الموضوع الـــذي تـــدور حولـــه تخضع لمجموعـــة من المعايير و التقنيات و التي يحاول من خلالها الباحث "الوصول إلى الحقائق و البيانات الموضوعية المطلوب جمعها و عرضـــها، بغيـــة معرفة حقيقة المشكلة المطلوب دراستها و معالجتها "[1] .

و أول أساس تنطلق منه أي دراسة علمية هو اختيار المـــنهج الـــذي تـــتم بموجبـــه المعالجـــة الميدانيـــة للمشكلة البحثية محل الدراسة على اعتبار أن المنهج هو " الكيفيـــة أو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة موضوع البحث و

[1] – إحسان محمد الحسن – الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي –دار الطليعـــة – بيـــروت ،لبنان – بدون رقم طبعة – 1986–ص،ص 16،17 .

هو بذلك يجيب عن الكلمة الاستفهامية: كيف ؟ "[1] ، و نظرا لطبيعة المشكلة البحثية من حيث تشابكها، و اختلاف توجهاتها و علاقتها الترابطية في سياقها الاجتماعي و الاقتصادي بالجانب القانوني و السياسي ، سواء ما كان منها على المستوى المحلي أو الخارجي . و بناءا على كون المشكلة محل الدراسة لها اعتبارات عدة فدراسة " التأثير " تتداخل فيه الاهتمامات و تتعدد فيه المجالات ، و هذا التشابك و التداخل يفرض إجراءات منهجية تتماشى وفقا للمنظور البنائي الوظيفي الذي يستند إلى فهم سوسيولوجي للآليات و الميكانزمات التي من خلالها يؤثر تغيير السياسات الاقتصادية و إصلاحها في البنية الهيكلية للمجتمع الجزائري (الطبقات و الفئات) و تأثير ذلك على الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية التي منها يتشكل المجتمع ، و هذا البعد العلائقي بين البناء الاجتماعي و السياسة الاقتصادية يقود إلى محاولة استخدام عدة مداخل تتجمع كلها للوقوف و الاقتراب من فهم أفضل لواقع البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري ، و هذه المداخل هي :

- المدخل التاريخي :

إذا كان "الرايت ميلز " يرى أنه من العسير عزل أية ظاهرة اجتماعية عن سياقها التاريخي ، فإن الفهم التاريخي يزود الباحث ببصيرة سوسيولوجية ثابتة "[2] ، وعليه فقد تم استخدام هذا المدخل من خلال تتبع الجذور التاريخية المتأصلة في

---

[1] – عبد الباسط محمد حسن – أصول البحث الاجتماعي – مكتبة وهبة – مصر– الطبعة الثامنة – 1982– ص 134

2 –Wright Mills – Sociological imagination –N, Y–1966 –p p (1- 24) .

المعارف النظريـــة و الأكاديميـــة من اتجاهات و نظريات و مفاهيم و غيرها فضلا عن تحليل تطور البنيـــة الاجتماعيـــة للمجتمع الجزائري و السياسات الاقتـــصادية المنتهجة فيه ، فالملاحظة في الماضي لها في العلم نفـــس مكانـــة الملاحظـــة فـــي الحاضر.

➢ المدخل الاجتماعي الواقعي :

قد مكننا هذا المدخل من معرفة التشكيلة الحقيقية للبناء الاجتمـــاعي للمجتمـــع الجزائري و وزن كل طبقة فيه من خلال معرفة الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية للفئات المشكلة لكل طبقة و دائما من خلال ربطها بمسيرة الإصلاحات التي عرفتها السياسات الاقتصاديـــة فـــي الجزائـــر و هـــذا من خلال بعض المؤشرات كالدخل و القدرة الشرائيـــة و نوعية العلاقة بين الفئات الاجتماعية .

هذيـــن المدخلين ساهمـــا في تقديم صورة واضحة المعالم لجوانب الموضـــوع و متغيراته المختلفة ضمن سياق المنظور البنائي الوظيفي ، و هذا التأليف و المزج بين هذه المداخل استلزم الاعتماد على أكثر من طريقة و أكثر من أداة .

يأتي في مقدمة هذه الطرق المنهج الوصفي و الذي يرى كثير من الباحثين أنه " يتطلب تحديد الظاهرة و فرض الفروض و التحقق من صحتها عن طريـــق جمـــع المعلومـــات عـــن هـــذه الظاهرة و عن أبعادها المختلفـــة للوصول إلـــى الحقائق و معرفـــة العلاقات و القوانين التي تفسرها " [1] .

---

1 – ليلى داود – البحث العلمي في العلوم النفسية و الاجتماعية – دمشق ، ســـوريا – مطبعـــة طربين – بدون رقم طبعة – 1989 – ص 109 .

و الدراسة الحالية تسعى إلى وصف تأثير متغير مستقل بآخر تابع (الإصلاحات الاقتصادية – البناء الاجتماعي) و ضف إلى ذلك تقاطع هذا المنهج مع مناهج أخرى و استخدامه لأساليب تتماشى مع طبيعة موضوعنا و مجال دراستنا و على هذا الأساس فقد تم استخدام مجموعة من أساليب المنهج الوصفي منذ بداية الدراسة إلى نهايتها ، و منه فالمنهج الوصفي " يدرس الظاهرة كما تقع في الواقع و يهتم بوصفها وصفا دقيقا و يعبر عنها تعبيرا كيفيا أو تعبيرا كميا "[1] ، و من خلال تطبيق المنهج الوصفي فسنلجأ إلى استخدام طريقة من طرق البحث فيه و هي طريقة المسح الاجتماعي و التي هي عبارة عن" دراسة لجوانب من الأوضاع الاجتماعية القائمة في منطقة جغرافية محددة و هذه الأوضاع لها دلالة اجتماعية و يمكن قياسها و مقارنتها بأوضاع أخرى يمكن قبولها كنموذج ، و ذلك بقصد تقديم نماذج إنشائية للإصلاح الاجتماعي "[2]

و مما سبق ذكره فنحن في دراستنا أمام استخدام للمنهج الوصفي باختيار أسلوب المسح الاجتماعي فيه و ذلك عن طريق تطبيق المسح بالعينة .

3-1 : مصادر جمع المعلومات (مصادر المعرفة) إن الدراسة التي قمنا بها استفادت من توظيف كم هائل من المصادر العلمية و التي مكنتنا من الإلمام – و لو جزئيا – بعناصر الموضوع ، و من هذه المصادر مايلي :

---

1 – ذوقان عبيدات و آخرون – البحث العلمي – دار الفكر للنشر و التوزيع– عمان – بدون رقم طبعة – 1992– ص 187 .

2 – عبد الباسط محمد حسن – مرجع سبق ذكره – ص 221 .

مسح و استطلاع التراث المكتوب :

المتجمع و المتاح حول مختلف الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة و قد تم استعراض التراث المكتوب و تصنيفه و تحليله و تلخيصه و لاسيما ما تعلق منه بالجوانب المعرفية و الاتجاهات النظرية المختلفة و كذا المصطلحات و المفاهيم السائدة و كذا الغرض من ذلك ، كمحاولة للوصول لتكوين رؤية و تصور نظري تتحدد على ضوئه معالم الدراسة و أبعادها المختلفة ، و قد تم ذلك بالاعتماد على المصادر العلمية المختلفة من كتب و مراجع علمية و دوريات و غيرها.

- الالتجاء إلى الخبرات العلمية و التطبيقية :

المتعلقة بالدراسة الميدانية حول المجتمع الجزائري وخاصة البنية الطبقية له ، و ذلك في ضوء الإطلاع على الدراسات السابقة و المشابهة لموضوع الدراسة .

- الوثائق و السجلات:

إنه ليس شرطا علينا أن تكون جل المعلومات المستخدمة في البحث مستنبطة من خلال جمعها من مفردات العينة ،حيث نجد هذه المعلومات مدونة في السجلات و الوثائق سواء الرسمية أو ما يتمثل في الجرائد و المجلات و الدوريات و الحوليات ، فالوثائق و السجلات تعتبر كشكل من أشكال الملاحظة غير المباشرة تسمح لنا باختيار العينة التي يمكن دراستها و تزودنا بإستبصارات جديدة عن الموضوع محل الدراسة ، بالإضافة إلى هذا فهي تسمح لنا من التأكد من البيانات التي سبق الحصول عليها عن طريق أدوات أخرى عجزت في مرحلة ما من إفادتنا بما نريده من معلومات بهدف تكملة مجموع المعطيات الموجودة

بحوزتنا.

4-1 : أدوات البحث

لأجل فهم و تفسير الظاهرة محل الدراسة و إعادة بنائها في سياقها الطبيعي فقد كان من البديهي أن نلجأ في ذلك إلى استخدام مجموعة من التقنيات و الأدوات البحثية و هذا بهدف الوقوف على كل جوانب المشكلة البحثية سواء ما ظهر منها أو ما خفي ، ضف إلى ذلك التحديد الدقيق لمتغيرات الدراسة و نتائجها و هذا لا يتسنى لنا إلا من خلال الاختيار السليم و الدقيق لأدوات جمع البيانات و مدى مصداقية هذه الأدوات في الكشف عن كل حيثيات الدراسة ، و نظرا لاختيارنا للمنهج الوصفي كمنهج أساسي في الدراسة فقد كان لزاما علينا أن نختار الأدوات المنهجية التي ترتبط بهذا المنهج .

1.4.1 – الملاحظة غير المباشرة:

تعتبر الملاحظة من أهم الأدوات المنهجية المستخدمة في عملية البحث العلمي و مصدرا أساسيا للحصول على البيانات اللازمة للموضوع ، فالملاحظة تعتمد على حواسنا و على مدى قدرتنا على ترجمة ملاحظاتنا إلى دلالات بحثية ، فمن خلال تتبعنا للملامح العامة لموضوع دراستنا و المتمثلة أساسا في البناء الاجتماعي و ما يضمه من طبقات و ما تضمه كل طبقة من فئات و حركية كل هذا داخل البناء الاجتماعي العام ، حاولنا قدر المستطاع أن نربطها بالإصلاحات الاقتصادية للجزائر بصفة عامة ، و من الأكيد أنه لا يمكن فهم ذلك إلا من خلال ملاحظتها و معايشتها و لو بشكل جزئي لما يحدث داخل مجتمعنا المصغر الذي

نحن جزء لا يتجزأ منه ، إلا أن هذا ليس بـــالأمر الـــسهل لأنـــــها تـــرتبط – أي الملاحظة – أساســـا بأهداف الدراســـة و هـــي " شرط مسبق لبناء أحـــسن بحـــث ميداني بواسطـــة المقابلات أو من خلال الاستبيانات " [1]، فقد سمحت لنا هذه الأداة بتكوين تصور مؤقت عن واقع الفئات و الشرائح الاجتماعيـــة المـــشكلة للطبقـــات الاجتماعية و التي تشكل في مجموعها البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري و هـــذا سمح لنا ببناء تصور أولي لخطوات البحث و صياغة أسئلة و فرضـــيات الدراســـة المراد الإجابة عنها و تفسيرها كمرحلة أولى .

إن أهم خطوة سبقت هذه الملاحظات كانت محاولة ترتيب و تحديد التـــساؤلات التي يمكن للملاحظة الإجابة عنها، و من جملة هذه الاستفسارات:

1- ماذا نريد من خلال استخدام الملاحظة ؟

محاولة معرفـــة الشرائـــح و الفئات الاجتماعيـــة المشكلة للمجتمع الجزائري و موقـــع كل منها داخل البناء العام للمجتمـــع الجزائري و اتجاه حركية هذه الفئات و مدى ارتباط ذلك بالإصلاحات التي عرفها و يعرفها البناء الاقتصادي .

2- ماهي نوع البيانات المراد ملاحظتها ؟

لقد تـــم استخدام الملاحظـــة في متابعـــة وسائل الإعـــلام بنوعيها الـــسمعيـــة و البصريـــة و المكتوبة و ما يدور من محادثات عامة ، و هذا ما دفعنا إلى تسجيل و تدوين مختلف الوقائع بكل حيثياتها سهرا منا على تحقيق الموضوعية ، و بالتالي

1-Durqnd .j.p et Weil .p – Sociologie Contemporaine -Vigot–Paris -1980 – P 223 .

فاعتمادنا هنا كان على الملاحظة البسيطة حيث ألزمتنا بالحياد دون المشاركة في هذه الملاحظة و نقل الوقائع كما هي .

و لابد أن نشير هنا إلى أن استخدامنا للملاحظة لم يكن مرحليا أي استخدمت في مرحلة معينة من البحث و توقفت بل صاحبتنا في كل مراحل البحث، و لكن الاختلاف كان في حدود استخدامها.

2.4.1 –استمارة الاستبيان:

إن إعداد أداة تقنية سوسيولوجية يستطيع الباحث من خلالها الولوج إلى جوهر الظاهرة موضوع الدراسة ليس بالأمر السهل ، ذلك أن الأداة التي يوظفها الباحث و الكيفية التي يستخدمها بها كفيلة بأن تعطي نتائج موضوعية و دقيقة إلى حد ما و هذا الاختيار يمكننا من الإجابة عن السؤال: كيف نستجوب ؟ و قد وقع اختيارنا على الاستبيان و الذي هو عبارة عن "أداة لتجميع البيانات من أفراد حول موضوع محدد من قبل الباحث مسبقا و كلمة الاستبيان لها معنى واحد و لكنها تسمى بعدة تسميات منها الاستفتاء ، الاستقصاء ، الاستبيان ، الاستخبار البريدي "[1] ،و للتمكن من إعداد استمارة استبيان و تصميمها نهائيا و بناء محاورها اتبعنا المراحل التالية :

- الصياغة الأولية للاستبيان : اعتمدت الدراسة في تحديد محاور الاستبيان على الطروحات النظرية ،فضلا عن معايشة الواقع تم خلالها

[1] – زيدان عبد الباقي – قواعد البحث الاجتماعي – مطبعة السعادة – القاهرة ، مصر – الطبعة الثالثة – 1980 – ص 60 .

تسجيل مجموعة من الملاحظات ساعدت في تصميم الاستبيان ، نوع الأسئلة و كذا اختيار العينة و تحديد حجمها .

بعد الصياغة الأولية للاستبيان اتبعت الدراسة من أجل اختبار صدق و ثبات الاستبيان الطريقة الشائعة و المستعملة و هما طريقتان:

- صدق الأداة :

تم استخدام طريقة تحكيم* الأداة ، و هذا بتوزيعها على مجموعة من أساتذة التعليم العالي في علم الاجتماع و الاقتصاد بهدف الإطلاع عليها و تقديم جملة من الملاحظات حول ما جاء فيها من محاور و أسئلة و ترتيبها و صياغتها و بعد إعادة تصحيح ما ورد فيها من أخطاء و إعادة صياغة بعض الأسئلة و إعادة ترتيبها و كذا إضافة أخرى و حذف البعض الآخر، تم المرور إلى المرحلة التجريبية للتأكد من ثبات الأداة .

- ثبات الأداة :

و هي المرحلة التي تم فيها اختبار الاستبيان و إعادة اختباره في فترتين زمنيتين مختلفتين حيث تم تطبيقه على عينة تجريبية تتكون من 30 مفردة تم اختيارها عشوائيا ، و كان الغرض من ذلك التأكد من ثبات الأداة و باستخدام معامل الارتباط

* – تم التحكيم من طرف الأساتذة وهم على التوالي : أ.د سلاطنية بلقاسم (علم الاجتماع) –أ.د برقوق عبد الرحمان (علم الاجتماع) – د.العايش عبد العزيز(علم الاجتماع)– د .بن الطاهر حسين (علوم اقتصادية)

بين فترتي التطبيق اتضح أن معامل الارتباط لم يتغير كثيرا حيث وصل في المرة الأولى إلى 00.76 أما في المرة الثانية 00.59 مما يبين ثبات الأداة .

➢ الاستبيان في صورته النهائية :

بعد أن تمت المراجعة التامة للاستبيان و ضبطه من حيث هيكلته و محاوره المختلفة أعيد صياغة الاستبيان بشكل نهائي ليتضمن 35 سؤالا ،و من ناحية المحتويات فقد قمنا بتقسيم الاستبيان إلى ثلاثة أجزاء رئيسية هي:

- الجزء الأول :

يتضمن المعطيات المتعلقة باسم الباحث و المشرف و الجهة الأكاديمية المسؤولة عن هذه الدراسة تتضمن أيضا مقدمة مكثفة و معبرة وضحنا من خلالها أهمية الدراسة و أهدافها ، مع الإشارة إلى أن المعطيات ستكون سرية و استخدامها سيكون مقتصرا على الأغراض العلمية فقط .

- الجزء الثاني :

تضمن هذا الجزء الأسئلة التي لا يحتاج فيها المبحوث للتفكير للإجابة عليها و رعينا في الترتيب أنه كلما ازدادت حاجة المبحوث إلى التفكير في الإجابة فإن موقع السؤال يأتي تسلسله متأخرا و هو نفس الشيء الذي راعيناه في ترتيب الأجزاء ، و الجزء الثاني شمل قسمين تمحورت حول معلومات عن الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية للمبحوث .

-الجزء الثالث : تضمن أسئلة قسمت إلى قسمين دارة أساسا حول الفرضيتين الأساسيتين للدراسة .(الملحق رقم 01 : الاستبيان)

5-1 : أسلوب معالجة البيانات :

بعد مراجعة البيانات المحصل عليها ميدانيا مراجعة دقيقة ،شرع في تفريغ البيانات و تصنيفها و تكميمها و جدولتها و تضمنت المعالجة تحليل استجابات أفراد العينة المتكونة من مفردات مجتمع الدراسة ، و قد اعتمدت الدراسة في معالجة البيانات و تحليلها على الأسلوب الكمي و الكيفي ، فمن حيث التحليل الكمي الإحصائي للبيانات تم الاستعانة ببعض الطرق و الأساليب الإحصائية هي :

- حساب قيم نسب المئوية للأسئلة .
- حساب المتوسطات الحسابية .
- حساب معامل الارتباط و المتوسطات الحسابية، لتبيان الفروق و الدلالات الإحصائية التي تتعلق ببعض المتغيرات المحددة سلفا .

ثانيا- حقل الدراسة

يتضمن حقل الدراسة تحديد أطره الزمنية و المكانية و تحديد البيئة الإجتماعية التي سيتم فيها ، و المتمثلة في مجالات البحث الثلاث و هي ضرورة منهجية في جانبها الميداني و التي تمثل مدخلا للدراسة الإمبريقية و التي تتطلب إلماما كاملا بالحدود التي تفصل بين ماهو مكاني و زماني و بشري ، و هو أمر تستوجبه مرحلة التعميم و مسألة إرتباط النتائج بالإطار الزماني و المكاني للظاهرة المدروسة فالتعميم مع أنه يرتبط أوثق ارتباط بطريقة اختيار العينة و مدى تمثيلها للمجتمع ، إلا أنه يتحدد مكانيا و زمنيا بمجال الدراسة و الذي يضفي عليه طابع الدقة و العمق .

1.2- المجال البشري:

يعد من الضروري علينا تحديد موضوع بحثنا بدقة ،و هذا من خلال ضبط حدود المجتمع الذي نريد إجراء البحث فيه، و انطلاقا من طبيعة هذه الدراسة ذات الخصوصية في ميدان علم الاجتماع و نظرا لتناولها لموضوع يتسم بنوع من الخصوصية في الطرح و كذا التحليل و الذي يتطلب مجتمع بحث جد خاص و استنادا إلى هذه الخصوصية فقد تم اللجوء إلى اختيار العاملين في المؤسسات الاقتصادية نظرا لارتباطهم الشديد بمجال التغير الاجتماعي و الذين مستهم التحولات الاقتصادية .

و قد وقع اختيارنا على العاملين من أسر مدينة خنشلة و الموزعين عبر مختلف التجمعات السكانية ، حيث تضم المدينة " 107810 ساكن موزعين كلهم في تجمعات رئيسية تضم 20233 أسرة من بينها 6400 أسرة تضم أفرادا عاملين بالقطاع الاقتصادي في حين يتوزع الباقين بين قطاع التعليم و الخدمات و الصحة".[1]

و نشير هنا إلى أن اختيارنا لمجتمع مدينة خنشلة على اعتبار أننا أمام مجتمع أصيل له خصائصه بحكم أنه ينتمي إلى منطقة الأوراس و أصالته هنا من الناحية الثقافية و الاجتماعية ،على الرغم من وجود أسر في هذا المجتمع بقيت على أصالتها و أخرى اندثرت ، و هذا ما منحها طابعا خاصا في مجال حركيتها

[1] - الإحصاء العام الخامس للسكان و الإسكان – المديرية التقنية المكلفة بالسكان و الشغل – الديوان الوطني للإحصائيات – الجزائر- جويلية 2009 .

الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية ،و يتميز مجتمع خنشلة بالخصائص التالية (سنة 2009) :[1]

1- معدل النمو1.7،و هو مقارب لمعدل النمو الوطني الذي قدر سنة2009 ب: 1.6

2- نسبة الأمية (10 سنوات فأكثر) 30.90 ،و هي نسبة مرتفعة مقارنة بالنسبة الوطنية و المقدرة بـ : 22.30 .

3- متوسط حجم الأسرة هو 6.4،و هو معدل مقارب للمعدل الوطني البالغ 6.65 .

2.2-المجال المكاني (الجغرافي)

لكل بحث اجتماعي حيزا جغرافيا يتم فيه ، و بالنسبة لدراستنا فستجرى في مدينة خنشلة و التي تمثل المجال الجغرافي الذي يتواجد فيه العاملين ، و هي بلدية تمثل مقر الولاية ،التي تعد من الولايات الجديدة أنشأت عقب التقسيم الإداري الأخير لسنة 1984 ، و هي تقع في الشمال الشرقي من الجزائر و بالضبط في منطقة جبال الأوراس في امتداد الهضاب العليا الشرقية ،و تتربع مدينة خنشلة على مساحة تقدر بـ 32 كلم^2 .

3.2 -المجال الزماني

بما أننا أمام دراسة ظاهرة اجتماعية في الحاضر فهذا يتطلب منا تحديد الفترة الزمنية المخصصة لهذه الدراسة ،و التي بدأت منذ الشروع في جمع البيانات الأولية حول العاملين في القطاعات الاقتصادية هذا بداية من ديسمبر 2009 ، مرورا

1 - التقرير السنوي حول الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية لولاية خنشلة – مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية خنشلة – ديسمبر 2009 .

بمرحلة تجريب الاستمارة ثم تطبيقها في شهر فيفري إلى غاية منتصفه و هو تاريخ الانتهاء من جمع الاستمارات و جمع كافة البيانات الميدانية منها، و بعدها مباشرة و منذ بداية شهر مارس شرع في تحليل البيانات الميدانية و تفسيرها مع الصياغة النهائية لنتائج البحث و تحليلها على ضوء فرضيات الدراسة .

ثالثا – مجتمع البحث و العينة

1.3– التعريف بمجتمع البحث

إن تحديد مجتمع البحث الذي سنقوم بجمع المعطيات منه يتطلب منا معرفة حدوده و حدود احتياجنا منه ، و انطلاقا من ذلك فإن تصور أي المجتمعات ستكون حقلا لبحثنا لا يمكن أن يكون اختيارا فوقيا نابع من مزاج أو ذاك ، لأن ذلك يعني بكل بساطة عدم فهم الواقع فهما عمليا ، و بالتالي لن يضفي إلى حلول وظيفية فالمفروض في الحلول أن لا تستورد ،و إلا نصبح أمام محاكاة أو تقليد و عليه فلابد أن تنبع من خصوصية المجتمع و واقع بنائه الاجتماعي و الاقتصادي.

و إذا حاولنا أن نفهم واقع البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري فعلينا أن نتجاوز قشرته المزركشة و بعض فئاته الأنيقة المزيفة و نتوجه نحو لبه من حيث الكم و الكيف و ما آل إليه حال هذا البناء و الطبقات و الفئات المشكلة له ، و هذا حتى نتمكن من تحديد التغيرات التي عرفها هذا البناء ، وهذا دوما من خلال ربطها بالوضع الاقتصادي و ما عرفه من تحولات في سياساته ،و هذا حتى نتعرف على حقيقة الظاهرة من جانبيها الاقتصادي و الاجتماعي .

و نظرا لما تم ذكره فقد وقع الاختيار على فئة العاملين في القطاع الاقتصادي

لتكون مجالا للبحث و هذا الانتقاء لم يكن نتيجة لصدفة و إنما جاء من قناعة واقعية و علمية و وجدانية بأن هذه الفئة –و هي فئة العاملين في القطاع الاقتصادي– هـــي صورة حقيقية لفئة مجتمعية لها وجود حقيقي وفعلي في المجتمع و تشكل جزء مـــن اهتماماته و اهتمام مؤسساته بشتى أنواعها و لها القدرة على تحليل بنيته من خـــلال تجربتها في هذا القطاع .

2.3– العينـــــــــة

إن العينـــة هي جزء محدد كما و نوعا يمثل عددا من الأفراد يحملون الصفات الموجودة نفسها في مجتمع البحث ،و استنادا لذلك و لكي نتمكن من الاختيار الأمثل للعينة فقد قمنا بإتباع الإجراءات المنهجية التالية :

3–2–1– تحديد إطار العينة :

الإطار عبارة عن وصف لما هو متوافر من معطيات عن مفـــردات المجتمـــع المطلوب دراسته و الذي ستسحب منه العينة ، و قد اعتمدنا في توفير هذه المعطيات على نتائج المسوحات الإحصائية الشاملة التي قام بها الديوان الوطني للإحصاء و ما توفر عليه من سجلات على مستوى مديرية الإحصاء ببلدية خنشلة بالإضـــافة إلـــى الاعتماد على خارطة تضم التقسيم الحضري لمدينة خنشلة ، و الإطار هنا يعتبر من أهم مستلزمات تصميم العينة التي من خلالها سهل علينا تنظيم عملنا الميـــداني فـــي مراحله اللاحقة من خلال ما توفر لدينا من معلومات أفادتنا فـــي تحديـــد المواقـــع المعنية بالدراسة و حجم مجتمع البحث و هو 6400 أسرة موزعين علـــى خمـــسة مناطق حضرية .

3 –2–2 – تحديد وحدات العينة:

و هي الأسر التي تضم فئة العاملين في القطاع الاقتصادي العام و الخاص.

3–2–3 –تحديد حجم العينة:

إن تحديد عدد وحدات المجتمع الذي ينبغي أن تشملها العينة من أهم المسائل في عملية تصميم العينة، و لتحديد ذلك تجدنا أمام السؤال الذي يطرح نفسه " ما هو حجم العينة التي ستجرى عليها الدراسة ؟هل يجب أن نأخذ 05 % أو 10 % أو 30 % ؟ أو ماهي الطريقة الحسابية التي نتبعها لتحديد حجم العينة التي نأخذها من إطار العينة ؟ و للإجابة على هذه الأسئلة اعتمدنا على مايلي :

–" تعيين درجة الدقة المستهدفة و التي يعبر عنها بحجم الخطأ المسموح به في إيجاد التقديرات و" الشائع أن يكون عند 0.05 و هذا مرتبط بتجانس أو عدم تجانس مفردات الدراسة .

– تحديد مستوى أو درجة الثقة و هي عبارة عن مقدار الاحتمال الذي يقع ضمنه تقدير معلومية مفردات الدراسة ، و مستوى الثقة الذي يعتمده الباحثون عادة هو 95 % و هي تمثل درجة الدلالة لمستوى الثقة 1.96 . " [1]

و بعد تحديد هذه المتغيرات الإحصائية تم تطبيق المعادلة الإحصائية التالية لتحديد حجم العينة المطلوبة دراستها :

[1] – عبد الحميد عبد المجيد البلداوي– أساليب البحث العلمي و التحليل الإحصائي– دار الشروق للنشر و التوزيع –عمان، الأردن–الطبعة الأولى – 2005 – ص 53 .

$$\text{ن عـــــ} = \frac{\text{ع حـــــــ}}{\text{ع س عـــ}^{2} - ^{2}}$$

ن عـــ : حجم العينة المطلوبة اختيارها من مجتمع الدراسة

ع حـــ: الانحراف المعياري لمجتمع البحث

$$\text{ع س عـــ}^{2} - ^{2} = \frac{\text{حد الثقة أو درجة الدلالة للوسط الحسابي لمجتمع الدراسة}}{\text{مستوى الثقة (95 \%)}}$$

بالنسبة لمجتمع البحث الذي نحن بصدد أخذ العينة منه فإن درجة الدلالة فيه = ± 2 و الانحراف المعياري لمجتمع البحث = 17.88(حسب من خلال العلاقة التي تربطه بالانحراف المعياري الذي حدد سابقا من خلال العينة التجريبية التي حددناها في الصفحة 258 من هذا الفصل)

و مستوى الثقة 95 % ⟵ 1.96

لذا فحجم العينة يستخرج بالطريقة التالية :

$$\text{ن عـــــ} = \frac{\text{ع حـــــــ}^{2}}{\text{ع س عـــ}^{2} - ^{2}}$$

$$\text{ع س عـــ}^{2} - ^{2} = \frac{2}{1.96} = {}^{2}1$$

$$\text{ن عـــــ} = \frac{^{2}(17.88)}{^{2}1} = 319.69$$

و بالتقريب فحجم العينة المطلوبة هو 320 مفردة

3-2-4 - تحديد الطريقة التي سيتم من خلالها سحب العينة :

و هي الطريقة العشوائية الطبقية ،على اعتبار أننا أمام مجتمع غير متجانس ، و لاختيار وحدات العينة اتبعنا الخطوات التالية :

- الخطوة الأولى :

قسمنا مجتمع البحث غير المتجانس إلى مجتمعات صغيرة تمثل التجمعات الحضرية الموجودة على مستوى مدينة خنشلة و عددها خمسة و التي تتجانس فيما بينها على المستوى الحضري و المستوى الاجتماعي و الاقتصادي لكل منطقة .

- الخطوة الثانية:

قمنا باختيار عينة عشوائية من كل طبقة بحيث كانت العينة المختارة من الطبقات المختلفة هي العينة العشوائية الطبقية.

الفصـــل السادس

عرض و تحليل البيانات

تمهيد

أولا – بيانات عامة خاصة بالوضعية الاجتماعية للمبحوثين

ثانيا : بيانات عامة خاصة بالوضعية الاقتصادية

لمفردات العينة

ثالثا : بيانات حول سياسة الإصلاحات الاقتصادية

التي انتهجتها الجزائر

رابعا ــ تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

على البنية الاجتماعية

تمهيـــــــــد:

تعد مرحلة تحليل البيانات الميدانية من أهم مراحل البحث الإجتماعي بالدرجة الأولى و التي تخدم إطاره النظري بما يتضمنه من أهداف البحث و فرضياته ، وهي بالأهمية بما كان باعتبارها تمثل مشكلة البحث في الواقع الميداني فمن خلال تحليل هذه البيانات تستخلص نتائج البحث النهائية ، ومن ثمة يمكن القول أن التحليل يهدف إلـــى " تشخيص و توضيح مختلف الخصائص المرتبطة بمتغيرات الدراسة و التي يمكن استنتاجها من الجداول التصنيفية ، كما يهدف في المقام الثاني إلى تحديد الأبعاد و المعاني الإجتماعية لهذه الخصائص ، وهي العملية التي عادة ما تسمى بالتأويل أو التفسير ." [1]

و بناءا على جملة الإجابات التي تضمنتها مجموع الاستمارات 320 الموجهة للعـــاملين(العاملين حاليا أو المحالين على التقاعد) بالقطـــاع الاقتصـــادي العـــام و الخاص بخنشلة و ذلك بطريقة المسح بالعينة ، و التي خضعت لعملية التحليل الكمي و الكيفي بهدف استخراج الحد الأوفر من المعطيات التي تتضمنها بغية التعمق أكثر فيما تضمنته إجابات المبحوثين،فسيتم عرضها وتحليلها كميا وكيفيا من خلال استخدام مختلف المقاييس الإحصائية.

1- MAURICE ANGERS – Initiation Pratique a la méthodologie des sciences humaines-Casbah – 1997-p 319 .

أولا – بيانات عامة خاصة بالوضعية الاجتماعية للمبحوثين

بهدف تحديد وجهـــة البحث لمعالجة و عرض نتائج البحث في سياقهـــــا الطبيعي و المنطقي فقد تم خلال هذا المحور التعرف على خصائص مفردات البحث و التي بدورها تمكننا لاحقا من تحديد و كشف أشكال المواقف و التأثيرات لمفردات البحث الممكنة بالنظر إلى محور الموضوع أي عملية التغير في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري و مدى تأثر عملية التغير بسياسات الإصلاح الاقتصادي الذي إتنهجتها الجزائر،مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في درجة الأهمية بين المعطيات التي سوف يعتمد عليها للتعرف على أهم الخصائص البنائية للمجتمع الجزائري بالتركيز على الفئات الاجتماعية المشكلة للطبقات الأساسية التي يتكون منها البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري ،و التي تمثل بالنسبة لنا وحدات الدراسة في بعدها الكمي أو الإحصائي و الكيفي الذي يعطي مؤشرا حول الاتجاه الذي تتحرك فيه هذه الوحـــدات،و هـــذه الأخيرة لهـــا انعكاس على مستوى إجـــابـــات مفردات البحث و تصورهم للمسألة المطروحة و تحديد التغير الذي عرفه البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري و ربطه بسياسات الإصلاح الاقتصادي التي عرفتها الجزائر.

الجدول رقم:5 – جنس مفردات العينة

الجنس	التكرارات (F)	النسبة %
ذكر	169	%52.81
أنثى	151	%47.19
المجموع	320	%100

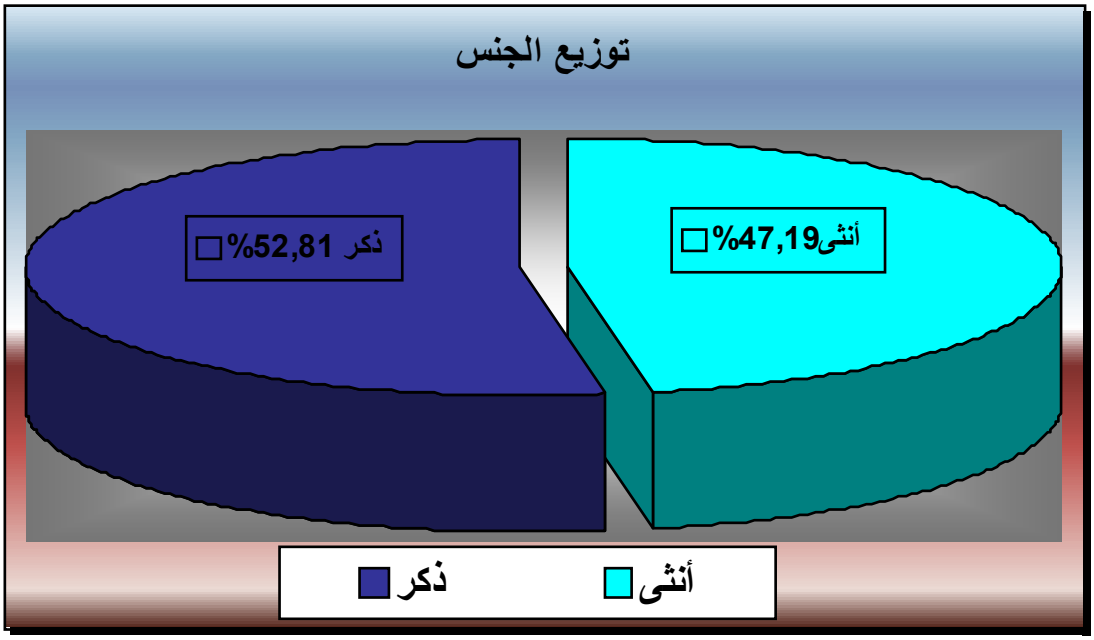

الشكل رقم 02 : توزيع جنس العينة

من خلال جملة البيانات الموضحة في الجدول رقم (05) يتبين لنا أن مفردات العينة موزعين على الجنسين (ذكور– إناث) بنسب متقاربة حيث مثلت نسبة الذكور 52.81% من مجموع مفردات العينة،في حين مثلت نسبة الإناث 47.19 % و هي نسب مقاربة إلى نسبة 50%، و استنادا إلى ما سبق ذكره فالعينة متنوعة بالتقارب بين الجنسين،و هذا ما سمح لنا لاحقا بتحليل بيانات الدراسة بمراعاة هذا الجانب ، أي أن الجنسين شاركا في إعطائنا تصورا حول الإصلاحات الاقتصادية

و البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري دون أن تكون الغالبية لجنس على الآخر .

الجدول رقم 6 :توزيع عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	التكرارات(F)	متوسط الفئة (X)	(X)×(F)	النسبة F %
من 01 إلى 04	170	06.50	845	%53.12
من 05 إلى 08	130	02.50	425	%40.63
من 09 إلى 12	20	10.5	210	%06.25
المجمـــــــوع	320		1480	%100

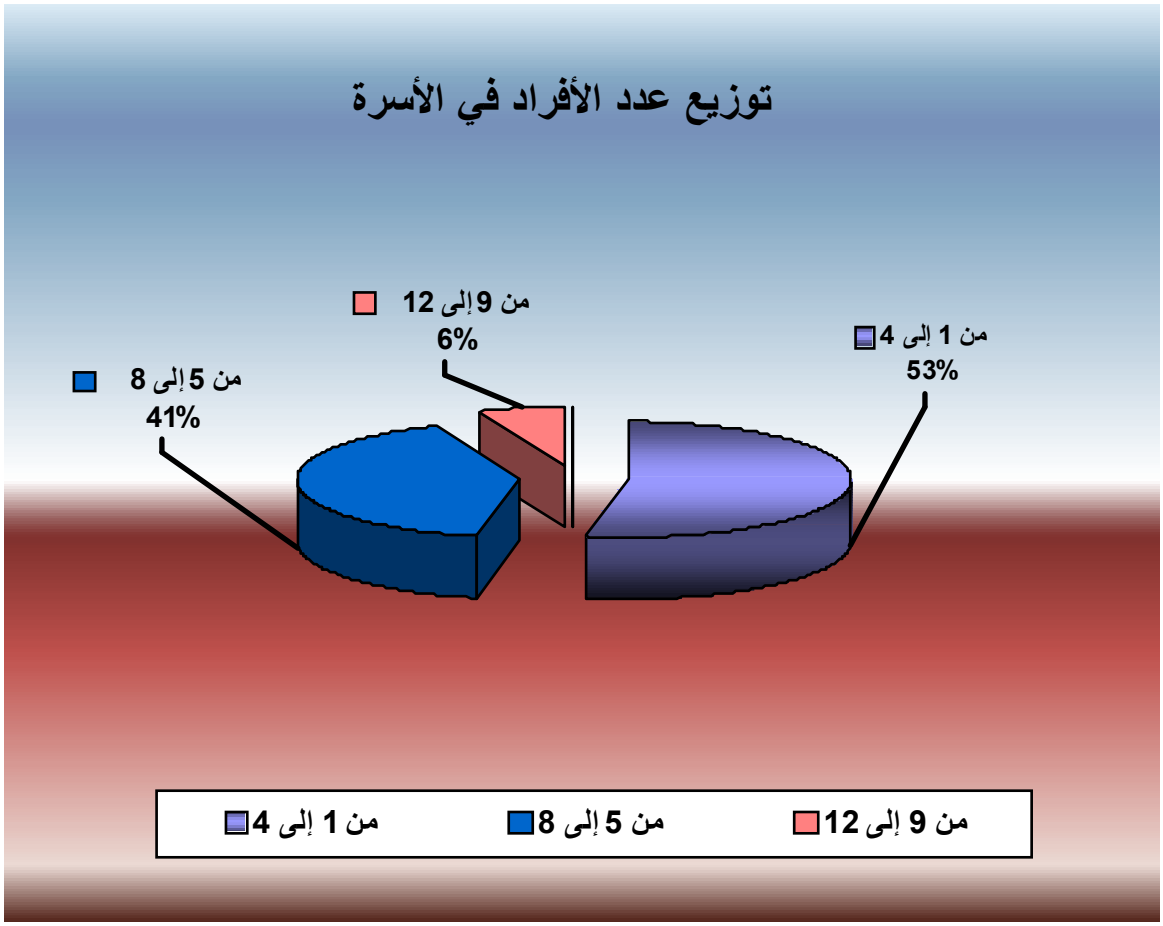

الشكل رقم 03 : توزيع عدد الأفراد في الأسرة

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (06) بأن غالبيـــة مفـــردات العينة يتراوح عدد أفراد الأسرة فيها بين[01−04]، و هي أعلى نسبة تمثيلية و التي تمثل 53.12% من مجمل مفردات العينة لتليها و بنسبة مقاربة و هي 40.63% من الأسر التي يتراوح عدد أفراد الأسرة بين [05−08]، أما الفئة التي يتـــراوح عـــدد الأفراد فيها بين[09−12]فهي تمثل نسبة لا تتجاوز06.25%، و من خلال جملـــة هذه المعطيات يتبين لنا أن المتوسط الحسابي لعدد أفراد الأسرة بلغ 04.63 ،حيـــث تم حساب المتوسط الحسابي وفقا للطريقة التالية :

$$X = \frac{\sum Fi\ Xi}{\sum Fi} = \frac{1480}{320} = 04.625 \tilde{} 04.63$$

حيث تمثل الرموز: Xi مركز الفئـــة ، Fi تكـــرارات الفئـــة و $\sum$ Fi مجمـــوع تكرارات الفئات أو حجم العينة .

و إذا ما حاولنا مقارنة ما تم تأكيده ميدانيا فيما يتعلق بمتوسط حجـــم الأســـرة فنجد أنـــه متوسط أقـــل من المتوسط المحدد على مستوى الولايـــة و الذي حددناه سابقا بـــ 6.63 فرد لكل أسرة ، فقد تم التوجه في السنوات الأخيرة إلـــى خفـــض معدلات الخصوبة ♣ حيث تدنى المؤشر الإجمـــالي للإنجـــاب ، و ارتبطـــت هـــذه

♣ –الخصوبة لفظ يطلق للدلالة على ظاهرة الإنجاب في أي مجتمع سكاني و التي يعبر عنهـــا بعدد المواليد الأحياء ، و هي مؤشر سكاني الأكثر تأثرا بالعوامل الاجتماعيـــة و الاقتـــصاديـــة و النفسية و السياسية (لمزيد من الإطلاع أنظر فتحي محمد أبو عيانة –دراسات في علم السكان

التطورات أساسا بتغيير السلوك الإنجابي للفرد الجزائري الذي اكتسب درجة من الوعي بثقل مسؤولية إنجاب الأولاد و بضرورة المعادلة بين عدد الأطفال و نوعية الحياة التي يطمح إليها و قد أوضحت نتائج بعض الدراسات إلى أن" تحسن المستوى التعليمي عامة و المرأة خاصة و منها دخول المرأة سوق الشغل كان له تأثيرا عكسيا ملحوظا على معدل خصوبتها " [1]، فالعمل بطبيعة الحال يؤدي إلى خلق اهتمامات جديدة و بالتالي تقل الأهمية النسبية لإنجاب عدد كبير من الأبناء .

– دار النهضة العربية للطباعة و النشر ــ بيروت ، لبنان – الطبعة الثالثة – 2002 – ص،ص 79،80 .

1 – سامية فهمي و محمد العربي – مشاركة المرأة في زيادة الدخل من خلال التعاونيات لمناطق التنمية و التدريب التعاوني بالأراضي الجديدة – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية ، مصر – بدون رقم طبعة – 2001 – ص 277 .

الجدول رقم 7 : توزيع عدد الذكور و الإناث في الأسرة

التوزيـــــــع	الذكـــــــــــور		الإنـــــــــــاث	
	التكرارات (F)	النسبة %	التكرارات (F)	النسبة %
من 01 إلى 05	288	%90	220	%68.75
من 06 إلى 10	32	%10	100	%31.25
المجمـــــــوع	320	%100	320	%100

يبين الجدول أعلاه أن نسب الذكور و الإناث في الأسر بالتقريب متساوية في الفئة التي تمثل من 01 إلى 04 و التي تمثل متوسط نسبة 89.85 % كمـــا يبينـــه المدرج التكراري التالي :

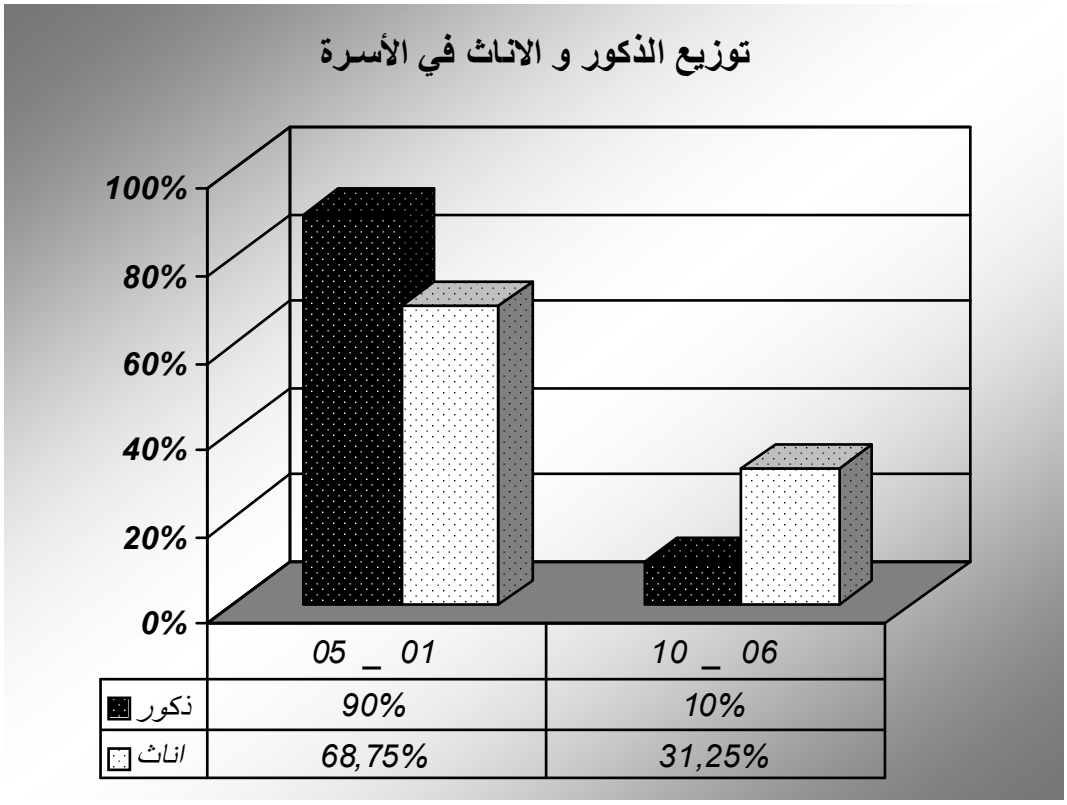

الشكل رقم 04 : توزيع الذكور و الإناث في الأسرة

الجدول رقم 8 : الحالة العائلية

الحالة العائلية	التكرارات (F)	النسبة %
أعزب	127	%39.69
متزوج	172	%53.75
مطلق	11	%03.44
أرمل	10	%03.12
المجموع	320	%100

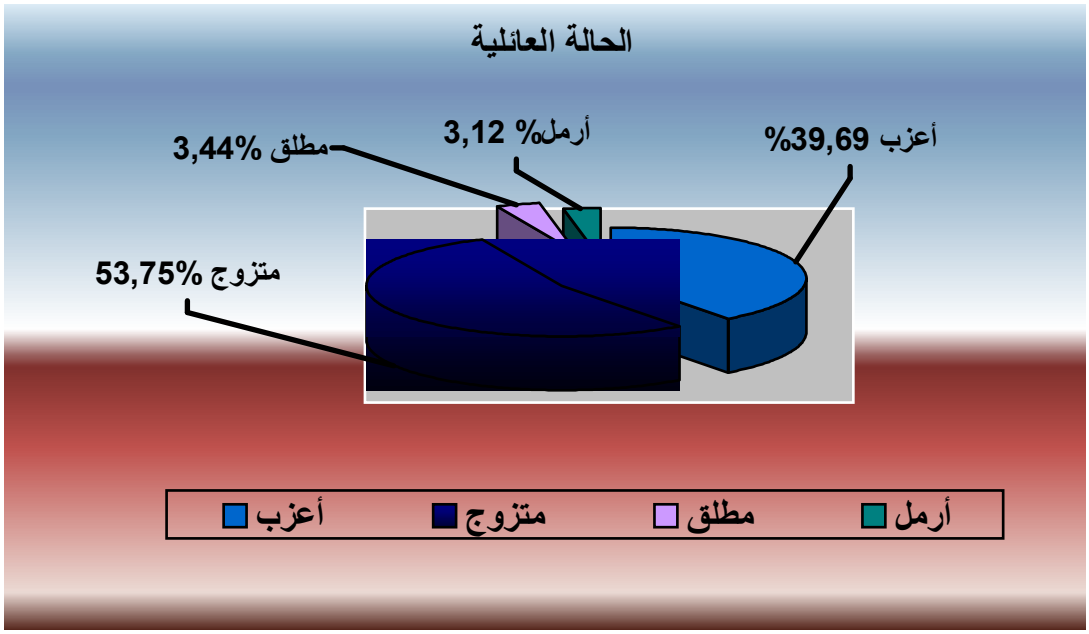

يبين الجدول رقم(08)أن نسبة60.31%(مجموع النسب التالية53.75 % نسبة المتزوجين،3.44% نسبة المطلقين،3.12 % نسبة الأرامل) من مجموع مفردات العينة لها معرفة بما تتطلبه الحياة من مصاريف و متاعب و لها القدرة على الحكم على الأوضاع الاقتصادية داخل أسرهم و ربطها بالعمل الذي يعملون به على اعتبارهم هم المسئولون المباشرون على أسرهم،و هذا ما سيساعدنا لاحقا في عملية التحليل، في حين نجد أن النسبة المتبقية من مفردات العينة و المتمثلة في 39.69 %، و التي تمثل فئة العزاب الذين يعتبرون محدودي المسؤولية و إنما قد

يساعدون أوليائهم في جانب من التكفل الاقتصادي المتعلق بأسرهم و مصاريفهم .

الجدول رقم 9 : الوضعية التعليمية لمفردات العينة و أزواجهم

المستوى التعليمي	المبحـــــــــــوث		الـــــــــــزوج (ة)	
	التكرارات (F)	النسبة %	التكرارات (F)	النسبة %
أمـــــــــي	10	%03.12	17	%09.88
يقـــــرأ و يكتب	20	%06.24	26	%15.11
ابتدائـــــــــي	17	%05.30	10	%05.82
متوســـــــــط	30	%09.36	26	%15.11
ثانـــــــــوي	80	%25.04	50	%29.08
جامعـــــــــي	163	%50.94	43	%25.00
المجمـــــــــوع	320	%100	172	%100

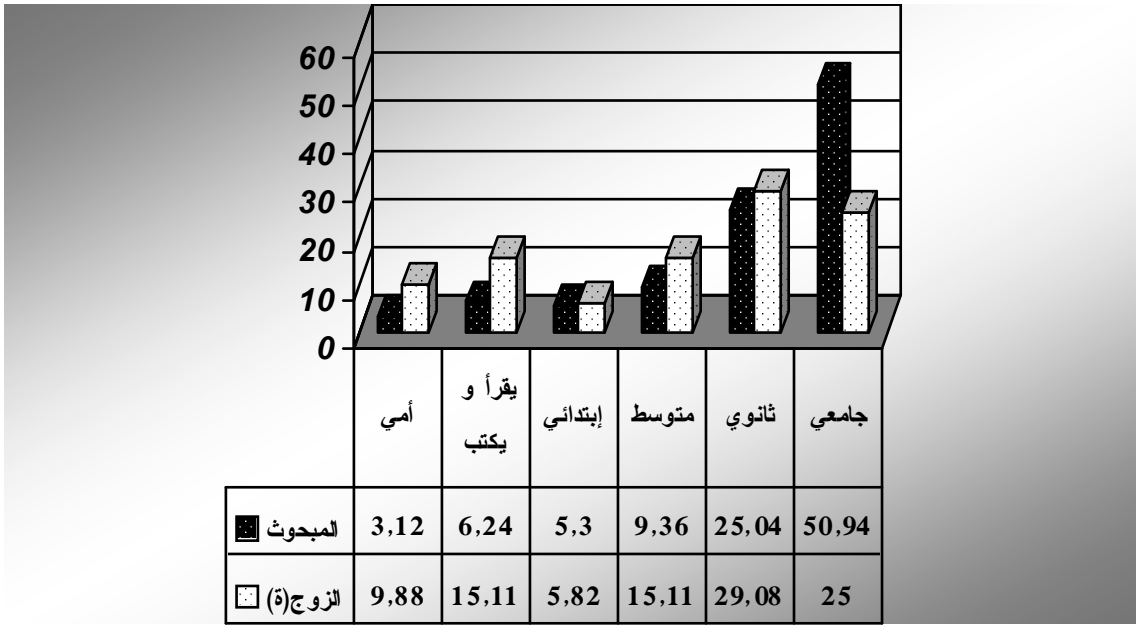

الشكل رقم 06 : الوضعية التعليمية لمفردات العينة و أزواجهم

يتضح من البيانات التي تضمنها الجدول رقم(09)أن أكبر نسبة و المقدرة بـ 50.94 % ذات مستوى تعليمي جامعي ، و مقابل ذلك نجد أن المستوى التعليمي للزوج (ة) متقارب بين نسبتين 29.08 % ،و 25.00 % واللتان تمثلان المستوى الثانوي و الجامعي على التوالي .

و منه يمكن أن نستنتج أننا أمام عينة ذات مستوى تعليمي جيد الأمر الذي يجعلنا نثق في المعلومات التي تتضمنها الاستبيانات و كذا قدرة مفردات البحث على الإجابة على الأسئلة التي تتطلب نوع من التحليل و التركيز ، بالإضافة إلى هذا فيمكن أن نستنتج خاصية أخرى و هي توجه غالبية الأسر الجزائرية إلى التزاوج المتقارب من حيث الناحية العلمية و الذي يمكن أن نربطه أيضا بالعامل المتعلق بنوعية العمل الذي يمارسه الطرف الثاني في الأسرة (الزوج أو الزوجة) و الذي يحدد من خلاله متوسط دخل الأسرة و كذا المستوى المعيشي .

إلى جانب هذا فيمكن أن نستنتج أن غالبية مفردات العينة فضلت أن تختار شريك حياتها بما يتماشى مع المستوى التعليمي و الذي يسمح بالتفاهم و التقدير و الاحترام المتبادل بين الطرفين و هذا لخلق بيئة هادئة داخل الأسرة .

الجدول رقم 10 : مكان الإقامة الحالي

مكـــــــــان الإقامـــــــــة الحالـــــــي			التكـــــرارات (F)		النسبة %
التجمعـــــــات الحضريـــــــة بمدينـــــــة خنشلـــــــة	الأحيـــــــاء الراقيـــــة	حي النصر /السعادة	30	44	%13.75
		وســـــط المدينـــــة	14		
	التجمعـــــات السكانية (عمارات)	حي SONATIBA	15	44	%13.75
		حـــــــي 700 سكن	17		
		عمـــــارات DICA	12		
	سكنـــــات شعبيـــــة (مخلفات الاستعمار)	حي المقبرة الإسلامية	42	80	%25
		حـــــــي الحسناوي	23		
		طريـــــــق مسكيانة	15		
	تجمعـــــات مختلطـــة (عمارات+سكنات شعبية)	طريـــــــق النسيغة	25	87	%27.19
		طريـــــــق العيزار	18		
		حـــــــي بوزيان	10		
		طريـــــــق زوي	34		
	المرحليـــن من السكنـــات الفوضوية	طريـــــــق باتنة	51	65	%20.31
		حي COSIDER	14		
المجمـــــــــــــــــــــــــــــــوع			320		%100

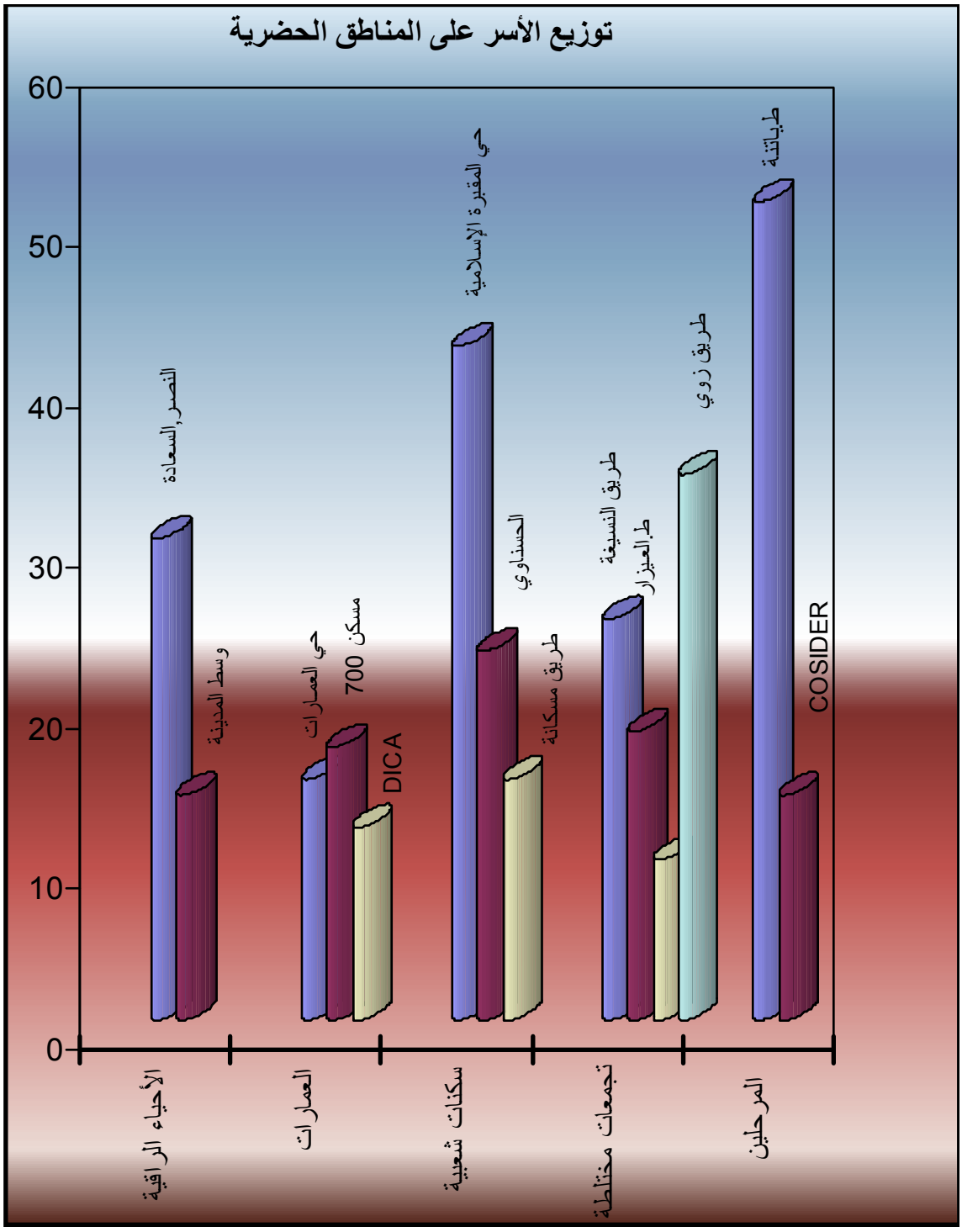
توزيع الأسر على المناطق الحضرية
60
50
40
30
20
10
0
النصر السعادة
وسط المدينة
حي العمارات
مسكن 700
DICA
حي المقبرة الإسلامية
الحسناوي
طريق مسكانة
طريق النسيغة
ط العيزار
طريق زوي
طباتنة
COSIDER
الأحياء الراقية
العمارات
سكنات شعبية
تجمعات مختلطة
المرحلين

الشكل رقم 07 :توزيع الأسر على المناطق الحضرية

تبين البيانات الواردة في الجدول رقم(10) أن أعلى نسبة تمثيلية لمفردات العينة المختارة تسكن في التجمعات المختلطة(مـــزيج بين العمـــارات و الـــسكنات الشعبية أي تزاوج بين النمط الأفقي و النمط العمودي) بنسبة27.19%،فـــي حـــين تشكل النسبة الثانية و هي25% الفئة التي تقطن في التجمعات التي تضم الـــسكنات الشعبية أو ما يعرف بالتجمعات الأفقية ذات الطابـــق الواحـــد و هـــــي عبـــــارة عـــن تجمعـــات تمثـــل السكنات الشاغـــرة (les biens vacants) التـــي خلفهـــا الاستعمار الفرنسي وتم الإستلاء عليها من طرف الأهالي عن طريق وضع اليد بعد الاستقلال لتسوى وضعيتهم على إثر قانون سنة 1981 و المتعلـــق بالتنـــازل عـــن أملاك الدولة ، و في المرتبة الثالثة نجد الفئة التي تسكن في تجمعات سكانية رحلت إليها من سكنات فوضوية أو قصديرية و التي تمثل نسبة20.31 % ، لنجـــد فـــي الأخير و بنسبة متساوية وهي 13.75% فئتين تقطن بكـــل من الأحياء الراقيـــة و التجمعات العموديـــة و المتمثلة في العمارات، ومنه فمعطيات الجدول رقـــم (10) مكنتنا من معرفة الوجه الحضري للمدينة و كذا خريطة توزع الـــسكان فـــي هـــذه التجمعات فمدينة خنشلة ذات نمط حضري مختلط على عمومـــه أي غير خاضـــع للنمطية في البناءات الحضرية ،و هذا ما قد يلاحظه أي زائر لهذه المدينـــة و مـــا يقال على مدينة خنشلة يقال على أغلب المدن الجزائرية القديمـــة و خاصـــة التـــي عرفت حركة كبيرة من الاستيطان الاستعماري سواء بـــسبب غنائهـــا بـــالموارد الطبيعيـــة،أو بسبب حركاتهـــا الثورية و التحررية و مدينة خنشلة عرفـــت حركـــة

كبيرة و واسعة من الاستيطان بسبب طابعها الثوري و تواجدها في قلـب الأوراس جعل منها منطقة عسكرية إستراتيجية للمستعمر آنذاك الأمر الذي لم يتغير كثيرا بعد الاستقلال .

الجدول رقم 11 : مكان الإقامة السابق

مكـــــان الإقامـــــة السابـــــق			التكرارات (F)	النسبة %
التجمعـــات الحضريـــة بمدينـــة خنشلـــة	الأحيـــاء الراقيـــة	النصـــر –السعادة	01	05	
		وســـط المدينة	04	
	التجمعـــات السكانية (عمارات)	حـــي السوناطيبا	04	06	
		حـــي 700 سكن	00	
		حـــي العمارات	02	
	سكنـــات شعبية (مخلفات الاستعمار)	حي المقبرة الإسلامية	09	22	
		حـــي الحسنـــاوي	11	
		طريـــق مسكيانة	02	
	تجمعـــات مختلطة (عمارات+سكنات شعبية)	طريـــق النسيغة	02	16	
		طريـــق العيزار	04	
		حـــي بوزيان	00	
		طريـــق زوي	10	
	المرحلين من السكنات الفوضوية	طريـــق باتنة	13	13	
		الكوسيـــدار	00	

المجمـــــــــــــــوع الجزئـــــــــــــــي	62	%57.40
بلديـــــــــــات الولايـــــــــــــــــة	22	%20.37
خـــــــــــــارج الولايـــــــــــــــــة	24	%22.23
المجمـــــــــــــــــــــــــــــــوع	108	%100

يبين الجدول رقم (11) أن 57.40 % من مجموع المبحوثين و الذين غيرو مكان إقامتهم و البالغ عددهم الإجمالي 108 من مجموع 320 كانت حركة تـــنقلهم داخل المدينة أي من حي إلى حي آخر ، في حين نجد أن النسبة المتبقيـــة تتـــوزع بنسبتين متقاربتين تتراوح بين 20 و 22 % كانت حركت تنقلهم سواء من بلـــديات الولاية نحو عاصمة الولاية أو من خارج الولاية أي من الولايات الأخرى الموجودة عبر التراب الوطني .

و يتضح من بيانات هذا الجدول أن المناطق الريفية في المنطقة محل الدراســـة على وجه الخصوص و في الجزائر عموما كانت و مازالت طاردة للـــسكان تحـــت تأثير عـــوامل الطرد ، و هذا يعني بالمقابل أن الحضر أصبح مركز جذب للسكان و الصورة واضحة عندما نجد الجميع يأملون في التوســـع فـــي مراكـــز المنـــاطق الحضرية الذي واجهته و مازالت تواجهه مدننا و الذي يدخل في مؤشر الهجرة إلى مراكز المدن و التي تكون بذلك مراكز جذب و استقطاب للسكان على حساب باقي المناطق (سيتم التطرق إلى هذا المؤشر لاحقا) و سنحاول فـــي الجـــدول اللاحـــق (الجدول رقم 12) أن نبين سبب هذه الحركية و اتجاهها .

الجدول رقم 12 : سبب تغيير مكان الإقامة

سبب تغيير مكان الإقامة	التكـــــــرارات (F)	النسبـــــــــة %
تغيير مكـــــان العمل	27	% 25.00
تغيـــــــير السكن	51	% 47.23
تغيير ظـــــروف العيش	14	% 12.96
الـــــــــــــزواج	10	% 09.25
ظـــروف أمنيـــــة	06	%05.56
المجمـــــــــــوع	108	% 100

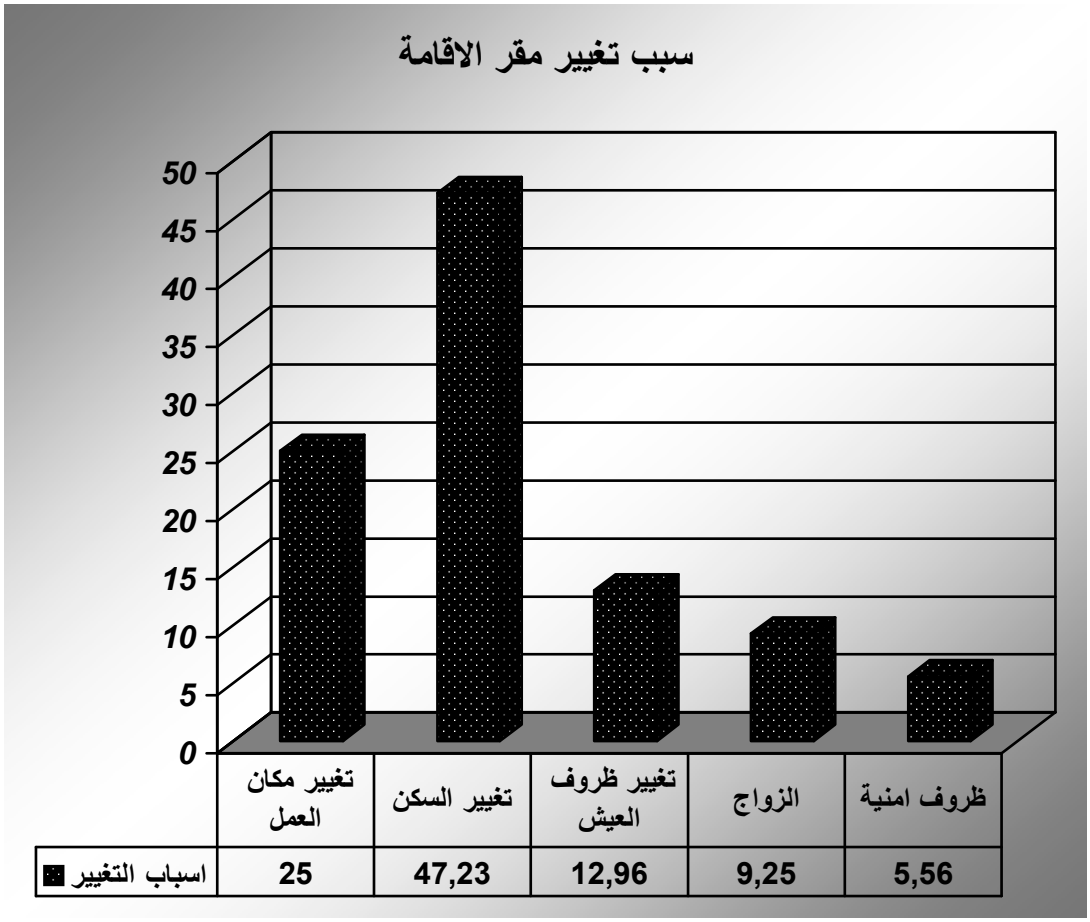

الشكل رقم 08 : أسباب تغيير مقر الإقامة

يتبين من الجدول رقم(12)أن أكبر نسبة من المبحوثين و المقدرة ب 47.23 % قد غيرت مكان إقامتها بسبب تغيير السكن و الذي يمثل عامل الجذب الأول ،سواء لحصولهم على سكنات فردية بعدما كانوا يسكنون في سكنات جماعية تضم أسر ممتدة أو للحصول على سكنات أوسع و أفضل ،و في مرتبة ثانية نجد فئة المبحوثين الذين غيروا مكان إقامتهم بسبب تغيير مكان العمل و الذي يعتبر عامل الجذب الثاني و التي تمثل نسبة 12.96 % نظرا لتركز المشاريع الصناعية و التجارية في مركز الولاية مما يتيح للنازحين إليها من إمكانية الحصول على فرص عمل أكثر ، لتليهما الفئة التي غيرت مكان إقامتها بسبب الزواج و هي فئة تمثل عنصر الإناث الذي فرض عليهن التغيير للالتحاق بأزواجهن وبنسبة 09.25 % نجد فئة كان السبب في تغيير مقر سكنهم هو تحسين أو تغيير ظروف العيش وهي تمثل المبحوثين الآتون من المناطق النائية الموجودة في الولاية أو بلدياتها ،و في المرتبة الأخيرة و بنسبة 05.56 % نجد الفئة التي غيرت مكان إقامتها لأسباب أمنية و تقسم هذه الفئة إلى شريحتين ،الشريحة الأولى تمثلت في القادمين من ولايات أخرى خاصة التي عرفت في السنوات الأخيرة انتشار واسع للإرهاب ،في حين الشريحة الثانية كانت حركيتها من حي إلى حي أو من بلدية إلى مقر الولاية أي في إطار داخلي فالظروف الأمنية بالنسبة لهم تتمثل خاصة في عامل السرقة و انتشار الفئات المنحرفة في أوساط أحيائهم أو بلدياتهم . و كل هذا يؤكد لنا حقيقة تأثر عوامل

جذب و طرد السكان بجملة المتغيرات ذات الطبيعة الاقتصادية و خاصة ما يتعلق بمفرزات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

خلاصة المحور الأول :

يتبين من جملة الخصائص التي تم التطرق إليها في هذا المحور بأننا أمام مجتمع بحث يتميز اجتماعيا بـ :

- التنوع و التقارب العددي بين الجنسين :

تميل إلى التقارب بين الجنسين ستمكننا من تكوين تصورا عن الإصلاحات الاقتصادية و البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري دون أن تكون الغالبية لجنس على الآخر .

- حرص الأسرة على تحديد حجمها :

حيث متوسط حجم الأسرة هو 04.63 فرد للأسرة الواحدة ، و تحقق هذا المتوسط من خلال تغيير السلوك الإنجابي للفرد الجزائري الذي اكتسب درجة من الوعي بثقل مسؤولية إنجاب الأولاد و بضرورة المعادلة بين عدد الأطفال و نوعية الحياة التي يطمح إليها .

- تقارب نسب الذكور و الإناث داخل الأسرة الواحدة : و ذلك في الفئة المحصورة بين 01 و 04 أولاد في الأسرة الواحدة .

- غالبية مفردات العينة متزوجة :

هذه الخاصية تكسب مفردات البحث معرفة بما تتطلبه الحياة من مصاريف و متاعب، وبالتالي تكون لها القدرة على الحكم على الأوضاع الاقتصادية داخل

أسرها و ربطها بالعمل الذي يعملون به على اعتبارهم المسئولين المباشرين على أسرهم .

- عينة ذات مستوى تعليمي جيد :

من خلال معرفة هذه الخاصية فبإمكاننا أن نثق في المعلومات التي تتضمنها الاستبيانات و كذا قدرة مفردات البحث على الإجابة على الأسئلة التي تتطلب نوع من التحليل و التركيز .

- توجه غالبية الأسر إلى التزاوج المتقارب من حيث الناحية العلمية :

و الذي يمكن أن نربطه أيضا بالعامل المتعلق بنوعية العمل الذي يمارسه الطرف الثاني في الأسرة (الزوج أو الزوجة) ،و الذي يحدد من خلاله متوسط دخل الأسرة و كذا المستوى المعيشي لهذه الأخيرة .

- غالبية مفردات العينة تختار شريك حياتها بما يتماشى مع المستوى التعليمي و الذي يسمح بالتفاهم و التقدير و الاحترام المتبادل بين الطرفين و هذا لخلق بيئة هادئة داخل الأسرة .

- مدينة خنشلة ذات نمط حضري مختلط :

على عمومه أي غير خاضع للنمطية في البناءات الحضرية ،و ما يقال على مدينة خنشلة يقال على أغلب المدن الجزائرية القديمة و خاصة التي عرفت حركة كبيرة من الإستطان الاستعماري سواء بسبب غنائها بالموارد الطبيعية ، أو بسبب حركاتها الثورية و التحررية و مدينة خنشلة عرفت حركة كبيرة و واسعة من الإستطان بسبب طابعها الثوري و تواجدها في قلب الأوراس جعل منها منطقة

عسكرية إستراتيجية للمستعمر آنذاك الأمر الذي لم يتغير كثيرا بعد الاستقلال .

➢ وجود حركة تنقل داخل المدينة و إليها :

أي من حي إلى حي آخر ، و أخرى من بلديات الولايـــة نحو عاصمة الولاية أو من خارج الولاية أي من الولايات الأخرى الموجودة عبر التراب الـــوطني فـــي إطار ما يعرف بالهجرة الداخلية .

➢ تغيير مفردات العينة لمكان الإقامة بسبب :

- تغيير السكن سواء لحصول على سكنات فرديـــة بعدمـــا كانوا يسكنون فـــــي سكنـــات جماعيـــة تضم أســـر ممتدة .
- للحصول على سكنات أوسع و أفضل .
- تغيير مكان العمل .
- بسبب الزواج .
- تحسين أو تغيير ظروف العيش (المبحوثين الآتون من المناطق النائية الموجودة في الولاية أو بلدياتها) .
- لأسباب أمنية ، و تقسم هذه الفئة إلى شريحتين ،الشريحة الأولى تمثلت فـــي القادمين من ولايات أخرى خاصة التي عرفت في السنوات الأخيرة انتشار واســـع للإرهاب ،في حين الشريحة الثانيـــة كانت حركيتها من حي إلى حي أو من بلديـــة إلى مقر الولاية أي في إطار داخلي فالظروف الأمنية بالنسبة لهم تتمثل خاصة في عامل السرقة و انتشار الفئات المنحرفة في أوساط أحيائهم أو بلدياتهم.

- تأثر عوامل جذب و طرد السكان بجملة المتغيرات ذات الطبيعة الاقتــصادية و خاصة ما يتعلق بمفرزات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

ثانيا : بيانات عامة خاصة بالوضعية الاقتصادية لمفردات العينة

الجدول رقم 13 : الوضعية المهنية للمبحوث و الزوج (ة)

الوضعيـــــــة المهنية	المبحوث		الزوج (ة)	
	التكرارات (F)	النسبة %	التكرارات (F)	النسبة %
مـــــــوظف(ة) بالقطاع العام	213	% 66.56	86	%50.00
مـــــــوظف(ة) بالقطاع الخاص	30	%09.37	06	%03.48
مهنـــــــة أو نشـــــاط حر	39	%12.20	15	%08.73
متقاعـــــــــــــــد(ة)	38	%11.87	08	%04.65
بـــــــدون عمل (ربت بيت)	00	%00.00	57	%33.14
المجمـــــــــــــــوع	320	%100	172	%100

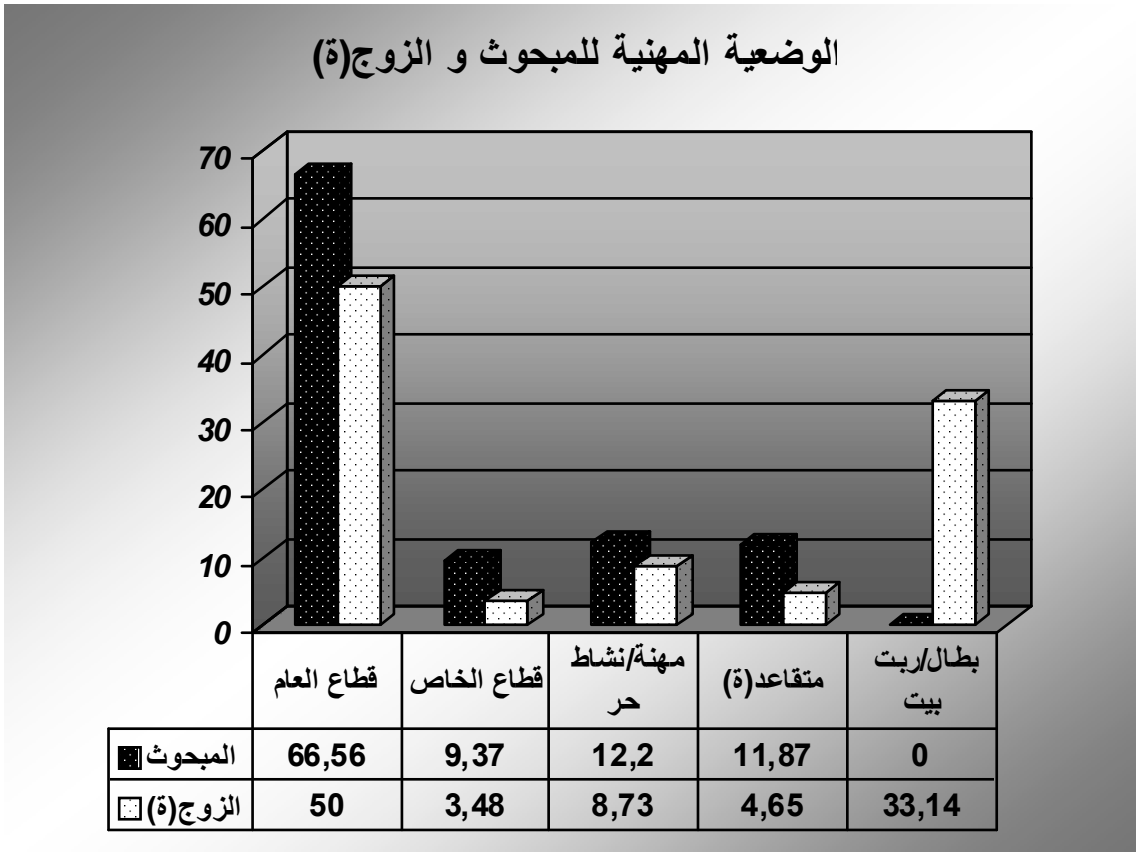

الشكل رقم 09 : الوضعية المهنية للمبحوث و الزوج(ة)

يتبين من الجدول رقم(13)أن أكبر نسبة من المبحوثين يعملون بالقطاع العام بنسبة تمثل 66.56 % في حين نجد نسبة 20.07 % (مجموع النسبتين 12.20% و11.87%) تمثل فئة المتقاعدين موزعين على شريحتين ، الشريحة الأولى لم تمارس أي مهنة أو نشاط حر بعد تقاعدها ، أما الشريحة الثانية فلم تكتفي بمنحة تقاعدها و إنما حاولت ممارسة مهن و نشاطات حرة ،و مقابل هذا نجد أن الطرف الثاني (الزوج أو الزوجة) اكبر نسبة وهي 50.00% تعمل بالقطاع العام ،لتليها نسبة 33.14% تمثل فئة التي لا تعمل (بطالين – ربات البيوت) ، لنجد الفئة الأخيرة هي فئة المتقاعدين (بشريحتيهما) و الذين يمثلون نسبة 13.38% (08.73% +04.65%)، و بالتالي فأكثر من نصف مجموع مفردات العينة (الزوج و الزوجة) تمارس نشاط فعلي في القطاع العام ، وبنسبة أقل (09.37% من المبحوثين – 03.48% الأزواج) تمارس نشاطها بالقطاع الخاص ،و يمكن أن نستنتج من خلال هذه البيانات هو التوجه الكبير نحو العمل في القطاع العام نظرا لما يوفره هذا القطاع من ضمانات و حماية للعاملين فيه ، وعلى العكس من ذلك فنجد توجه قليل جدا نحو القطاع الخاص بسبب تخوف كثير من العمال منه في ظل غياب القوانين الواضحة التي تحدد نوعية العلاقة بين المتعاملين الخواص و بين العمال و كذا عدم وضوح في جانب الحقوق و الواجبات و الحماية الاجتماعية في هذا القطاع ،على عكس ماهو عليه في القطاع العام .

الجدول رقم 14 : عمل الأبناء و عددهم في الأسرة

عمل الأبناء / عـــــــددهم	نعـــــــــم		لا	
	التكرارات (F)	النسبة %	التكرارات (F)	النسبة %
واحـــــــــــد	19	%31.66		
إثنـــــــــان	18	%30.00		
ثـــــلاثـــــة	18	%30.00		
أربعـــــــــة	05	%08.34		
المجموع الجزئي	60	%18.75	260	%81.25
المجموع العام	320		%100	

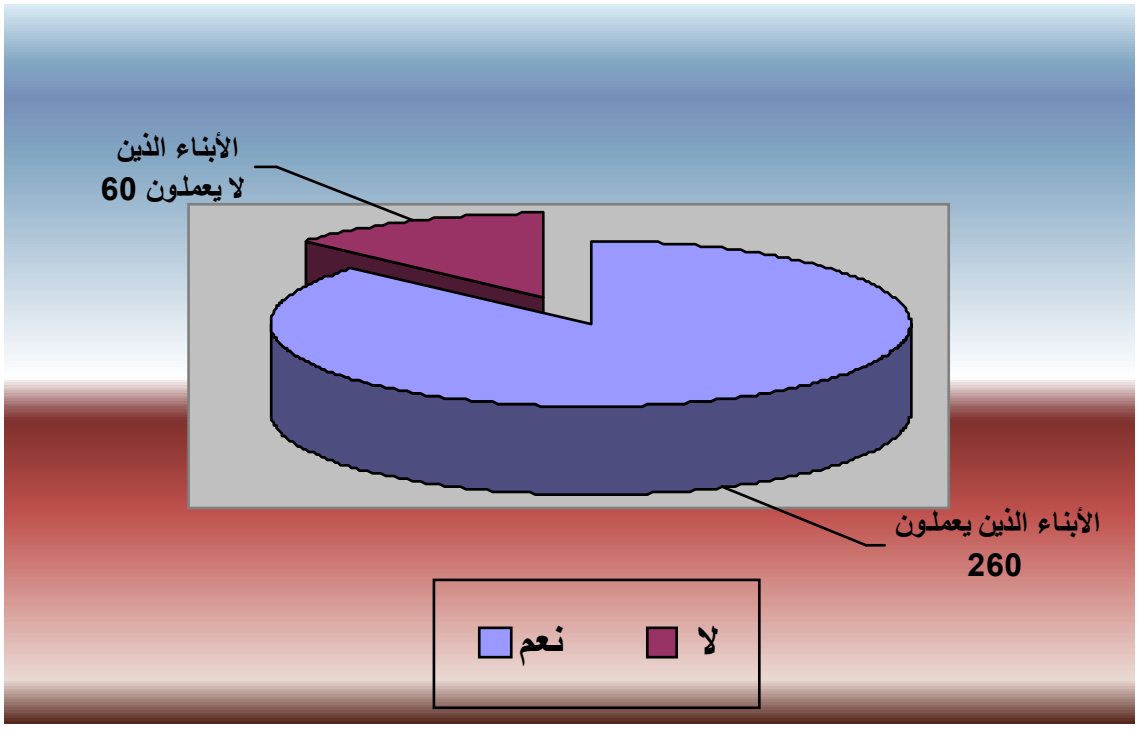

الشكل رقم 10 :الأبناء الذين يعملون بالأسرة

يتضح من الجدول (رقم 14) أن نسبة 81.25 % من أسر الدراسة لا يوجد بها أبناء يعملون و التي تمثل 260 أسرة و هذا المؤشر تم استخدامه لمعرفة تنوع دخل الأسرة من عدمه في التحليلات اللاحقة ، حيث أن مدخول هذه الأسر مصدره دخل الأب أو الأم بالدرجة الأولى ، في المقابل نجد نسبة 18.75 % من أسر الدراسة بها أبناء يعملون و التي تمثل 60 أسرة من مجموع 320 و التي تشكل بالنسبة لهذه الأسر عامل دعم قوي لدخلها ، و تتوقف قوة هذا الدعم بعدد الأبناء الذين يعملون في ذات الأسرة فنجد تقارب في النسب التي يوجد بها أبناء يعملون و يتراوح عددهم بين واحد و ثلاثة أبناء و الذي استنتجناه من خلال حساب المتوسط الحسابي لمجموع عدد الأفراد في الأسرة الذين يعملون وفق الطريقة الحسابية التالية:

$$\bar{X} = \frac{\sum Fi}{N} = \frac{60}{4} = 15$$

و بالتالي فالمتوسط الحسابي هو 15 و الذي يتواجد في الفئات الثلاثة الأولى كما تم تبيانه ، و منه فيمكن أن نذهب إلى القول بأن الوضع الاقتصادي لهذه الأسر سيكون مريح عكس الفئات الأخرى ، فالتنوع و تعدد الدخل بالأسرة يضمن تلبية كثير من الحاجيات التي يطلبها أفراد الأسرة .

الجدول رقم : 15 مصادر دخل الأسرة

المصـــــــــــــادر	التكـــــــــــــرارات (F)	النسبـــــــة %
الـــــــــــراتب الشهري	211	%65.94
منحـــــــــــــة التقاعد	51	%15.94
مداخيـــــــــل خاصة	48	%15.00
منـــــــــح و مساعدات	10	%03.12
المجمـــــــــــــوع	320	%100

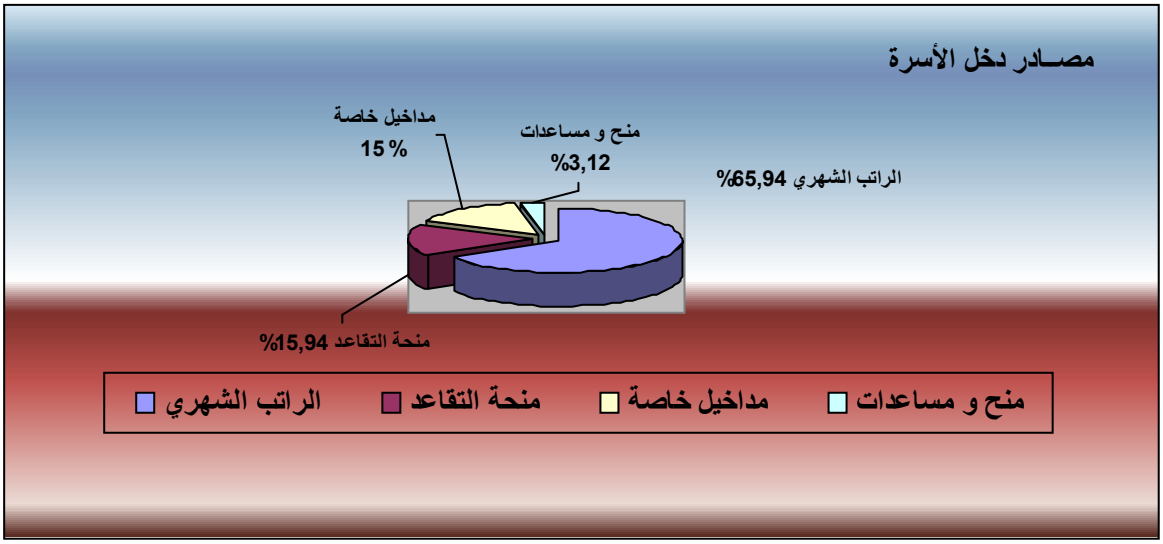

الشكل رقم 11 : مصادر دخل الأسرة

يبين الجدول رقم(15)أن أغلبية الأسر محل الدراسة مصدر دخلها هو الراتب الشهري بنسبة تمثل 65.94%و هو ما يمكن ربطه بالنتائج التي تم التوصل إليها في الجدول رقم(13)حول مهنة المبحوثين و أزواجهم في حين نجد أن ثاني نسبة كانت 15.94 % و التي تمثل الأسر التي مصادر دخلها تنحصر في منحة التقاعد ،لتليها و بنسبة مقاربة وهي 15.00% مصدر دخلها هي عبارة عن مداخيل خاصة حددت أساســا فــي التجارة الحرة في حين أن 03.12% فقط حددت دخلهــا في المنــح

و المساعدات خاصة (منح المجاهدين–الشهداء) و منه فأكبر نسبة من الأسر دخلها يجمع بين الراتب الشهري و منحة التقاعد وهو دخل ثابت يمثل نسبة81.88% (15.94+65.94) .

الجدول رقم : 16 إجمالي الدخل الشهري للأسرة

إجمالـــــــي الدخـــــــل	التكرارات (F)	X	F X	النسبـــــة %
من 15000 إلى 20000	76	17500	1330000	%23.75
من 21000 إلى 26000	44	23500	103400	%13.75
من 27000 إلى 32000	49	29500	1445500	%15.32
من 33000 إلى 38000	39	35500	1384500	%12.18
من 39000 إلى 44000	20	41500	830000	%06.25
من 45000 إلى 50000	17	47500	807500	%05.32
أكثر من 50000	75	52500	3937500	%23.43
المجمـــــــــــوع	320	247500	9838400	%100

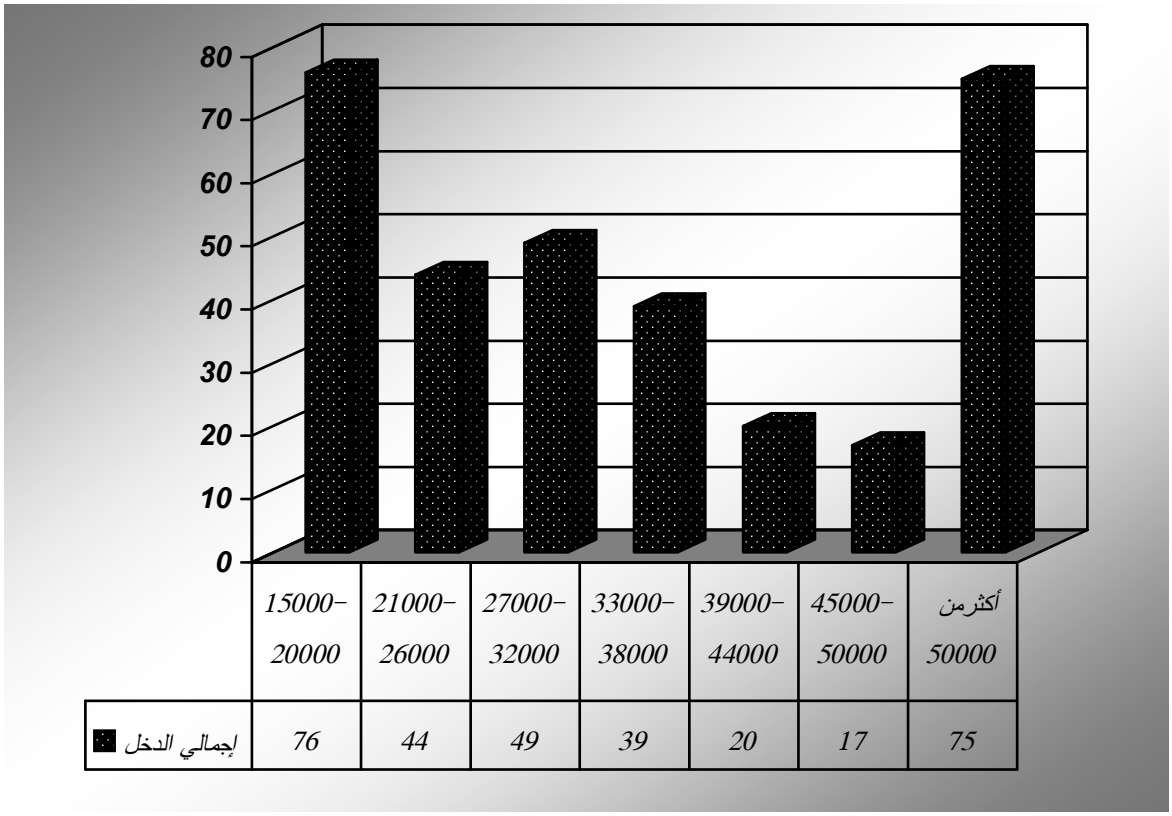

الشكل رقم 12 إجمالي الدخل الشهري للأسرة

للتمكن من معرفة متوسط دخل الأسر محل الدراسة و المبينة في الجدول (رقم 16) قمنا بحساب المتوسط الحسابي لإجمالي الدخل من خلال العلاقة التالية:

$$X = \frac{\sum Fi\ Xi}{\sum Fi} = \frac{9838400}{320} = 30745$$

حيث ترمز : Xi إلى رمز مركز الفئة، Fi تكرارات الفئة و $\sum Fi$ مجموع تكرارات الفئات أو حجم العينة .

و منه فمتوسط دخل الأسرة هو 30745 دينار جزائري ،و هي تنحصر في الفئة الثالثة من الجدول و التي تمثل نسبة 15.32% ، ولا بد أن نشير هنا إلى أن كثير من مفردات العينة فضلوا عدم التصريح بدخلهم الحقيقي و هذا راجع لطبيعة الفرد الجزائري في الأمور التي تتعلق بالجانب المادي .

و بالتالي فيمكن القول أننا أمام مجتمع غالبيتـــه ينتمي للفئـــة الوسطـــى التي لا يزيد دخلها عن متوسط مقارب لـــ 31000 دينار جزائري حسب المتوسط الحسابي و هذا المؤشر يوضح لنا المستوى الاقتصادي لمجمـــوع مفردات العينـــة و الذي من خلالـــه تمكنا مـــن تحديد موقعها داخل البناء الاجتماعي ، فالأسر المحدودة الدخل و الذي ينحصر دخلها في الفئة الأولى و الثانية المبينة في الجدول رقم(16) و التي ينحصر دخلها بين 15000 و29000 والتي تمثل في مجملها نسبة37.50% (23.75% +13.75%).

الجدول رقم : 17 تلبية دخل الأسرة لاحتياجات أفرادها

الإجابـــــــــــــة	التكـــــــرارات (F)	النسبـــــــــــــة %
نعـــــــــــــم	178	%55.63
لا	142	%44.37
المجمـــــــــــــوع	320	%100

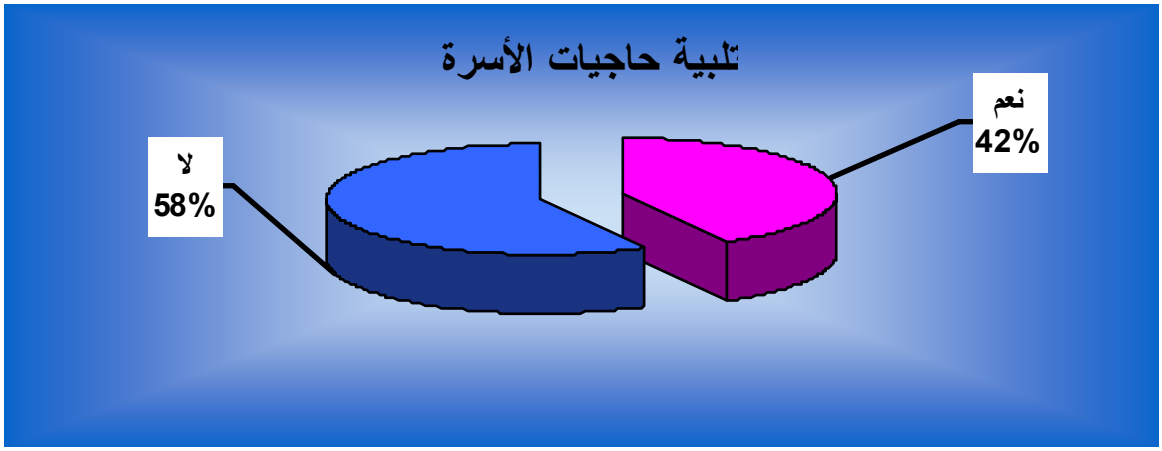

الشكل رقم 13: تلبية دخل الأسرة لاحتياجات أفرادها

يتضح من الجدول رقم(17)أن أكبر نسبة من المبحوثين اعتبرت أن إجمالي دخلها يلبي حاجيات أسرتها ، و هذا ما يمكن أن نربطه بمتوسط عـــدد أفراد الأسرة و الذي حددناه في الجدول رقـــم(06)و المحدد بـــ04.63 فرد في الأسرة الواحدة ،فهذا المتوسط لا يزيد أعباء مادية إضافية ، ضف إلى ذلك متوسط دخل الأسرة حدد بما يقارب 31000 دينار جزائري ، و هو متوسط مقبول يمكن من تلبية حاجيات الأسرة ، و بالمقابل نجد أن نسبة %44.37 من المبحوثين يعتبرون إجمالي دخل الأسرة لا يلبي حاجيات أسرهم و هذا لأسباب سيتم تحديدها في الجدول

اللاحق (رقم 18).

الجدول رقم : 18 سبب عدم تلبية الدخل لاحتياجات أفراد الأسرة

الأسبـــــــــــــاب	التكـــــــرارات (F)	النسبـــــــــة %
غلاء المعيشـــــــــــة	66	%46.48
انخفاض القدرة الشرائية	51	%35.92
كثرة احتياجـــات الأسرة	25	%17.60
المجمـــــــــــــوع	142	%100

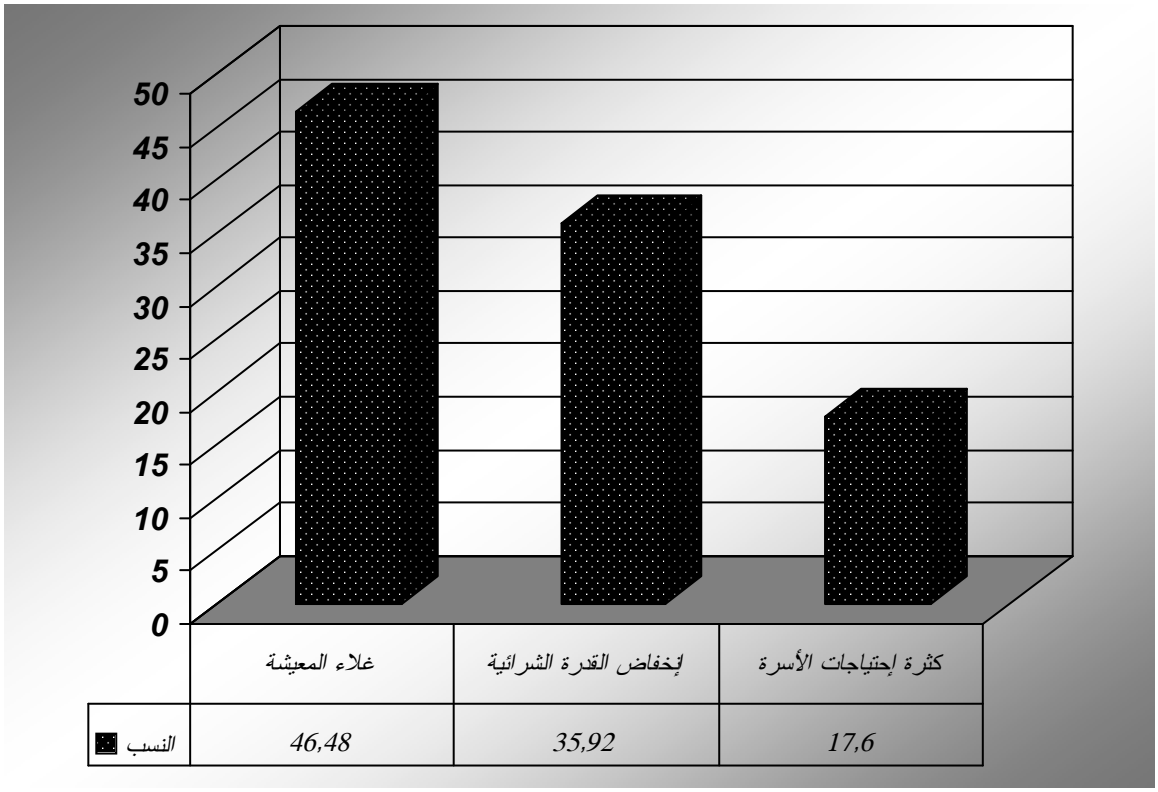

الشكل رقم 14: سبب عدم تلبية الدخل لاحتياجات أفراد الأسرة

تبين من الجدول رقم (18) أن 142 مفردة من مجموع مفردات البحث أكدت أن دخلها لا يلبي حاجيات أفراد أسرتها و قد رتبت أسباب عدم تلبية الدخل لذلك ، فنجد على الترتيب في :المرتبة الأولى :غلاء المعيشـــة بنسبة 46.48%، و حدد غلاء المعيشة في ارتفاع أسعار المواد الغذائية بالدرجة الأولى بسبب عدم وجود آليات تتحكم بصورة جيدة فـــي آليات اقتصاد السوق ثم في الدرجة الثانية نجد ارتفاع أسعار المصاريف المتعلقـــة باللباس بسبب انفتاح السوق علـــى الأسواق الخارجيـــة و بالتالي كثرة العرض أمام قلة الدخل الذي يمكن الأسرة من تلبيـــة كل ما يتم عرضه في السوق و ما يمكن إضافته هنا هو حقوق الإيجار الذي تدفعه هذه الفئة لكراء سكناتهم و هو ما سيتم دعمه في جدول لاحق (رقم 20).

- المرتبة الثانية :انخفاض القدرة الشرائية بنسبة 35.92% ،و قد حدد انخفاض القدرة الشرائية بانخفاض دخل هذه الأسرة مع ربطه بعامل عدد أفراد الأسرة التي يتم التكفل بمصاريفها .
- المرتبة الثالثة : كثرة احتياجات الأسرة بنسبة 17.60% ، و تمثل هذه الفئة الأسر الذي يكون دخلها منخفض و مقابل ذلك نجد ارتفاع في عدد أفراد الأسرة عـــن المتوسط الذي تـــم تحديـــده سابقـــا و المقدر بـــ 04.63 فـــرد لكل أسرة ، و بالتالي فهي تزيد عن 05 أفراد للأسرة الواحدة ، الأمر الذي يصعب على رب الأسرة من تلبية هذه الاحتياجات و كثرتها ، و قد حددت هذه الفئة الاحتياجات خاصة في الأكل ، اللباس ، مصاريف التعليم و خاصة الدروس الخصوصية التي

تمثل عبئا إضافيا للأسرة و مصاريف العلاج.

الجدول رقم : 19 نوع السكن الذي تقطنه الأسرة

نـــــــــوع السكن	التكـــــــــــرارات (F)	النسبـــــــــة %
فـــــــــــردي	177	% 55.31
جمـــــــــــاعي	143	% 44.69
المجمـــــــــوع	320	% 100

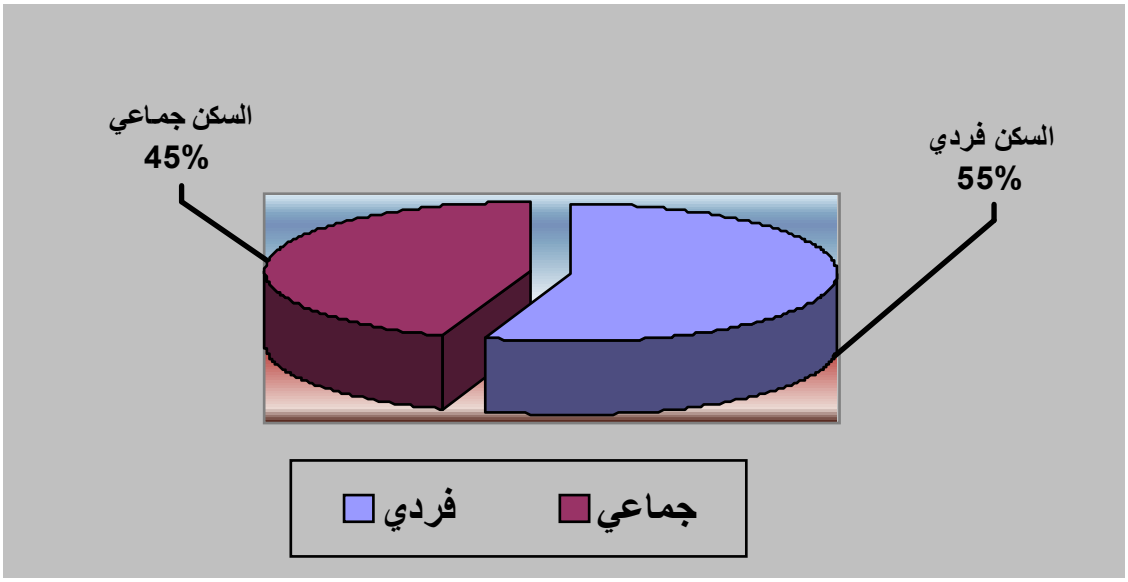

الشكل رقم 15 نوع السكن

يتبين من الجدول رقم(19)أن أكبر نسبة من مفردات البحث تسكن في سكنات فردية و التي تمثل نسبة 55.31 % من مجموع مفردات العينة ، و هذا ما يؤكد لنا توجـــه غالبيـــة مفردات الأســـرة إلى تغيير مقر سكناتهم بسبب التوسع في السكن و الانفصال على الأسرة الممتدة و الذي بيناه في الجدول رقم (12)و الذين يمثلون نسبة 60.19 % (47.23 % + 12.96 %) و هي نسبة مقاربة لنسبة 55.31 % .

و بالتالي فيمكن القول أن الأسرة الجزائرية هي أسرة نوويـــة تتوجه نحو

السكن في سكنات فرديـــة و الانفصال عن الأسرة التقليدية الممتدة التي تضم الأب و الأم و الأبناء و كل من له صلة بهم (أصول أو فروع).

الجدول رقم : 20 طبيعة ملكية السكن

طبيعـــــــة الملكيـــــة	التكـــــــــرارات (F)	النسبـــــــــة %
وظيفـــــــــــــي	24	% 07.50
إيجـــــــــــــار	128	% 40.00
ملكيـــــــــــــة	168	% 52.50
المجمـــــــــــوع	320	% 100

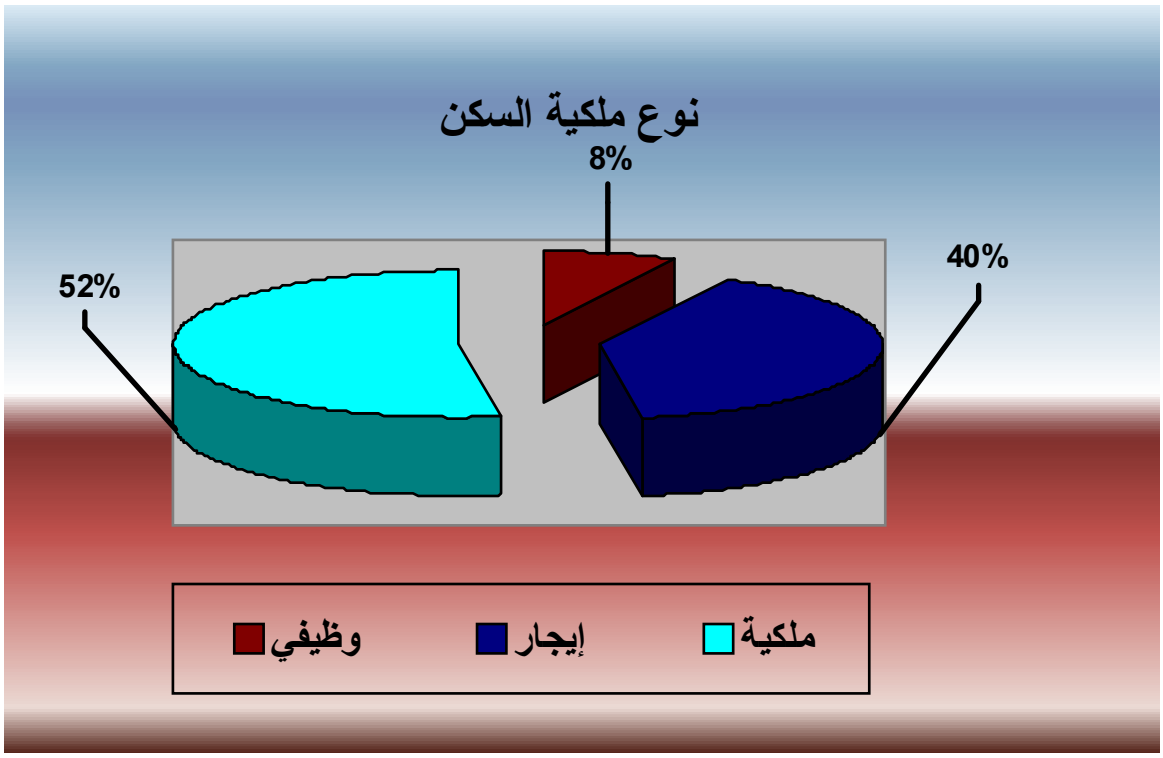

الشكل رقم 16 :نوع ملكية السكن

يتبين من الجدول رقم(20)أن 52.50 % من مفردات البحث تملك سكناتها الأمر الذي يقلل من مصاريفها و يدعم ما توصلنا إليه في الجدول رقم(17)في حين نجد أن ما نسبته 55.63 % من مفردات العينة يكفيها دخلها لتلبية حاجيات أسرتها فعامل الإيجار لا يزيد من أعبائها المادية،في حين نجد في المرتبة الثانية 40.00 % من مفردات العينة سكناتهم هي سكنات إيجار و بالتالي فهم يدخلون في الفئة التي يعتبر هذا العامل من بين الأسباب التي تجعل من دخلهم لا يكفيهم لتلبية مصاريف أسرهم،ونجد في المرتبة الأخيرة و بنسبة 07.50 % تسكن في سكنات وظيفية فهي لا تمثل بالنسبة لهم أي عبء مادي ، و لكن بالمقابل فهو نوع من السكن الذي لا يوفر عامل الاستقرار النفسي لهذه الفئة لأنه و لأدنى الأسباب قد يضطر قاطنيها إلى الرحيل منها سواء بعد الإحالة علة التقاعد أو تغيير العمل أو وفاة صاحب الوظيفة فتجد الأسرة نفسها أمام ضرورة ترك المسكن إلى مصير مجهول ، و تؤكد هذه الفئة أنه و على الرغم من أنها لا تدفع حق الإيجار إلا أن دخلها لا يسمح لها بشراء سكن أو بنائه سواء ذاتيا أو حتى عن طريق الحصول على قروض عقارية بسبب ارتفاع نسب الفوائد (هذا الكلام قيل قبل أن يصدر المرسوم رقم 10-87 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1430 هـ الموافق لـ 10 مارس 2010 يحدد

مستويـــات و كيفيات منح تخفيض نسبة الفائدة على القروض التي تمنحهـــا البنوك و المؤسسات المالية لبناء سكن جماعي و بناء سكن ريفي من قبل المستفيدين)[1]

الجدول رقم : 21 ملكية الأسرة للسيارة

الإجـــــــــــابة	التكـــــــــرارات (F)	النسبـــــــــة %
نعـــــــــــم	100	% 31.25
لا	220	% 68.75
المجمـــــــــوع	320	% 100

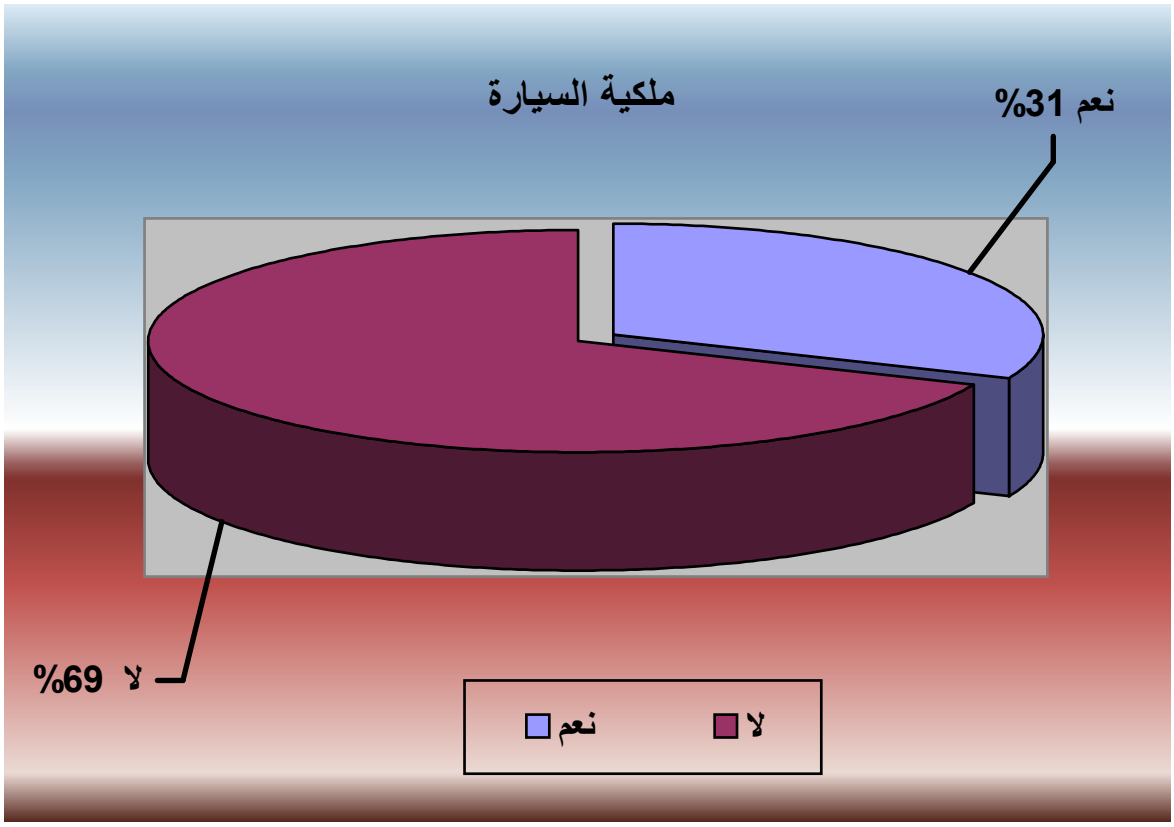

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – العدد 17 – 28 ربيع الأول 1431 الموافق لـــ 14 مارس 2010 – ص 24 .

الشكل رقم 17 ملكية السيارة

من خلال المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول رقم(21) يتضح لنا أن 220 من مفردات العينة ، و التي تمثل نسبة 68.75 % لا تملك سيارة مقابل 100 مفردة فقط تملك سيارة ما يمثل نسبة 31.25% ،و هي نسبة ضعيفة مقارنة بسابقتهـــا ، بالرغم من أن السيارة أصبحت من أحـــد الضروريات في العيش اليوم و إذا ما حاولنا تفسير هذا التباين الواضح بين النسبتين فمفردات العينة فسرت ملكيتها للسيارة لا بسبب قدرتها على شراء السيارة بالدفع المسبق و إنما بفضل نظام القروض الاستهلاكية التي سعت إليه الدولة مؤخرا بعد انفتاح سوقها على الأسواق العالمية و الشركات العالمية المصنعة للسيارات و وجود ممولين لها داخل الوطن الأمر الذي ساعدها على شراء السيارات ، و في المقابل نجد أن من لا يملكون السيارات انقسمت إلى شريحتين ، الشريحة الأولى أرجعت السبب في عدم شراء السيارة هو ارتفاع الأقساط التي تقدم شهريا مقابل إشتراء السيارة للبنوك مع انخفاض الدخل الشهري لها ، أما الشريحة الثانية فهي كانت قد باشرت في إجراءات الشراء عن طريق القرض الاستهلاكي إلا أن قانون المالية لسنة 2010 ألغى القروض الاستهلاكية مقابل التخفيض في نسب الفوائد على القروض العقارية المبين سابقا نتيجة لتغيير سياسة الدولة الاقتصادية اتجاه مثل هذا النوع من القروض.

و لا بد من الإشارة إلى أن مؤشر ملكية السيارة يمنحنا معلومات عن الوضع الاقتصادي لهذه الأسر و هو مؤشر إيجابي لوضع اقتصادي مريح و مكانة اجتماعية

معينة ، بالنظر إلى ما تقدمه من خدمة لصالح كل أفراد الأسرة على اعتبارها وسيلة لتلبية حاجات أساسية أخرى .

خلاصة المحور الثاني :

يتبين من جملة الخصائص التي تم التطرق إليها في هذا المحور بأننا أمام مجتمع بحث يتميز اقتصاديا بـ :

- التوجه الكبير نحو العمل في القطاع العام :

نظرا لما يوفره هذا القطاع من ضمانات و حماية للعاملين فيه ، وعلى العكس من ذلك فنجد توجه قليل جدا نحو القطاع الخاص بسبب تخوف كثير من العمال منه في ظل غياب القوانين الواضحة التي تحدد نوعية العلاقة بين المتعاملين الخواص و بين العمال و كذا عدم وضوح في جانب الحقوق و الواجبات و الحماية الاجتماعية في هذا القطاع ،على عكس ماهو عليه في القطاع العام .

- إن مدخول الأسر مصدره دخل الأب أو الأم بالدرجة الأولى :

في الدرجة الثانية نجد دخل الأبناء الذين يعملون و الذي يشكل بالنسبة لهذه الأسر عامل دعم قوي لدخلها و تتوقف قوة هذا الدعم بعدد الأبناء الذين يعملون في ذات الأسرة و بالتالي فهذه الفئة تتميز بوضع اقتصادي مريح عكس الفئات الأخرى فالتنوع و تعدد المداخيل بالأسرة يضمن تلبية كثير من الحاجيات التي يطلبها أفراد الأسرة .

- أكبر نسبة من الأسر و التي تجمع بين الراتب الشهري و منحة التقاعد لها دخل

ثابت :

وحدد متوسط دخل الأسرة بـــ 30745 دينار جزائري، ولا بد أن نشير هنا إلـــى أن كثير من مفردات العينة فضلوا عدم التصريح بدخلهم الحقيقي و هـــذا راجـــع لطبيعة الفرد الجزائري في الأمور التي تتعلق بالجانب المادي .

- مجتمع بحث غالبيته ينتمي للفئة الوسطى :

التي لا يزيد دخلها عن متوسط مقارب لـــ 31000 دينار جزائـــري ،و هـــذا المؤشر يوضح لنا المستوى الاقتصادي لمجموع مفردات العينة و الذي من خلاله تمكنا من تحديد موقعها داخل البناء الاجتماعـــي ، و التي تمثل في مجملها.

- أكبر نسبة من المبحوثين اعتبرت أن إجمالي دخلها يلبي حاجيـــات أسرتها :

و هذا ما يمكن أن نربطه بمتوسط عدد أفراد الأسرة و الذي حددناه بـــ04.63 فرد فهذا المتوسط لا يزيد أعباء مادية إضافية ، ضف إلى ذلـــك متوســـط دخـــل الأسرة حدد بما يقارب 31000 دينار جزائري و هو متوسط مقبول يمكن من تلبية حاجيات الأسرة .

- هناك من المبحوثين من يعتبرون إجمالي دخل الأسرة لا يلبي حاجيات أســـرهم بسبب :

1- غلاء المعيشـــة ،و حدد غلاء المعيشة في ارتفاع أسعار المواد الغذائية بالدرجة الأولى بسبب عدم وجود آليات تتحكم بصورة جيدة فـــي آليات اقتصاد السوق ثم في الدرجة الثانية نجد ارتفاع أسعار المصاريف المتعلقـــة باللباس بسبب انفتاح السوق علـــى الأسواق الخارجيـــة و بالتالي كثرة العرض أمام قلة الدخل الذي

يمكن الأسرة من تلبية كل ما يتم عرضه في السوق و ما يمكن إضافته هنا هو حقوق الإيجار الذي تدفعه هذه الفئة لكراء سكناتهم .

2- انخفاض القدرة الشرائية ،و قد حدد انخفاض القدرة الشرائية بانخفاض دخل هذه الأسرة مع ربطه بعامل عدد أفراد الأسرة التي يتم التكفل بمصاريفها .

3- كثرة احتياجات الأسرة ، و تمثل هـذه الفئة الأسر الذي يكون دخلها منخفض و مقابل ذلك نجد ارتفاع في عدد أفراد الأسرة عـن المتوسط الـذي تـم تحديـده سابقـا و المقدر بـ04.63 فـرد لكل أسرة ، و بالتالي فهي تزيد عن 05 أفـراد للأسرة الواحـدة ، الأمـر الذي يصعب على رب الأسرة من تلبية هذه الاحتياجات و كثرتها ، و قد حددت هذه الفئة الاحتياجات خاصة في الأكل ، اللباس مصاريف التعليـم و خاصـة الـدروس الخصوصيـة التـي تمثـل عبئا إضافيـا للأسرة و مصاريف العلاج.

- أكبر نسبة من مفردات البحث تسكن في سكنات فردية :

و هذا ما يؤكد لنا توجـه غالبيـة مفردات الأسـرة إلى تغيير مقر سـكناتهم بسبب التوسع في السكن و الانفصال على الأسرة الممتدة و منه يمكـن القـول أن الأسرة الجزائريـة هـي أسـرة نوويـة تتوجـه نحو السكن فـي سكنات فردية و الانفصال عن الأسرة التقليدية الممتدة التي تضم الأب و الأم و الأبناء و كل من له صلة بهم (أصول أو فروع).

- ملكية السكن :حددت في فئات ثلاث :

-55.63 % من مفردات العينة يملكون سكناتهم و هذا لا يزيد من أعبائها المادية.

– 40.00 % من مفردات العينة سكناتهم هي سكنات إيـــجار و بالتالي فهم يدخلون في الفئة التي يعتبر هذا العامل من بين الأسباب التي تجعل من دخلهم لا يكفيهم لتلبيـــة مصاريـــف أسرهم.

– فئة تسكن في سكنات وظيفية فهي لا تمثل بالنسبة لهم أي عبء مادي ، و لكن بالمقابل فهو نوع من السكن الذي لا يوفر عامل الاستقرار النفسي لهذه الفئـــة لأنـــه و لأدنـــى الأسباب قـــد يضطر قاطنيها إلى الرحيل منها سواء بعد الإحالة علة التقاعد أو تغيير العمل أو وفاة صاحب الوظيفة فتجد الأسرة نفسها أمام ضرورة ترك المسكن إلى مصير مجهول ، و تؤكد هذه الفئة أنه و على الرغم من أنها لا تدفع حق الإيجار إلا أن دخلها لا يسمح لها بشراء سكن أو بنائه سواء ذاتيا أو حتى عن طريق الحصول على قروض عقارية بسبب ارتفاع نسب الفوائد (هذا الكلام قيل قبل أن يصدر المرسوم رقم 10–87 المؤرخ فـــي 24 ربيع الأول 1430 هـــ الموافـــق لـــ 10 مارس 2010 يحدد مستويـــات و كيفيات منح تخفيض نسبة الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية لبناء سكن جماعي و بناء سكن ريفي من قبل المستفيدين .)

- بالرغم من أن السيارة أصبحت من أحد الضروريات في العيش اليوم إلا أن أكبر نسبة من المبحوثين لا تملك السيارة و إذا ما حاولنا تفسير التباين الواضح بين الفئتين فيمكننا القول بأن ملكيتها للسيارة لم يكن بسبب قدرتها على شراء السيارة بالدفع المسبق و إنما بفضل نظام القروض الاستهلاكية التي سعت إليه الدولة مؤخرا بعد انفتاح سوقها على الأسواق العالمية و الشركات العالمية المصنعة

للسيارات و وجود ممولين لها داخل الوطن الأمر الذي ساعدها على شراء السيارات ، و في المقابل نجد أن من لا يملكون السيارات انقسمت إلى شريحتين الشريحة الأولى أرجعت السبب في عدم شراء السيارة هو ارتفاع الأقساط التي تقدم شهريا مقابل إشتراء السيارة للبنوك مع انخفاض الدخل الشهري لها ، أما الشريحة الثانية فهي كانت قد باشرت في إجراءات الشراء عن طريق القرض الاستهلاكي إلا أن قانون المالية لسنة 2010 ألغى القروض الاستهلاكية مقابل التخفيض في نسب الفوائد على القروض العقارية المبين سابقا نتيجة لتغيير سياسة الدولة الاقتصادية اتجاه مثل هـــذا النوع مـــن القروض، و مؤشر ملكية السيارة يمنحنا معلومات عن الوضع الاقتصادي لهذه الأسر و هو مؤشر إيجابي لوضع اقتصادي مريح و مكانة اجتماعية معينة ، بالنظر إلى ما تقدمه من خدمة لصالح كل أفراد الأسرة على اعتبارها وسيلة لتلبية حاجات أساسية أخرى.

ثالثا : بيانات حول سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر

الجدول رقم : 22 العلم بالإصلاحات الاقتصادية

الإجـــــــابـــــــة	التكـــــــرارات (F)	النسبـــــــــة %
نعـــــــــــم	187	% 58.44
لا	133	% 41.56
المجمـــــــــوع	320	100

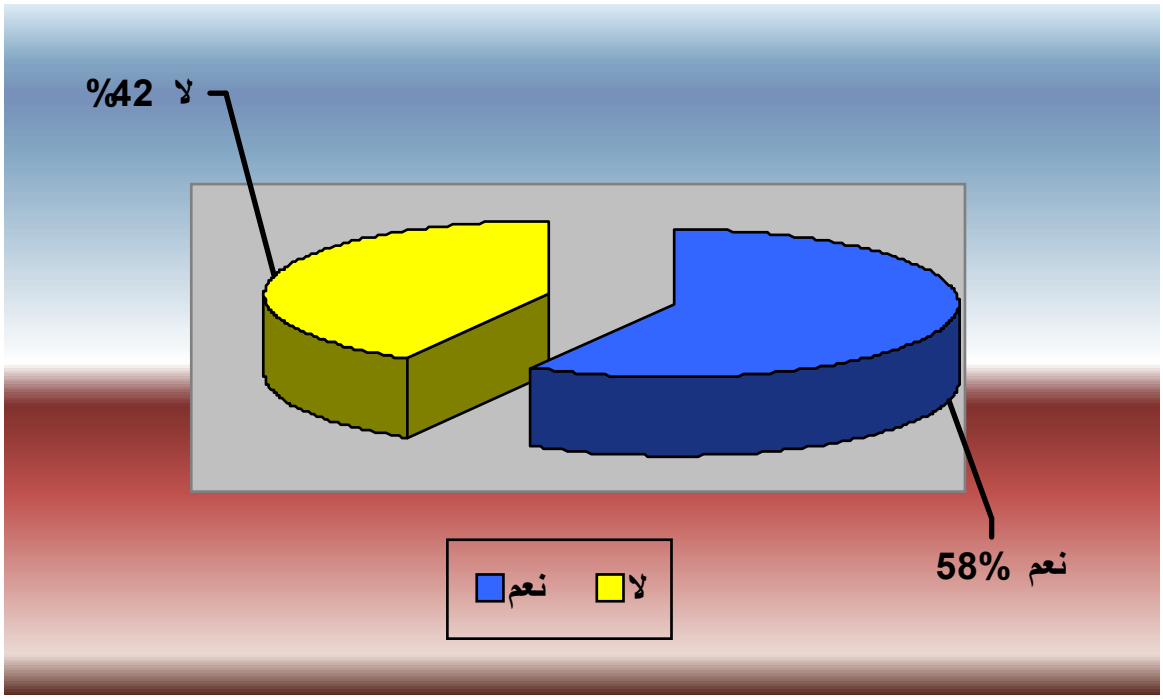

يتبين من الجدول رقم(22) أن 58.44 % لهم علم بالإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر و هي نسبة تمثل الأغلبية و هذا ما سيسمح لنا من معرفة درجة المعلومات التي تملكها هذه الفئة حول مسألة الإصلاحات ، و في نفس الوقت ستسمح لنا لاحقا بالاعتماد على إجاباتهم لتقييم هذه السياسات و ما ارتبط بها من تأثير على البناء الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمع الذي ينتمون إليه بصفة خاصـــة و الجزائر بصفة عامة .

تفريغ السؤال رقم 21 : معلومات المبحوثين حول الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا

بالنسبة لهذا السؤال فقد تمكنا من حصر إجابات المبحوثين في النقاط التالية حسب ترتيب أهميتها و عدد المجيبين عليها ، و هذا وفقا للجدول التالي :

الجدول رقم 23 : معلومات المبحوثين حول الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا

المعلومات	التكرارات (F)	النسبة %
حرية النشاط الاقتصادي و الانتقال إلى اقتصاد السوق	56	% 29.94
الخوصصة	50	%26.73
تحسين المستوى المعيشي	20	%10.70
إصلاح النظام الاقتصادي و السياسة النقدية	13	% 06.95
تمويل المشاريع المصغرة	13	% 06.95
التوسع في المجال التكنولوجي في كل المجالات الاقتصادية مع تحديث طرق الإنتاج	10	% 05.35
إعادة هيكلة المؤسسات	08	% 04.27
التسيير الحسن للمؤسسات العامة و الخاصة و بصورة منتظمة	06	%03.20
التقليل من نسبة البطالة	04	% 02.13
الدعم الريفي	04	% 02.13

تسريـــــــــح العمـــــــــــــال	03	% 01.60
المجمـــــــــــــــــــــوع	187	%100

تبين من جملـــة المعطيات التي أفرزتهـــا عملية تفريغ البيانات الخاصة بالسؤال(21) الذي تضمنه الاستبيان و المبينة في الجدول رقم(23) أن أكبر نسبة تعتبر الإصلاحات الاقتصادية تتجسد في حرية النشاط الاقتصادي و الانتقال إلى اقتصاد السوق و التي تمثل نسبة 29.94 % ، في حين نجد أن نسبة 26.73% تمثل الإصلاحات الاقتصاديـــة بالنسبة لهم الخوصصـــة ، لنجد و بنسب متقاربـــة و محصورة بين 11.00% و 05.00% ترى فيها أنها – على الترتيب – تحسين المستوى المعيشي ،إصلاح النظام الاقتصادي و السياسة النقدية ، تمويل المشاريع المصغرة ، و التوسع في المجال التكنولوجي في كل المجالات الاقتصادية مع تحديث طرق الإنتاج ، أما باقي الإجابات فهي متنوعة و لا يمكن أن تكون نسب تمثيلية .

الجدول رقم 24 : المؤسسات التي يعمل بها المبحوثين و الإصلاحات الاقتصادية

الإجـــــــــابة	التكـــــــــرارات (F)	النسبـــــــة %
نعـــــــــــم	202	% 63.12
لا	118	% 36.88
المجمـــــــــوع	320	% 100

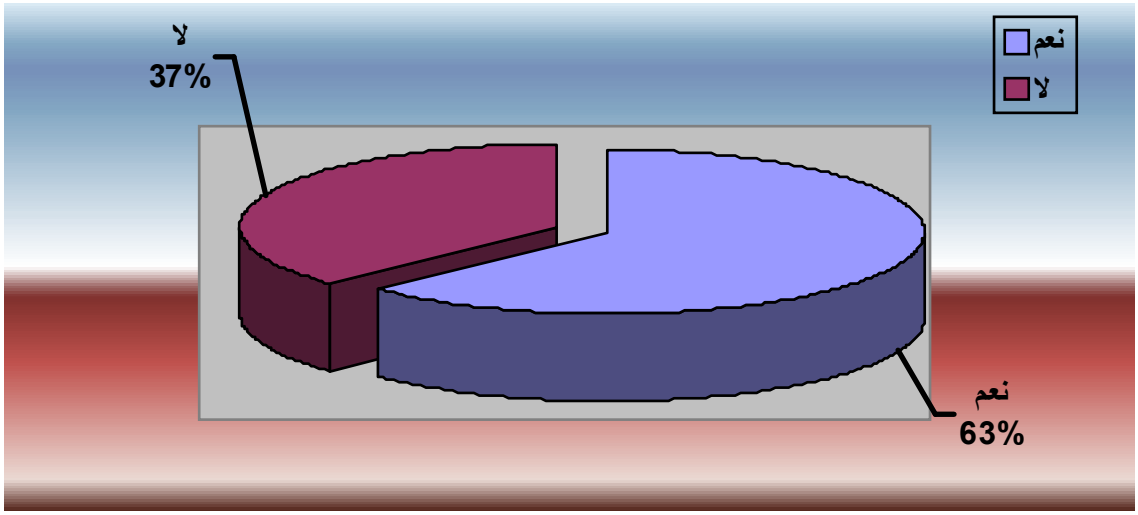

الشكل رقم 19 المؤسسات التي يعمل بها المبحوثين و الإصلاحات الاقتصادية

تبين من جملة البيانات التي تضمنها الجدول رقـــم(24)أن نسبة 63.12 % من مفردات البحث قد عرفت المؤسسات التي يعملون بها سياسة الإصلاح الاقتصادي التي طبقتها الجزائر على مؤسسات القطاع العام كلا حسب تاريخ إنشائها و طبيعة نشاطها و أيضا طبيعة الإصلاح الذي طبق عليها و أسبابه (و هذا ما ستحدده لنا هذه الفئة لاحقا) ، و مقابل هذه الفئة نجد فئة ثانية لم تعرف مؤسساتهم عمليات الإصلاح بالصورة التي تنظر إليها هذه الفئة لعملية الإصلاح في حد ذاتهـــا و التي يربطونها غالبيتهم بعملية البيع للخاص و تسريح العمال و التي تمثل نسبة 36.88 % من مفردات البحث ، و هذا يعتبر مفهوم جد محدود لعملية الإصلاح ،

فالإصلاح قد يمس حتى تغيير نوعية النشاط و نظام التسيير .

تفريغ السؤال رقم 23 حول نوع التغيرات التي مست المؤسسات

بالنسبة لهذا السؤال فقد تم تحديد الإجابات فيه وفقا للترتيب التالي المدرج في الجدول رقم 25 حول نوع التغيرات التي مست المؤسسات

نـــــــوع التغييـــــــــــــــــــرات	التكرارات (F)	النسبة %
الخوصصـــــــــــــــــــــــة	50	%24.88
إعادة هيكلة المؤسسات و إصلاح القطاع العام	42	%20.79
الإصلاح لأجـــل التحضيـــر للاستقلاليـة	20	%09.90
تـحرير الأسعـار و الدخـول لاقتصاد السـوق و المنافسة الخارجية (النجاعة)	15	%07.43
التوجـــــــه إلـــــــى الاقتصـــاد الحـــر	14	% 06.93
ظهور القطاع الخاص منافس للقطاع العـام	12	% 05.94
إدخـال التكنولوجيا الحديثة و ارتفاع اليد الفنيـة و تجديد آليات العمل	11	%05.44
زيادة الأجور في القطاعات ذات المردودية الإنتاجية	09	%04.45
تراجع المستوى الاقتصادي بسبب الوضع الأمني	06	% 02.97
التقاعـــــــد المسبـــــــق	06	% 02.97
تسريـــــــح العمـــــــال	05	% 02.48
الإصلاح الضريبي و تعميم القروض	04	% 01.98
عدم الخضوع لمبدأ الإنتاجية	03	% 01.48
فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية	02	%01.00
التوجه نحو إعادة إدماج العمال المسرحين	02	% 01.00
المجمـــــــــــــــــــــــوع	202	%100

تبين من الجدول(25) أن مفردات البحث– المعنيين بهذا السؤال – حددوا التغيرات التي حدثت لمؤسساتهم نتيجة تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي عليها في النقاط التالية حسب أهميتها النسبية و ترتيبها الزمني و الإيجابي منها و السلبي :

➢ أولا – الإيجابية :

- إعادة هيكلة المؤسسات و إصلاح القطاع العام نتيجة لأجل التحضير للاستقلالية التي نتجت عنه فيما بعد خوصصة المؤسسات .
- تحرير الأسعار و الدخول لاقتصاد السوق و المنافسة الخارجية(النجاعة) في ظل التوجه إلى الاقتصاد الحر مع ظهور القطاع الخاص الذي سمح بإدخال التكنولوجيا الحديثة و ارتفاع اليد الفنية و تجديد آليات العمل الأمر الذي أدى إلى زيادة الأجور في بعض القطاعات ذات المردودية و الذي نتج عنه الإصلاح الضريبي و تعميم القروض مما سهل عملية فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية و فتح مناصب عمل جديدة سهلت عملية إعادة إدماج العمال المسرحين .

➢ ثانيا : السلبية

- تراجع المستوى الاقتصادي بسبب الوضع الأمني .
- التقاعد المسبق و تسريح العمال .
- عدم الخضوع لمبدأ الإنتاجية .

الجدول رقم : 26 الأسباب الحقيقية لتغيرات الاقتصادية

الأسباب	التكـــرارات (F)	النسبـــــة %
سيـــــــــاسات عالميـــــة	140	% 43.75
سطحية السياسات الاقتصادية	52	% 16.25
فشل نظام الاقتصاد الموجه(المخطط)	128	% 40.00
المجمـــــــــــــــــوع	320	% 100

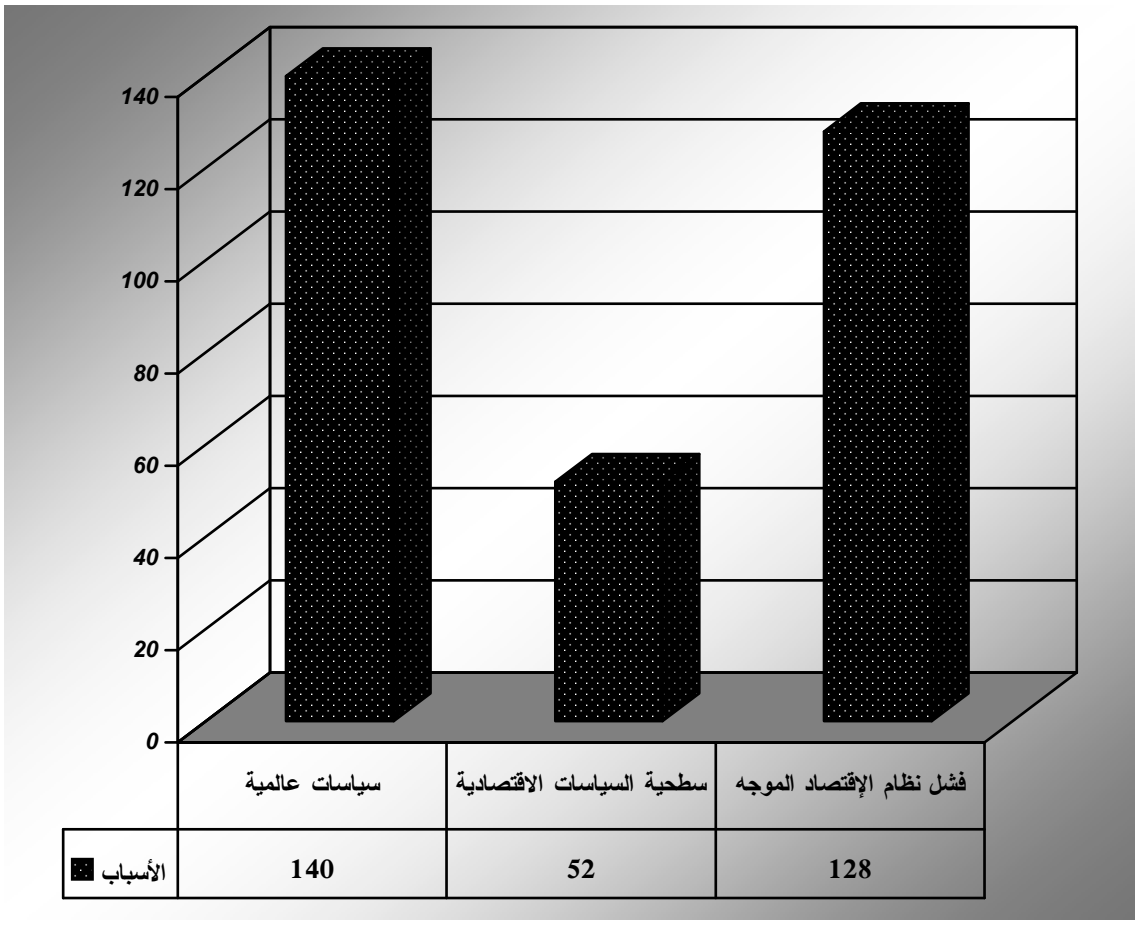

الشكل رقم 20 : الأسباب الحقيقية لتغيرات الاقتصادية

يتبين من الجدول رقم(26) أن 43.75 % من مجموع مفردات العينة يعتبرون أن السبب الحقيقي لسياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر سببه سياسات عالمية ، أي سياسات فوقية لم تكن نابعة من خيارات داخلية مبنية على أساس المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية التي تتطلب ذلك ، في حين نجد أن 40.00 % من مفردات العينة تعتبر التغيير ناتج عن فشل الجزائر في تطبيق نظام الاقتصاد الموجه أو المخطط و الذي هو أساسا يمثل شكل من أشكال التسيير الاشتراكي ، و في المرتبة الأخيرة نجد نسبة قليلة تمثل 16.25 % ترى أن السبب في ذلك هو سطحية السياسات الاقتصادية و التي لم تكن مدروسة على أساس مبدأ النجاعة و تحقيق الأفضل مع عدم المساس بخصوصية الجزائر الاجتماعية و السياسية الثقافية و التاريخية .

و إذا ما حاولنا أن نرتب الأسباب على حسب أهميتها النسبية فنجد في المرتبة الأولى سياسات عالمية فوقية ، لتليها في المرتبة الثانية فشل تطبيق نظام الاقتصاد الموجه أو المخطط و في المرتبة الثالثة نجد سطحية السياسات الاقتصادية التي اختارتها الجزائر .

الجدول رقم :27 نتائج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

النتائـــــــــــــــــــــــــــــــج	التكرارات (F)	النسبة %
ضعف تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية	103	% 32.19
انتشار الخطاب الاجتماعي و الـــسياسي المـــساند لظـــاهرة العولمة	81	% 25.31
إحلال الشركات العالمية العملاقة محل الدولة	63	% 19.69
ممارسات الحريات الاقتصادية في الإنتاج و البيع	57	% 17.81
ممارسات الحريات الاقتصادية في الاستهلاك و الشراء	47	% 14.69
قيام المنافسة في الإنتاج بهدف تحقيق أقصى ربح	49	% 15.31
قيام المنافسة في الاستهلاك بهدف تحقيق أقصى إشباع	37	% 11.56
جدولة مستحقات الديون الخارجية	31	% 09.69

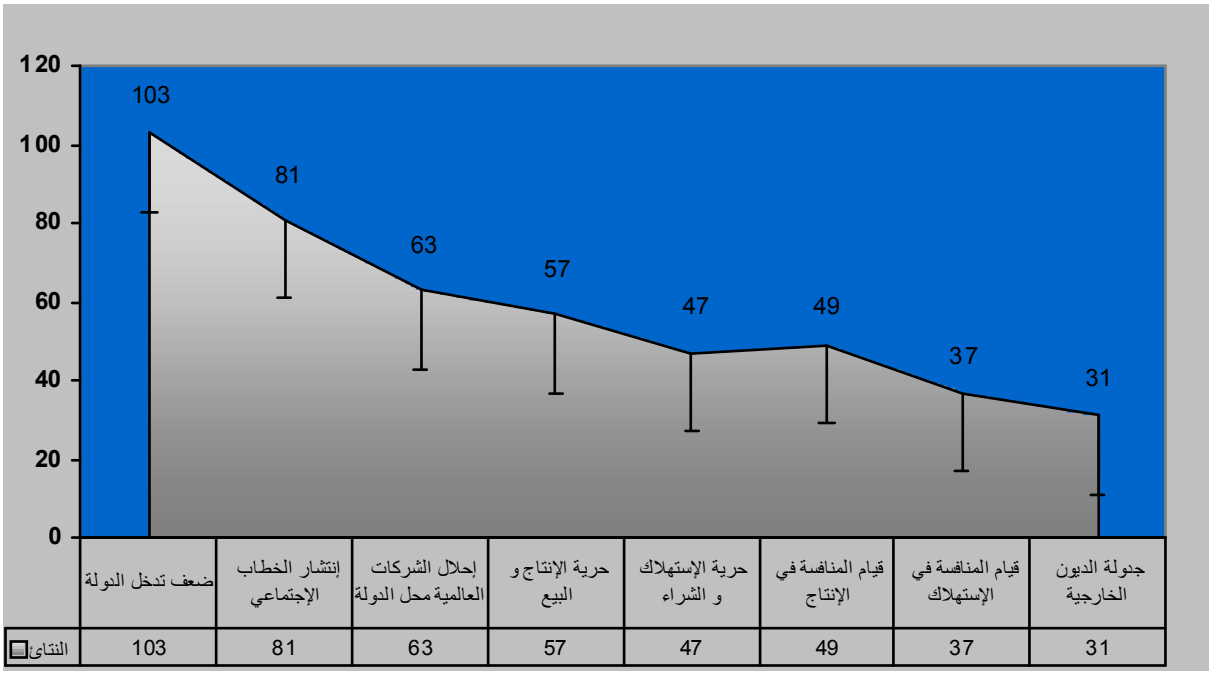

الشكل رقم 21 : نتائج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

بالاستناد إلى البيانات التي جاء بها الجدول رقم(27) يمكننا ترتيب النتائج التي أسفرت عنها الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر حسب الأهمية النسبية لكل سبب كالتالي :المرتبة الأولى: نجد ضعف تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث نجد 103 من مفردات العينة اعتبرته أهم نتيجة.

- المرتبة الثانية : نجد انتشار الخطاب الاجتماعي و السياسي المساند لظاهرة العولمة ، و هذا ما عبر عنه 81 من مفردات العينة .
- المرتبة الثالثة : حددت النتيجة في إحلال الشركات العالمية العملاقة محل الدولة و الذي عبر عنها 63 من مفردات العينة .
- المرتبة الرابعة : نجد في هذه المرتبة ممارسات الحريات الاقتصادية في الإنتاج و البيع بعدد يمثل 57 مفردة .
- المرتبة الخامسة : نجد في هذه المرتبة قيام المنافسة في الإنتاج بهدف تحقيق أقصى ربح بعدد يمثل 49 مفردة .
- المرتبة السادسة : نجد في هذه المرتبة ممارسات الحريات الاقتصادية في الاستهلاك و الشراء بعدد يمثل 47 مفردة .
- المرتبة السابعة : يمثل هذه الفئة 37 مفردة و التي ترى في النتيجة أنها قيام المنافسة في الاستهلاك بهدف تحقيق أقصى إشباع .
- المرتبة الثامنة و الأخيرة : نجد أنها تؤكد على عامل جدولة مستحقات الديون الخارجية و الذين يمثلون 31 مفردة .

الجدول رقم : 28 الأهداف من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

الأهـــــــــــــــــــــــــداف	التكرارات (F)	النسبة %
تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي	132	% 41.25
العمل على إرساء نظام الصرف و استقراره	34	% 10.63
التحكـــــــــــم فـــــي الإنفـــــــــــاق	36	% 11.25
تحـــــــــريـــــــر الأسعـــــــــــار	52	% 16.25
دعـــم عمليـــة الانتقـــال لاقتصـــاد السوق	73	% 22.81
تعديـــل نظـــام الوظيفـــــة العموميـــــــة	63	% 19.69
دعـــــم التمويـــل المالي و المادي للمشاريع	63	% 19.69

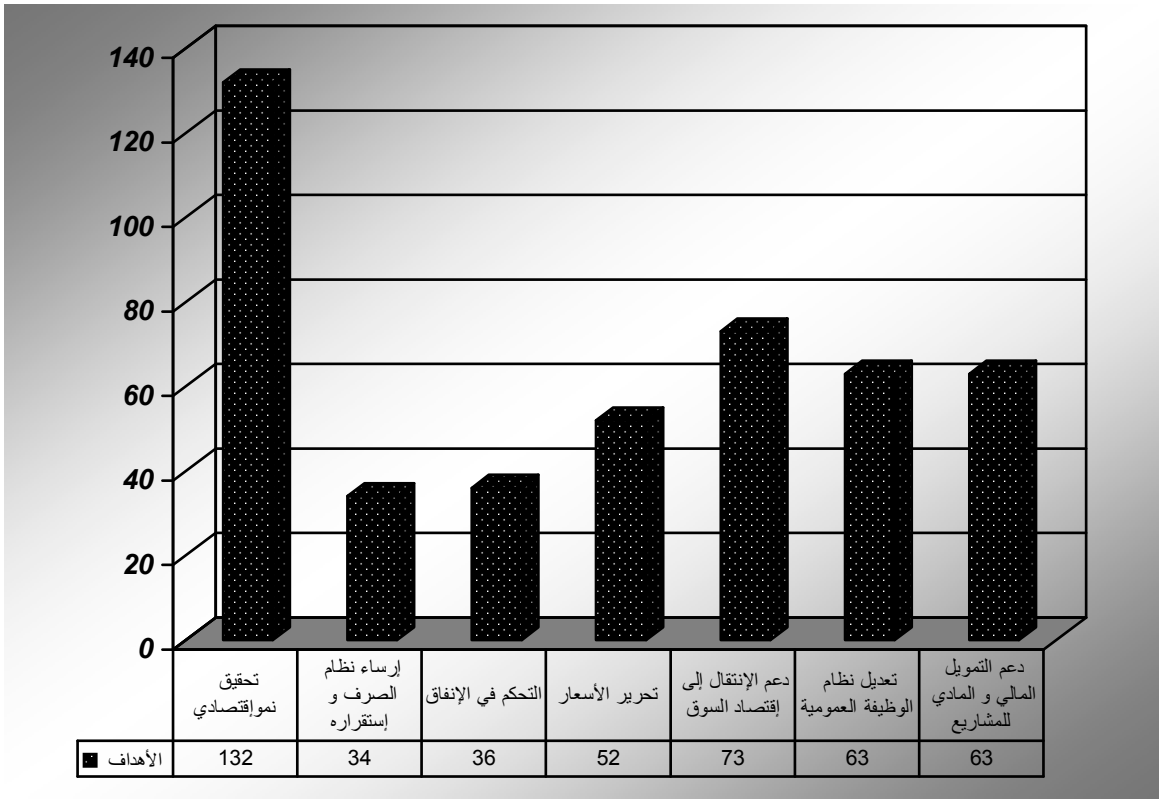

الشكل رقم 22 : الأهداف من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

يتبين من الجدول رقم(28) أن الأهداف الأساسية التي كانت تهدف الجزائر إلى تحقيقها من خلال سياساتها الإصلاحية التي مست النظام الاقتصادي حسب ما بينته إجابات المبحوثين و الذين رتبوها وفقا لما يلي :

- الرتبة الأولى : تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي وهذا بنسبة 41.25 % .
- الرتبة الثانية : دعم عملية الانتقال لاقتصاد السوق ، بنسبة 22.81 % .
- الرتبة الثالثة : تقاسمتها كلا من تعديل نظام الوظيفة العمومية و دعم التمويل المالي و المادي للمشاريع بنسبة متساوية و هي 19.69 % .
- الرتبة الخامسة : تحرير الأسعار بنسبة 16.25 % .
- الرتبة السادسة : التحكم في الإنفاق بنسبة 11.25 % .
- الرتبة السابعة : و الأخيرة نجد العمل على إرساء نظام الصرف و استقراره بنسبة 10.63 % .

و منه فالهدف الأساسي الذي تمحورت حوله إجابات المبحوثين هو تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي ، و هذا الهدف له علاقة و وثيقة بما تم تأكيده في تحليل أسباب الإصلاح الاقتصادي و الذي ركز فيه المبحوثين على السياسات العالمية و التي تحقق من خلال انتماء دول العالم النامي إليها و إلى مؤسساتها الاقتصادية نموا اقتصاديا في إطار الاستقرار المالي المحلي و العالمي .

خلاصة المحور الثالث :

يتبين من جملة الخصائص التي تم التطرق إليها في هذا المحور بأننا أمام مجتمع بحث غالبيته له علم بالإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر ، هذا ما ساعدنا في معرفة درجة المعلومات التي تملكها هذه الفئة حول مسألة الإصلاحات ، و الاعتماد على إجاباتهم لاحقا لتقييم هذه السياسات و ما ارتبط بها من تأثير على البناء الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمع الذي ينتمون إليه بصفة خاصـــة و الجزائر بصفة عامة ، و تتمثل معلومات المبحوثين حول سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر في النقاط الأساسية التالية :

- 62.82 % من مفردات البحث قد عرفت المؤسسات التي يعملون بها سياســـة الإصلاح الاقتصادي التي طبقتها الجزائر على مؤسسات القطاع العام كلا حسب تاريـــخ إنشائها و طبيعة نشاطها و أيضا طبيعة الإصلاح الذي طبق عليهـــا و أسبابه (و هذا ما ستحدده لنا هذه الفئة لاحقا) ، و مقابل هذه الفئة نجد فئة ثانية لم تعرف مؤسساتهم عمليات الإصلاح بالصورة التي تنظر إليها هذه الفئة لعملية الإصلاح في حد ذاتهـــا و التي يربطونها غالبيتهم بعملية البيع للخاص و تسريح العمال و التي تمثل نسبة 37.18 % من مفردات البحث ، و هذا يعتبر مفهوم جد محدود لعملية الإصلاح ، فالإصلاح قد يمس حتى تغيير نوعية النشاط و نظام التسيير .

➢ يمكن ترتيب الأسباب الحقيقية للإصلاح الاقتصادي في الجزائر حسب الأهمية :

– سياسات عالمية ، أي سياسات فوقية لـــم تكن نابعة مـــن خيارات داخلية مبنية على أساس المعطيات الاقتصاديـــة و الاجتماعية التي تتطلب ذلك .

– فشل الجزائر في تطبيق نظام الاقتصاد الموجـــه أو المخطط و الذي هو أساسا يمثل شكل من أشكال التسيير الاشتراكي .

– سطحية السياسات الاقتصادية و التي لم تكن مدروسة على أساس مبدأ النجاعـــة و تحقيق الأفضل مع عدم المساس بخصوصية الجزائر الاجتماعية و السياسية الثقافيـــة و التاريخية .

➢ يمكن ترتيب النتائج التي أسفرت عنها الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر حسب الأهمية النسبية لكل سبب كالتالي :

- ضعف تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.
- انتشار الخطاب الاجتماعي و السياسي المساند لظاهرة العولمة .
- إحلال الشركات العالمية العملاقة محل الدولة .
- ممارسات الحريات الاقتصادية في الإنتاج و البيع .
- قيام المنافسة في الإنتاج بهدف تحقيق أقصى ربح.
- ممارسات الحريات الاقتصادية في الاستهلاك و الشراء .
- قيام المنافسة في الاستهلاك بهدف تحقيق أقصى إشباع .
- جدولة مستحقات الديون الخارجية.

➢ إن الأهداف الأساسية التي كانت تهدف الجزائر إلى تحقيقها من خلال سياساتها الإصلاحية التي مست النظام الاقتصادي حسب ما بينته إجابات المبحوثين و الذين رتبوها وفقا لما يلي :

- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي.
- دعم عملية الانتقال لاقتصاد السوق.
- تعديل نظام الوظيفة العمومية .
- دعم التمويل المالي و المادي للمشاريع .
- تحرير الأسعار.
- التحكم في الإنفاق.
- العمل على إرساء نظام الصرف و استقراره.

و منه فالهدف الأساسي الذي تمحورت حوله إجابات المبحوثين هو تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي ، و هذا الهدف له علاقة وثيقة بما تم تأكيده في تحليل أسباب الإصلاح الاقتصادي و الذي ركز فيه المبحوثين على السياسات العالمية و التي تحقق من خلال انتماء دول العالم النامي إليها و إلى مؤسساتها الاقتصادية نموا اقتصاديا في إطار الاستقرار المالي المحلي و العالمي .

تفريغ السؤال رقم 27 الفكرة عن التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري

بالنسبة لهذا السؤال فقد تم الإجابة عليه في نقاط حاولنا تجميعها في الجدول التالي

الجدول رقم : 29 الفكرة عن التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري

الفكـــــــــــــــــــــــــــــرة	التكرارات (F)	النسبة %
مجتمع معقد و مركب	90	% 28.12
مجتمـــــع شـــــــاب	67	% 20.93
مجتمـــــع مهمـــــش	63	% 19.69
ذوبان الطبقة الوسطى	50	% 15.62
بروز البرجوازية الاقتصادية	49	%15.31
بروز القطاع الخاص المستغل	40	% 12.50

تبين من الجدول أعلاه أن النسبة الأكبر من المبحوثين و التي تمثل نسبة 28.12 % أكدت على أن المجتمع الجزائري مجتمع معقد و مركب من حيث تشكيلته في حين نجد 20.93 % تؤكد على أن المجتمع الجزائري هو مجتمع شاب و هذا من منظور ديمغرافي لا سوسيولوجي ، في حين نجد في المرتبة الثالثة الفئة التي تمثل نسبة 19.69 % تعتبر المجتمع الجزائري مجتمع مهمش و لا يخضع لأي منطق من حيث التركيب المعروف نظريا ، و في المقابل و بنسب متقاربة بين 12.00 % و 15.00 % نجد ثلاث فئات ترى أن المجتمع الجزائري مجتمع تميزت تركيبته بذوبان الطبقة الوسطى(الحراك الاجتماعي) مقابل بروز البرجوازية الاقتصادية التي أدت إلى بروز قطاع خاص مستغل لليد العاملة الوافدة إليه من

القطاع العام .

الجدول رقم : 30 الإصلاحات و التغير داخل الأسرة

الإجـــــــــــابة	التكـــــرارات (F)	النسبة %
نعـــــــــــم	264	% 82.50
لا	56	% 17.50
المجمـــــــــوع	320	% 100

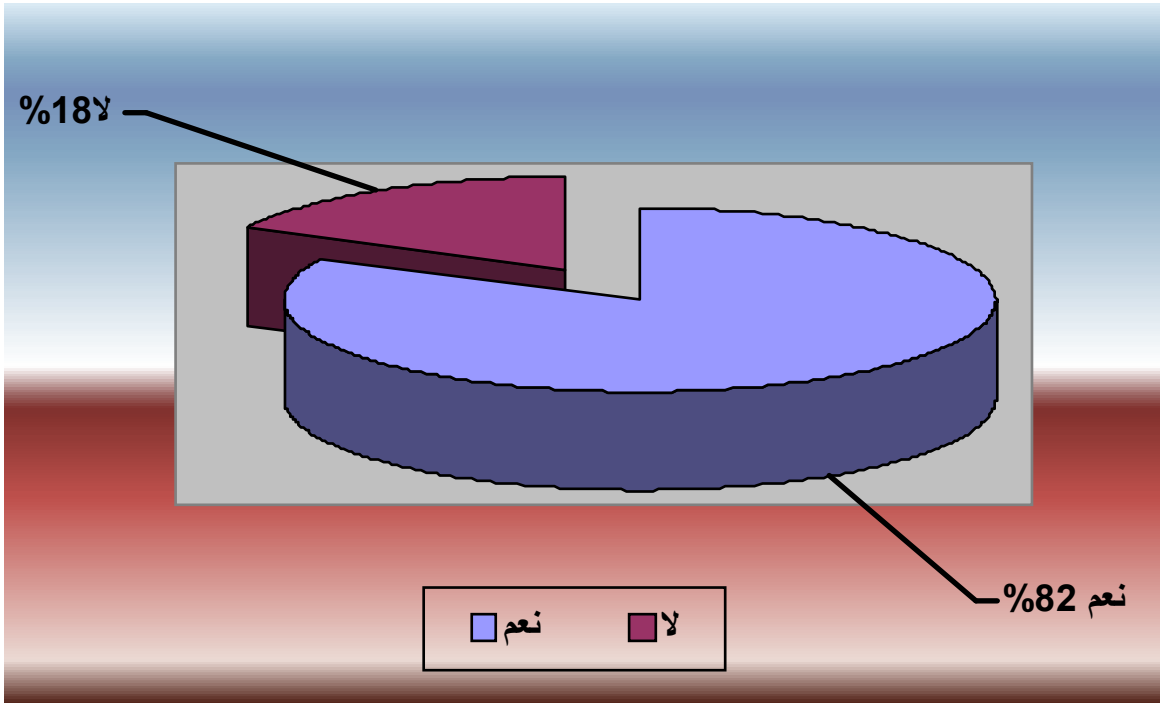

الشكل رقم 23 الإصلاحات و التغير داخل الأسرة

يتبين من الجدول رقم(30) أن 82.50 % من مفردات البحث ترى بأن الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر أدت إلى إحداث تغيير في داخل الأسرة ، مقابل 17.50 % لا ترى في ذلك عامل للتغيير .

الجدول رقم : 31 نوع التغييرات التي حدثت داخل الأسرة

نـــــــــــــوع التغيـــــــــــــرات	التكرارات (F)	النسبة %
تغيير الحيـــاة الأسريـــة	114	% 43.18
تغيير شكـــل الأســـــرة	71	% 26.89
تغيير في علاقات الأسرة	97	% 36.74
تغيير دور الأفراد داخل الأسرة	48	% 18.18
تغيير وضعيـــــة المرأة	125	% 47.35

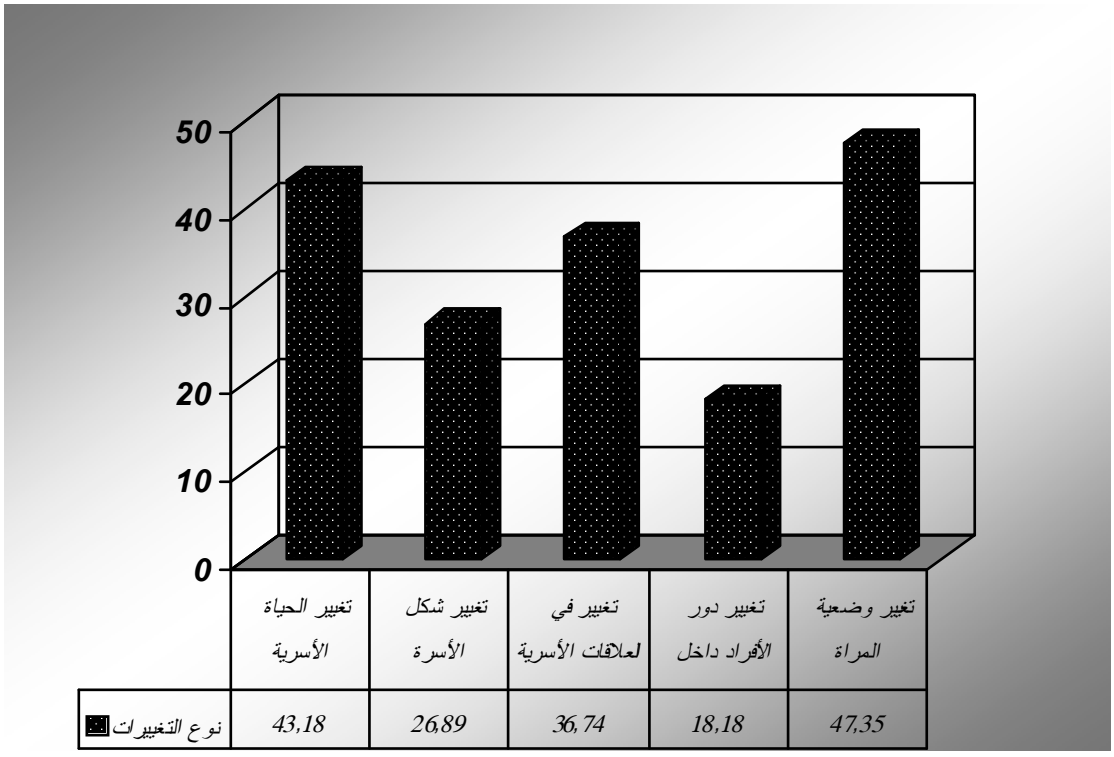

الشكل رقم 24 نوع التغييرات التي حدثت داخل الأسرة

من خلال جملة المعطيات التي تضمنها الجدول رقم(31)،يمكن أن نستنتج أن التغيرات التي حدثت داخل الأسرة و التي عبر عنها المبحـــوثين –المعنيـــين بهـــذا السؤال فقط – مست بالدرجة الأولى وضعية المرأة داخل الأسرة و التي مثلت نسبة 47.35 % و قد حددها المبحوثين في خروج المرأة للعمل و تساويها مع الرجل في الحقوق و الواجبات بالإضافة إلى مساهمتها في تكوين أبنائها و إعالة أفراد أســـرتها و بالتالي تغيرت نظرة الأسرة للمرأة بصفة خاصة و نظرة المجتمـــع لهـــا بـــصفة عامة.في حين نجد أن نسبة 43.18 % من مفردات البحث اعتبروا التغييـــر مـــس الحياة الأسرية و التي تتمثل في نمط العيش داخل الأسرة ، العـــادات و التقاليـــد ، بالمقابل نجد 36.74 % حددوا التغيير في العلاقات داخل الأسرة و خارجها أي بين الأفراد فيما بينهم داخل نفس الأسرة و بينهم و بين الأسر الأخرى .

بالنسبة لـــ 26.89 % من مفردات البحث فقد اعتبروا التغيير مس شكل الأسرة أي انتقال الأسرة من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية .في حين نجد و بنسبة أقل و التي تمثل 18.18 % يرون أن التغيير شمل دور الأفراد داخل الأسرة (السلطة الأبوية و انتقالها للأم أو الابن أو البنت الذين يعولون الأسرة في حالة تسريح الأب من العمل) .

الجدول رقم : 32 أنواع دعم التفاوت في مواقع و مكانة الفئات الاجتماعية

أنـــــــــــواع الدعـــــــــــم	التكرارات (F)	النسبة %
الحد من فرص الحصول على المكاسب	42	% 13.12
عـــــدم المساواة فـــــي الملكيـــــة	132	% 41.25
شدة التنافس للحصول على الثروة و النفوذ	38	% 11.88
منـــح بعض الطبقات نـــوع من القوة الاقتصاديـــة و استغلالها اجتماعيا و سياسيا	163	% 50.94

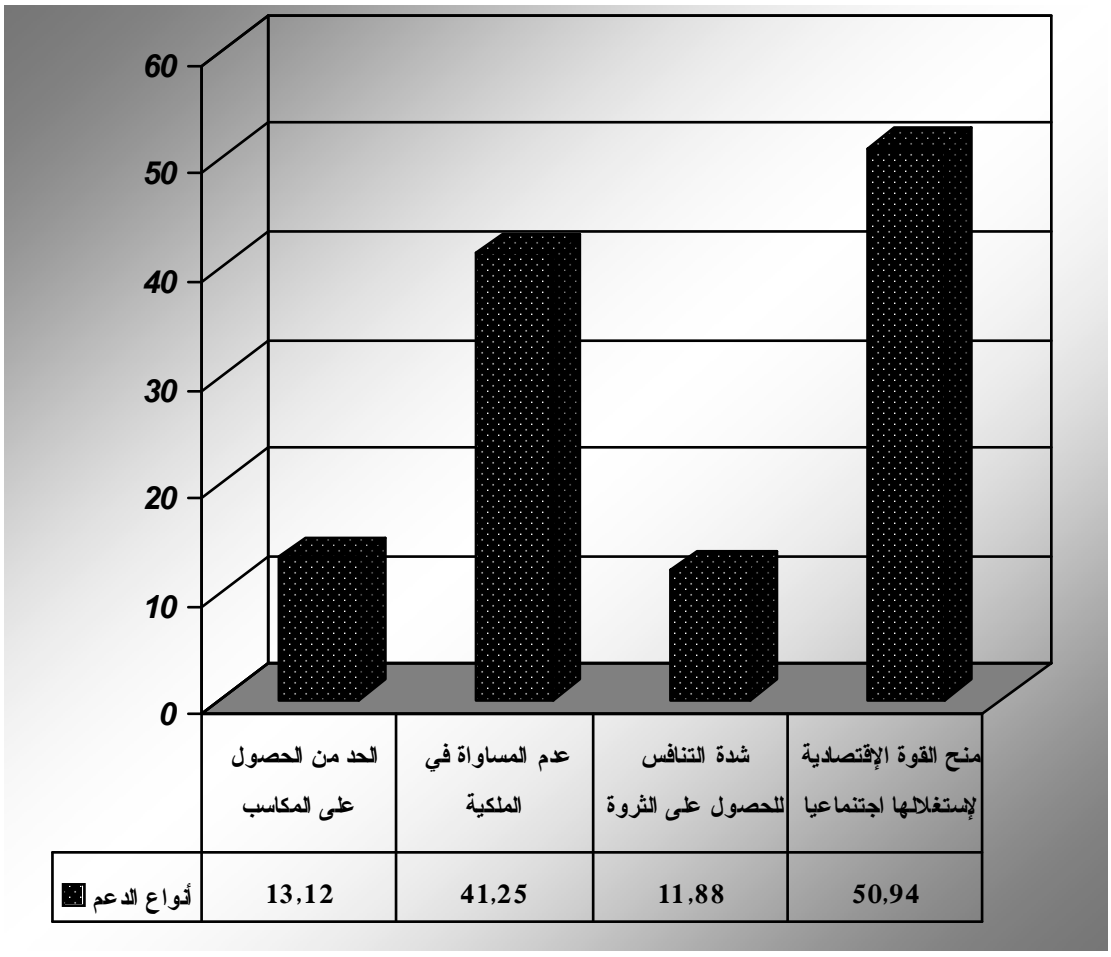

الشكل رقم 25 أنواع دعم التفاوت في مواقع و مكانة الفئات الاجتماعية

يتضح من الجدول رقم(32) أن الإصلاحات الاقتصادية و ما وفرته من دعم مادي لبعض الفئات الاجتماعية انحصر دعمها لهذه الفئات في الدرجة الأولى منح بعض الطبقات نوع من القوة الاقتصادية و استغلالها اجتماعيا و سياسيا و الذي عبر عنه 50.94 % من مفردات البحث ، ليليها في المرتبة الثانية و بنسبة 41.25 % عدم المساواة في الملكية (ملكية الأراضي و العقارات)، و في المرتبة الثالثة نجد الحد من فرص الحصول على الدعم الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي والذي تم التعبير عنه بنسبة 13.12 % ، لنجد في الأخير 11.88 % حددوها في شدة التنافس للحصول على الثروة و النفوذ .

الجدول رقم : 33 طبيعة العلاقة بين الفئات الاجتماعية

طبيعـــــــة العلاقـــــــة	التكرارات (F)	النسبة %
علاقـــــــة استغـــــــلال	124	% 38.75
علاقـــــــة سلطويـــــــة	54	% 16.86
علاقـــــــة تهمـــــــيش	69	% 21.56
علاقـــــــة عدائيـــــــة	11	% 03.44
علاقـــــــة مزيفـــــــة	54	% 16.88
علاقة تتميز بمحدودية التحول الاجتماعي	27	% 08.44
علاقة انحياز للجهة– للقبيلة – للعرش	105	% 32.81

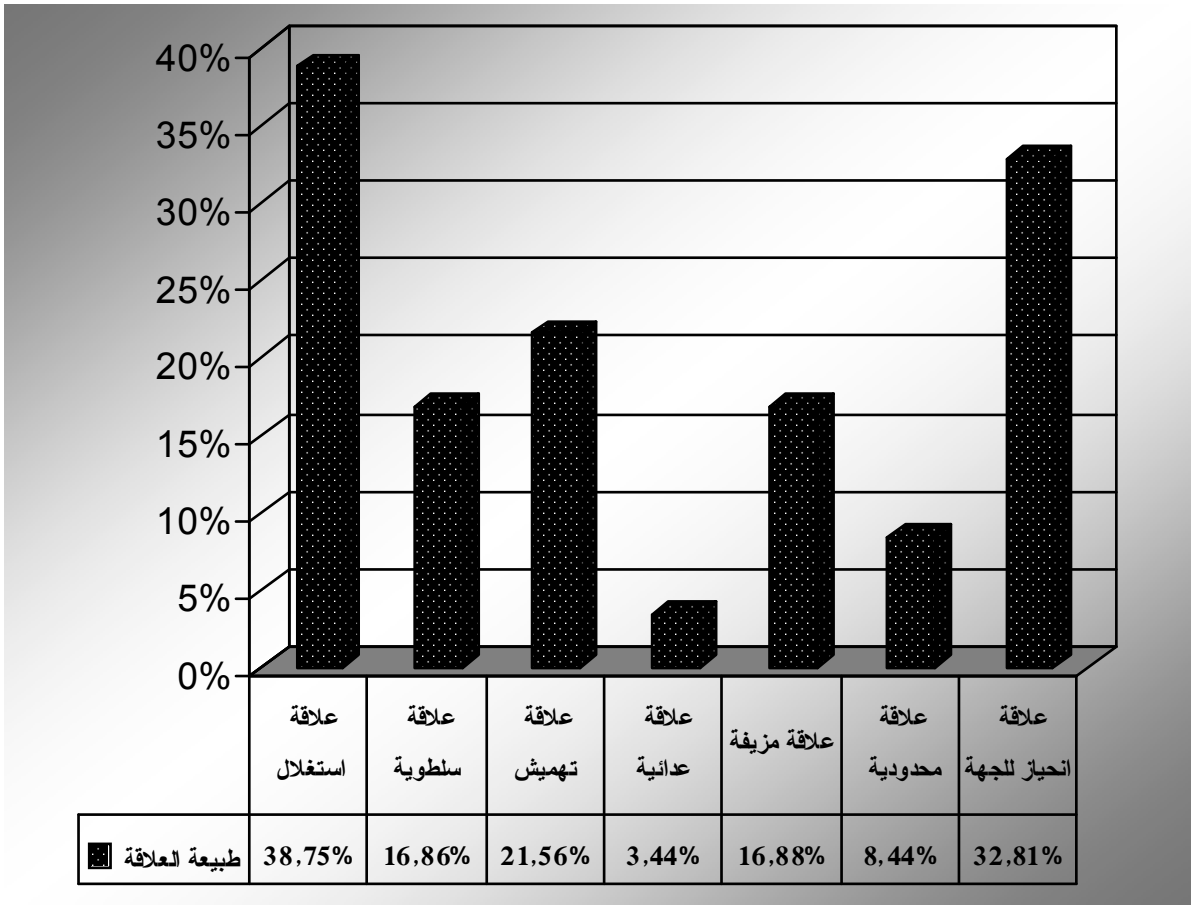

الشكل 26 طبيعة العلاقة بين الفئات الاجتماعية

يتبين من الجدول رقم (33) أن مفردات البحث حددت طبيعة العلاقات التي تربط الفئات الاجتماعيـــة بعضها ببعض بحسب الأهميـــة النسبيـــة المبينة في الشكل رقم (26) في :

- علاقة استغلال تتجسد من خلال استغلال الفئات ذات النفوذ السياسي و المادي للفئات الأقل منها نفوذ و مكانة اجتماعية ، و تم التعبير عنها بنسبة 38.75 %.
- علاقة انحياز للجهة التي تنتمي إليها الفئات الاجتماعيـــة أو القبيلـــة أو العرش و التي تكرس ظاهرة المحسوبية ، معبر عنها بنسبة 32.81 %.
- علاقة تهميش لفئات تحتل أدنى الرتب في السلم الاجتماعي و التي عبر عنها بنسبة 21.56 %.
- علاقة مزيفة تتميز بالمجاملة لأجل تحقيق مصالح خاصة و عبر عنها بنسبة 16.88 %.
- علاقة سلطوية تكرس استغلال المناصب العليا السياسية و الاقتصادية لتحقيق ذلك و عبر عنها بنسبة 16.86 % .
- علاقة تتميز بمحدودية التحول الاجتماعي ، بنسبة 08.44 %.
- علاقة عدائية ناتجة عن العلاقات السابقة الذكر،و عبر عنها بنسبة 03.44 %.

الجدول رقم : 34 الهجرة و الإصلاحات الاقتصادية

الإجـــــــــابـــــــــــة	التكرارات (F)	النسبـــــة %
نعـــــــــــــــــــم	244	% 76.25
لا	76	% 23.75
المجمـــــــــــــــــــوع	320	% 100

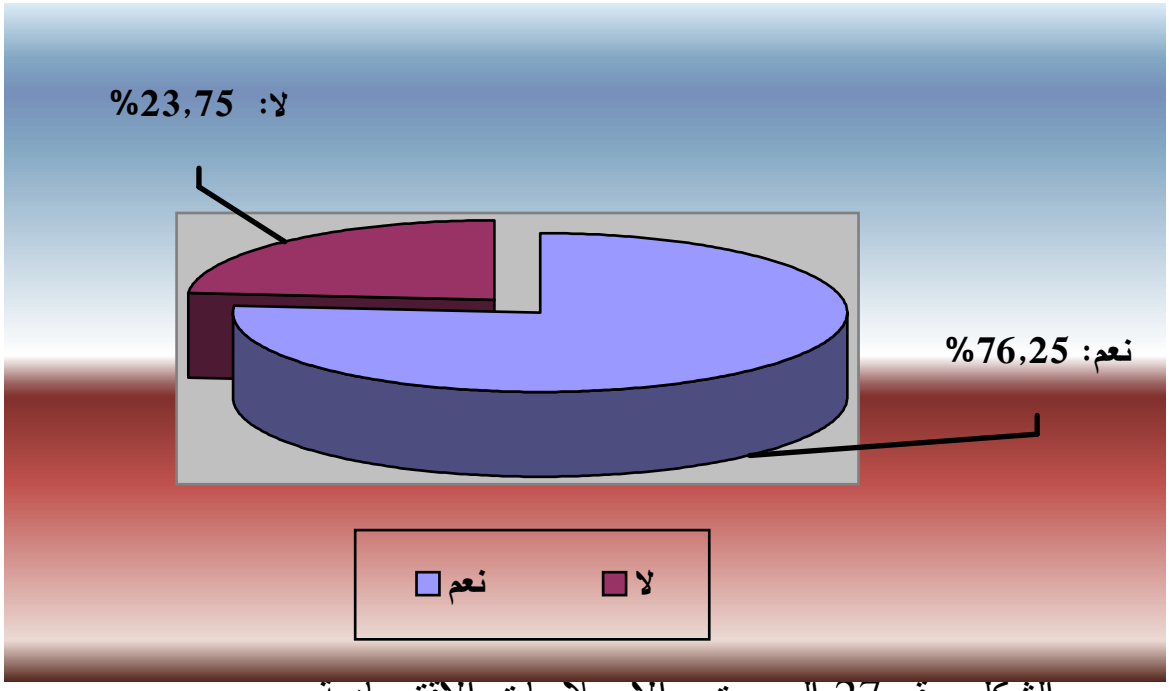

الشكل رقم 27 الهجرة و الإصلاحات الاقتصادية

من خلال الجدول رقم(34) يتبين أن 76.25 % من مفردات البحث و هي الغالبيـــة تعتبر أن سياسة الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر أدت إلى تنامي ظاهرة الهجرة و خاصة غير الشرعية (الحـــراقـــة) ،مقابل نسبة قليلـــة ترى عكس ذلك و التي تمثل نسبة 23.75 % ، و التي ترى أن الإصلاحات حدت منها وأدت إلـــى

تراجعها .

الجدول رقم : 35 نوع الفئات الاجتماعية التي ظهرت بالجزائر

الفئـــــــــــــــــــــــــــات	التكرارات (F)	النسبة %
فئـــــــــــة السلطـــــــــــــــويين	100	% 31,25
فئة المهاجرين غير الشرعيين – حراقة	90	% 28,13
فئـــــــــة السيـــــــاسيين المستغلين	70	% 21,88
البطالـــــــــون المتعلمـــــــــــون	30	% 09,38
الارستقراطيـــــة (النفوذ + المـــال)	18	% 05,62
ضحايـــــــا الإرهـــــــــــــاب	08	% 02,50
فئـــــــــة الباترونـــــــــــــة	04	% 01,25
المجمـــــــــــــــــــــوع	320	% 100

يتبين من الجدول أعلاه أن مفردات العينة تعتبر أن أكبر نسبة و التي تتمثل في 31,25 % تمثل فئة السلطويين ، أصحاب المناصب و النفوذ التي تستغل مناصبها لبلوغ أهدافها ،في حين نجد أن الفئة الثانية تمثلت في فئة المهاجرين غير الشرعيين (الحراقة) و بنسبة تمثل 28,13 % و التي سعت إلى مثل هذا النوع من الهجرة نظرا لعدم تمكنهم من الحصول على مناصب عمل ، و لتليها مباشرة فئة السياسيين المستغلين بنسبة 21,88 % ، أما الفئة الرابعة فهي فئة البطالين المتعلمين يمثلون نسبة 09,38 % و الذين لم يتمكنوا من الحصول على مناصب عمل تتوافق و نوع الشهادات التي يحملونها ، أما الفئات الثلاثة المتبقية فهي ذات نسب صغيرة محصورة بين 05.00 % و 01.00 % و التي تتوزع على الترتيب الأرستقراطية ،

ضحايا الإرهاب و الباترونة .

الجدول رقم : 36 الظواهر التى ارتبطت بالإصلاحات الاقتصادية

الظـــــــــــــــــــــــــــــــــواهر	التكرارات (F)	النسبة %
عمليـــــــــــــــة تسريـــــــــــــح العمـــــــــــــال	133	% 41.56
تغيـــــــــــــر أدوار العمـــــال المسرحون داخل أسرهم	26	% 08.12
تغير أدوار العمال المسرحون و المهام داخل البناء الاجتماعي	19	% 05.94
تراجـــــــــع القدرة الشرائيـــــــــــة للفرد الجزائـــــري	240	% 75.00

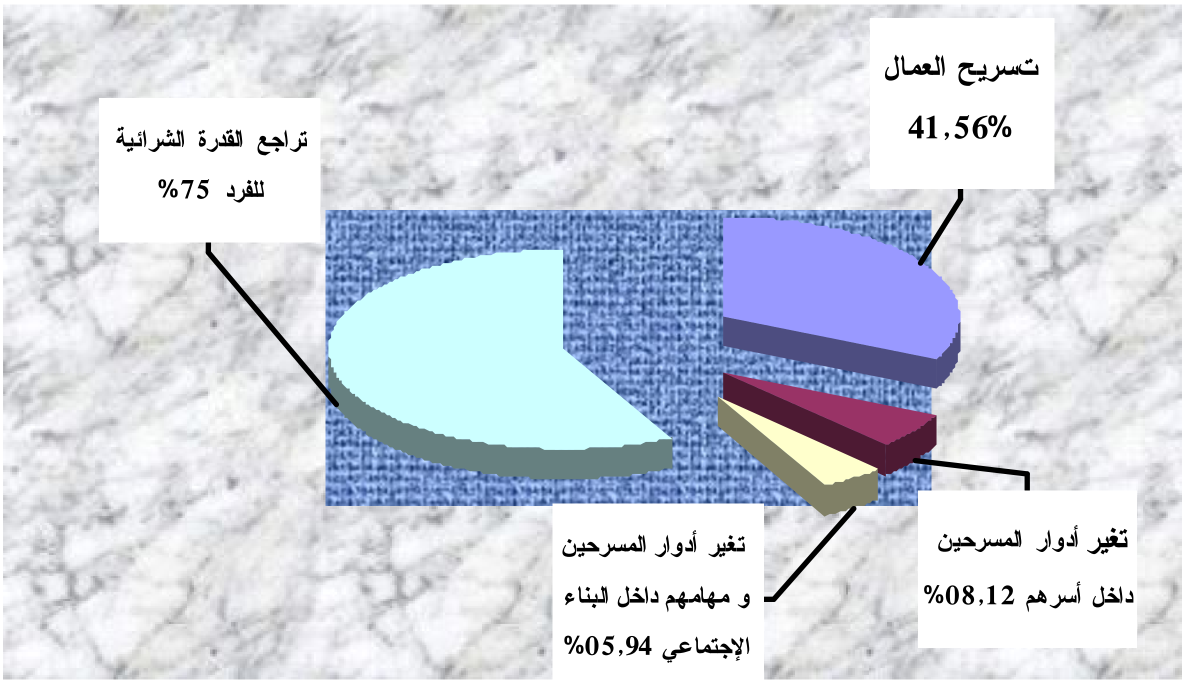

الشكل رقم 28 الظواهر التي ارتبطت بالإصلاحات الاقتصادية

يتبين من الجدول رقم(36) أن أكبر نسبة من مفردات العينة اعتبرت أن أهم ظاهرة ارتبطت بالإصلاحات الاقتصادية و التي مست الجانب الاجتماعي هي تراجع القدرة الشرائية للفرد الجزائري بنسبة 75%، و تلتها مباشرة الفئة التي عبرت عن ظاهرة تسريح العمال بنسبة 41.56% و التي ترتبت عنها ظاهرتين أساسيتين هما تغير أدوار العمال المسرحين داخل أسرهم بنسبة 08.12%، ثم

ظاهرة تغير أدوار العمال المسرحين و مهامهم داخل البناء الاجتماعي بنسبة 05.94 % .

تفريغ السؤال رقم 35 حول مستقبل الفئات الاجتماعية في الجزائر في ظل التغيرات المحلية و العالمية

من خلال تفريغ إجابات المبحوثين حول مستقبل الفئات الاجتماعية في الجزائر ،في ظل التغيرات المحلية و العالمية تبين أن الفئات الاجتماعية عرفت نوع من الحراك الاجتماعي الذي زاد من الفوارق الاجتماعية فيما بينها مع ظهور فئات طفيلية ، و هي التي تستغل مناصبها – خاصة السياسية منها – للحصول على مكاسب و امتيازات اجتماعيـــة ،سياسية و اقتصادية .مع الانتشار الكبير لظاهرة الهجرة غير الشرعية (الحراقـــة) و الذهاب إلى الموت أو إلى المستقبل المجهول و هذا بدوره يعكس بروز ظاهرة الكسب السريع مهما كانت الوسيلة ، و مقابل هذا فهناك جانب آخر تسعى الدولة من خلاله للتحكم في المظاهر السلبية التي صاحبت عملية التغيير ، وهي دعم فئات الشباب عبر مختلف الهيئات و التنظيمات الحكومية،في حين نجد فئة من المبحوثين ترى أن فئات الشباب تنتظر قوانين تسير و تحكم الاقتصاد الوطني و فوضى التوظيف ، و بصورة عامة فالكل أجمع على ضرورة البحث على نموذج تنميـــة يعتمد على نموذج تنموي مـــن نتاج المجتمـــع و مواصفاته ، و الذي يسمح لهذه الطبقات بالتطور و الرقي .

خلاصة المحور الرابع :

تتمثل معلومات المبحوثين حول تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على البنية الاجتماعية في النقاط الأساسية التالية :

- بالنسبة لطبيعة المجتمع الجزائري فقد كانت فكرة المبحوثين عنه على أنه :

– مجتمع معقد و مركب من حيث تشكيلته .

– مجتمع شاب و هذا من منظور ديمغرافي لا سوسيولوجي .

– مجتمع مهمش و لا يخضع لأي منطق من حيث التركيب المعروف نظريا .

– مجتمع تميزت تركيبته بذوبان الطبقة الوسطى(الحراك الاجتماعي) مقابل بروز البرجوازية الاقتصادية التي أدت إلى بروز قطاع خاص مستغل لليد العاملة الوافدة إليه من القطاع العام .

- الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر أدت إلى إحداث تغيير في داخل الأسرة.

- التغيرات التي حدثت داخل الأسرة مست :

– وضعية المرأة داخل الأسرة و المتمثلة في خروج المرأة للعمل و تساويها مع الرجل في الحقوق و الواجبات بالإضافة إلى مساهمتها في تكوين أبنائها و إعالة أفراد أسرتها و بالتالي تغيرت نظرة الأسرة للمرأة بصفة خاصة و نظرة المجتمع لها بصفة عامة .

– التغيير مس الحياة الأسرية و التي تتمثل في نمط العيش داخل الأسرة ، العادات

و التقاليد .

- التغيير في العلاقات داخل الأسرة و خارجها أي بين الأفراد فيما بينهم داخل نفس الأسرة و بينهم و بين الأسر الأخرى .

- التغيير مس شكل الأسرة أي انتقال الأسرة من الأسرة الممتـــدة إلـــى الأســـرة النووية .

- التغيير شمل دور الأفراد داخل الأسرة (السلطـــة الأبوية و انتقالها للأم أو الابن أو البنت الذين يعولون الأسرة في حالة تسريح الأب من العمل) .

➢ الإصلاحات الاقتصادية و ما وفرته من دعم مادي لبعض الفئـــات الاجتماعيـــة انحصر دعمها لهذه الفئات في :

- بالدرجة الأولى منـــح بعض الطبقات نـــوع من القوة الاقتصاديـــة و استغلالها اجتماعيا و سياسيا .
- في المرتبة الثانية عدم المساواة في الملكية (ملكية الأراضي و العقارات).
- في المرتبـــة الثالثـــة نجد الحـــد من فـــرص الحصول على الدعم الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي .
- في المرتبـــة الرابعة شدة التنافس للحصول على الثروة و النفوذ .

➢ حددت طبيعة العلاقات التي تربط الفئات الاجتماعيـــة بعضها ببعض بحسب الأهميـــة في :

-علاقة استغلال تتجسد من خلال استغلال الفئات ذات النفوذ السياسي و المادي للفئات الأقل منها نفوذ و مكانة اجتماعية .

-علاقة انحياز للجهـــة التي تنتمي إليها الفئات الاجتماعيـــة أو القبيلـــة أو العرش و التي تكرس ظاهرة المحسوبية .

-علاقة تهميش لفئات تحتل أدنى الرتب في السلم الاجتماعي .

-علاقة مزيفة تتميز بالمجاملة لأجل تحقيق مصالح خاصة .

-علاقة سلطوية تكرس استغلال المناصب العليا السياسية و الاقتصادية لتحقيق ذلك.

-علاقة تتميز بمحدودية التحول الاجتماعي .

-علاقة عدائية ناتجة عن العلاقات السابقة الذكر.

- سياسة الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر أدت إلى تنامي ظاهرة الهجرة و خاصة غير الشرعية (الحـــراقـــة).

- أهم الفئات التي برزت في البناء الاجتماعي في الجزائر هي:

- فئة السلطويين، أصحاب المناصب و النفوذ التي تستغل مناصبها لبلوغ أهدافها.

- فئـــة المهاجرين غيـــر الشرعيين (الحراقـــة) التي سعت إلى مثل هذا النوع من الهجرة نظرا لعدم تمكنهم من الحصول على مناصب عمل .

- فئة السياسيين المستغلين

- فئة البطالين المتعلمين ، و الذين لم يتمكنوا من الحصول على مناصب عمل تتوافق و نوع الشهادات التي يحملونها .

- الفئات الثلاثة المتبقية فهـــي ذات نسب صغيرة و هي على الترتيب الأرستقراطيـــة ، ضحايـــا الإرهاب و الباترونة .

- حددت مفردات العينة أهم الظواهر التي ارتبطت بالإصلاحات الاقتصادية و التي مست الجانب الاجتماعي في :

– تراجع القدرة الشرائية للفرد الجزائري .

– ظاهرة تسريح العمال و التي ترتبت عنها ظاهرتين أساسيتين هما تغير أدوار العمال المسرحين داخل أسرهم و ظاهرة تغير أدوار العمال المسرحين و مهامهم داخل البناء الاجتماعي.

- من خلال تفريغ إجابات المبحوثين حول مستقبل الفئات الاجتماعية في الجزائر ،في ظل التغيرات المحلية و العالمية تبين أن الفئات الاجتماعية عرفت نوع من الحراك الاجتماعي الذي زاد من الفوارق الاجتماعية فيما بينها مع ظهور فئات طفيلية ، و هي التي تستغل مناصبها – خاصة السياسية منها – للحصول على مكاسب و امتيازات اجتماعيـــة ،سياسية و اقتصادية .مع الانتشار الكبير لظاهرة الهجرة غير الشرعية (الحراقـــة) و الذهاب إلى الموت أو إلى المستقبل المجهول و هذا بدوره يعكس بروز ظاهرة الكسب السريع مهما كانت الوسيلة ، و مقابل هذا فهناك جانب آخر تسعى الدولة من خلاله للتحكم في المظاهر السلبية التي صاحبت عملية التغيير ، وهي دعم فئات الشباب عبر مختلف الهيئات و التنظيمات الحكومية،في حين نجد فئة من المبحوثين ترى أن فئات الشباب تنتظر قوانين تسير و تحكم الاقتصاد الوطني و فوضى التوظيف ، و بصورة عامة فالكل أجمع على ضرورة البحث على نموذج تنميـــة يعتمد على نموذج تنموي مـــن نتاج المجتمـــع و مواصفاته ، و الذي يسمح لهذه الطبقات بالتطور و الرقي .

الفصـــل السابع

مناقشة النتائج العامة للدراسة

تمهـــــــــيد

أولا – مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات

ثانيا – مناقشة النتائج على ضوء النظريات

ثالثا – مناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة

تمهـــــــــيد

تكمن أهمية الدراسات الميدانية بمدى مساهمة هذه الأخيرة في بلورة نتائج علمية و عملية تمكن من حل كثير من المشاكل الاجتماعية المتعلقة بالظواهر الاجتماعية ، فالفائدة التطبيقية للدراسات الاجتماعية الميدانية هي أفكار ترسخ في ذهن الباحث و ينتظرها المجتمع في شكل برامج و مقترحات علمية ، إن المعنى الحقيقي للنتائج العلمية التي يتوصل إليها البحث لابد أن يتم مناقشتها على ضوء ما تبناه هذا الأخير من فرضيات و نظريات و دراسات سابقة ، و التي من خلال ربطها بنتائج البحث تشكل للباحث دعما علميا و عمليا لما تم التوصل إليه من نتائج بشكل صريح و المرتبطة دوما بالأهداف التي سطرت منذ البدايـــة للسعي لبلوغهـــا و تحقيقها .

أولا : مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات

الفرضية الرئيسية الأولى:

سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر نبعت من سياسات خارجية و لم تنبع من الواقع الاقتصادي –الاجتماعي للمجتمع الجزائري.

و المتتبع لمراحل البحث و خطواته الميدانية يتبين له أننا عمدنا لمعالجة هذه الفرضية الرئيسية وضع فروض فرعية تمكننا من التحليل الجزئي لما تم طرحه في الفرضية الرئيسية، فاختبار هذه الفرضية جاء كنتيجة لاختبار صحة الفرضيات الفرعية المنبثقة منه و كانت النتائج كالتالي :

الفرضيات الفرعية :

- الفرضية الفرعيـــة الأولـــى : الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ليس بالجديد و إنما هو وليد الاستقلال .

بينت الشواهد الميدانية صحة هذه الفرضية حيث نجد 62.82 % من مفردات البحث قد عرفت المؤسسات التي يعملون بها سياســـة الإصلاح الاقتصادي التي طبقتها الجزائر على مؤسسات القطاع العام كلا حسب تاريـــخ إنشائهـــا و طبيعـــة نشاطها و أيضا طبيعة الإصلاح الذي طبق عليهـــا و أسبابه، و بالتالي فهي ليست بالجديدة فهناك من المؤسسات من عرفت سياسات الإصلاح الأولى و هي إعادة الهيكلة مع بداية الثمانينات ، و لابد أن نشير هنا إلى أن النسبة المتبقية التي أكدت أن مؤسساتهم لم تعرف عمليات الإصلاح ،هو تعبير مبني على أساس التصور

الخاطئ لعملية الإصلاح في حد ذاتهـــا و التي يربطونها غالبيتهم بعملية البيع للخاص و تسريح العمال و هذا يعتبر مفهوم جد محدود لعملية الإصلاح ، فالإصلاح قد يمس حتى تغيير نوعيـــة النشاط و نظام التسيير .

- الفرضية الفرعية الثانية : سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر جاءت نتيجة سياسات فوقية .

و لقد تم إثبات هذه الفرضية من خلال النسب التي عبر عنها المبحوثين فنجد :

- 43.75 % من مفردات البحث اعتبرت أن الإصلاح في الجزائر جاء نتيجة تطبيق سياسات عالمية ، أي سياسات فوقية لـــم تكن نابعة مـــن خيارات داخلية مبنية على أساس المعطيات الاقتصاديـــة و الاجتماعية التي تتطلب ذلك . إضافة إلى فشل الجزائر في تطبيق نظام الاقتصاد الموجـــه أو المخطط و الذي هو أساسا يمثل شكـــل من أشكـــال التسيير الاشتراكـــي و المعبر عنـــه بنسبـــة 40.00 % و هذا الفشل كان نتيجة سطحية السياسات الاقتصادية و التي لم تكن مدروسة على أساس مبدأ النجاعـــة و تحقيق الأفضل مـــــع عدم المساس بخصوصية الجزائر الاجتماعية و السياسية الثقافيـــة و التاريخية .

- الفرضية الفرعية الثالثة : سياسة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ستؤدي إلى زوال الدولة الوطنية .

حيث أكد المبحوثين أن زوال الدولة الوطنية يمكن الاستدلال عليه من خلال المظاهر التالية و التي تم ترتيبها كالتالي :

1. ضعف تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

2. انتشار الخطاب الاجتماعي و السياسي المساند لظاهرة العولمة .

3. إحلال الشركات العالمية العملاقة محل الدولة .

4. ممارسات الحريات الاقتصادية في الإنتاج و البيع .

5. قيام المنافسة في الإنتاج بهدف تحقيق أقصى ربح.

6. ممارسات الحريات الاقتصادية في الاستهلاك و الشراء .

7. قيام المنافسة في الاستهلاك بهدف تحقيق أقصى إشباع .

- الفرضية الفرعية الرابعة : الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ارتبط بأهداف تخدم الجانب الاقتصادي أكثر من الجوانب الاجتماعية .

إن الأهداف الأساسية التي كانت تهدف الجزائر إلى تحقيقها من خـــلال سياســـاتها الإصلاحية التي مست النظام الاقتصادي ، حسب ما بينته إجابات المبحوثين و الذين رتبوها وفقا لما يلي :

- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي.
- دعم عملية الانتقال لاقتصاد السوق.
- تعديل نظام الوظيفة العمومية .
- دعم التمويل المالي و المادي للمشاريع .
- تحرير الأسعار.
- التحكم في الإنفاق.
- العمل على إرساء نظام الصرف و استقراره.

و منه فالهدف الأساسي الذي تمحورت حوله إجابات المبحوثين هو تحقيق نمو

اقتصادي في إطار الاستقرار المالي ، و هذا الهدف له علاقة وثيقة بما تم تأكيده في تحليل أسباب الإصلاح الاقتصادي و الذي ركز فيه المبحوثين على السياسات العالمية و التي تحقق من خلال انتماء دول العالم النامي إليها و إلى مؤسساتها الاقتصادية نموا اقتصاديا في إطار الاستقرار المالي المحلي و العالمي .

و استنادا لما تم إثباته في هذا المحور المتعلق بسياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ، فيمكن أن نستنتج أن المناخ الاقتصادي الذي تعيشه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يختلف عن ما هو عليه في البلدان المتقدمة ، و هذا ما يعكس لنا اختلاف المؤشرات العامة بين الطرفين من الناحية الاقتصادية ،الثقافية و الاجتماعية و لهذا فتطبيق السياسات الاقتصادية التي نشأة في المجتمعات الأوروبية المتقدمة و التي قطعت شوطا كبيرا في بناء قاعدتها الاقتصادية عالميا ، و هي دول تعيش استقرار اقتصادي و سياسي و اجتماعي لا يتوافق مع وضعية الجزائر التي تعاني من مشاكل هيكلية و أزمات خانقة تعكس المناخ و الظروف الصعبة التي تعيشها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، فالدول المتقدمة تسود فيها ثقافة اقتصاد السوق ، و الجزائر مازالت تعيش المرحلة الانتقالية و لم تتمكن بعد من مسايرة التحولات التي يفرزها العالم باستمرار .

و السياسات الاقتصادية التي فرضتها المؤسسات الاقتصادية العالمية على الجزائر للسماح لها بالانضمام إلى دول الاتحاد الأوروبي و منظمة التجارة العالمية جاءت لتجعل من الجزائر سوق مستهدفة لتصريف المنتجات الأوروبية و الآسيوية. و لأجل ذلك فالجزائر تجد نفسها أمام تحدي كبير من أجل الحفاظ على بقاء

مؤسساتها و إستمراريتها في عالم متغير لا يصعب التأقلم معه إلا بمساعدة خارجية تراها الجزائر فرصة مناسبة لتعزيز التعاون بينها و بين الدول الغربية بواسطة التأهيل الشامل للاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي .

فالإصلاحات الاقتصادية المستمرة التي عاشتها الجزائر لم تمكنها بعد من مواكبة التطورات العالمية خاصة تغيير النمط التسييري من نظام مسير مركزيا إلى نظام اقتصاد السوق .

الفرضية الرئيسية الثانية:-

سياسة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر أدت إلى إعادة تشكيل البناء الاجتماعي للمجتمع .

و عمدنا لمعالجة هذه الفرضية الرئيسية الثانية وضع فروضا فرعية تمكننا من التحليل الجزئي لما تم طرحه في الفرضية الرئيسية، فاختبار هذه الفرضية جاء كنتيجة لاختبار صحة الفرضيات الفرعية المنبثقة منه ،و كانت النتائج كالتالي :

الفرضيات الفرعية :

- الفرضية الفرعية الأولى : سياسة الإصلاحات في الجزائر كانت وسيلة لتكريس عملية تعميق الفوارق الاجتماعية و تغير أدوار و مهام الأفراد داخل البناء الاجتماعي.

و يقودنا التحليل الميداني للأسئلة و البيانات المرتبطة بهذه الفرضية إلى إثبات النقاط التالية :

1. بالنسبة لطبيعة المجتمع الجزائري فقد كانت فكرة المبحوثين عنه على أنه :

- مجتمع معقد و مركب من حيث تشكيلته .
- مجتمع شاب و هذا من منظور ديمغرافي لا سوسيولوجي .
- مجتمع مهمش و لا يخضع لأي منطق من حيث التركيب المعروف نظريا .
- مجتمع تميزت تركيبته بذوبان الطبقة الوسطى(الحراك الاجتماعي) مقابل بروز البرجوازية الاقتصادية التي أدت إلى بروز قطاع خاص مستغل لليد العاملة الوافدة إليه من القطاع العام .

و بالتالي فنحن أمام لوحة لا تقدم صورة دقيقة للقوى الاجتماعية جملة و تفصيلا و بالرغم من ذلك فنحن نرى أن هذه الصياغة تعطي قدرا من الإيضاح يمكننا من فهم صورة التكوينات الاجتماعية الطبقية منذ الحقبة التركية مرورا بالحقبة الاستعمارية و ما لحقها من تطورات بعد فترة الاستقلال السياسي وصولا إلى وقتنا الراهن .

2. الإصلاحات الاقتصاديـــة عملت على توفير دعم مادي لبعض الفئات الاجتماعية الأمـــر الذي خلق لديها نـــوع من الامتيازات كرست التباعـــد و التفـــاوت الطبقي و انحصر دعمها لهذه الفئات على الترتيب في :

- منح بعض الطبقات نوع من القوة الاقتصادية و استغلالها اجتماعيا و سياسيا .
- عدم المساواة في الملكية (ملكية الأراضي و العقارات).
- الحـــد من فـــرص الحصول على الدعم الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي .
- شدة التنافس للحصول على الثروة و النفوذ .

3. حددت طبيعة العلاقات التي تربط الفئات الاجتماعيـــة بعضها ببعض بحسب

الأهميـــة في :

– علاقة استغلال تتجسد من خلال استغلال الفئات ذات النفوذ السياسي و المادي للفئات الأقل منها نفوذ و مكانة اجتماعية .

– علاقة انحياز للجهـــة التي تنتمي إليها الفئات الاجتماعيـــة أو القبيلـــة أو العرش و التي تكرس ظاهرة المحسوبية و تعميق الفوارق الطبقية .فقد بينت الدراسة استمرار لعب العلاقات القبلية و العشائرية دورا ملموسا في دعم الفئات الاجتماعية سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا .

– علاقة تهميش لفئات تحتل أدنى الرتب في السلم الاجتماعي .

– علاقة مزيفة تتميز بالمجاملة لأجل تحقيق مصالح خاصة لفئات اجتماعية دون الأخرى .

– علاقة سلطوية تكرس استغلال المناصب العليا السياسية و الاقتصادية لتحقيق ذلك.

– علاقة تتميز بمحدودية التحول الاجتماعي .

–علاقة عدائية ناتجة عن العلاقات السابقة الذكر.

و مما سبق ذكره في هذا الجانب نشير إلى أن وجود التحولات في المواقع الطبقية و التطورات التي لحقت بالتشكيلة الاقتصادية – الاجتماعية ، فمن ناحية نجد اتساع و تعزيز لما أسميناهم في التحليل النظري بالكولاك (فئة من البرجوازية الريفية)على حساب اتساع نطاق ظاهرة نزوح الفلاحين المعدمين و الريفيين الفقراء إلى عواصم المدن و الذي تم إثباته ميدانيا حيث وجدنا حركـــة تنقـــل من بلديات

الولاية نحو عاصمة الولاية بهدف تحسين أو تغيير ظروف العيش (المبحوثين الآتون من المناطق النائية الموجودة في الولاية أو بلدياتها .وتأثر عوامـــل جـــذب و طرد السكان بجملة المتغيرات ذات الطبيعـــة الاقتصاديـــة و خاصـــة مـــا يتعلـــق بمفرزات التنميـــة الاقتصاديـــة و الاجتماعية.

و من ناحية أخرى هناك بروز و ثقل واضح المعالم للبروليتاريا الرثة التي شكلت أحزمة من الفقر الأمر الذي أبرز ظاهرة جديدة و هي " ترييف المدينة "مع اتساع نسبي لحجم و مواقع "البرجوازية الصغيرة" في المناطق الحضرية مقابل ضعف نسبي لحجم الطبقة العاملة و بالذات في مجال الصناعة نتيجة سياسات الإصلاح الاقتصادي المطبقة ، و يحاذي هذا الضعف غياب " البرجوازية الوطنية " نتيجة ضعف تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و الانتصار الساحق كما بينته نتائج الدراسة " للكمبرادورية " و الشرائـــح الانفتاحية " الطفيلية و البيروقراطية " التي استفادت كثيرا من نتائج السياسات الإصلاح الاقتصادي الذي طبقتها الجزائر في ظل غياب ميكانيزمات واضحة تحكم ذلك التحول أو التغير الاقتصادي من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر .فهي تجني دخلا عالي دون القيام بأعمال إنتاجية و هذا يتضمن ضعف أو انعدام مساهمة هذه الشرائح في خلق فرص العمل ، و ربما المساهمة الأساسية التي يقومون بها عبر انغماسهم في البذخ الاستهلاكي هي خلق التوترات الاجتماعية و الاقتصادية

4-تغييرات مست الأسرة من حيث :

- تغير وضعية المرأة داخل الأسرة ، و قد حددها المبحوثين في خروج المرأة

للعمل و تساويها مع الرجل في الحقوق و الواجبات بالإضافة إلى مساهمتها في تكوين أبنائها و إعالة أفراد أسرتها و بالتالي تغيرت نظرة الأسرة للمرأة بصفة خاصة و نظرة المجتمع لها بصفة عامة ،هذا في الجانب الايجابي الظاهر و مقابل ذلك نجد جانب سلبي خفي و توجه أفراد الأسرة نحو الاعتماد على الذات في قضاء حوائجهم بسبب عمل الأم .

– التغير شمل دور الأفراد داخـــل الأسرة (السلطة الأبوية و انتقالها للأم أو الابن أو البنت الذين يعولون الأسرة في حالة تسريح الأب من العمل) .

تغير في نمط العيش داخل الأسرة ، العادات و التقاليد .

– تغير في العلاقات داخل الأسرة و خارجها أي بين الأفراد فيما بينهم داخل نفـــس الأسرة و بينهم و بين الأسر الأخرى و قلة التكافل و التماسك الاجتماعي فيما بينهم.

_ تغير شكـــل الأسرة أي انتقال الأسرة من الأسرة الممتدة إلـــى الأسرة النووية و التي تقلل بدورها من الترابط و التماسك الذي كان يميز الأسرة الممتدة .

- الفرضية الفرعية الثانية : دفعت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الشرائح الاجتماعية إلى فقدان الهوية الوطنية .

فمن خلال سياسة الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر تنامت ظاهرة الهجرة و خاصة غير الشرعية (الحـــراقـــة)،التي سعت إلى مثل هذا النوع من الهجرة نظرا لعدم تمكنهم من الحصول على مناصب عمل و فقدان الثقة في الدولة و بالتالي فقدان الأمان الاجتماعي .فالهجرة غير الشرعية تفقد الساعي إليها الإحساس بالانتماء الوطني و بالتالي فقدان أحد أهم عناصر الهوية الوطنية و هو الشعور

بالانتماء للوطن .

- الفرضية الفرعية الثالثة : ارتبطت سياسة الإصلاحات بعملية التسريح الجماعي للعمال .وتم تأكيد ذلك من خلال ما أجمع عليه المبحوثين :

– ترتب عن خوصصة المؤسسات العمومية موجة تسريح عدد لا بأس به من العمالة الموظفة و بخاصة ذات الأجور المرتفعة أو خفض رواتب العمال الذين يبقون في وظائفهم .

– تحرير تجارة الاستيراد و خفض الرسوم الجمركية أدى إلى تعريض الصناعات المحلية إلى منافسة غير متكافئة لم تستطع الصمود أمام المنتجات المستوردة ، مما أدى إلى إغلاق بعض الصناعات و تسريح العمال .

– وقد تبينت من خلال إجابات المبحوثين أن عملية تسريح العمال ترتبت عنها ظاهرتين أساسيتين هما ظاهرة تغير أدوار العمال المسرحين داخل أسرهم و ظاهرة تغير أدوار العمال المسرحين و مهامهم داخل البناء الاجتماعي، كما أكد المبحوثين في هذا الجانب أن هذه الظاهرة لابد من معالجتها في أقرب الآجال لأن تفاقمها سيؤدي إلى الانفجار الاجتماعي .

- الفرضية الفرعية الرابعة : أفرزت تغيير السياسات الاقتصادية في الجزائر كثير من الظواهر الاجتماعية .

حددت مفردات العينة أهم الظواهر التي ارتبطت بالإصلاحات الاقتصادية و التي مست الجانب الاجتماعي في :

– تراجع القدرة الشرائية للفرد الجزائري أمام إلغاء الدولة لدعم و زيادة أسعار

منتجات القطاع العام و الرسوم على الخدمات العامة الأمر الذي نتج عنه كساد في السوق المحلي الذي نتج عنه خسائر و إفلاسات ترتب عنها تسريح للعمال.

– الانتشار الكبير لظاهرة الهجرة غير الشرعية (الحراقـــة) و الذهاب إلى الموت أو إلى المستقبل المجهول و هذا بدوره يعكس بروز ظاهرة الكسب السريع مهما كانت الوسيلة .

– سعى الدولة للتحكم في المظاهر السلبية التي صاحبت عملية التغيير ، وهي دعم فئات الشباب عبر مختلف الهيئات و التنظيمات الحكومية.

– عدم وضوح القوانين التي تسير و تحكم الاقتصاد الوطني و فوضى التوظيف ، و بصورة عامة فالكل أجمع على ضرورة البحث على نموذج تنميـــة يعتمد على نموذج تنموي مـــن نتاج المجتمـــع و مواصفاته ، و الذي يسمح لهذه الطبقات بالتطور و الرقي .

– تنامي نسب البطالة الناتجة عن ضعف التخطيط للقوى العاملة و غياب التنسيق بين مخرجات التعليم و حاجات التنمية و الذي حدد المبحوثين الآثار سلبية الناتجة عنه في :

- آثار اجتماعية : زيادة نسبة الجريمة ،الحرمان من الدخل لأنه مصدر المعيشة مع انخفاض المستوى الصحي و التعليمي بالإضافة إلى تأثيرها على العلاقات الأسرية .
- آثار اقتصادية :انخفاض الأجور ،نقص الإدخارات ،القبول بوظائف أقل من مستوى التأهيل ،انخفاض الإنتاج ،تكلفة الإعالة للمتعلمين أكبر .

- آثار ديمغرافية : ازدياد الهجرة الداخلية و لخارجية و ارتفاع سن الزواج .
- آثار نفسية :كالإحباط و الصراع و عدم الثقة في النفس و انتشار ظاهرة الانتحار.

ثانيا – مناقشة النتائج على ضوء النظريات :

من خلال جملة المداخل النظرية التي جاءت في ثنايا الجانب النظري ، و التي تم استعراضها في المحاور المتعلقة بـــ :

–نظريات التنمية و التي تترجم لنا سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تدور حول تحقيق أهداف التنمية و تعتبر وسيلة لتحقيق ذلك .

– نظريات التغير الاجتماعي و التي تترجم لنا جملة التحولات التي مست البناء الاجتماعي نتيجة التغير في السياسات الإصلاح الاقتصادي، بالإضافة إلى تحديد نوع التغير الذي عرفه البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري.

و استنادا إلى ذلك فسنحاول في هذا العنصر مناقشة النتائج العامة التي توصلت إليها دراستنا و إسقاطه على النظريات التي تفسر ما تم التوصل إليه كمحاولة للربط بين النتائج الميدانية (الكمية و الكيفية) مع ما تتضمنه هذه النظريات من تفسيرات لتلك النتائج و التي تمثل بالنسبة لنا دعما نظريا كبيرا .

➢ 2–1 : نظريات التنمية

بما أن التنمية هي عملية تغيير واعٍ يحدث في المجتمع من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين والحكومة بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ، ويتم ذلك وفق

خطة مرسومة فلابد من معرفة أي النظريات أصلح لتفسير النموذج المتبع في الجزائر ،و بعد التمعن في النتائج فيمكن أن نعتبر النظرية النيوكلاسيكية للتنمية الأكثر هيمنة و ترسيخا في التعليم الجامعي المنهجي أكثر منها في مجال التوصيات والاستشارات لأكبر عدد من الهيئات الدولية مثل الصندوق النقدي الدولي، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة، خاصة ما يتعلق بسياسات التعديل الاقتصادية الكلية المقترحة من طرف الصندوق النقدي الدولي للجزائر، والتي تتبنى إستراتيجية التنمية المستديمة وهذا في سبيل الحصول على القروض سواء كانت ميسرة أو معسرة تبعا للتوصيات والإجحاف في تطبيق هذه الأخيرة، و التي تحققت مـــن خلال بعض العناصر الرئيسيـــة لهذه النظريـــة و ليست كلها و المتمثلة في:

أ .سياسة الحرية الاقتصادية :

يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيين بضرورة الحرية الفردية و أهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة و البعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد، الأمر الذي أكدته الدراسة من خلال غياب تدخل الدولة في تسيير الأمور الاقتصادية

ب.الربح هو الحافز على الاستثمار :

حيث يمثل الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع بعض الفئات الاجتماعية و التي أثبتت الدراسة أنها تنحصر أساسا في فئتي الكولاك و الكمبرادور و التي تسعى على اتخاذ قرار الاستثمار محققة في ذلك المعادلة التالية : كلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي و الاستثمار.

- تحاول المقاربة البنيوية المرتبطة بالمدخل النظري المتبنى في دراستنا هذه ، التعريف و التركيز على اللامرونات الخاصة و لهذا نجد مقاربة حول الآجال والخصوصيات الأخرى لهيكل الاقتصاديات النامية و التي تشكل الجزائر جزءا منه والتي تنصب على التعديل الاقتصادي واختيار سياسات التنمية .

➢ 2-2 : نظريات التغير الاجتماعي

- نظرية التخلف الاقتصادي والاجتماعي و التي ترى أن" عملية التغير تعزى لعامل التخلف في العوامل المادية والغير مادية وسواء كان تغيرا اقتصاديا أو اجتماعيا فانه يحدث تغير كلي في المجتمع فالتخلف كالتقدم يؤدي لتغير كيان المجتمع و ما الثورات التي تحدث في المجتمع إلا دليل لتلك النظرية و هذا ما تم إثباته وتأكيده في دراستنا فالتغير الاقتصادي بالضرورة يصاحبه تغير اجتماعي سواء في حالة التخلف أو التقدم .

- التغير الاجتماعـــي من منظور وظيفي يرى بأن كل مجتمع يمثل بناءا اجتماعيا و هذا البناء يتكون من وحدات مترابطة و هي الأفراد ،غير أن وجود و بقاء هـــذا البناء غير متوقف على وجود و بقاء الأفراد بعينهم ، فلأفراد يتركون المجتمع عن طريق الموت أو غيره ،كما ينظم إلى المجتمع أفراد جدد ،و مع هذا فإن البنـــــاء يبقـــى ثابتـــا و مستمرا و المجتمع إذا ما قابلتـــه حالة من الاضطراب أو المرض الوظيفي فهو يجاهد ليحقق نوع من الشفاء أو الصحة الاجتماعية و قد يغير خـــلال محاولته هذه من نوع بنائه ، و بالتالي فما حدث في الجزائر من تغيرات هيكلية في البناء الاجتماعي جاء على إثر حالة مرضية تطلبت السعي للشفاء منها .

– نوع التغير الذي عرفه البناء الاجتماعي في الجزائر هو التغير التدريجي التطوري فهذا النوع يتماشى مع أسلوب الحياة وطبيعة الأشياء وهي طريقة النمو التدريجي وتنطبق هذه الظاهرة على التغيرات في المظاهر الاجتماعية و الإنسانية وعمليه التغير في الغالب تتجه نحو التغير نحو الأفضل وتكون كذلك تطورية مدروسة ومخطط لها ويكون الصراع فيها أقل شدة من الصراع في التغير السريع.

ثالثا – مناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة :

إن عملية المقارنة بين نتائج الدراسة الحالية و مختلف الدراسات التي تم توضيحا في عنصر الدراسات السابقة و التي تتشابه معها في بعض متغيراتها و جوانبها ، هو أمر تفرضه طبيعة البحث العلمي حتى و إن اختلفت هذه الدراسات من حيث المداخل و التوجهات النظرية و اختلاف الزمان و المكان ،تبقى عملية المقارنة قاعدة منهجية لها وزنها و دلالتها العلمية .

و على الرغم من محدودية الدراسة التي قمنا بها إلا أنها أفصحت عن جملة من النتائج المتعلقة بالبناء و التغير الاجتماعي في ظل التحولات الاقتصادية و سنحاول الآن توضيح الجوانب التي تتفق معها نتائج الدراسة التي عرضها سابقا مع الدراسات السابقة .

3-1- دراسة مغنية الأزرق حول " نشوء الطبقات في الجزائر، دراسة في الاستعمار و التغير الاجتماعي –السياسي "

– نمط الإنتاج أدى إلى تشويه التشكيلات الاجتماعية الإقتصادية الأصلية و قاد إلى

قيام شكل محدد مـــن أشكـــال التنظيم السياســـي .

-أدى النمط الجزائري من الاشتراكية إلى خلق صراع بين البرجوازيـــة الصغيرة و بين التكنوقراطيين .

-وجود نموذج محدد من التطور الاجتماعي الذي لا يمكن استيعابـــه بواسطـــة أدوات التحليل التقليدية و يبقى في مقدمة استنتاجات مغنية الأزرق أن المجتمعات الشبيهة بالجزائر تحتاج إلى أسلوب جديد من التنظير .

- المجتمع لا يظهر طبقات و إنما يظهر شرائح اجتماعية أو فئات اجتماعية أدى التحول في نمط الإنتاج إلى ردم بعض الطبقات و خلق الشروط المادية لظهور طبقات أخرى .

3-2 -دراسة عبد اللطيف بن أشنهو حـــول" التجربـــة الجزائريـــة فـــي التنميـــة و التخطيط 1962-1980 ":

- بالنسبة للطبقة العاملة فالتوافق في دراستنا كان مع الفئة الثالثة التي حددها بن أشنهو و هي الفئة الأعلى من الطبقة العاملة و التي تمكنت بفضل التطور الاقتصادي للقطاع العام أن يصعد في سلم مراكز العمل.

- تطور البرجوازية الصغيرة و التي تمثل تلك الفئة الاجتماعية التي تملك وسائل الإنتاج الفكري أو المادي و التي تبيع في السوق نتائج إنتاجها من السلع و الخدمات بسبب سياسة الدولة في الاستثمار و الاستخدام ،ويضاف إلى هذه الطبقة بعض أفراد الآتية مباشرة من الفئة الأعلى من الطبقة العاملة .

3-3 – دراســـة مصطفى بوتفنوشت حـــول " العائلـــة الجزائريـــة ،التطـــور و

الخصائص الحديثة "

بالنسبة لهذه الدراسة فتوافق نتائج دراستنا مع نتائجها كان متعلق بالجانب البنائي للعائلة الجزائرية من خلال مايلي :

- كل تحول هـــام داخل الأسرة لا يمكن إلا أن يؤثر في بنيـــة مجمل المجتمع ، فالعلاقـــات بين المجتمع في مجمله ،أي الجسم كله و بين الأسرة أي الجسم الجزئي و التي هي مجتمع مصغر جد مرتبطة و جد معقدة حتى يصبح من المستحيل الرجوع إلى المجتمع و الحديث عنه دون فهم الأسرة .

- كل عائلة مركبة تقابلها عائلة بسيطة ، و تطور العائلة المركبة نحو العائلة البسيطة يتم ببطء شديد،رغم السرعة في تحول بعض البنيات الإجتماعية-الإقتصادية و الاجتماعية-التربوية .

-يتحكم العامل الاقتصادي بشكل واسع في الوضعية العائلية و بنيتها و بمجرد ما يتجسد الاستقلال الاقتصادي في بيت جديد يحدث تغير جذري في الوضعية العائلية، فيكون تحررها أكيدا.

-تطور البنية الاجتماعية الجزائرية له علاقة بنظام القيم ،فالبنية الاجتماعية عرفت و لازالت تعرف أو تكتسب بعض الخصائص الجديدة

4-3 : دراسة عبد العزيز رأس المال " كيف يتحرك المجتمع و نتائج ذلك على العلاقات الاجتماعية -دراسة سوسيولوجية -"

من خلال مقارنة نتائج دراستنا مع ما جاء به الباحث في دراسته نجد التلاقي بينهما كان في النقاط التالية :

– يمارس الاعتبار الاجتماعي تأثيرا على ذهنية العامل و على ممارساته اليومية سواء تعلق الأمر بمهنته أو مهن أبنائه ، فالعامل يحتفظ بمعايير كل مهنة و يفضل مهنة على أخرى ، و يطمح إلى المهنة التي تحقق هذا الاعتبار .

– تبدو حالات "الثبات الاجتماعي " –الجيلي ، أكثر قوة من حالات الحراك الجيلي من خلال تتبع حراك الفئات المهنية –الاجتماعية .

– الحـــد من الحواجز الاجتماعيـــة ،و التربوية ضروري لتدعيم الترقية الاجتماعية و الحراك التصاعدي و للحد من الهجرة الداخلية و تخفيف تضخم المدن ، و توسع التوزيع الخاص بالمرافق الاجتماعية و الثقافية و تنظيم حركات السكان بين المناطق الريفية أو بين المناطق الحضرية الصغيرة .

– يمكن تجنب الآثار الخطيرة للحراك من خلال وضع سياسة حقيقية للترقية الاجتماعية و تجنب الديماغوجية و التسويف و إنجاز مشاريع اجتماعية و ثقافية تستجيب لسد حاجيات المجتمع الواسعة .

<u>3-5 : دراسة معمر داود حول " مقاربة ثقافية للمجتمع الجزائري ،دراسة لبعض الملامح السوسيونفسية و الاقتصادية "</u>

- بالنسبة للنتيجة التي توصل إليها الباحث و المتعلقة بالتغيرات السريعة التي حدثت في المجتمع الجزائري و التي ربطها ب تطور تكتيكات جديدة للمعيشة، فيمكن أن نقول أن هناك جانب من هذه الحقيقة يتفق مع ما أكدته دراستنا الراهنة حول سعي الأسر الجزائريـــة إلى تغيير أنماط عيشها من خـــلال تغيير المسكن و الحـــي و المدينـــة في إطـــار الحراك الاجتماعي عن طريق الهجرة الداخلية

أو الأفقية بصورة تسمح بانتقالهم السريع من نمط معيشي معين إلى نمط أرقى منه.

- تتفق دراستنا الراهنة مع ما أكده الباحث على اعتبار الدولة الجزائرية في الغالب لم تستطع الحد من المشاكل الاقتصادية مما يضطرها إلى اللجوء لعملية الجدولة أو الاعتماد على الواردات ،مما يزيد الوضع الاقتصادي تعقيدا ، فتوجه الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية في إطار جدولة ديونها من خلال صندوق النقد الدولي أو كل من نادي باريس و لندن ،زاد من حدة الأزمات الاقتصادية من خلال جملة الشروط التي أملتها هذه المؤسسات المالية لإعادة جدولة الديون و السماح للجزائر بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية و الإتحاد الأوربي.
- بالإضافة إلى ما توصلت إليه دراسة الدكتور معمر داود فيما يتعلق بتبرير الدولة لظاهرة تسريح العمال بعجز المؤسسات عن تسديد أجورهم بسبب انخفاض المردودية و الإنتاجية ، فهذا ما أكدته دراستنا بالإضافة إلى أسباب أخرى ترتبط أساسا بالنقطة السابقة الذكر و المتعلقة بنظام التوظيف الذي أملته المؤسسات النقدية العالمية التي تتعامل معها الجزائر .
- تـــم في دراستنا تأكيد النتيجة المتوصل إليها في هذه الدراسة و التي تبين بأن السياسة الاقتصادية لأي دولة هي أساس تطورها و تجاوزها للأزمات التي تتعرض عليها ،خاصة من جراء الدخول في مرحلة اقتصاد السوق.
- بالنسبة لعملية الخوصصة في الجزائر فنحن لا نتفق مع ما جاءت به هذه الدراسة عندما اعتبرت أن الخوصصة " سارت بخطى بطيئة و لم تستقطب اهتمام

القطاع الخاص الوطني و الأجنبي بشكل كبير،و بالتالي فقد بقيت عروض الخوصصة مجرد أماني بالنسبة للجماعات المحلية " ، فعلى العكس من ذلك فما تم تأكيده في دراستنا الراهنة هو التسارع في تطبيق سياسة الخوصصة و عدم إخضاعها للخصوصية الاجتماعية و الاقتصادية للجزائر مع عدم احترام الإجراءات التنظيمية و القانونية في ذلك .

- بالنسبة للعنصر المتعلق بالخوصصة في الجزائر و ما انطوت عليه من صعوبات اقتصادية و مالية ،و أهداف و مصالح متضاربة جعلت من إجراء المضاربات أمر لا مفر منه في كثير من الأحيان ، فهذه حقيقة أكدتها الدراسة و أثبتها حتى التحليلات التي تناولناها في الجانب النظري المتعلق بنتائج الخوصصة على الصعيد الاقتصادي .

و نصل في الأخير إلى الاتفاق على الحقيقة التي مفادها بأن نجاح سياسة الإصلاحات الاقتصادية يقاس بمقدار ما تهيئه الدولة من مناخ أفضل لتحقيق هذه التنمية على المدى المتوسط و البعيد .

و في ظل كل هذه التحليلات و المقاربات النظرية و تحليل للدراسات السابقة و التي صبت جميعها في بوتقة الفرضيات التي تبنتها الدراسة ، فيمكننا الآن أن نطرح هذا السؤال : إلى أي مدى تمكنت دراستنا هذه إلى تحقيق أهدافها ؟

لقد تمحورت الدراسة أساسا حول تحقيق الهدف العام و المتمثل في " معرفة تأثير السياسات الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر على إعادة بناء المجتمع الجزائري "و لتحقيق ذلك فقد سعينا من خلال بحثنا و ما بينته النتائج

الميدانية للدراسة من التعرف على مضامين سياسة الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر و ذلك من خلال الكشف عن تأثيراتها على المجتمع الجزائري والكشف علـــى ملامح إعـــادة بناء المجتمع الجزائري مع إبراز أبعاد التجربة الجزائرية في مجال الإصلاح ونتائج ذلك وانعكاساتها الايجابية و السلبية على البناء الاجتماعي .

خاتمـــــــــــة :

لا يمكن أن نضيف هنا أي شيء آخر لما تم مناقشته من نتائج حيث تم التوصل إلى ذلك في الفصل السابع من الدراسة ، إلا أننا سنحاول التطرق للصعوبات التي واجهتنا في بحثنا ،ضف إلى ذلك التوصيات و المقترحات التي تساعدنا على تجنب النتائج السلبية التي توصلت إليها نتائج الدراسة ، فما يمكن أن نؤكد عليه هو كون المفاهيم و الألفاظ المحددة للتركيبة الاجتماعية في الجزائر وجدنها في الغالب مفاهيم و ألفاظ فضفاضة و مطاطة و مرنة ، الأمر الذي جعل من عملية الفهم الدقيق لهذه التركيبة و فهم الغموض الذي يعتري الحركية التي عرفتها فئاته من الأمور الأكثر صعوبة ،و التي صعبت علينا البحث في هذه النقطة بالذات فعدم الضبط الدقيق كاد أن يؤدي بنا إلى مزالق نظرية و تحليلية يصعب الخروج منها ، فإلى جانب المغالطات التي وجدناها فيما يخص استعمال مصطلح " للبروليتاريا " أو "النخبـــة " أو "الصفوة " أو الفئـــة أو الشريحـــة حيث وجدنا من يقسم البرجوازيـــة إلى عليـــا و وسطى و سفلى ، و هناك من يشير إلى تقسيمات تتبع نفس المنوال داخل الطبقة نفسها فنحن لسنا ضد ذلك لكن لابد أن نوضح أن أغلب تلك التقسيمات لا تستند إلى معايير علمية محددة واضحة ، هذا في حد ذاته مشكلة أخرى متعلقة برسم الحدود الواضحة بين الطبقات و الفئات الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي في الجزائر .

و قد توصلنا إلى هذه الحقيقـــة لأن الوعـــي الطبقـــي لـــدى الطبقات و الفئات و الشرائح و الأفراد اتسم بالضعف الشديد تبعا لعدم تبلور الشكل الكامل و الواضح

للوضع البنيوي للمجتمع الجزائري .

و ما تم تأكيده في هذه الدراسة أن تعثر تطبيق السياسات الاقتصادية في الجزائر تعود بجذورها إلى سياسات الإصلاح الأولى ، و التي لم تنبثق من سياسات محلية و إنما كانت نتيجة سياسات عالمية أملتها مؤسسات نقدية دولية و التي بدورها أثرت على البناء الاجتماعي سواء من حيث التركيبة أو من حيث وعي الأفراد بحقوقهم و واجباتهم الاجتماعية و الاقتصادية كوسيلة للانتقال بهم من حالة الاعتماد على الدولة " السياسات الاجتماعية " ، إلى الاعتماد بقدر أكبر على الذات و هذا بهدف تمكينهم من القيام بدور مستقل في اتخاذ القرارات و تنفيذ الاستراتيجيات التي تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للأجيال القادمة ، فالفرد لابد أن يساهم في إيجاد الحلول المناسبة لمواكبة التطور العالمي ، و من ثم تحديد سبل النهوض بأنفسهم اقتصاديا و اجتماعيا ، خاصة و أننا توصلنا من خلال نتائج الدراسة أن عملية التصنيع و ظهور المؤسسات الخاصة تعتبر ظواهر غريبة مغروسة بعنف في الجسم الاجتماعي للمجتمع الجزائري و لم تأخذ شكل منتوج نضج ضمن عملية تطور تدريجي للمجتمع ، فالتراتب الاجتماعي داخل المجتمع أملاه تباين في الأصول الاجتماعية و أصبح بذلك لكل فئة موقفها تدافع من خلاله عن مصالحها و امتيازاتها على اعتبار أن المحيط الاقتصادي و ارتباطه بالبناء الاجتماعي كل معقد إلى درجة معها يستحيل تفسير بعض الظواهر و المواقف و هذا ما صادفته هذه الدراسة عند جمع البيانات و تحليلها .

فقد توصلنا إلى حقيقة مفادها أنه على الاقتصاد الجزائري أن يسعى إلى إيجاد نوع من التأهيل ، و لابد أن نشير هنا إلى مصطلح التأهيل فهو مصطلح جديد ظهر بدلا من التغيير أو الإصلاح و الذي أصبح أكثر تداولا و الذي يعني " ضرورة التأقلم مع التحولات و التغيرات الاقتصادية الدولية " [1]، و التأهيل الذي نتحدث عليه هنا هو تغيير اتجاه التسيير في المؤسسة الذي يستلزم محيط مختلف تماما عن المحيط السائد حاليا ، مع الاهتمام بالمحيط الخارجي للمؤسسات الاقتصادية كالمنظومة المالية و البنكية ، المؤسسات التشريعية لقواعد اقتصاد السوق على اعتبار أنه من بين أهم الأهداف و الأسباب التي توصلت إليها الدراسة فيما يخص أسباب تغيير الجزائر لسياساتها الاقتصادية ،بالإضافة إلى الاهتمام بمستقبل و مصير المؤسسات العمومية من ناحية الخوصصة ،فبرامج الإصلاح الاقتصادي أو بالأحرى التأهيل الاقتصادي انعكس إيجابيا على إعادة جدولة الديون الخارجية و هو ما يجسد التحسن الطفيف في الأوضاع الاقتصادية بالرغم من تأكيد أكبر نسبة من المبحوثين على تراجع القدرة الشرائية للفرد الجزائري ، و لهذا فإننا نجد الجزائر تسعى جاهدة إلى اغتنام فرصة التعاون الاقتصادي في إطار التكتلات الإقليمية بهدف تعزيز اقتصادها و تحسين مستوى أداء مؤسساتها بما يتماشى

[1]– مداخلات الملتقى الدولي حول " أهمية الشفافية و نجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي – كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير – جامعة الجزائر– جوان 2003 – بالتصرف.

و التغيرات الدولية و هذا ما صنفه المبحوثين ضمن انتشار الخطاب الاجتماعي الداعم لعملية العولمة .

فعملية تطور المنظومة المالية في الجزائر كان سببه المحيط الاقتصادي الخارجي (عدم إرساء قواعد اقتصاد السوق) مع وجود منظومة بنكية لا تساير قواعد ؟ اقتصاد السوق في ظل مشكل الخوصصـــة و مستقبل المؤسسات الاقتصادية و الفئات الشغيلة بها ، فالاقتصاد الجزائري حسب ما أكدته الدراسة هو اقتصاد يتميز بـــ :

- اقتصاد غير مؤهل للاندماج في الاقتصاد العالمي و لم يصل بعد إلى مستوى الأداء المطلوب دوليا ، و بالتالي فعلينا استغلال كل الفرص المتاحة التي تمكننا من تقليص الفوارق التي تعيقنا من الاستفادة من امتيازات العولمة .
- على الجزائر أن تؤهل اقتصادها للشراكة الفعلية و محاولة استغلال مزايا المنطقة الحرة للبحر الأبيض المتوسط في آفاق 2012 ، و كما تبين في هذه الدراسة أن عملية التأهيل الاقتصادي و التوجه إلى الخوصصة بالذات أدت إلى عملية التسريح الجماعي للعمال ، و لأجل ذلك فمعالجة الأزمة المتوقعة الناتجة عن الخوصصة تستطيع الإدارة في الجزائر أن تتعامل مع الأزمة بإتباع إستراتيجية من خلال ما يلي :
- عدم مفاجأة العاملين بقرار الاستغناء عن عدد منهم كي لا تكون هناك معارضة قوية لهذا القرار .
- يفضل مشاركة العاملين في المشكلة أو الأزمة و إعلامهم بالأسباب التي

استدعت اتخاذ هذا القرار بحيث تتضح لهم الأوضاع التي تعاني منها المؤسسات الآن و كيف ستكون في المستقبل ، مما يؤدي إلى تفهم أهمية اتخاذ هذا القرار .

- توضيح إيجابيات و سلبيات هذا القرار و عدم التركيز على النواحي الإيجابيـــة من وجهة نظر المسئولين و السماح للعاملين بتوضيح الأفكار و النتائج السلبية المترتبة على ذلك القرار من وجهة نظرهم .
- تقدم المشكلة و الحل و القرار بالطريقة و اللغة التي يفهمونها و حسب مرجعية فهم القرار لديهم لكي لا تكون هناك معارضة بدون فهم .
- محاولة إقناع العاملين بالمردود أو النتائج الإيجابية لهذا القرار ليس فقط على مستوى المؤسسات بل أيضا عليهم أن يعرفوا الجانب الإيجابي بالنسبة لهم .

و بالتالي فرسالة المؤسسة للعاملين نتيجة إتباع سياسة الخوصصة ، يجب أن تكون واضحة حيث أن أي خطأ قد يترتب عليه وجود الشك و انتشار الشائعات الأمر الذي قد يؤدي إلى الخوف و القلق و هذه من بين أهم الأسباب التي تؤدي إلى فقدان الهوية الوطنية لدى الفئات المسرحة و تضاف إليهم فئة البطالين الساعين إلى الهجرة و خاصة غير الشرعيـــة (الحراقة) و هذا ما بينته الدراسة ، فالأسباب الاقتصادية تدفع بالكثير من الأفراد لتغيير مكان إقامتهم (الهجرة الداخلية) بغية تحسين وضعهم المعاشي من خلال حصولهـــم على فرصة عمل لم يكنوا ليجدوهـــا في مكان إقامتهـــم الأصلي أو لتحسين وضعه العملي المعاشي (حصوله على فرصة عمل أفضل) .

كما بينت الدراسة أن نسبة تأثير هذا العامل في ظاهرة الهجرة الداخلية يأتي في

المرتبة الأولى ، في حين تأتي في المرتبة الثانية أسباب اجتماعيـــة و يندرج تحت هذه الأسباب يقصد الزواج أو لـــم شمـــل الأسرة أو التعليـــم و كذلك تحسين المحيط السكني الذي يعيش في ظله الفرد و هي في طبيعتها أسباب تشكل نسبة عالية من المهاجرين ، فقد بينت الدراسة أن الذين غيروا مقر إقامتهم (الهجرة من الريف إلى الحضر ، من بلديات الولاية إلى مقر الولاية) كان تحت تأثير جملة العوامل و الأسباب هذا الأمر يدفع بنا إلى القول أن أية دراسة تنموية أو تخطيطية سكانية في الجزائر لابد أن تأخذ بعين الاعتبار أهمية هذه الأسباب أو العوامل في رسم السياسة الاقتصادية ، فالتحكم في عامل الهجرة يساعد على التنميـــة الاقتصاديـــة و الاجتماعيـــة و يخلق قدرة شرائية كبيرة و ارتفاع في نسبة الاستهلاك و هو ما يشجع على مزيد من الاستثمار و بالتالي خلق مناصب عمل ما يشجع على مزيد من الاستثمارات و بالتالي خلق مناصب عمل ، فالهجرة الريفية أدت إلى حدوث انفجار ديمغرافي الأمر الذي ترتب عنه بطالة ،سوء تغذية ، الانحرافات ، الجرائم و العادات الريفيـــة و تناقضهـــا مع العادات الحضرية و الذي أدى إلى بروز الصراع الطبقي داخل المجتمع ، و بالمقابل فلا يجب أن نهمل ما يطرأ على الريف من متغيرات من فقدان لقواه الإنتاجية بفعل النزوح الذي يمس اليد العاملة النشيطة .

فـــي هذا السياق لا بد من أن نشير إلى أن برنامج الإصلاح الاقتصادي "التأهيل الاقتصادي " ، من بين أهدافه فيما يتعلق بالهجرة هو التحكم في الهجرة نحو أوربا التي تشكل مشكل لأوربا من الناحية الاقتصادية و التي تحاول التقليص منه قدر

المستطاع حسب الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين ، فالهجرة غير شرعية " الحراقة " أصبحت اليوم تشكل هاجسا كبيرا للطرفين يسعيان لإيجاد حل لها . هذا ما تعلق بالهجرة كظاهرة ترتبت عن سياسة الإصـــلاح الاقتصـــادي و التي أثـــرت على البنـــاء الاجتماعـــي و فئاتـــه و استقرارها فالمهاجر يتطلب أسواق أكثر ،بضائع أكثر ، أماكن توقف السيارات و أكثر وسائل النقل و أكثر أماكن الترفيه و كذلك تتسع المناطق الحضرية لنسبة أكثر من المنحرفين و العاطلين عن العمل و أكثر الجرائـــم و هذا ما أكدته الدراسة بالإضافة إلى نتائج أخرى و هي ارتفاع نسبة البطالة في هذه الأوساط بنسبة أكبر .

و بالنسبة لهذا المشكل فقد اتخذت الجزائر عدة إجراءات و تدابير هادفة لو استغلت بطريقة عقلانية و قانونية لتمكنت من تحقيق أهدافها و المتمثلة في النهوض بالتشغيل و إحداث مناصب شغل منها ما يتعلق بتشجيع المؤسسات و تحفيزها على بعث المشاريع و العمل المستقل و منها ما ييسر تدخل آليات التمويل و المساعـــدة و الإحاطة بالشباب حاملي الشهادات الجامعية ، و على سبيل الذكر لا الحصر فقد تم إحداث الصندوق الوطني لتشغيل الشباب ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كآليات مكملة لمختلف البرامج المتواجدة من أجل النهوض بالتشغيل لتستهدف بالأساس النواة الصلبة من طالبي الشغل و الفئات التي تلاقي صعوبات للاندماج في الدورة الاقتصادية و تتركز تدخل هذه الهيئات أساسا على عنصرين اثنين :

- التكوين الإضافي و التدريب للتشغيل .
- المبادرة الخاصة و بعث المؤسسات الصغرى .

كمـــا تـــم إدماج البنوك في العملية لتوفير الضمانات المالية لطالبي المشاريـــع و بالتوازي فقد تم بعث نظام القروض المصغرة الذي بالإضافة إلى برامج التشجيع على تشغيل الشباب كبرنـــامج التربصـــات للإعداد للحياة المهنيـــة (عقود ما قبل التشغيل و الإدماج) للمتخرجين من المعاهد المتخصصة للتكوين المهني و الجامعات و التي تساهم آلياته و تمكن المنتفعين منه للتأهيل سواء للعمل المؤجر أو للعمل المستقل ، ويبقى كسب رهان التشغيل و دعم الوسائل و الآليات الرامية إلى الرفع من نسق إحداث مواطن الشغل في صدارة التحديات للفترات القادمة باعتبار تزايد الضغوط على سوق الشغل بالإضافة إلى ضرورة إتباع أسلوب الموازنة بين مخرجات التعليـــم العالـــي و سوق العمل .

و مجمل الحديث فغن النتائج التي توصلت إليها الدراسة ظهر فيها تغلب التأثير السلبي للتغيرات التي حملتها سياسة الإصلاحات الاقتصادية على البناء العام للمجتمع الجزائـــري علـــى المدايين القصير و البعيد ، تبقـــى هـــذه الاستنتاجـــات و التعميمات الميدانية محل مراجعة، إذ قد تحتمل– أي هذه النتائج– الخطأ و المبرر الواضح الذي لا يمكن تجاهله أو تغافله و يقترن ذلك أساسا بصعوبة إخضاع جميع أفراد المجتمع إلى الدراسة ،حيث هناك أبعاد أخرى تتفاعل فيما بينها من شأنهـــا أن تعطي لهذه الدراسة معنى آخر و توجه مغاير على المدى البعيد .

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	معدلات النمو في ظل الإصلاح	152
02	تطور معدلات النمو بعد ثماني سنوات من انتهاء برنامج الجيل الأول من الإصلاحات	155
03	المنظورات الثلاثة للخوصصة	160
04	إصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص	161
05	جنس مفردات العينة	271
06	توزيع عدد أفراد الأسرة	272
07	توزيع عدد الذكور و الإناث في الأسرة	275
08	الحالة العائلية للمبحوثين	276
09	المستوى التعليمي لمفردات العينة و أزواجهم	277
10	مكان الإقامة الحالي	279
11	مكان الإقامة السابق	282
12	سبب تغيير مكان الإقامة	284

13	مهنة المبحوث و الزوج (ة)	289
14	عمل الأبناء و عددهم في الأسرة	291
15	مصادر دخل الأسرة	293
16	إجمالي الدخل الشهري للأسرة	294
17	تلبية دخل الأسرة لاحتياجات أفرادها	296
18	سبب عدم تلبية الدخل لاحتياجات أفراد الأسرة	297
19	نوع السكن الذي تقطنه الأسرة	299
20	طبيعة ملكية السكن	300
21	ملكية الأسرة للسيارة	302
22	العلم بالإصلاحات الاقتصادية	309
23	معلومات المبحوثين حول الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا	310
24	المؤسسات التي يعمل بها المبحوثين و الإصلاحات الاقتصادية	312
25	نوع التغيرات التي مست المؤسسات	313
26	الأسباب الحقيقية لتغيرات الاقتصادية	315
27	نتائج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر	317

28	الأهداف من السياسات الاقتصادية في الجزائر	319
29	الفكرة عن التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري	324
30	الإصلاحات و التغير داخل الأسرة	325
31	نوع التغييرات التي حدثت داخل الأسرة	326
32	دعم التفاوت في مواقع و مكانة الفئات الاجتماعية	328
33	طبيعة العلاقة بين الفئات الاجتماعية	330
34	الهجرة و الإصلاحات الاقتصادية	332
35	نوع الفئات الاجتماعية التي ظهرت بالجزائر	333
36	الظواهر التي ارتبطت بالإصلاحات الاقتصادية	334

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	البنية الاجتماعية الجزائرية في ضل الحكم التركي	199
02	توزيع جنس مفردات العينة	271
03	توزيع عدد الأفراد الأسرة	272
04	توزيع عدد الذكور و الإناث في الأسرة	275
05	الحالة العائلية لمفردات العينة	276
06	المستوى التعليمي لمفردات العينة و أزواجهم	277
07	توزيع الأسر على المناطق الحضرية	280
08	سبب تغيير مكان الإقامة	284
09	مهنة المبحوث و الزوج (ة)	289
10	الأبناء الذين يعملون بالأسرة	291
11	مصادر دخل الأسرة	293
12	إجمالي الدخل الشهري للأسرة	294
13	تلبية دخل الأسرة لاحتياجات أفرادها	296
14	سبب عدم تلبية الدخل لاحتياجات أفراد الأسرة	297

15	نوع السكن الذي تقطنه الأسرة	299
16	نوع ملكية السكن	300
17	ملكية الأسرة للسيارة	302
18	العلم بالإصلاحات الاقتصادية	309
19	المؤسسات التي يعمل بها المبحوثين و الإصلاحات الاقتصادية	312
20	الأسباب الحقيقية لتغيرات الاقتصادية	315
21	نتائج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر	317
22	الأهداف من السياسات الاقتصادية في الجزائر	319
23	الإصلاحات و التغير داخل الأسرة	325
24	نوع التغييرات التي حدثت داخل الأسرة	326
25	أنواع دعم التفاوت في مواقع و مكانة الفئات الاجتماعية	328
26	طبيعة العلاقة بين الفئات الاجتماعية	330
27	الهجرة و الإصلاحات الاقتصادية	332
28	الظواهر التي ارتبطت بالإصلاحات الاقتصادية	334

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

➢ أولا : الكتب باللغة العربية

1. إبراهيم الدعمة– التنمية البشرية والنمو الاقتصادي– دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت،لبنان– –الطبعة الأولى – 2002.
2. أحمد بدر –أصول البحث العلمي و مناهجه –وكالة المطبوعات –الكويت–الطبعة السادسة–1982.
3. أحمد دودادا –العولمة والتنمية الاقتصادية–دار الهداية – لبنان–بدون رقم طبعة . 2001
4. أحمد هني – اقتصاد الجزائر المستقلة – ديوان المطبوعات الجزائرية –الجزائر – الطبعة الثانية – 1993.
5. أحمية سليمان – التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري ، علاقات العمل الفردية – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – الطبعة الثامنة – 1994 .
6. إحسان محمد الحسن – الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي –دار الطليعة – بيروت ،لبنان – بدون طبعة – 1986.
7. أسامة عبد الرحمان – البيروقراطية النفطية و معضلة التنمية – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ، لبنان – 1983.
8. أسعد السحمراني –مالك بن نبي " مفكرا إصلاحيا " – دار النفائس – بيروت،لبنان–الطبعة الأولى – 1984.

9. بلعزوز بن علي- محاضرات في النظريات والسياسات النقدية- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- 2006.

10. بوبكر بوخريسة وآخرون- الجزائر والعولمة (مظاهر المبادرة والخضوع)-منشورات جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر-2001 .

11. جودة عبد الخالق -الإصلاح الاقتصادي الفرضية الغائبة - المنتدى الثقافي شومان - الأردن -ماي 1996.

12. زيدان عبد الباقي - قواعد البحث الاجتماعي -مطبعة السعادة - القاهرة ، مصر - الطبعة الثالثة - 1980 .

13. حسين عمر- اقتصاد السوق طابع الاقتصاد الحر- دار الكتاب الحديث- الإسكندرية، مصر-1999.

14. حسين عمر- تطور الفكر الاقتصادي-(الجزء الثاني)- دار الكتاب الحديث- مصر- بدون سنة نشر .

15. حليم بركات - المجتمع العربي المعاصر : بحث اجتماعي استطلاعي - دار الطليعة للنشر و التوزيع - الأردن - الطبعة الأولى - 1998.

16. حسن الساعاتي - علم اجتماع الصناعي - دار النهضة العربية - بيروت ، لبنان - الطبعة الثالثة - 1980 .

17. ليلى داود - البحث العلمي في العلوم النفسية و الاجتماعية - دمشق ، سوريا - مطبعة طربين - بدون برقم طبعة - 1989.

18. محمد أحمد الزعبي - التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي و علم

الاجتماع الاشتراكي –مطبعة الداودي –دمشق – الطبعة الرابعة – 2000.

19. محمد بلقاسم حسن بهلول- سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيمها في الجزائر –الجزء الثاني –ديوان المطبوعات الجامعية –الجزائر –1999 .

20. محمد السيد الحسيني و آخرون – مفهوم التنمية عند ماركس ، دراسات في التنمية الاجتماعية – دار المعارف – مصر – بدون سنة نشر .

21. محمد علي محمد – علم اجتماع التنظيم – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية، مصر – الطبعة الثالثة – 1985.

22. محمد صفوح الأخرس – علم السكان و قضايا التنمية – مطبعة الدوادي – دمشق ، سوريا – الطبعة السادسة – 2000.

23. محمد شفيــق- البحث العلمــي(الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية)- المكتب الجامعي الحديث – الإسكندرية، مصر – بدون طبعة – 1998.

24. محمد خزار وآخرون- الجزائر والعولمة(العولمة وتهميش دور الدولة)- منشورات جامعة منتوري- قسنطينة ،الجزائر-2001.

25. مريم أحمد مصطفى و إحسان حفظي- قضايا التنمية في الدول النامية- دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية،مصر- 2002 .

26. مسعد الفاروق حمودة و منال طلعت محمود- التنمية والمجتمع- المكتب الجامعي الحديث- الإسكندرية،مصر- 2001.

27. مصطفى عشوي–أسس علم النفس الصناعي–المؤسسة الوطنية للكتاب–

الجزائر–1992.

28. نيكوس بولانتزاس – الماركسية و الطبقات الاجتماعية– دار ابن خلدون – بيروت – الطبعة الأولى – 1975.

29. سامية فهمي و محمد العربي – مشاركة المرأة في زيادة الدخل من خلال التعاونيات لمناطق التنمية و التدريب التعاوني بالأراضي الجديدة – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية ، مصر – بدون طبعة – 2001.

30. السلمي علي–تطور الفكر التنظيمي وكالة المطبوعات–الكويت–الطبعة الثانية–1980.

31. سمير أمين و آخرون– الاضطرابات الكبيرة في أطراف النظام العالمي :نهاية التحرر الوطني – دار الفارابي – بيروت – 1991.

32. سمير الشيخ علي– الاقتصاد السياسي للبلدان العربية و النامية – منشورات جامعة دمشق – سوريا – 2007.

33. سعيد أوكيل – استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – 1996.

34. سعيد أوكيل و آخرون– استقلاليـــة المؤسسات العمومية الإقتصادية، تسيير و اتخاذ القرارات في إطار منظور نظامي– ديوان المطبوعات الجامعية–الجزائر– بدون طبعة– 1994.

35. عبد الإله بلقزيز– حرب الخليج و النظام الدولي الجديد: الوطن العربي إلى أين؟(دراسات سياسية)– دار الطليعة للطباعة و النشر–بيروت، لبنان–الطبعة

الأولى-1993.

36. عبد الباسط محمد حسن -أصول البحث الاجتماعي - مكتبة وهبة - مصر- الطبعة الثامنة - 1982.

37. عبد الحميد عبد المجيد البلداوي -أساليب البحث العلمي و التحليل الإحصائي- دار الشروق للنشر و التوزيع -عمان، الأردن-الطبعة الأولى - 2005 .

38. عبد اللطيف بن أشنهو- مدخل إلى الاقتصاد السياسي -ديوان المطبوعات الجامعية -الجزائر -الطبعة الأولى -2000.

39. عبد اللطيف بن أشنهو - التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 1962، 1980 -ديوان المطبوعات الجامعية -الجزائر -بدون طبعة - 1982 .

40. عبد اللطيف بن أشنهو- تكون التخلف في الجزائر- الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر- 1979.

41. عبد العزيز رأس مال - كيف يتحرك المجتمع و نتائج ذلك على العلاقات الاجتماعية ،دراسة سوسيولوجية -ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - الطبعة الأولى - 1993.

42. عبد الغني أبو العزم -مفاهيم -منشورات جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء، المغرب -الطبعة الأولى -2006.

43. فؤاد مرسي-هذا الانفتاح الاقتصادي-دار الوحدة للطباعة و النشر-بيروت- الطبعة الثانية- 1980.

44. فتحي محمد أبو عيانة -دراسات في علم السكان - دار النهضة العربية

للطباعة و النشر ــ بيروت ، لبنان – الطبعة الثالثة – 2002 .

45. فتحي محمد البعجة – التطور الاجتماعي الاقتصادي للبناء السياسي العربي: دراسة مقارنة في الاقتصاد السياسي العربي –دار الكتاب الوطنية –ليبيا –الطبعة الأولى – 2006 .

46. قدي عبد المجيد– المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية– ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر– 2003 .

47. رزق الله هيلان – سورية بين التخلف و التنمية – منشورات جامعة دمشق – سوريا – 2007.

48. خليل أحمد خليل – مفاهيم أساسيـــة لعلـــم الاجتمـــاع – دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع–لبنان–الطبعة الأولى –1984.

49. ذوقان عبيدات و آخرون –البحث العلمي –دار الفكر للنشر و التوزيع–عمان – بدون طبعة – 1992.

50. ضياء مجيد الموسوي –العولمة و اقتصاد السوق الحرة – ديوان المطبوعات الجامعية –الجزائر– 2003 .

ثانيا :الكتب المترجمة

51. بيار لاروك – الطبقات الاجتماعية – ترجمة جوزيف عبدوكبة – منشورات عويدات –بيروت –الطبعة الثانية – 1980.

52. جون فيفتر / فرنك شيرود – التنظيم الإداري – ترجمة محمد توفيق رمزي – مكتبة النهضة المصرية – بدون طبعة – بدون سنة النشر.

53. مصطفى بوتفنوشت – العائلة الجزائرية ،التطور و الخصائص الحديثة – ترجمة دمري أحمد –ديوان المطبوعات الجامعية –الجزائر –الطبعة الأولى – 1984 .

54. مغنية الأزرق –نشوء الطبقات في الجزائر، دراسة في الاستعمار و التغير الاجتماعي السياسي –ترجمة سمير كرم –مؤسسة الأبحاث العربية –الطبعة العربية الأولى –بيروت، لبنان –1980.

55. سفير ناجي–محاولات في التحليل الاجتماعي (التشغيل ،التنمية و الصناعة)– ترجمة الأخضر بوغنبور– ديوان المطبوعات الجامعية –الجزائر– بدون طبعة –بدون سنة النشر.

56. فيليب بريار و بيار دوسينار كلنز – الإمبريالية – ترجمة عيسى عصفور – منشورات عوديات – الطبعة الأولى – بيروت ، لبنان – باريس – 1982.

ثالثا : الكتب باللغة الأجنبية

57 . Arnest Mandail –lectures in the political Economy – Boston .A .S .University – Spring 1980 –Boson – Mass –U.

58 . Durqnd .j.p et Weil .p – Sociologie Contemporaine -Vigot–Paris -. 1980.

59 .F/FANON – LES Damnés de la Terre – ED Maspero France – 1968.

60 Hocine Benissad – Algérie , restructuration et réforme économique . U – Alger – 1994. P.(1979-1993) – O

61 . marc Ecrement –Indépendance Politique et Libération Economique
P U – .un quart du siècle du développement de L'Algérie 1962 , 1985 – O
.Algérie – 1986

62 . Mahffoud Djabbar – la privatisation des entreprises, rôle du marché
financier –revue des sciences humaine de l'université du Batna – n° 05 –
.1996

63 . Marc Ecrement –Indépendance politique et libération économique ,
un quart du siècle du développement de l'Algérie (1962- 1985) – O P U -
.Alger – 1986

64 . MAURICE ANGERS – Initiation Pratique a la méthodologie des
.sciences humaines-Casbah – 1997

65 . Socialism –-Nico Kielstra – The Agrarian Revolution and Algerian
.Merip reports –No 67 –May 1978 –Washington D ,C

66 . Nouschi – Enquête sur le Niveau de Vie des Populations Rurales
Constantinoises de la conquête jusqu' 'en 1919 –Paris – Presses
.Universitaires de France – 1966

67 .P. Bourdieu – Algérie 60 – Edition minuit – PARIS – 1977.

68 . Wright Mills – The Power Elite – Oxford University Press – New
.York – First Edition – 1975

69. Wright Mills –Sociological imagination –N,Y–1966.

70. La chambre de commerce et l'industrie , Aurès- Batna La restructuration industrielle et le processus de privatisation – décembre – 1997.

رابعا :القواميس و المعاجم

71. أحمد زكي بدوي ، صديقة يوسف محمود –المعجم العربي الميسر –دار الكتاب المصري ،دار الكتاب اللبناني –مصر ، لبنان–بدون رقم طبعة –بدون سنة النشر.

72 . بن منظور–لسان العرب –المجلد الرابع–دار الفكر–بيروت، لبنان–بدون سنة النشر.

73 . دينكن ميتشيل –معجم علم الاجتماع –ترجمة إحسان محمد الحسن –دار الطليعة –بيروت ،لبنان –الطبعة الثانية –1986.

74 . علي بن هاديـــة و آخرون –القاموس الجديد للطلاب –الشركة التونسية للتوزيع و المؤسسة الوطنية الجزائرية للكتاب –تونس و الجزائر –الطبعة الخامسة– 1984.

75 . ر.بودون ،ف.بوريكو – المعجم النقدي لعلم الاجتماع –ترجمة سليم حداد – ديوان المطبوعات الجامعية –الجزائر –الطبعة الأولى –1986.

خامسا : الرسائل و الأطروحات الجامعية

76. حاكمي بوحفص – السياسات الاقتصادية في الجزائر من منظور الإصلاحات الهيكلية – رسالة ماجستير– كلية

الاقتصاد –جامعة وهران–السنة الجامعية 99/98

سادسا : المراسيم و القوانين و القرارات الرسمية

77. وزارة الإعلام و الثقافة – 1976.

78.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – العدد 17 – 28 ربيع الأول 1431 الموافق لـــ 14 مارس 2010 .

79. المرسوم التشريعي رقم 22– 95 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية .

سابعا : المجلات و الدوريات

80 . الإحصاء العام الخامس للسكان و الإسكان –المديرية التقنية المكلفـــة بالسكان و الشغل –الديوان الوطني للإحصائيات – الجزائر– جويلية 2009 .

81 .مقدّمة الماكرو ديناميكا الاجتماعية: النمذجة الرياضية لتطور المنظومة العالمية قبل سبعينيات القرن الماضي –مجلة كلية الآداب لجامعة القاهرة– مجلد 9 – سنة 2008 – الجزء الثاني .

82 . التقرير السنوي حول الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية لولاية خنشلة – مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية خنشلة – ديسمبر 2008 .

83 . البنك الدولي "والبنك الإفريقي للتنمية "مستقبل التنمية في المغرب العربي– منتدى ليبيا للتنمية البشرية – 24و 25 ماي 2006 – تونس.

84 . صندوق النقد الدولي– مجلة التمويل والتنمية – سبتمبر 2003 .

85 . مداخلات الملتقى الدولي حول " أهمية الشفافية و نجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد عالمي – كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير – جامعة

الجزائر- جوان 2003 .

86 . دراسات في علم الاجتماع - أحمد زايد - مركز البحوث والدراسات الاجتماعية- كلية الآداب- جامعة القاهرة- 2003 .

87 . المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي -الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق- الجزائر 1998.

88- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "تقارير مختلفة 1996/ 1997 1998/

89 - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي -"مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية -1998 .

90- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي -" الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي- 1998.

91 - مجلة العربي - الخصخصة و التكييف الهيكلي - العدد 457 - ديسمبر 1996.

92 - صالح الحاجي و الهاشمي الطرودي - محاولة لتحليل الهيكلية الجديدة للمجتمعات العربية - مجلة النهج -العدد 4 - أكتوبر 1994.

93 - التحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص - مجلة المجال - العدد 270 - سبتمبر 1993 .

94 - أمحمد مالكي- الحركة الوطنية و الاستعمار في المغرب العربي- سلسلة أطروحات الدكتوراه - 20 مركز دراسات الوحدة العربية- الطبعة الأولى-

بيروت، لبنان– 1993 .

95 – عبد الجليل حليم – التدخل الاستعماري و الحركية الاجتماعية –المجلس القومي للثقافة العربي – السنة الخامسة – العدد 57 –جوان 1989.

96 – محمود عبد الفضيل – تضاريس الخريطة الطبقية في الوطن العربي :نظرة إجمالية نقدية – مركز دراسات الوحدة العربية – جامعة الأمم المتحدة – بيروت – 1987.

97 – حليم بركات–المجتمع العربي المعاصر:بحث استطلاعي–مركز دراسات الوحدة العربية–الطبعة الثالثة –بيروت – 1986

98 ج.وليامسون–تاريخ مختصر لتوافق واشنطن واقتراحات لما يتعين عمله صندوق النقد الدولي –مجلة التمويل والتنمية–المجلد 40– – بدون سنة النشر.

ثامنا :المواقع الإلكترونية

99 – قاموس المحيط –فيروزآبادي أبو طاهر مجد الدين– من موقع الانترنت http://lexicons.sakhr.com/intro/intro.aspx?fileurl=introduc.as- جوان 2009

http://ar.wikipedia.org/wiki"9831Théorique de l'inflation- opu-Alger--100-

www.Balagh.com-101- - بالتصرف

imf (2001) Algeria statistical appendix imf country report n01 /163 - 102 –

www.world bank.org 103 -wc2001- موقع البنك الدولي

www.swmsa.net - 104- نشر بتاريخ -08-31

-105- http-:2009//www.maktobblog.com/search

الملاحق

استمارة الاستبيان

الملحق رقم 01 : نموذج إستمار ة البحث

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــــــة العقيد الحاج لخضر – باتنة رقم الاستمارة:.....

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا

استمارة بحث بعنوان:

تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري

" دراسة تحليلية "

لتحضير أطروحة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنظيم و العمل

إعداد الطالبة: تحت إشراف :

ليندة شنافي *أ.د عوفي مصطفى*

في إطار الدراسة العلمية التي نحن بصدد إعدادها نقدم لكم هذه الاستمارة،و نرجو منكم وضع العلامة(x) أمام الاختيار المناسب مع التوضيح أكثر إن تتطلب الأمر ذلك،على أن يكون المجيب على هذا الاستبيان المعني لا غير .

ملاحظـــــة : كل ما يرد في هذه الاستمارة من معلومات سيبقى سريا و لن يستخدم إلا لأغراض البحث العلمي .

السنـــــــة الجامعيـــــة2009 – 2010

أولا: بيانات عامة خاصة بالوضعية الاجتماعية للمبحوث:

1- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2- كم عدد أفراد الأسرة ؟ ☐

*عدد الذكور منهم ☐

* عدد الإناث منهم ☐

3 – الحالة العائلية :أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

4- الوضعية التعليمية :

* أمي ☐

* يقرأ و يكتب ☐

* ابتدائي ☐

* متـــــوسط ☐

* ثانـــــــوي ☐

* جـــــامعي ☐

5- ماهي الوضعية التعليمية للزوجة (أو الزوج) ؟

* أمي ☐

* تقرأ و تكتب ☐

* ابتدائي ☐

* متـــــوسط ☐

* ثانـــــــوي ☐

* جـــــامعي ☐

6- ما هو مكان إقامتكم الحالي؟ .....

7- ماهو محل الإقامة السابــق ؟ .....

8- في حالة تغيير محل الإقامة ،فما هو السبب ؟

.....

.....

.....

.....

ثانيا: بيانات عامة خاصة بالوضعية الإقتصادية للمبحوث:

9- ماهو وضعك المهني ؟

* موظف (ة) بالقطاع العام ☐

* موظف (ة) بالقطاع الخاص ☐

* مهنة أو نشـــــاط حر ☐

* متقاعـــــــــــــد(ة) ☐

* أخرى تذكر :.....

10 – ماهي الوضعية المهنية للزوجة (أو الزوج) ؟

* موظف (ة) بالقطاع العام ☐

* موظف (ة) بالقطاع الخاص ☐

* مهنة أو نشـــــاط حر ☐

* متقاعـــــــــــد(ة)

* بطال (ة)–ربت بيت

* أخرى تذكر :.....

11 – هل من الأبناء من يعمل ؟ نعم لا

12 – إذا كانت الإجابة بنعم ، كم عددهم ؟

13 –ماهي مصادر دخل الأسرة ؟

* الراتب الشهري

* منحة التقاعد

* مداخيل خاصة

* منح و مساعدات

* أخرى تذكر:.....

14 – ماهو إجمالي الدخل الشهري للأسرة ؟

* أقـــل مـــن 15000 دج

*من 15000 إلى 20000 دج

* من 21000 إلى 26000 دج

* من 27000 إلى 32000 دج

* من 33000 إلى 38000 دج

* من 39000 إلى 44000 دج

* من 45000 إلى 50000 دج

* أكـــثر مـــن 50000 دج ☐

* لا يوجد دخل ثابت للأسرة ☐

15 – هل يلبي راتبك الشهري احتياجاتك و احتياجات أسرتك ؟ نعم ☐ لا ☐

16 – في حالة الإجابة بلا ، فلماذا ؟

.....

.....

.....

.....

17 – نوع السكن : فردي ☐ جماعي ☐

18 – ملكية السكن : وظيفي ☐ إيجار ☐ ملكية ☐

19 – هل تملك سيارة : نعم ☐ لا ☐

ثالثا : بيانات حول سياسة الإصلاحات الإقتصادية التي انتهجتها الجزائر

20 – هل لديكم فكرة حول الإصلاحات الإقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا؟ نعم ☐ لا ☐

21 –في حالة الإجابة بنعم ، ماهي معلوماتك عنها ؟

.....

.....

.....

.....

.....

22 – لقد عرفت المؤسسات الاقتصادية في الجزائر عدة تغيرات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، فهل مست المؤسسة التي تعملون فيها (أو عملتم بها سابقا) جملة هذه التغيرات ؟

نعم ☐ لا ☐

23 –في حالة الإجابة بنعم حدد نوعها ؟

.....

.....

.....

.....

24 – ماهو السبب الحقيقي لهذه التحولات ؟

* سياسات عالمية ☐
* سطحية السياسات الإقتصادية ☐
* فشل نظام الاقتصاد الموجه (المخطط) ☐

25 – هل ترى أن هذه الإصلاحات أدت إلى :

* ضعف تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية ☐
* إنتشار الخطاب الاجتماعي والسياسي المساند لظاهرة العولمة ☐
* إحلال الشركات العالمية العملاقة محل الدولة ☐

* ممارسة الحريات الإقتصادية في الإنتاج والبيع. ☐

* ممارسة الحريات الإقتصادية في الاستهلاك والشراء. ☐

* قيام المنافسة في الإنتاج بهدف تحقيق أقصى ربح. ☐

* قيام المنافسة في الاستهلاك بهدف تحقيق أقصى إشباع. ☐

*جدولة مستحقات الديون الخارجية . ☐

26 – هل السياسة الاقتصادية في الجزائر كانت تهدف إلى :

* تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي ☐

* العمل على إرساء نظام الصرف و استقراره ☐

* التحكم في الإنفاق ☐

* تحرير الأسعار ☐

* دعم عملية الانتقال لاقتصاد السوق ☐

* تعديل نظام الوظيفة العمومية . ☐

* دعم التمويل المالي و المادي للمشاريع. ☐

رابعا ــ تأثير الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر على البنية الاجتماعية.

27 – ماهي فكرتك عن التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري ؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

28– هل أدت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر إلى تغييرات داخل الأسرة ؟

نعم ☐ لا ☐

29 – في حالة الإجابة بنعم ،هل أدت إلى:

أ . تغيير الحياة الأسرية . ☐

ب. تغيير شكل الأسرة . ☐

ج. –تغيير في علاقات الأسرة . ☐

د. تغيير دور الأفراد داخل الأسرة ☐

هـــ. وضعية المرأة ☐

و . أخرى تذكر :.....

30 – دعمت التغيرات الإقتصادية التفاوت في مواقع و مكانة الفئات الاجتماعية داخل البناء الاقتصادي من خلال :

أ. الحد من فرص الحصول على المكاسب . ☐

ب .عدم المساواة في الملكية . ☐

ج . شدة التنافس للحصول على الثروة و النفوذ. ☐

د .منح بعض الطبقات نوع من القوة الإقتصادية و استغلالها اجتماعيا و سياسيا ☐

هـــ. أخرى تذكر:.....

31 – ماهي طبيعة العلاقة بين مختلف الفئات الاجتماعية في الجزائر(انطلاقا من الفئة التي تنتمي إليها) هل هي ؟ :

أ.علاقة استغلال ☐

ب .علاقة سلطوية ☐

ج .علاقة تهميش ☐

د .علاقة عدائية ☐

هـــ. علاقة مزيفة ☐

و.علاقة تتميز بمحدودية التحول الاجتماعي ☐

ي .علاقة انحياز للجهة– للقبيلة– للعرش ☐

ز . أخرى تذكر:.....

32 –هل ترى أن الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر دفعت ببعض بالفئات الإجتماعيـــة إلى محاولة الهجرة إلى الخارج ؟ نعم ☐ لا ☐

33– ماهي نوع الفئات الاجتماعية التي ظهرت مؤخرا في الجزائر ؟

.....

.....

.....

.....

.....

34 – ارتبطت سياسة الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر بـــ:

أ. عملية تسريح العمال ☐

ب . تغير الأدوار العمال المسرحون داخل أسرهم ☐

ج . تغير الأدوار العمال المسرحون و المهام داخل البناء الاجتماعي ☐

د . تراجع القدرة الشرائية للفرد الجزائري ☐

هـ . أخرى تذكر : .....

35 – ماهو مستقبل الفئات الاجتماعيـــة في الجزائر في ظـــل التغيرات المحليـــة و العالمية ؟

.....

.....

.....